موسوعة

الإمام الصادق عليه السلام

الجزء الخامس والثلاثون

السيد محمد كاظم القزويني

موسوعة

الإمام الصادق عليه السلام

شبكة الفكر
alfeker.net

تأليف

المرحوم العلامة الخطيب آية الله
السيد محمد كاظم القزويني
«رضوان الله عليه»

الجزء الخامس والثلاثون

هوية الكتاب:

الكتاب: موسوعة الإمام الصادق (عليه السّلام) الجزء الخامس والثلاثون
تأليف: المرحوم آية اللّه العلاّمة السيّد محمّد كاظم القزويني (قدس سره)
إعداد وتنظيم: ابناء المرحوم المؤلّف
الناشر: مؤسسة الرافد للمطبوعات
المطبعة: سيّد الشهداء عليه السلام
التنضيد والإخراج: كومبيوتر المجتبى عليه السلام
الألواح الحسّاسة: ليتوغرافي سيّد الشهداء عليه السلام
مراكز التوزيع: قم ـ شارع إرم ـ بناية القدس ـ مكتبة فدك رقم ٣٦ * شارع معلّم ـ رقم الفرع ١٢ ـ الغدير للطباعة والنشر
الطبعة: الاولى
تاريخ الطبع: ١٤٣١ هجري
العدد: ١٠٠٠ نسخة

الشابك: ٩ ـ ٣٩ ـ ٥٦٨٨ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨

ISBN 978 - 600 - 5688 - 39 - 9

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿وإن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ ولَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَانْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلاَتَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[1].

﴿وَلاَتُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً * وَابْتَلُوا اليَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلاَتَأْكُلُوهَا إِسْرَافاً وَبِدَاراً أَن يَكْبَرُوا وَمَن كَانَ غَنِيّاً فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وكَفَى بِاللهِ حَسِيباً﴾[2].

﴿وَلاَتَقْرَبُوا مَالَ اليَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ..﴾[3].

١ـ البقرة ٢: ٢٨٣.

٢ـ النساء ٤: ٥ و٦.

٣ـ الأنعام ٦: ١٥٢.

﴿وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[١].

﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا . . . .﴾[٢].

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ . . .﴾[٣].

﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَئْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَئْجَرْتَ القَوِيُّ الأَمِينُ * قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِندِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٤].

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ * فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفاً أَوْ إِثْماً فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٥].

﴿. . . مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ . . . .﴾[٦].

١ـ آل عمران ٣: ٧٥.
٢ـ النساء ٤: ٥٨.
٣ـ المؤمنون ٢٣: ٨.
٤ـ القصص ٢٨: ٢٦ و٢٧.
٥ـ البقرة ٢: ١٨٠ ـ ١٨٢.
٦ـ النساء ٤: ١١.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

«الحمد لله الَّذي لاتُدركه الشَّواهد، ولاتحويه المَشاهد، ولاتراه النَّواظر ولاتحجُبُهَ السَّواتر. . .»[1].

والصَّلاة والسّلام على الأنوار الزَّواهر والنجوم البَّواهر سيدنا محمد وآله الطيِّبين الطاهرين المفاخر.

ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

وبعد: فهذا هو الجزء الخامس والثلاثون من موسوعة الامام الصادق (عليه السّلام) المباركة ونبدأ فيه بذكر الأحاديث المرويَّة عنه (عليه السّلام) حول الرَّهْن والضَّمان والكفالة والحوالة والصُّلح والشركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة وغيرها. . .

وهذه الأحاديث ـ وغيرها ـ تدلّ على أُمور كثيرة، منها: أن الاسلام دينُ الحياة، وأنه وَضع القوانين الحكيمة والأحكام القويمة لمختلف مجالات حياة الانسان، ليصوغ حياة الناس صياغة طيّبة مباركة، تقودهم الى الخير و السعادة والصلاح والكمال والايمان.

ومن المؤسف جداً أن المسلمين قد أهملوا هذه الأحكام وأعرضوا عن العمل بهذه القوانين النافعة المفيدة، وخاصة في المجالات

١ـ من خطبة للامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليهما السّلام) في نهج البلاغة خطبة رقم ١٨٥.

الاقتصاديّة والتجاريّة. . وصار الاسلام حبراً على ورق، ولم يبق منه إلاّ اسمه ومن القرآن الاّ رسمُه. .

ولهذا صار المسلمون يعيشون معيشةً ضَنْكاً، وفقدوا العزَّة والكرامة والسيادة. . واصبحوا اذلَّة صاغرين تتآمر عليهم القوى الكافرة، وتتحكَّم فيهم الطغاة الفَجَرة، ولا يملكون لأنفسهم حولاً ولا قوَّة ولا إرادةً ولا اختياراً. .

ولا خلاص من كلِّ هذه المآسي والويلات الاّ بالرجوع الى دين الله وتطبيق كتاب الله وسيادة أحكام الله في مختلف مجالات الحياة.

نسأل الله تعالى أنْ يوفِّق المسلمين لذلك. . انه سميع مجيب.

محمد كاظم القزويني
قم المقدَّسة ـ إيران

كتاب الرهن

باب (١)
جواز أخْذ الرَّهن والكفيل على النسيئة

٢٤٣٦٨ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألته عن رجل يبيع بالنّسيئة ويرتهن؟

قال: لابأس[١].

٢٤٣٦٩ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن معاوية بن عمّار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يسلم في الحيوان أو الطّعام[٢] ويرتهن الرّهن؟

قال: لابأس، تستوثق من مالك[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٣ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٨ ح٧٤٥.

٢ـ في التهذيب: والطعام.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٣ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٨ ح٧٤٦.

٢٤٣٧٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما(عليهما السّلام) قال: سألته عن السَّلَم في الحيوان وفي الطعام ويؤخذ الرهن؟

فقال: نعم، استوثق من مالك ما استطعت.

قال: وسألته عن الرَّهن والكفيل في بيع النسيئة؟

فقال:[١] لابأس به[٢].

من لايحضره الفقيه: روى العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن الرهن... وذكر مثله[٣].

٢٤٣٧١ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الكفيل والرَّهن في بيع النسية؟

قال: لابأس [به][٤].

من لايحضره الفقيه: سأل داود بن سرحان أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الكفيل... وذكر مثله[٥].

٢٤٣٧٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: ولابأس بأخذ الرهن والكفيل في السلم وبيع النسيئة[٦].

١ـ في الفقيه: قال.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢ ح١٧٨.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٤ ح٣٩٥٢.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٠ ح٤٩١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٩٧ ح٣٤٠٤.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٢ ح١٣٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨٦.

٢٤٣٧٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن الرهن يرتهنه الرجل في سلفه إذا اسلف[١] في طعام أو متاع أو [في] حيوان؟

فقال: لابأس بأن تستوثق من مالك[٢].

من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرهن يرهنه الرجل... وذكر مثله[٣].

٢٤٣٧٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن يعقوب ابن شعيب قال: سألته عن الرجل يكون له على الرجل تمر أو حنطة أو رمان وله أرض فيها شيء من ذلك فيرتهنها حتى يستوفي الذي له؟

قال: يستوثق من ماله[٤].

باب (٢)
اشتراط القبض في الرَّهن

٢٤٣٧٥ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: لايكون الرهن إلاّ مقبوضاً[٥].

٢٤٣٧٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)،

١ـ في الفقيه: في سلم اذا أسلم.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢ ح١٧٩.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦١ ح٣٩٤٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٥ ح٧٧٢.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٢ ح٢٤٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤١٩.

أنّه قال: لابأس برهن الدور والأرضين المشاع منها والمقسوم، ولابأس برهن الحُلي والطعام والأموال كلّها إذا قُبضت، وإن لم تقبض فليست برهن، وان قُبضت ثم جعلت على يد الراهن فليست برهن لأنّ ردّها خروج من الرهن[١].

باب (٣)

كراهة الاعتماد على الرَّهن اكثر من الاعتماد على قول المسلم

٢٤٣٧٧ـ المحاسن: البرقي، عن مروك بن عبيد، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من كان الرهن عنده أوثق من أخيه [المسلم] فأنا منه بريء[٢].

ثواب الأعمال: أبي (رحمه الله) قال: حدثني سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن مروك بن عبيد مثله[٣].

مصادقة الاخوان: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله. وفيه: فالله منه بريء[٤].

أقول: قد ذكرنا في الجزء الثالث والثلاثين من الموسوعة ـ ص٢٩٦ باب حكم ربح المؤمن على المؤمن ـ حديثاً يشبه هذا الحديث وهو: عن علي بن سالم عن أبيه قال: سألتُ أبا عبدالله (عليه السّلام)

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٢ ح٢٤٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤١٩.

٢ـ المحاسن: ج١ ص١٨٨ ح٣١٠ الطبعة الحديثة.

٣ـ ثواب الأعمال: ص٢٨٥.

٤ـ مصادقة الاخوان: ص٧٢. منها وسائل الشيعة: ج١٣ ص١٢٣.

عن الخبر الذي روي أنّ من كان بالرهن أوثق منه بأخيه المؤمن فأنا منه بريء؟

فقال: ذلك إذا ظهر الحق وقام قائمنا أهل البيت (عليه السلام) ـ الحديث.

وقد ذكرنا هناك أنّ قوله (عليه السّلام): «من كان بالرهن...» أي يعتمد على الرَّهن أكثر من اعتماده على قول أخيه المؤمن، ولعلّ تخصيص ذلك بقيام دولة الحق يعود الى الايمان الذي يسود المجتمع في ذلك العصر، أمّا في هذا العصر الذي يسود فيه الغشّ والنفاق والغدر فلامانع من الثقة بالرّهن أكثر من الثقة بكلام المؤمن. واللّه العالم.

باب (٤)
عدم استجابة دعاء من لايأخذ البيّنة عند الدَّين

٢٤٣٧٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عمر[ان] بن أبي عاصم[١] قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): أربعة لايستجاب لهم دعوة، أحدهم: رجلٌ كان[٢] له مال فأدانه بغير بيّنة يقول[٣] اللّه (عزّوجلّ): ألم آمرك بالشهادة[٤].

١ـ في التهذيب: عمران بن عاصم.

٢ـ في التهذيب: يكون.

٣ـ في الكافي ح٢: فيقول.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٨ ح١.

الكافي: أحمد بن محمد العاصمي، عن عليّ بن الحسن التيميّ، عن ابن بقّاح، عن أبي عبداللّه المؤمن، عن عمّار بن أبي عاصم قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): أربعة لا يستجاب لهم فذكر الرابع رجل... وذكر مثله[١].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى مثله[٢].

٢٤٣٧٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبداللّه، عن محمد بن عليّ، عن موسى بن سعدان، عن عبداللّه بن القاسم، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من ذهب حقّه على غير بيّنة لم يؤجر.

محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن عبداللّه بن القاسم، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٣].

باب (٥)

عدم جواز بيع الرهن اذا غاب صاحبه

٢٤٣٨٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن بكير قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل رهن رهناً ثم انطلق فلايقدر عليه أيباع الرهن؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٨ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٢ ح١٠١٤.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٨ ح٣.

قال: لا حتى يجيىء صاحبه[١].

قرب الاسناد: محمد بن الوليد، عن عبدالله بن بكير مثله الى قوله: يجيء[٢].

٢٤٣٨١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل رهن رهناً إلى غير وقت[٣] [مسمّى] ثمّ غاب، هل له وقت يباع فيه رهنه؟

قال: [٤] لا حتّى يجيىء [صاحبه][٥].

من لايحضره الفقيه: القاسم بن سليمان، عن عبيد بن زرارة مثله[٦].

التهذيب: أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه مثله[٧].

٢٤٣٨٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه قال: إذا كان الرَّهن إلى أجل وغاب الراهن، لم يبع الرهن إلاّ أن يحضر، أو يكون له وكيل، أو جعل بيعه إن غاب عن وقت الأجل إلى من هو في يديه، أو إلى غيره[٨].

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٩ ح٧٤٨.

٢ـ قرب الاسناد: ص١٧٢ ح٦٣١ الطبعة الحديثة.

٣ـ في الفقيه: الى وقت.

٤ـ في الفقيه: فقال.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٤ ح٥.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٩ ح٤١٠٦.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٩ ح٧٤٩.

٨ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٣ ح٢٤٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤١٩.

باب (٦)
لو مات الرّاهن وعليه ديون اكثر من تركته

٢٤٣٨٣ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى محمد بن حسّان، عن أبي عمران الأرمني، عن عبداللّه بن الحكم قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل أفلس وعليه دَين لقوم وعند بعضهم رهون وليس عند بعضهم، فمات ولايحيط ماله بما عليه من الدَّين؟

قال: يُقسَّم جميع ما خلّف من الرهون وغيرها على أرباب الدَّين بالحُصص[١].

باب (٧)
حكم تلف الرَّهن

٢٤٣٨٤ـ الكافي: محمد بن جعفر الرزاز، عن محمد بن عبدالحميد، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم، عن سليمان ابن خالد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا رهنت[٢] عبداً أو دابَّة فمات[٣] فلاشيء عليك، وإن هلكت الدابة أو أبق[٤] الغلام فأنت

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٧ ح٤١٠٠ ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٧ ح٧٨٣.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: اذا ارتهنت.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: فماتا.

٤ـ في الاستبصار: وأبق.

ضامن[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن جعفر الرزاز مثله[٢].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه): (المعنى فيه أن يكون سبب هلاكها أو اباقه شيئاً من جهة المرتهن، فأما اذا لم يكن ذلك بشيء من جهته لم يلزمه شيء وكان حكمه حكم الموت سواء).

باب (٨)
حكم تَلَف الرهن أو ضياعه

٢٤٣٨٥ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ [عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)] في الرجل يرهن عند الرجل رهناً فيصيبه شيء[٣] أو ضاع[٤].

قال: يرجع بماله[٥] عليه[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٦ ح١٨.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٣ ح٧٦٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢١ ح٤٣١.

٣ـ في الفقيه: الرهن فيصيبهُ توى.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: أو يضيع.

٥ـ في الاستبصار: يرجع المرتهن بماله.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٥ ح١١ ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٠ ح٧٥٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٨ ح٤٢١.

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد مثله[١].

٢٤٣٨٦ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن أبان، عمّن أخبره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال ـ في الرّهن إذا ضاع من عند المرتهن من غير أن يستهلكه[٢] ـ: رجع في حقّه[٣] على الرّاهن فأخَذه فان[٤] استهلكه ترادّ[٥] الفضل [فيما] بينهما[٦].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٧].

الاستبصار: بهذا الاسناد مثله الى قوله: ترادّ الفضل[٨].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن بنان، عن محمد بن علي، عن علي بن الحكم[٩]، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في الرهن... وذكر مثله[١٠].

من لايحضره الفقيه: علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣١٠ ح٤١١٠.

٢ـ في التهذيب ح٧٦٥: يستهلك.

٣ـ في الفقيه: بحقه.

٤ـ في التهذيب ح٧٦٥ والاستبصار ح٤٢٧ والفقيه: فأخذه وان. وفي الاستبصار ح٤٢٨: وأخذه وإن.

٥ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: ترادا.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٤ ح٨.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٢ ح٧٦٢.

٨ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٠ ح٤٢٧.

٩ـ في الاستبصار: عن بنان بن محمد، عن علي بن الحكم.

١٠ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٢ ح٧٦٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٠ ح٤٢٨.

أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في الرهن... وذكر مثله[١].

أقول: قوله (عليه السّلام): «رَجَع في حقّه على الراهن..» ذهب صاحب الجواهر وصاحب الحدائق الى إمكان حمله على صورة التفريط[٢]، وبه قطع الشيخ الطوسي.. وقوله (عليه السّلام): «ترادّ الفضل» أي الزائد، وسيأتي توضيحه في باب (حكم الرهن لو تلف وكان اكثر من الدَّين...).

٢٤٣٨٧ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في رجل رهن عند رجل رهناً فضاع الرهن.

قال: هو من مال الراهن ويرتجع المرتهن عليه بماله[٣].

أقول: قال صاحب الحدائق (طاب ثراه): (المشهور بل ادّعى عليه الشيخ [الطوسي] الاجماع أنّ الرهن أمانة في يد المرتهن لايُضمن الاّ مع التفريط، فلايسقط بتلفه شيء مع عدم التفريط)[٤].

باب (٩)
حكم تلف بعض الرَّهن أو كلِّه

٢٤٣٨٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٨ ح٤١٠٢.
٢ـ جواهر الكلام: ج٢٥ ص١٧٦ ـ الحدائق الناضرة: ج٢٠ ص٢٣٧.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٥ ح٤٠٩٤.
٤ـ الحدائق الناضرة: ج٢٠ ص٢٣٤.

ابن محمد وفضالة، عن أبان، عن عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل رهن سوارين[١] فهلك أحدهما؟

قال:[٢] يرجع عليه[٣] فيما بقي.

وقال في رجل رهن عنده[٤] داراً فاحترقت أو انهدمت. قال: يكون ماله في تربة الأرض[٥].

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل رهن عند رجل سوارين... وذكر مثله[٦].

٢٤٣٨٩ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن ابن أبي نصر، عن داود بن الحصين، عن أبي العباس، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل رهنه آخر[٧] عبدين فَهلَك أحدهما أيكون حقّه في الآخر؟

قال: نعم.

قلت: أو داراً فاحترقت أيكون حقُّه في التُّربة؟

قال: نعم.

١ـ السِوار: القلْب وهو حلية كالطوق تلبسه المرأة في زندها (أقرب الموارد).

٢ـ في الاستبصار: فقال.

٣ـ في الفقيه: بحقه.

٤ـ في الفقيه: عند رجل.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٠ ح٧٥٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٨ ح٤٢٢.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٩ ح٤١٠٧ و٤١٠٨.

٧ـ في الاستبصار والفقيه: رهن عنده آخر.

[قلت:] أو دابَّتين يكون حقُّه في أحدهما؟[١].

قال: نعم.

[قلت:] أو متاعاً يفسد[٢] من طول ما تركه، أو طعام يفسد[٣]، أو غلاماً[٤] فأصابه جُدَري فعمي، أو ثياب[٥] تركها مطوية لم يتعاهدها ولم ينشرها حتى هلكت؟

قال: هذا يجوز أخذه [و]يكون[٦] حقّه عليه.

وسألته كيف يكون الرَّهن بمافيه إذا كان حيواناً أو دابَّة أو ذهباً أو فضَّة أو متاعاً وأصابه جائحة حريق[٧] أو لصوص فهلك ماله أجمع سوى ذلك وقد هلك من بين متاعه وليس له على مصيبته بيّنة؟

قال: اذا ذهب متاعه كلُّه فلم يوجد له شيء فلاشيء عليه، وقال: إن ذهب من بين ماله وله مال فلايصدَّق، وقضى في كلّ رهن له غلّة أن غلّته تُحسب لصاحب الرهن ممّا عليه[٨].

الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب مثله ـ الى قوله: حقه

١ـ في الفقيه: او دابتين فهلكت احداهما أيكون حقهُ في الاخرى.

٢ـ في الاستبصار: متاع فيفسد، وفي الفقيه: متاعاً فهلك.

٣ـ في الفقيه: طعاماً ففسد.

٤ـ في الاستبصار: غلام.

٥ـ في الفقيه: ثياباً.

٦ـ في الفقيه: هذا نحو واحد يكون.

٧ـ الجائحة: النازلة العظيمة التي تجتاح المال. والحريق: اضرام النار وتحرُّقها (أقرب الموارد).

٨ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٥ ح٧٧٣.

عليه[١].

من لايحضره الفقيه: روى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي مثله ـ الى قوله: حقه عليه[٢].

باب (١٠)
حكم الرّهن لو تَلف من غير تفريط

٢٤٣٩٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته كيف يكون الرهن بما فيه ان كان حيواناً أو دابَّة [أو ذهباً] أو فضَّة أو متاعاً فأصابته جائحة حريق أو لُصّ[٣] فهلك ماله أو نقص متاعه وليس له على مصيبته بيّنة؟

قال: إذا ذهب متاعه كلُّه فلم يوجد له شيء فلاشيء عليه، [قال:] وان قال: ذهب من بيتي مال[٤] وله مال فلايصدّق [عليه][٥].

من لايحضره الفقيه: روى فضالة مثله[٦].

١ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٩ ح٤٢٤.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣١١ ح٤١١٣.

٣ـ في الفقيه: فأصابه حريق أو لصوص.

٤ـ في الفقيه: من بين مالي.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٣ ح٧٦٨.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣١٠ ح٤١١٢.

باب (١١)
حكم الرَّهن لو استعاره الراهن فتَلف عنده

٢٤٣٩١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن منصور بن العبّاس، عن الحسن[١] بن عليّ بن يقطين، عن عمرو بن إبراهيم، عن خلف بن حمّاد، عن إسماعيل بن أبي قرّة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل استقرض من رجل مائة دينار ورهنه[٢] حليّاً بمائة دينار ثمّ إنّه أتاه الرّجل فقال له أعرني الذّهب الّذي رهنتك[٣] عارية فأعاره [إيّاه] فهلك الرّهن عنده أعليه[٤] شيء لصاحب القرض في ذلك؟

قال: هو على صاحب الرّهن [هو] الّذي رهنه وهو الّذي أهلكه وليس لمال هذا توى[٥].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله، عن منصور بن العباس مثله[٦].

١ـ في التهذيب: الحسين.

٢ـ في التهذيب: وأرهنه.

٣ـ في التهذيب: ثم أتى الرجل فقال: أعرني الرهن الذي ارتهنتك.

٤ـ في التهذيب: عليه.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٦ ح١٧. والتَوَى: هلاك المال، يقال: توي المال: هلك (مجمع البحرين).

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٧ ح٧٨٢.

باب (١٢)
حكم الرهن لو تلف وكان اكثر من الدَّين أو أقَلّ أو سواء

٢٤٣٩٢ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن ابن بكير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّهن؟

فقال: إن كان أكثر من مال المرتهن فهلك أن يؤدّي الفضل إلى صاحب الرّهن وإن كان أقلّ من ماله فهلك[1] الرّهن أدّى إليه[2] صاحبه فضل ماله وإن كان [الرّهن] سواء فليس عليه شيء[3].

٢٤٣٩٣ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن حسان، عن أبي عمران الأرمني، عن عبدالله بن الحكم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل رهن عند رجل رهناً على ألف درهم والرهن يساوي الفين فضاع؟

قال: يرجع عليه بفضل ما رهنهُ، وان كان أنقص ممّا رهنهُ عليه رجع على الراهن بالفضل، وان كان الرهن يسوى ما رهنهُ عليه فالرهن بما فيه[4].

١ـ في التهذيب والاستبصار: وهلك.

٢ـ في التهذيب: الى.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٤ ح٦ ـ التهذيب: ج٧ ص١٧١ ح٧٦٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٩ ح٤٢٥.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٨ ح٤١٠١.

٢٤٣٩٤ـ بحار الأنوار: كتاب الإمامة والتبصرة لعلي بن بابويه ـ عن سهل بن أحمد، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الرهن بما فيه، ان كان في يد المرتهن أكثر ممّا أعطى، رَدَّ على صاحب الرهن الفضل، وإن كان في يد المرتهن أقلّ ممّا أعطى الراهن، رَدَّعليه الفضل، وإن كان الرهن بمثل قيمته فهو بما فيه[1].

باب (١٣)
حكم احتراق الرَّهن أو انهدامه أو اصابته بمرض

٢٤٣٩٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أبان، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل رهن عند رجل داراً فاحترقت أو انهدمت قال: يكون ماله في تربة الأرض.

وقال في رجل [رهن] عنده مملوك فجُذم[2] أو رهن عنده متاع[3] فلم يَنشر [ذلك] المتاع ولم يتعاهده ولم يحركه فتآكل هل[4] ينقص من ماله بقدر ذلك؟

قال: لا[5].

١ـ بحار الأنوار: ج١٠٣ ص١٥٩ ح٦.

٢ـ جُذِم: أصابه الجذام (أقرب الموارد).

٣ـ في الفقيه: متاعاً، وفي الاستبصار: مال.

٤ـ في الفقيه: فأكل ـ يعني أكله السوس ـ هل.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٧١ ح٧٥٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٩ ح٤٢٣.

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال في رجل رهن عنده رجل مملوكاً فجذم... وذكر مثله[١].

باب (١٤)
لو تنازع الراهن والمرتهن في تَلف الرَّهن

٢٤٣٩٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: إذا هلك الرَّهن فهو من مال الراهن والدَّين عليه بحاله، وإن ادّعى الذي هو في يديه مرهون أنّه ضاع، ولابيان له على ذلك، وكذّبه الراهن، لم يقبل قوله انّه ضاع إلاّ ببيِّنة[٢].

باب (١٥)
حكم شراء المرتهن الرهن من صاحبه

٢٤٣٩٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن منصور بن حازم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن الرجل يكون له الدَّين على الرجل ومعه الرهن أيشتري الرهن منه؟.

قال: نعم[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٤].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٩ ح٤١٠٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٣ ح٢٤٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢١.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٧ ح٢٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٠ ح٧٥٥.

٢٤٣٩٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون له الدَّين [على رجل] ومعه رهن أيشتريه؟

قال: نعم[١].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن الرجل... وذكر مثله[٢].

باب (١٦)
حكم غلّة الرهن وفوائده

٢٤٣٩٩ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) في كلّ رهن[٣] له غلّة أن غلّته تُحسب لصاحب الرّهن ممّا عليه[٤].

٢٤٤٠٠ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن ابراهيم الكرخي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل رهن بماله أرضاً أو داراً لها غلّة كثيرة؟

فقال: على الذي ارتهن الأرض والدّار بماله أن يحسب لصاحب

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٣ ح٥٣٥.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٦ ح٣٨٣٧.

٣ـ في التهذيب: في رجل رهن رهناً.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٥ ح١٣ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٩ ح٧٥٠.

الأرض والدّار ما أخذ من الغلّة ويطرحهُ عنهُ من الدّين له[١].

٢٤٤٠١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال في كراء الدواب، والدور المرهونة، وغلّة الشجر، والضياع المرهونة، ذلك كلُّه للراهن، إلاّ أن يشترط المرتهن أن يكون رهناً مع الأصل[٢].

٢٤٤٠٢ـ مستدرك الوسائل: كتاب الامامة والتبصرة لعلي بن بابويه ـ عن سهل بن أحمد، عن محمد بن محمد بن الاشعث، عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الرّهن محلوب ومركوب[٣].

أقول: قوله (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): «مَحلوب ومركوب» أي: أن الرهن تارةً يكون محلوباً كالناقة والشاة والماعز والبقر، وتارةً يكون مركوباً كالفرس والبغل والحمار.

باب (١٧)
حكم الانتفاع بالرَّهن

٢٤٤٠٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد قال: سألت أبا عبداللّه

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٧ ح٤٠٩٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٤ ح٢٥١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢٢.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢٣ ح٢.

(عليه السّلام) عن الرّجل يأخذ الدّابّة والبعير رهناً بماله أله أن يركبه؟ قال: فقال[١] إن كان يعلفه[٢] فله أن يركبه[٣] وإن كان الّذي رهنه[٤] عنده يعلفه فليس له أن يركبه[٥].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن الحسن، عن أبي ولاد مثله[٧].

أقول: قال الشيخ البحراني (طاب ثراه): (المشهور أنه ليس للمرتهن التصرّف في الرّهن مطلقاً إلاّ باذن الراهن، فان تصرّف لزمته الاجرة فيما لَهُ أُجرة، كركوب الدابّة وسكنى الدار، لانّه انتفاع بمال الغير بغير اذنه، فيضمن أُجرته المثليّة في المثل، أو القيمة فيما يضمن كذلك، كاللّبن ونحوه، ولو أنفق على الدابّة فان كان بأمرالمرتهن رجع بها عليه، والاّ استأذنه، فاذا امتنع أو غاب رجع الى الحاكم الشرعي، وان تعذّر أنفق بنيّة الرجوع، وأشهد على ذلك ليثبت له به الحق.

وقال الشيخ في النهاية: واذا كان الرّهن دابّة فركبها المرتهن كانت نفقتها عليه، وكذلك ان كانت شاة شرب لبنها كانت عليه نفقتها، واذا كان عند الانسان دابّة أو حيوان رهناً فانّ نفقتها على الراهن دون

١ـ في الفقيه: هل له أن يركبهما؟ فقال. وفي التهذيب: لهُ أن يركبه؟ فقال.

٢ـ في الفقيه: يعلفهما. وفي التهذيب في الموردين: يعلفها.

٣ـ في الفقيه: يركبهما. وفي التهذيب في الموردين: يركبها.

٤ـ في الفقيه: أرهنهما. وفي التهذيب: رهنها.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٦ ح١٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٧ ح٤٠٩٨.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٦ ح٧٧٨.

المرتهن، فان أنفق المرتهن عليها كان له ركوبها والانتفاع بها، أو الرجوع على الراهن بما أنفق)[١].

٢٤٤٠٤ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب: عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبدالله بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): الظَّهر يُركب إذا كان مرهوناً وعلى الذي يركب[٢] نفقته، والدَّر يشرب إذا كان مرهوناً وعلى الذي يشرب [الدّر] نفقته[٣].

من لايحضره الفقيه: اسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) مثله[٤].

٢٤٤٠٥ـ بحار الأنوار: كتاب الامامة والتبصرة لعلي بن بابويه ـ عن سهل بن أحمد، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): الرهن يُركب اذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب الظَّهر نفقته[٥].

١ـ الحدائق الناضرة: ج٢٠ ص٢٦١.

٢ـ في الفقيه: الذي يركبه.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٥ ح٧٧٥. والدَّرُّ: اللَّبَن وكثرة سيلانه (مجمع البحرين) فقوله (صلّى الله عليه وآله): «والدَّر يشرب» أي اللَّبَن الذي يحلب من الحيوان المرهون كالبقر ويشربه المرتهن فعليه نفقته.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٦ ح٤٠٩٥.

٥ـ بحار الانوار: ج١٠٣ ص١٥٩ ح٥.

٢٤٤٠٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: الرهن لاينتفع به، وما انتفع به من الرهن، حُسب بما هو فيه وقُوصِصَ به[١].

باب (١٨)
حكم نماء الرَّهن وتزايده

٢٤٤٠٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، أنّه قال: إذا كانت الأمة أو الدّابة أو الغنم رهناً، فولدت الأمة ولداً أو أنتجت الدّابة، أو توالدت الغنم، فالأولاد رهن مع الأمهات[٢].

باب (١٩)
حكم الاختلاف في مقدار الرَّهن

٢٤٤٠٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد ابن خالد، عن ابن بكير والنّضر[٣]، عن القاسم بن سليمان جميعاً، عن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٣ ح٢٤٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢١. وقوله (عليه السّلام): «قوصص» من القصاص، يقال: اقتصّ من فلان: أخذ منه القصاص. وتَقاصَّ القوم: قاصَّ كلُّ واحد منهم صاحبَه في حساب وغيره (أقرب الموارد).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٣ ح٢٥٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢٥.

٣ـ في الاستبصار: عن النّضر.

عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل رهن عند صاحبه رهناً لابيّنة بينهما فادعى الذي عنده الرهن أنّه بألف وقال صاحب الرهن: هو بمائة؟

فقال: البيّنة على الذي عنده الرهن انّه بألف فان لم يكن له بيّنة فعلى الذي له الرهن اليمين انّه بمائة[1].

٢٤٤٠٩ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر محمد بن علي وأبي عبدالله جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّهما قالا في الذي عنده الرهن، يدعي أنّه رهن في يديه بألف، ويقول الراهن: بل هو بمائة، قالا: القول قول الراهن مع يمينه، وعلى الذي هو في يديه البيّنة بما ادّعى من الفضل.

فان ادعى أنّه ضاع، وكذّبه الراهن، ولابيّنة له، واختلفا في قيمته، فالقول قول الذي هو عنده مع يمينه، وعلى صاحب الرهن البيّنة فيما ادعى من الفضل[2].

٢٤٤١٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في رهن اختلف فيه الراهن والمرتهن فقال الراهن: هو بكذا وكذا وقال المرتهن: هو بأكثر.

قال علي (عليه السّلام): يصدَّق[3] المرتهن حتى يحيط بالثمن لأنّه

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٤ ح٧٧٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢١ ح٤٣٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٣ ح٢٤٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢٤.

٣ـ في الفقيه: هو بأكثر انه يصدّق.

أمينه[١و٢].

من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام) في رهن... وذكر مثله[٣].

أقول: حَمَله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) في الاستبصار على أنّ الأفضل للرّاهن أن يصدّق المرتهِن من حيث انّه إئتمنه وان لم يكن ذلك واجباً.

باب (٢٠)

حكم اختلاف القابض والمالك في أنه رهنٌ أو وديعة

٢٤٤١١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبّاد بن صهيب قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن متاع في يد رجلين[٤] أحدهما يقول: استودعتكه[٥] والآخر يقول: هو رهنٌ؟

قال: فقال: القول قول الّذي يقول إنّه رهن[٦] عندي إلاّ أن يأتي

١ـ في الفقيه: أمين.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٥ ح٧٧٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٢ ح٤٣٥.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٨ ح٤١٠٤.

٤ـ في الفقيه: في يدي رجلين.

٥ـ في الفقيه: استودعتكاه.

٦ـ في الفقيه: هو رهن.

الّذي ادّعى[١] أنّه أودعه بشهود[٢].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٣].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن محبوب مثله[٤].

الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب مثله[٥].

٢٤٤١٢ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد، عن غير واحد، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا اختلفا في الرّهن فقال أحدهما: رهنته[٦] بألف درهم وقال الآخر: بمائة درهم؟

فقال: يُسأل[٧] صاحب الألف البيّنة فان لم يكن له بيّنة حلف صاحب المائة.

وإن كان الرّهن أقلّ ممّا رهن [به] أو أكثر واختلفا فقال[٨] أحدهما: هو رهنٌ وقال الآخر: هو عندك وديعة؟[٩]

١ـ في التهذيب والاستبصار: ادّعاه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٨ ح٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٦ ح٤٠٩٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٦ ح٧٧٦.

٥ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٢ ح٤٣٦.

٦ـ في التهذيب: أرهنته.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: قال: يُسأل. وفي الفقيه: فانه يُسأل.

٨ـ في التهذيب: أو اختلفا فقال. وفي الفقيه: واختلفا في الرهن فقال.

٩ـ في التهذيب والفقيه: هو وديعة.

فقال: يُسأل صاحب[١] الوديعة البيّنة فإن لم يكن له بيّنة حلف صاحب الرّهن[٢].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى فضالة، عن أبان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٤].

الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة مثله ـ الى قوله: صاحب المائة[٥].

٢٤٤١٣ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا اختلفا في الرهن فقال أحدهما: هو رهن وقال الآخر: هو عنده وديعة كان على صاحب الوديعة البيّنة فان لم يكن له حلف صاحب الرهن[٦].

٢٤٤١٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل قال لرجل: لي عليك ألف درهم فقال [الرجل]: لا ولكنّها وديعة.

١ـ في التهذيب: قال: على صاحب. وفي الفقيه: فانه يُسأل صاحب.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٧ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٤ ح٧٧١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣١٢ ح٤١١٦.

٥ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٢ ح٤٣٤.

٦ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٣ ح٤٣٧.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): القول قول صاحب المال مع يمينه[١].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٢].

٢٤٤١٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال في الثوب يدّعيه الرجل في يدي الرجل، فيقول الذي هو في يديه: هو لك عندي رهن، ويقول الآخر: بل هو لي عندك وديعة.

فقال: القول قولهُ، وعلى الذي هو في يَدَيه البيّنة انّهُ رهن عنده[٣].

باب (٢١)

حكم وطئ الراهن جاريته التي عند المرتهن

٢٤٤١٦ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير[٤]، عن حمّاد، عن الحلبيّ قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل رهن جاريته[٥] عند قوم أيحلّ له أن يطأها؟

قال: إنّ الّذين ارتهنوها يحولونه بينه وبين ذلك[٦].

قلت: أرأيت إنْ قدر عليها خالياً.

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٨ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٦ ح٧٧٧.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٢٦ ح١٨٧٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢٤.

٤ـ ابن أبي عمير سقط من سند التهذيب.

٥ـ في التهذيب: جارية.

٦ـ في التهذيب: ارتهنوا يحولون بينه وبينها.

قال: نعم لا أرى هذا عليه حراماً[١].

٢٤٤١٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: اذا رَهن الرجل الجارية وأراد أن يطأها بغير إذن المرتهن، لم يكن لهُ ذلك، وإن وصل اليها فوطئها، فلاشيء عليه، وإن علقت منهُ، فقضي الدّين من ماله ورُدَّت اليه، وكانت أمّ ولدٍ اذا ولدت[٢].

باب (٢٢)
حكم الرَّهن لو أعتقه الراهن

٢٤٤١٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: مَن رَهن عبداً أو أمَة، ثمّ أعتقه وله مالُ غيره، أخذ من ماله فقضى دَينه، وأعتق ما أعتق، ولم يُنتظر به الأجل، ولايجعل مكانه رهناً، وكذلك إنْ كاتَبَه أو دَبَّره، إلاّ أن يكون ثمنه مكاتباً أو مدبَّراً فيه وفاء[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٥ ح١٥ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٩ ح٧٥٢.
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٤ ح٢٥٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢٢.
٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٤ ح٢٥٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٢٥.

كتاب الحِجر والمفلَّس

باب (١)
الإحتلام نهاية يُتم اليتيم

٢٤٤١٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن منصور، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: انقطاع يتم اليتيم بالاحتلام[١] وهو أشُدَّه، وانْ احتلم ولم يؤنَس منه رُشد[ه] وكان سفيهاً أو ضعيفاً فليُمسك عنه وليُّه ماله[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى منصور بن حازم مثله[٤].

١ـ في التهذيب: الاحتلام.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٦٨ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٣ ح٧٣٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٠ ح٥٥١٧.

٢٤٤٢٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن بعض أصحابه، عن مثنّى بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن يتيم قد قرأ القرآن، وليس بعقله بأس، وله مال على يدي رجل فأراد الرجل الّذي[1] عنده المال أن يعمل [بمال اليتيم مضاربة فأذن [له] الغلام في ذلك؟

فقال: لايصلح أن يعمل][2] به حتّى يحتلم ويَدفع إليه مالَه.

قال: وإن أحتلم ولم يكن له عقل لم يدفع إليه شيء أبداً.

حميد، عن الحسن، عن جعفر بن سماعة، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثل ذلك[3].

التهذيب: الحسن بن سماعة، عن جعفر بن سماعة مثله[4].

من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير، عن مثنى بن راشد مثله[5].

٢٤٤٢١ـ تفسير العياشي: عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام): انّ نجدة الحروري كتب الى ابن عباس يسأله عن أشياء، عن اليتيم متى ينقطع يُتمهُ؟

فكتب اليه ابن عباس: امّا اليتيم فانقطاع يُتمهُ اذا بلغ أشُدَّه، وهو

١ـ في التهذيب: وأراد الذي، وفي الفقيه: فأراد الذي.

٢ـ ما بين المعقوفتين ليس في الفقيه.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٦٨ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص٢٤٠ ح٩٣١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٠ ح٥٥١٨.

الاحتلام[١].

باب (٢)
متى يُدفع المال الى اليتيمة والصغير؟

٢٤٤٢٢ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عليّ بن رباط، والحسين بن هاشم، وصفوان بن يحيى، عن عيص بن القاسم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن اليتيمة متى يُدفع إليها مالها؟

قال: إذا علمتَ أنّها لاتُفسد ولاتُضيِّع.

فسألته إن كانت قد تزوّجت؟

فقال: إذا تزوّجت[٢] فقد انقطع ملك الوصيّ عنها[٣].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى صفوان بن يحيى مثله[٤].

٢٤٤٢٣ـ تفسير العياشي: عن [عبداللّه] بن سنان قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): متى يُدفع إلى الغلام ماله؟

قال: إذا بلغ وأُونس منه رشد ولم يكن سفيهاً أو ضعيفاً.

قال: قلت: فانّ منهم من يبلغ خمس عشرة سنة وستّ عشرة

١ـ تفسير العياشي: ج٣ ص٥١ ح٢٥١٤ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص١٦٥.

٢ـ في التهذيب: زوّجت.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٦٨ ح٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢١ ح٥٥٢٠ ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٤ ح٧٤٠.

سنة ولم يبلغ؟

قال: إذا بلغ ثلاث عشرة سنة جاز أمره إلاّ أن يكون سفيهاً أو ضعيفاً.

قال: قلت: وما السّفيه والضعيف؟

قال: السّفيه: شارب الخمر، والضعيف: الذي يأخذ واحداً باثنين[1].

أقول: اذا لم تتحقق إحدى علامات البلوغ فالظاهر لزوم اعتبار إكمال خمس عشرة سنة وعدم كفاية أقلّ منها، وإن بلغ الرُّشد في الثالث عشر جاز أمره ودُفع اليه مالُه.

وقوله (عليه السّلام): «والضعيف: الذي يأخذ واحداً باثنين» الظاهر أنّ معناه: الذي لايُحسن المعاملة ويُغلب فيها، فيدفع دينارين ويأخذ ما قيمته ديناراً. واللّه العالِم.

٢٤٤٢٤ـ من لايحضره الفقيه: روي عن الصادق (عليه السّلام): انه سُئل عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾[2].

قال: ايناس الرشد حفظ المال[3].

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٨٢ ح٦٢٦ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص١٦٤.

٢ـ النساء ٤: ٦.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٢ ح٥٥٢٣.

باب (٣)
حدُّ البلوغ في الصبيّ

٢٤٤٢٥ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد واحمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سأله أبي وأنا حاضر عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾؟

قال: الاحتلام.

قال: فقال: يحتلم في ست عشرة وسبعة عشر ونحوها.

فقال: إذا أتت عليه ثلاث عشرة سنة ونحوها.

فقال: لا إذا أتت عليه ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنات وكتبت عليه السيئات وجاز أمره الاّ أن يكون سفيهاً أو ضعيفاً.

فقال: وما السفيه؟

فقال: الذي يشترى الدرهم بأضعافه.

قال: وما الضعيف؟

قال: الأبله[1].

٢٤٤٢٦ـ تفسير العياشي: عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سأله أبي وأنا حاضر: عن اليتيم متى يجوز أمره؟

فقال: حين يبلغ أشدّه.

قلت: وما أشدّه؟

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٢ ح٧٣١.

قال: الإحتلام.

قلت: قد يكون الغلام ابن ثماني عشرة سنة لايحتلم، أو أقل أو أكثر؟

قال: إذا بلغ ثلاث عشرة سنة كُتب له الحسن وكُتب عليه السيء وجاز أمره، إلاّ أن يكون سفيهاً أو ضعيفاً[١].

الخصال: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا سعد بن عبداللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن أبي الحسين الخادم بيّاع اللؤلؤ، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سأله أبي وأنا حاضر... وذكر نحوه[٢].

٢٤٤٢٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الوشّاء، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا بلغ [الغلام] أشدّه ثلاث عشرة سنة ودخل في الأربع عشرة [سنة] وجب عليه ما وجب على المحتلمين احتلم أو لم يحتلم [و]كتبت عليه السيّئات وكتبت له الحسنات وجاز له كلُّ شيء إلاّ أن يكون ضعيفاً أو سفيهاً[٣و٤].

١ـ تفسير العياشي: ج٣ ص٥١ ح٢٥١٥ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١ ص٨٨.

٢ـ الخصال: ص٤٩٥ ح٣. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص١٤٣.

٣ـ في التهذيب: سفيهاً وضعيفاً.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٦٩ ح٧.

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن علي الوشّاء مثله[١].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن بنت الياس، عن عبدالله بن سنان مثله[٢].

الخصال: حدثنا أبي (رضي الله عنه) قال: حدثنا محمد بن يحيى العطّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى بهذا الاسناد نحوه[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «وَجَب عليه ما وَجب على المحتلمين..» محمول على ثبوت علامة أُخرى للبلوغ غير الاحتلام، كنبات الشَّعر الخشن على العانة، فانها كافية في ثبوت التكليف الشرعي، كما صرَّح بها الفقهاء، والله العالِم.

٢٤٤٢٨ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: لمّا استخلف أبو بكر صعد المنبر في يوم الجمعة وقد تهيَّأ الحسن والحسين (عليهما السّلام) للجمعة فسبق الحسين فأنتهى الى أبي بكر وهو على المنبر فقال له: هذا منبر أبي لامنبر أبيك.

فبكى أبو بكر فقال: صدقتَ، هذا منبر أبيك لامنبر أبي.

فدخل علي بن أبي طالب (عليه السّلام) على تلك الحال فقال: ما يبكيك يا أبا بكر؟

فقال له القوم: قال له الحسين كذا وكذا.

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢١ ح٥٥١٩.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٣ ح٧٣٩.

٣ـ الخصال: ص٤٩٥ ح٤.

فقال علي (عليه السّلام): يا أبا بكر، إن الغلام إنّما يثغر[١] في سبع سنين، ويحتلم في أربع عشرة سنة، ويستكمل طوله في أربع وعشرين، ويستكمل عقله في ثمان وعشرين سنة، وما كان بعد ذلك فإنّما هو بالتجارب[٢].

أقول: قال الشيخ البحراني (طاب ثراه): (. . . لايخفى مابين هذه الأخبار من التدافع في تعيين البلوغ بالسِّن بالنسبة الى الغلام. . .

ويمكن أن يُحمل الاختلاف ـ في هذه الأخبار ـ على اختلاف الناس في الفهم والذكاء وقوَّة العقل وقوَّة البَدن، . . . . ولذا تراها أيضاً اختلفت في الاحتلام. . . .

ولايبعد عندي ـ في الجمع بين الأخبار المذكورة ـ حمل مادلَّ على البلوغ بخمس عشرة على الحدود والمعاملات ـ كما هو مقتضى سياق رواية حُمران ـ وحمل مادلَّ على ما دون ذلك على العبادات، ويحتمل خروج بعضها مخرج التقيَّة. .)[٣].

وجاء في بعض الكتب الفقهيَّة للعامَّة تحديد البلوغ في الذَّكر والانثى بخمس عشرة سنة الى تسع عشرة سنة، على اختلاف الأقوال عندهم[٤] واللّه العالِم.

١ـ المثغر: من سقطت أسنانهُ الرواضع التي من شأنها السقوط ونبت مكانها. (مجمع البحرين).

٢ـ الجعفريات: ص٢١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١ ص٨٥.

٣ـ الحدائق الناضرة: ج١٣ ص١٨٤.

٤ـ المغني: ج٤ ص٤٦٠ ـ المحلّى: ج١ ص٨٨ و٩٠ ـ الفقه على المذاهب الأربعة: ج٢ ص٣٥٢.

٢٤٤٢٩ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن، عن جعفر بن سماعة، عن آدم بياع اللؤلؤ، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنة وكتبت عليه السيئة وعوقب، وإذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك وذلك أنّها تحيض لتسع سنين[1].

التهذيب: الحسن بن سماعة مثله[2].

٢٤٤٣٠ـ من لايحضره الفقيه: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبدالله بن المغيرة، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال في تفسير هذه الآية[3]: اذا رأيتموهم يُحبُّون آل محمّد (عليهم السّلام) فأرفعوهم درجة[4].

أقول: لعلّ المعنى أنَّ قبول الحقّ دليلٌ على الرُّشد، فاذا أحبَّ الغلامُ آل رسول الله الطاهرين (عليهم الصلاة والسلام) كان ذلك دليلاً على تمييزه الحقَّ من الباطل والهدى من الضَّلال.. وهو معنى الرُّشد. والله العالم.

١ـ الكافي: ج٧ ص٦٨ ح٦.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٤ ح٧٤١.

٣ـ والآية في سورة النساء ٤: ٦ وهي: ﴿... فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٢ ح٥٥٢٤.

باب (٤)
حدُّ البلوغ في البنت

٢٤٤٣١ـ من لايحضره الفقيه: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): اذا بلغت الجارية تسع سنين دُفع اليها مالها، وجاز أمرها في مالها، وأقيمت الحدود التامَّة لها وعليها[١].

باب (٥)
من هو السفيه؟

٢٤٤٣٢ـ تفسير العياشي: عن يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن قول الله: ﴿وَلَاتُؤْتُوا السُّفَهَآءَ أَمْوَالَكُمُ﴾[٢].

قال: من لاتثق به[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «مَن لاتثق به» بمعنى عدم أهليَّته لحفظ المال وعدم حكمته في التصرُّف فيه، وهذا من مصاديق السفيه، وله مصاديق أُخرى أيضاً.

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢١ ح٥٥٢٢.

٢ـ النساء ٤: ٥.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٦٧ ح٨٦٢ الطبعة الحديثة.

باب (٦)
متى يُحبس الغريم؟

٢٤٤٣٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر[١]، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) كان يحبس في الدَّين فان[٢] تبيّن له افلاس وحاجة خلّى سبيله حتى يستفيد مالاً[٣].

التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين مثله[٤].

أقول: قوله (عليه السّلام): «حتّى يستفيد مالاً» الظاهر أنّ معناه: حتى يكتسب ويسعى لتحصيل المال، حتى يقضي به دَينه.

قال العلاّمة الحلّي: (ويجب السعي في قضاء الدَّين)[٥].

٢٤٤٣٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) كان يحبس في الدَّين ثم ينظر فان كان له مال أعطى الغرماء وان لم يكن له مال دفعه الى

١ـ عن جعفر سقط من اسناد التهذيب: ح٤٣٣.

٢ـ في الاستبصار والتهذيب ح٤٣٣: فاذا.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٩ ح٨٣٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٤٧ ح١٥٦.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٦ ح٤٣٣.

٥ـ القواعد: ص١٥٥.

الغرماء فيقول لهم: اصنعوا به ما شئتم، انْ شئتم آجروه[١] وان شئتم استعملوه... وذكر الحديث[٢].

باب (٧)
تقسيم مال الغريم بالحُصص على الغُرماء

٢٤٤٣٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) يحبس الرجل اذا التوى على غرمائه[٣]، ثم يأمر [به] فيَقسِم مالهُ بينهم بالحصص، فان أبى باعهُ فيقسّمه[٤]، يعني ماله[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٦].

التهذيب: أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى الخزّاز، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً

١ـ في الاستبصار: فآجروه.
٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٠٠ ح٨٣٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٤٧ ح١٥٥.
٣ـ اللّي: المطل، يقال: لواه بدَيْنه: مطله (مجمع البحرين).
٤ـ في التهذيب ح٤١٢: فَيَقْسمه بينهم، وفي التهذيب ح٨٣٣ والاستبصار: فَقَسَمه بينهم، وفي التهذيب ح٨٣٥: فَيَقْسِم بينهم.
٥ـ الكافي: ج٥ ص١٠٢ ح١.
٦ـ التهذيب: ج٦ ص١٩١ ح٤١٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧ ح١٥.

(عليه السّلام) كان يُفلِّس الرجل اذا التوى . . . وذكر مثله[١] .

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن اسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) مثل التهذيب رواية ابن قولويه[٢] .

٢٤٤٣٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه قال: المفلّس اذا قام عليه الغرماء فانهُ يبدأ منهم بقبض حقّه ممّا وجد في يديه، كلّ عامل عمل فيه أو أجير استؤجر عليه بأجرته أو بثمن دابّته ان كان عليه قد عَملت فيه أو ما أشبه ذلك، ويكون الغرماء بعد ذلك أسوة[٣] .

أقول: قوله (عليه السّلام): «أُسوة» أي متساويين وعلى حد سواء في أخذ مايطلبونه .

باب (٨)

حكم من أدرك بعض سلعته عند غريمه

٢٤٤٣٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن القوم يكون لهم على الرجل دَيْن، فأدرك رجل منهم بعض سلعته في يديه، ما حاله؟

فقال (عليه السّلام): يُخيَّر أهل الدَّين بأن يُعطوا الذي أدرك متاعه ماله ويأخذوا المتاع، أو يسلّموا إليه ما أدرك من متاعه .

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٩ ح٨٣٣ و٨٣٥ .

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٨ ح١٩٠ . منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣١ .

قيل له: فإن اختاروا أخذ المتاع فربحوا فيه أو وضعوا، ما حالهم؟

قال (عليه السّلام): الربح والوضيعة للذي عليه الدَّين، وله عليه[١] مابقي[٢].

باب (٩)

حكم مَن دَفع مالاً الى رجلٍ ليتّجرَ به فذهب المال

٢٤٤٣٨ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن عليّ بن إسماعيل، عن محمد بن عمرو[٣]، عن عليّ بن الحسن[٤]، عن حريز، عن أبي عبيدة قال: قلت لأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام): رجل دفع إلى رجل ألف درهم يخلطها بماله ويتّجر بها [قال] فلمّا طلبها[٥] منه قال: ذهب المال. وكان لغيره معه مثلها ومال كثير لغير واحد.

فقال [له]: كيف صنع أُولئك؟

قال: أخذوا أموالهم [نفقات].

فقال أبو جعفر وأبو عبدالله (عليهما السّلام) جميعاً: يرجع إليه

١ـ في مستدرك الوسائل: بعين.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ص٦٧ ح١٨٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣٠.

٣ـ في التهذيب: عمر.

٤ـ في التهذيب: الحسين.

٥ـ في التهذيب: طلبه.

بماله ويرجع هو على أُولئك بما أخذوا[1].

باب (١٠)
حكم معاملات المفلَّس

٢٤٤٣٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: وإذا لحق الرجل دَين، وله عروض ومنازل فباعها في خُفية من الغرماء، ثم تغيّب أو هلك، وقد علم المشتري أنّ عليه دَيناً أو لم يعلم، أو تغيَّب البائع وقام الغرماء على المشتري، فقال: باع منّي ليقضيكم، قال: إن كان يوم باع قائم الوجه لم يفلّس به ولم يضرب على يده، وباع بيعاً صحيحاً ممن لم يتَّهم أن يكون الجأ ذلك إليه، ويثبت بيعه بالبيّنة العدول، جاز بيعه، وكذلك يقبل اقراره ما لم يُفلّس، فإذا أفلس لم يقبل إلاّ ببيّنة إذا دفعه الغرماء.

وسُئل (عليه السّلام) عن معنى التفليس؟

فقال: اذا ضُرِب على يديه ومُنع من البيع والشراء فذلك التفليس، ولايكون ذلك الاّ من سلطان[2].

٢٤٤٤٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من ابتاع عبداً أو أمة أو متاعاً، فتصدّق بالمتاع، أو أعتق العبد، أو الأمة، فلمّا قام عليه البائع لم يجد عنده مالاً، ولم يكن له مال، قال: أمّا العتق والصدقة فيُردّان، والبائع أحقُّ بعبده حتى يستوفي

١ـ الكافي: ج٧ ص٤٣١ ح١٦ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٨٨ ح٧٩٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٠ ح١٩٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣٤.

الثمن الذي باعه به، وإن كان في ثمن العبد فضل إذا بيع، أُعتق منه بحساب ذلك الفضل، وإن كان في الصَّدقة فَضْل، مضى ذلك الفضل لمن تصدّق به عليه[1].

باب (١١)
حكم ما لو دَفع رجلٌ مالاً قِراضاً الى المفلَّس

٢٤٤٤١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال في رجل لَحقه دَين فَفُلِّس لغرمائه ثم أعطاه بعد التفليس رجل مالاً قِراضاً فربح في مال القراض أو لم يربح.. ما حالهُ؟

فقال (عليه السّلام): الذين داينوه بعد التفليس أولى من المقارض ومن غرمائه الاوَّلين، والمقارض أولى من الذين داينوه قبل التفليس، وان كان المقارض لم يفلس، وهو يتّجر بوجهه الاّ أنّهُ مُعدم، فقال: هذا المتاع بعينه، وهذا المال بعينه لفلان فانّه يصدّق، وصاحب اصل المال القِراض أولى به[2].

باب (١٢)
حكم المتاع اذا اشتراه المفلَّس ثم مات والمتاع موجود

٢٤٤٤٢ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أبي

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٩ ح١٩١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٨ ح١٨٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣٣.

عبدالله (عليه السّلام) في رجل باع متاعاً من رجل فقبض المشتري المتاع ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه.

[قال: اذا كان المتاع قائماً بعينه][1] رُدّ الى صاحب المتاع.

وقال: ليس[2] للغرماء أن يخاصموه[3] و[4].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير مثله[5].

٢٤٤٤٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل باع من رجل متاعاً الى سنة فمات المشتري قبل أن يحلّ ماله وأصاب البائع متاعه بعينه [أ]له أن يأخذه إذا حقق له؟

قال: فقال: ان كان عليه دَيْن وترك نحواً ممّا عليه فليأخذ إنْ حقق له، فانّ ذلك حلال له ولو لم[6] يترك نحواً من دَينه فان صاحب المتاع كواحد ممّن له عليه شيء يأخذ بحصّته ولاسبيل له على المتاع[7].

أقول: الفرق بين هذا الحديث والذي قبله أنّ الأجل ـ في هذا

١ـ ما بين المعقوفتين ليس في الاستبصار.

٢ـ في الفقيه: المتاع وليس.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: أن يُحاصُّوه. تحاصَّ القوم: اقتسموا حصَصَهم، وحاصَّه مُحاصَّةً: قاسَمه فأخذ كلٌّ واحد منهما حصّتَه (لسان العرب).

٤ـ الكافي: ج٧ ص٢٤ ح٤ ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٦ ح٦٧٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٦ ح٤٤٢.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٥ ح٥٥٣١.

٦ـ في الاستبصار: وان لم.

٧ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٣ ح٤٢١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨ ح٢٠.

الحديث ـ كان الى سنة، وفيها مات المشتري. أمّا الحديث السابق فلم يكن فيه الأَجَل.

هذا.. وقد اختلف فتاوى الفقهاء في هذه المسألة، نظراً لاختلاف الأحاديث.

قال الشيخ البحراني (طاب ثراه): (... وتفصيل الكلام في المقام أن يقال: اذا كان المديون مفلّساً ووَجد صاحب الدَّين عينَ متاعه فلايخلو إمّا أن يكون ذلك في حياة المديون أو بعد موته، فان كان ذلك في حياته فالمشهور ـ كما عرفتَ ـ أنّ لصاحب المتاع أخْذ عين متاعه ولو لم يكن سواها....

وانْ كان ذلك بعد موته فالمشهور أنه اذا وَجد صاحب الدَّين عينَ متاعه فليس له أخْذُه الاّ أن يترك الميّت نحواً ممّا عليه، فيجوز له اخْذها...)[1].

وقال المحقّق الحلّي (طاب ثراه): (أمّا الميّت فغرماؤه سواء في التركة، الاّ أن يترك نحواً ممّا عليه فيجوز حينئذ لصاحب العين أخذُها)[2].

وقال أيضاً ـ في حكم غرماء المفلَّس ـ: (مَن وَجد منهم عينَ ماله كان له أخذها ولو لم يكن سواها، وله أن يضرب مع الغرماء بدَينه، سواء كان وفاءً أم لم يكن، على الاظهر)[3].

١ـ الحدائق الناضرة: ج٢٠ ص٣٩٤.

٢ـ شرائع الاسلام: ج٢ ص٧٩.

٣ـ شرائع الاسلام: ج٢ ص٧٨.

باب (١٣)
لايُمنع المفلَّس من النكاح

٢٤٤٤٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: ليس يُمنع المفلّس من النكاح، ولا لزوجته ان تمنعهُ من نكاح غيرها لمكان مهرها، وهي كأحد الغرماء، وما قضى من ديونه أو فعل وهو قائم الوجه لم يُرجَع عليه[1].

أقول: قوله (عليه السّلام): «وهو قائم الوجه» أي قبل أن يُحجر على أمواله فانّ تصرفاته صحيحة فلاحق لأحدٍ أن يبطلها.

باب (١٤)
بطلان عتق المفلَّس وصدقته وهبَته

٢٤٤٤٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بنِ محمَد (عليه السّلام) انّه قال: لايجوز عتق رجل وعليه دَين يحيط بماله، ولا هبته ولا صدقته إن كانت الديون التي عليه حالَّة، أو إلى أجل قريبٍ أو بعيد، إلاّ أن يأذن له غرماؤه، وإن قال: هذه الجارية ولدت منّي ـ يريد أن يمنعها من أن تباع ـ لم يصدّق إلاّ أن يكون ذلك معلوماً مشهوراً، فأمّا بيعه وابتياعه فجائز[2].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧١ ح١٩٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٠ ح١٩٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣٣.

باب (١٥)

بطلان بيع المرأة المعتوهة وبطلان طلاق السكران

٢٤٤٤٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المرأة المعتوهة الذاهبة العقل أيجوز بيعها وصدقتها؟

قال: لا.

وعن طلاق السكران وعتقه؟

قال: لايجوز[1].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[2].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٩١ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢١٧ ح٧٧٦.

كتاب الضمان والكفالة والحوالة

باب (١)
كراهة التعرُّض للضمان والكفالة

٢٤٤٤٧ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن الوشّا، عن أبي الحسن الخزّاز قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول لأبي العباس الفضل بن عبدالملك:[١] ما منعك من الحج؟

قال: كفالة كفلت[٢] بها.

قال: مالك والكفالات؟![٣] أما علمتَ انّ الكفالة هي التي اهلكت القرون الاولى؟![٤].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام) لأبي العباس

١ـ في الخصال: لأبي العبّاس البقباق.

٢ـ في الفقيه: تكفّلت.

٣ـ في الفقيه: وللكفالات.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٩ ح٤٨٤.

الفضل بن عبدالملك: . . . وذكر مثله[١].

الخصال: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا سعد بن عبداللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن أبي الحسن الحذّاء قال: سمعت. . . وذكر مثله[٢].

٢٤٤٤٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختريّ قال: أبطأت عن الحج، فقال لي أبو عبداللّه (عليه السّلام): ما أبطأ بك عن الحجّ؟

فقلت: جعلت فداك تكفّلت برجل فخفر بي[٣].

فقال: مالك والكفالات؟! أما علمت أنّها أهلكت القرون الأُولى.

ثمّ قال: إنّ قوماً أذنبوا ذنوباً كثيرة فأشفقوا منها وخافوا خوفاً شديداً، وجاء آخرون فقالوا: ذنوبكم علينا، فأنزل اللّه (عزّوجلّ) عليهم العذاب، ثمّ قال (تبارك وتعالى): خافوني واجترأتم عليّ[٤].

٢٤٤٤٩ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): الكفالة خسارةٌ غرامةٌ ندامة[٥].

٢٤٤٥٠ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٩٥ ح٣٤٠١.

٢ـ الخصال: ص١٢ ح٤١.

٣ـ خفره: نقض عهده وغدر به. (أقرب الموارد).

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٠٣ ح١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٩٧ ح٣٤٠٥.

يزيد، عن ابن أبي عمير، عن داود الرّقي قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): مكتوب في التوراة: كفالةٌ ندامةٌ غرامة[١].

باب (٢)
النهي عن التعرُّض للحقوق

٢٤٤٥١ـ من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن جابر، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه قال: لاتتعرَّضوا للحقوق فاذا لزمتْكم فاصبروا لها[٢].

باب (٣)
حكم مَن ضمن على رجلٍ ضماناً ثم صالحَ عليه

٢٤٤٥٢ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن ابن بكير، عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل ضمن على رجل ضماناً ثمّ صالح عليه؟

قال: ليس له إلاّ الّذي صالح عليه[٣].

التهذيب: عمر بن يزيد مثله[٤].

١ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٠ ح٤٩٢.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٦٨ ح٣٦٣٢.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٩ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٠ ح٤٩٠.

٢٤٤٥٣ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن بنان بن محمد، عن صفوان، عن ابن بكير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل ضمن عن رجل ضماناً ثم صالح على بعض ما صالح عليه؟

قال: ليس عليه[١] الا الذي صالح عليه[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن خالد، عن ابن بكير، عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل ضمن ضماناً ثم صالح... وذكر مثله[٣].

مستطرفات السرائر: من كتاب عبدالله بن بكير بن أعين، قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل... وذكر نحوه[٤].

باب (٤)
حكم من كَفَل رجلاً بِنفسه

٢٤٤٥٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد الكندي، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبان بن عثمان، عن أبي العبّاس قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل كفل لرجل بنفس رجل فقال: ان جئت به وإلاّ عليك[٥] خمسمائة درهم.

١ـ في التهذيب ح٤٧٣: ليس له.
٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٠ ح٤٨٩.
٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٦ ح٤٧٣.
٤ـ مستطرفات السرائر: ص١٣٧ ح٤.
٥ـ في التهذيب: فعليّ.

قال: عليه نفسه ولاشيء عليه من الدراهم. فان قال: عليّ خمسمائة درهم ان لم ادفعه اليك[١] قال: تلزمه[٢] الدراهم ان لم يدفعه اليه[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[٤].

٢٤٤٥٥ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن الحصين، عن أبي العباس، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يكفل[٥] بنفس الرجل الى أجل فان لم يأت به فعليه كذا وكذا درهماً؟

قال: ان جاء به الى أجل[٦] فليس عليه مال[٧] وهو كفيل[٨] بنفسه أبداً إلاّ أن يبدأ بالدراهم [قال:] فان بدأ بالدراهم فهو له[٩] ضامن ان لم يأت به الى الأجل الذي اجّله[١٠].

من لايحضره الفقيه: روى داود بن الحصين مثله[١١].

١ـ في التهذيب: اليه.

٢ـ في التهذيب: فقال: يلزمه.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٠٤ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٠ ح٤٩٣.

٥ـ في الفقيه: يتكفل.

٦ـ في الفقيه: الاجل.

٧ـ في الفقيه: ما قال.

٨ـ في مستطرفات السرائر: وهو كفل.

٩ـ في الفقيه ومستطرفات السرائر: لها.

١٠ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٩ ح٤٨٨.

١١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٩٦ ح٣٤٠٣.

مستطرفات السرائر: من جامع البزنطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[١].

باب (٥)
الكفيل يُحبس حتى يأتي بالمكفول

٢٤٤٥٦ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب بن فيهس البجلي، عن اسحاق ابن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) أتي برجل كفل برجل بعينه فأخذ بالمكفول فقال: احبسوه حتى يأتي بصاحبه[٢].

٢٤٤٥٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أُتي أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) برجل تكفّل بنفس رجل فحبسه فقال: اطلب صاحبك[٣].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن فضّال، عن عمّار بن مروان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام)، عن علي (عليه السّلام) انه اتي برجل قد كفل... وذكر مثله[٤].

١ـ مستطرفات السرائر: ص٦٢ ح٣٩.
٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٩ ح٤٨٦.
٣ـ الكافي: ج٥ ص١٠٥ ح٦.
٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٩ ح٤٨٧.

باب (٦)
حكم الرجوع على المحيل

٢٤٤٥٨ـ الكافي: حميد، عن الحسن بن محمد، عن جعفر بن سماعة، عن أبان، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يحيل على الرّجل بالدّراهم[١] أيرجع عليه؟

قال: لايرجع عليه أبداً إلاّ أن يكون قد أفلس قبل ذلك[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: سأل أبو أيوب الخزّاز أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يحيل الرجل بالمال أيرجع... وذكر مثله[٤].

التهذيب: روى أبو أيوب الخزّاز أن أبا عبدالله (عليه السّلام) سُئل عن الرجل... وذكر مثل ما في الفقيه[٥].

٢٤٤٥٩ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة[٦]، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل يحيل الرجل بمال كان لهُ على رجل آخر فيقول لهُ الذي احتال:

١ـ في التهذيب: الدراهم. أحال الغريم بدَيْنه على آخر: صرفه عنه اليه فهو محيل (أقرب الموارد).

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٠٤ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٢ ح٤٩٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨ ح٣٢٥٩ وص٩٨ ح٣٤٠٨.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٢٣٢ ح٥٦٩.

٦ـ في التهذيب: ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن زرارة.

برئت ممّا لي[١] عليك.

قال: اذا أبرأه فليس لهُ أن يرجع عليه وان لم يبرأه فلهُ أن يرجع على الذي أحالهُ.

محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن جميل، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) مثله[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن جميل، عن زرارة مثله[٤].

٢٤٤٦٠ـ دعائم الإسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام): أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال لرجل من بني هلال سأله وقال: يارسول اللّه انّي رجل كنت تحمّلت بحمَالة.

فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لاتحلُّ المسألة إلاّ لثلاثة: لرجل تحمَّل بحَمَالة[٥] حتى يصيبها، ورجل أصابتهُ جائحة[٦]، ورجل أصابتهُ فاقة شديدة[٧].

١ـ في التهذيب: من مالي.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٠٤ ح٢.

٣ و٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢١١ و٢١٢ ح٤٩٦ و٤٩٧.

٥ـ الحَمَالة: ما يتحمَّله الإنسان عن غيره من دية أو غرامة... ليُصلح ذات البَيْن (النهاية).

٦ـ الجائحة: هي الآفة التي تُهلك الثمار والاموال وتستأصلها، وكلُّ مصيبة عظيمة وفتنة مُبيرة: جائحة (النهاية).

٧ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٣ ح١٧٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣٧.

باب (٧)
حكم الشريكين في الدَّين

٢٤٤٦١ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روى غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، [عن علي (عليهم السّلام)] في رجلين بينهما مال منه بأيديهما ومنه غائب عنهما فاقتسما الذي بايديهما واحتال[1] كلُّ واحد منهما بنصيبه فقبض أحدهما ولم يقبض الآخر.

فقال: ما قبض أحدهما فهو بينهما وما ذهب فهو بينهما[2].

٢٤٤٦٢ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في رجلين بينهما مال منه بأيديهما ومنه غائب عنهما اقتسما الذي في أيديهما واحتال كلُّ واحد منهما بنصيبه فاقتضى أحدهما ولم يقتض الآخر.

قال: ما اقتضى أحدهما فهو بينهما، وما يذهب بينهما[3].

٢٤٤٦٣ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبداللّه بن جبلة وجعفر ومحمد بن عباس، عن علا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجلين بينهما مال بعضه

١ـ في الفقيه: وأحال.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٢ ح٥٠٠ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٩٧ ح٣٤٠٦.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٥ ح٤٣٠.

غائب وبعضه بأيديهما[١] فاقتسما الذي بأيديهما واحتال كلٌّ واحد منهما بحصته من الغائب فاقتضى أحدهما ولم يقتض الآخر؟[٢]

فقال: ما اقتضى أحدهما فهو بينهما، ما يذهب بماله؟![٣].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن معاوية بن عمّار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجلين... وذكر مثله[٤].

١ـ في التهذيب ح٨٢٠: بعضهُ بأيديهما وبعضه غائب عنهما.

٢ـ اقتضيت منه حقي: أخذته (مجمع البحرين).

٣ و٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٦ ح٨١٩ و٨٢٠.

كتاب الصلح

باب (١)
الصلح جائزٌ بين الناس

٢٤٤٦٤ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختريّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الصلح جائز بين الناس[١].

٢٤٤٦٥ـ بحار الأنوار: كتاب الإمامة والتبصرة ـ عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن محمد بن أبي القاسم، عن أبيه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن الصادق، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): الصلح جائز بين المسلمين، إلاّ ما حرَّم حلالاً أو حلّل حراماً[٢].

٢٤٤٦٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٩ ح٥ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٨ ح٤٧٩.

٢ـ بحار الأنوار: ج١٠٣ ص١٧٨ ح٢.

حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يعطي أقفزة من حنطة معلومة يطحنها بدراهم[١] فلمّا فرغ الطحّان من طحنه نَقَد[ه] الدراهم وقفيزاً منه، وهو شيء [قد] اصطلحوا عليه فيما بينهم؟

قال: لابأس به وان لم يكن ساعره على ذلك[٢].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد مثله[٣].

باب (٢)
استحباب الصلح ولو ببذل المال

٢٤٤٦٧ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمد بن سنان، عن أبي حنيفة السابق قال: مرّ بنا المفضّل وانا وختني[٤] نتشاجر في ميراث، فوقف علينا ساعة ثم قال: تعالوا الى المنزل، فأتيناه فاصلح بيننا بأربعمائة درهم ودفعها الينا من عنده، حتى استوثق كلٌّ واحد منّا من صاحبه، ثم قال: أما انّها ليست من مالي ولكنّ ابا عبدالله (عليه السّلام) امرني إذا تنازع الرجلان من اصحابنا في شيء أن أُصلح بينهما وأفتديهما من ماله، فهذا من مال أبي عبدالله (عليه السّلام)[٥].

١ـ في الفقيه: يطحنون بالدراهم.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٧ ح٤٧٨.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٤ ح٣٢٧١.

٤ـ الخَتَن: كلّ من كان من قبل المرأة. (مجمع البحرين).

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٣١٢ ح٨٦٣.

باب (٣)
لايكون الصلح الاّ بالرِّضا وطيب النَّفس

٢٤٤٦٨ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن رباط، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجلين لكلٍّ واحد منهما طعام عند صاحبه لايدري هذا كم له على هذا ولايدري هذا كم له على هذا، فقال كلٌّ واحد منهما لصاحبه: لك ما عندك ولي ما عندي ورضيا بذلك؟

قال: لابأس إذا رضيا بذلك وطابت به أنفسهما[1].

٢٤٤٦٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) أنّه قال في رجلين كان لكلّ واحد منهما طعام عند صاحبه ولايدري كلّ واحد منهما كم له عند صاحبه، فقال كلّ واحد منهما لصاحبه: لك ما عندك ولي ما عندي؟

قال:[2] لابأس بذلك إذا تراضيا وطابت [به] أنفسهما[3].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان وفضالة، عن العلا بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السّلام)، وصفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انهما

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٧ ح٨٢٦.

٢ـ في التهذيب: فقال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٨ ح٢.

قالا في رجلين . . . وذكر مثله[١] .

٢٤٤٧٠ـ التهذيب : الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، وغير واحد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يكون عليه الشيء فيصالح .

فقال : إذا كان بطيبة نفس من صاحبه فلابأس[٢] .

باب (٤)
جواز الصلح على الدَّين المؤجَّل بأقلَّ منه حالاً

٢٤٤٧١ـ الكافي : الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان، عمّن حدّثه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال : سألته عن الرجل يكون له على الرّجل دَيْن[٣] فيقول له قبل أن يحلّ الأجل : عَجِّل لي النّصف من حقّي على أن أضع عنك النّصف، أيحلّ ذلك لواحد منهما؟

قال : نعم[٤] .

التهذيب : الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان مثله[٥] .

١ـ التهذيب : ج٦ ص٢٠٦ ح٤٧٠ .

٢ـ التهذيب : ج٦ ص٢٠٦ ح٤٧١ .

٣ـ في التهذيب : الدَّيْن .

٤ـ الكافي : ج٥ ص٢٥٨ ح٣ .

٥ـ التهذيب : ج٦ ص٢٠٦ ح٤٧٤ .

باب (٥)
جواز الصلح على بعض الدَّين المؤجَّل بتمديد الأَجل في الباقي

٢٤٤٧٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن الرجل يكون له دَين الى أجل مسمّى فيأتيه غريمه فيقول: أنقدني كذا وكذا[١] وأضع عنك بقيّته، أو يقول: أنقدني بعضه[٢] وأمدُّ لك في الأجل فيما بقي عليك.؟

قال: لا أرى به بأساً، انه لم يزدد[٣] على رأس ماله، قال[٤] الله (عزّوجلّ): ﴿فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَتَظْلِمُونَ وَلاَتُظْلَمُونَ﴾[٥و٦].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن محمد ابن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السّلام)، وابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انهما قالا في الرجل يكون عليه الدَّين الى أجل... وذكر مثله[٧].

١ـ في التهذيب: انقد لي من الذي لي كذا وكذا. نقد لفلان الثمن: أعطاه ايّاه نقداً معجّلاً (أقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: انقد لي بعضاً.

٣ـ في التهذيب: ما لم يزد.

٤ـ في التهذيب: ماله شيئاً، يقول.

٥ـ البقرة ٢: ٢٧٩.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٩ ح٤.

٧ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٧ ح٤٧٥.

تفسير العياشي: عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون... وذكر نحوه[١].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن الرجل يكون لهُ... وذكر نحوه[٢].

باب (٦)
حكم الصلح مع وَرثة الميّت

٢٤٤٧٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا كان لرجل على رجل دَين فمَطَله حتّى مات ثمّ صالَح وَرَثَته على شيء فالّذي أخذتْه[٣] الورثة لهم، وما بقي فللميّت[٤] [حتّى] يستوفيه منه في الآخرة، وإن هو لم يصالحهم على شيء حتّى مات ولم يقض عنه فهو [كلّه] للميّت يأخذه به[٥].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٦].

أقول: قوله (عليه السّلام): «... ومابقي فللميّت...» لعلّ معناه أنّ هذا الصلح لم يقع بطيب نفس الورثة، لهذا لاتبرأ ذمّة المدين

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٧٩ ح٦١٦ الطبعة الحديثة.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٢ ح١٧٥.

٣ـ في التهذيب: أخذ.

٤ـ في التهذيب: فهو للميت.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٩ ح٨.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٨ ح٤٨٠.

إلاّ بمقدار ما سدَّد من الدَّين، والباقي يبقى في ذمَّة المدين حتى يوفّيه به يوم القيامة.

هذا.. وتفصيل المسألة مذكور في الكتب الفقهيَّة المفصَّلة.

باب (٧)
حكم النزاع بين رجُلين في درهمين

٢٤٤٧٤ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن عبداللّه بن المغيرة، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجلين كان معهما درهمان فقال أحدهما: الدرهمان لي، وقال الآخر: هما بيني وبينك.

قال: فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): امّا أحد الدرهمين فليس له فيه شيء وانّه لصاحبه ويُقسّم الدرهم الثاني بينهما نصفين[1].

٢٤٤٧٥ـ من لايحضره الفقيه: عبداللّه بن المغيرة، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجلين كان معهما درهمان فقال أحدهما: الدرهمان لي، وقال الآخر: هما بيني وبينك؟

فقال: أمّا الذي قال: هما بيني وبينك فقد أقرّ بأن أحد الدرهمين ليس له وأنّه لصاحبه ويقسّم الآخر بينهما[2].

٢٤٤٧٦ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي اسحاق، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عمّن ذكره،

١ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٨ ح٤٨١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٥ ح٣٢٧٤.

عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجلين كان بينهما درهمان فقال أحدهما: الدرهمان لي وقال الآخر: هما بيني وبينك؟

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): قد أقرّ أن أحد الدرهمين ليس له فيه شيء وانّه لصاحبه وأمّا الآخر فبينهما[1].

باب (٨)

حكم النزاع في حظيرة بين دارَين

٢٤٤٧٧ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي المغرا، عن منصور بن حازم أنّه سأل أبا عبدالله (عليه السّلام) عن حظيرة بين دارين فزعم[2] أنّ عليّاً (عليه السّلام) قضى لصاحب[3] الدّار الّذي من قبله القماط[4 و5].

من لايحضره الفقيه: سأل منصور بن حازم أبا عبدالله (عليه السّلام) مثله[6].

الكافي ـ التهذيب: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن

١ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٢ ح٨٠٩.

٢ـ في الفقيه: فذكر.

٣ـ في الكافي ح٩ والتهذيب: قضى به لصاحب، وفي الفقيه: قضى بها لصاحب.

٤ـ في الكافي ح٩ والتهذيب: قبله وجه القماط. القِماط: هو الشريط الذي يُشَدُّ به الخُصّ ويُوثَق، من ليف أو خوص أو غيرهما. والخُصُّ: البيت الذي يُعمَل من القَصب. (النهاية).

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٥ ح٣.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٠٠ ح٣٤١٢.

عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن خص بين دارين... وذكر مثله[١].

باب (٩)
حكم النزاع في الطرق المُحدَثة

٢٤٤٧٨ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر والميثمي والحسن بن حمّاد، عن أبي العباس البقباق، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا تشاح قوم في طريق فقال بعضهم: سبع اذرع وقال بعضهم: اربع اذرع.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): لا، بل خمس اذرع[٢].

أقول: قال الشهيد الثاني (قدّس سرّه): (يمكن حمل اختلاف الروايات على اختلاف الطرق، فانّ منها مايكفي فيه الخمس كطريق الاملاك والتي لاتمرُّ عليها القوافل ونحوها غالباً، ومنها مايحتاج الى السبع، وقد يفرض احتياج بعضها الى أزيد من السبع ـ الى أن قال ـ أما النقصان عنه فلا)[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٦ ح٩ ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٦ ح٦٤٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٣٠ ح٥٧٠.

٣ـ مسالك الافهام: ج١٢ ص٤٠٩.

باب (١٠)
حكم النزاع في ثوبين بين رجلين

٢٤٤٧٩ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن الحسين بن أبي العلاء، عن إسحاق، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [قال:] في الرجل يبضعه الرجل[١] ثلاثين درهماً في ثوب وآخر عشرين درهماًفي ثوب فبعث بالثوبين فلم[٢] يعرف هذا ثوبه ولا هذا ثوبه.

قال: يباع الثوبان فيعطى صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس الثمن والآخر خمسي الثمن.

[قال:] قلت: فإنّ صاحب العشرين قال لصاحب الثلاثين: اختر أيّهما شئت؟

قال: [لـ]قد أنصفه[٣].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: الحسين بن أبي العلاء، عن اسحاق بن عمّار قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): في الرجل... وذكر مثله[٤].

١ـ الابضاع: هو أن يدفع الانسان الى غيره مالاً ليبتاع به متاعاً ولاحصّة له في ربحه بخلاف المضاربة (مجمع البحرين).

٢ـ في الفقيه: فبعث الثوبين ولم، وفي التهذيب ح٨٤٧: فبعث بالثوبين ولم، وفي التهذيب ح٤٨٢: فيبعث الثوبين فلم.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٤٢١ ح٢ ـ التهذيب: ج٦ ص٣٠٣ ح٨٤٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٦ ح٣٢٧٧ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٨ ح٤٨٢.

المقنع: سئل أبو عبدالله (عليه السّلام)... وذكر نحوه[1].

باب (١١)

حكم النزاع في جدار إنهدم بين دارَين

٢٤٤٨٠ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن جدار لرجل وهو سترةٌ فيما بينهُ وبين جاره، سقط فامتنع عن بنائه؟

قال: ليس يجبر على ذلك، إلاّ أن يكون وجب ذلك لصاحب الدار الأُخرى بحق أو بشرط في أصل الملك، ولكن يقال لصاحب المنزل: استر على نفسك في حقِّك إن شئت.

قيل له: فإن كان الجدار لم يسقط ولكنه هدمه أو أراد هدمه إضراراً بجاره، لغير حاجة منه الى هدمه؟

قال: لايترك، وذلك أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: لاضرر ولا إضرار، فإنْ هَدَمه كُلِّف أن يبنيه[2].

٢٤٤٨١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّهُ قال في جدار بين دارين، لأحد صاحبي الدارين، سقط فامتنع من أن يبنيه، وقام عليه صاحب الدار الأُخرى في ذلك، وقال: كشفتَ عيالي، استر مابيني وبينك، قال: عليه أن يستر ما بينهما ببنيان أو

١ـ المقنع: ص١٢٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٠٤ ح١٨٠٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٤٧.

غيره، ممّا لايوصل منه إلى كشف شيء من عورته[١].

٢٤٤٨٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن الجدار بين الرجلين ينهدم، فيدعو أحدهما صاحبه إلى بنيانه ويأبى الآخر؟

قال: إنْ كان مما ينقسم قُسِّم بينهما، وبنى كلٌّ واحد منهما حقَّه إنْ شاء أو تَرك إن لم يكن ذلك يضرُّ بصاحبه، وإن كان ذلك ممّا لاينقسم قيل له: إبنِ أو بِعْ أو سَلِّم لصاحبك ـ إنْ رضي أن يبنيه ـ ويكون له دونك، وإن اتّفقا على أن يبنيه الطالب وينتفع به، فإن أراد الآخر الإنتفاع به معه دفع إليه نصف النّفقة[٢].

باب (١٢)
قاعدة العدل والانصاف

٢٤٤٨٣ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن اسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في رجل استودع رجلاً دينارين واستودعه آخر ديناراً فضاع دينار منها فقضى أنّ لصاحب[٣] الدينارين ديناراً ويقتسمان الدينار الباقي بينهما نصفين[٤].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٠٤ ح١٨٠٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٤٧.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٠٥ ح١٨٠٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٤٨.

٣ـ في الفقيه والتهذيب ج٦: منهما [فـ] قال يعطى صاحب.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٨١ ح٧٩٧.

من لايحضره الفقيه: في رواية السكوني، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام) في رجل. . . . وذكر مثله[1].

التهذيب: روى السكوني، عن الصادق (عليه السّلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) في رجل. . . وذكر مثله[2].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٧ ح٣٢٧٨.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٨ ح٤٨٣.

كتاب الشركة

باب (١)
جواز الشركة في السِّلعة والربح والخسران بينهما

٢٤٤٨٤ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن منصور، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يشاركه الرجل في السِّلعة؟

قال: إنْ رَبح فله وان وضع فعليه[١].

٢٤٤٨٥ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن وهيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل يشاركه الرجل في السّلعة يدلّ عليها.

قال: إنْ ربح فله وان وضع فعليه[٢].

٢٤٤٨٦ـ التهذيب: محمد بن الحسين، عن صفوان، عن ابن

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٥ ح٨١٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٧ ح٨٢٥.

أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يأتي الرجل فيقول له: انقد عنّي في السّلعة[١] فيموت أو يصيبها شيء.

قال: له الربح وعليه الوضيعة[٢].

٢٤٤٨٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل اشترى دابّة فلم[٣] يكن عنده ثمنها فاتى رجلا من اصحابه فقال: يافلان أنقد عنّي والربح بيني وبينك، فينقد[٤] عنه فنفقت الدابّة؟[٥]

قال: الثمن عليهما لأنه لو كان ربح كان بينهما[٦].

من لايحضره الفقيه: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في رجل... وذكر مثله[٧].

٢٤٤٨٨ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صالح بن خالد وعبيس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن داود الابزاري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل اشترى بيعاً ولم يكن عنده نقد فأتى صاحباً له فقال: انقد عني والربح بيني وبينك؟

١ـ أي أعطِ نيابة عنّي بعض الثمن لاكون شريكاً معك في السِّلعة.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣ ح١٨٣.

٣ـ في الفقيه: ولم.

٤ـ في الفقيه: فنقد.

٥ـ نفقت الدابَّة: ماتت وخرجت روحها (أقرب الموارد).

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٦٨ ح٢٩٢.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٩ ح٣٨١٣.

فقال: ان كان ربحاً فهو بينهما وان كان نقصاناً فعليهما[١].

أقول: إسم كان هو البيع، في قول السائل: اشترى بيعاً، والخبر هو الربح.

باب (٢)
جواز الشركة في الرّباع والأرضين

٢٤٤٨٩ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام): أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أجاز الشركة في الرِّباع[٢] والأرضين، وأشرك رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) علياً (عليه السّلام) في هديه[٣].

باب (٣)
عدم جواز تصرّف أحد الشريكين دون إذن الآخر

٢٤٤٩٠ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرجل يكون له الشريك فيظهر عليه قد اختان [منه] شيئاً أله أن يأخذ منه مثل الذي أخذ، من غير أن يبيِّن ذلك؟[٤]

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٦ ح٨٢٢.
٢ـ الرَّبْع: الدار نفسها حيث كانت، والجمع رِباع (مجمع البحرين).
٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٥ ح٢٥٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٥١.
٤ـ في التهذيب ج٦: أن يبين له.

فقال: شُوهٌ لهما[١] إشتركا بأمانة اللّه، وانّي لأحبُّ له إنْ رأى [منه] شيئاً من ذلك أن يستر عليه، وماأُحبُّ [له] أن يأخذ منه شيئاً بغير علمه[٢].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن حمّاد بن عيسى مثله[٣].

باب (٤)
النهي عن الشركة مع الذميّ

٢٤٤٩١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): لاينبغي للرّجل المسلم أن[٤] يشارك الذّمي ولايبضعه بضاعة، ولايودعه وديعة ولايصافيه المودّة[٥].

من لايحضره الفقيه: روى ابن محبوب، عن علي بن رئاب قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول... وذكر مثله[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٧].

١ـ في التهذيب ج٦: فقال: شوه انّما. وقوله (عليه السّلام): «شَوهٌ لهما» أي قبحاً لهما لأنّ الشَّوَه: القبح، أو بمعنى: بُعداً لهما، لانّ الشُوهَة: البُعد، وهذا يستعمل في الذمّ ـ كما في لسان العرب ـ.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٢ ح٨٤٩.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٥٠ ح٩٩٢.

٤ـ في الفقيه: للرجل منكم ان، وفي دعائم الاسلام: للرجل المؤمن منكم ان.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٦ ح١.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٩ ح٣٨٤٩.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٥ ح٨١٥.

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه قال: . . . وذكر مثله[1].

٢٤٤٩٢ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أن أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) كره مشاركة اليهوديّ والنصرانيّ والمجوسيّ إلاّ أن تكون تجارة حاضرة لايغيب عنها [المسلم][2].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٦ ح٢٦١.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٦ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٥ ح٨١٦.

كتاب المضاربة

باب (١)
لزوم الالتزام بما اتُّفق عليه في المضاربة

٢٤٤٩٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن الرّجل يعطي المال مضاربة وينهى أن يخرج به فخرج؟[١].

قال: يضمّن المال والربح بينهما[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء مثله[٣].

٢٤٤٩٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال

١ـ في التهذيب: فيخرج به.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٠ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٩ ح٨٣٦.

في الرّجل يعطي الرّجل المال فيقول له: ائت أرض كذا وكذا ولاتجاوزها [و]اشتر منها، قال: فإن جاوزها وهلك[1] المال فهو ضامن، وإن اشترى متاعاً[2] فوضع [فيه][3] فهو عليه وإن ربح فهو بينهما[4].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن أبان ويحيى، عن أبي المعزا، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يعطي... وذكر مثله[5].

باب (٢)
جواز دفع اكثر المال قرضاً والباقي مضاربةً للعمل به

٢٤٤٩٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عبدالملك بن عتبة قال: قلت: لا أزال أعطي الرّجل المال فيقول: قد هَلك أو ذَهب، فما عندك حيلة تحتالها لي؟

فقال: أعط الرّجل ألف درهم وأقرضها إيّاه وأعطه عشرين درهماً يعمل بالمال كلّه وتقول: هذا رأس مالي وهذا رأس مالك فما

١ـ في التهذيب: ان جاوزها فهلك.
٢ـ في التهذيب: شيئاً.
٣ـ وَضَع في تجارته: خسر ولم يربح (أقرب الموارد).
٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٠ ح١.
٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٩ ح٨٣٥.

أصبتَ منهما جميعاً فهو بيني وبينك، فسألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن ذلك، فقال: لابأس به[1].

٢٤٤٩٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن الجهم، عن ثعلبة، عن عبدالملك بن عتبة قال: سألت بعض هؤلاء ـ يعني أبا يوسف وأبا حنيفة ـ فقلت: انّي لا أزال ادفع المال مضاربة الى الرجل فيقول: قد ضاع أو قد ذهب.

قال: فادفع اليه أكثره قرضاً والباقي مضاربة، فسألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن ذلك فقال: يجوز[2].

باب (٣)
جواز وضع الشروط في المضاربة

٢٤٤٩٧ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: أبي قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): كان للعبّاس مال مضاربة فكان يشترط أن لايركبوا بحراً ولاينزلوا وادياً فإن فعلتم فأنتم ضامنون، وأبلغ ذلك رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فأجاز شرطه عليهم[3].

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٧ ح١٦.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٨ ح٨٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٧ ح٤٥٥.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٢ ح٤١٥. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص١٨٣.

باب (٤)
حكم من خالف شرط المضاربة

٢٤٤٩٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يعطي الرجل مالاً مضاربة فيخالف ما شرط عليه؟

قال: هو ضامن والربح بينهما[١].

٢٤٤٩٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن الكناني قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المضاربة يعطى الرجل المال يخرج به الى الارض ونهي[٢] ان يخرج به الى أرض غيرها فعصى فخرج به الى[٣] أرض اخرى فعطب المال؟

فقال: هو ضامن فان سلم فربح[٤] فالربح بينهما[٥].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني مثله[٦].

٢٤٥٠٠ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر وأبي شعيب، عن أبي جميلة، عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٠ ح٨٣٨.

٢ـ في الفقيه: فيخرج به الى أرض وينهى.

٣ـ في الفقيه: وخرج الى.

٤ـ في الفقيه: وان سلم وربح.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٩ ح٨٣٧.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٧ ح٣٨٤٢.

(عليه السّلام) في المضاربة إذا اعطي الرجل المال ونُهِي ان يخرج بالمال الى أرض اخرى فعصاه فخرج به؟

فقال: هو ضامن والرِّبح بينهما[١].

٢٤٥٠١ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن وهيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يعطي الرجل مالاً مضاربة وينهاه ان يخرج به الى أرض اخرى فعصاه؟

فقال: هو له ضامن والربح بينهما إذا خالف شرطه وعصاه[٢].

٢٤٥٠٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: في المال الذي يُعمل به مضاربة له من الربح وليس عليه من الوضيعة شيء إلاّ أن يخالف أمر صاحب المال، فانّ العباس كان كثير المال، وكان يعطي الرجال يعملون به مضاربة ويشترط عليهم أن لاينزلوا بطن واد ولايشتروا ذا كبد رطبة، فان خالفتَ شيئاً ممّا امرتك به فأنتَ ضامن للمال[٣].

٢٤٥٠٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن رفاعة بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المضارب يقول لصاحبه: ان [انت] آذيته أو أكلته فأنت له ضامن؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٩١ ح٨٤٦.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٧ ح٨٢٧.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٩١ ح٨٤٣. وقوله (عليه السّلام): «ذا كبد رطبة» قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (أي حيواناً، لأنه في معرض الافات ويلزم نفقته أيضاً).

[قال:] فهو له ضامن[١] إذا خالف شرطه[٢].

التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن رفاعة بن موسى قال: سمعتهُ يقول: المضارب... وذكر مثله[٣].

٢٤٥٠٤ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن معاوية بن حكيم، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل دفع الى رجل مالاً يشتري به ضرباً من المتاع مضاربة فذهب فاشترى به غير الذي أمره؟

قال: هو ضامن والربح بينهما على ما شرط[٤].

باب (٥)

حكم الرّبح والخسران في المضاربة

٢٤٥٠٥ـ الكافي: أبو عليّ الأشعريّ، عن محمد بن عبدالجبّار، عن محمد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرّجل يعمل بالمال مضاربة.

قال: له الرّبح وليس عليه من الوضيعة شيء إلاّ أن يخالف عن

١ـ في التهذيب ح٨٥٤: فهو يضمن.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٩١ ح٨٤٤.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٣ ح٨٥٤.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٣ ح٨٥٣.

شيء ممّا أمره صاحب المال[١].

٢٤٥٠٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، [عن محمد ابن عيسى][٢]، عن ابن أبي عمير، عن أبان ويحيى، عن أبي المعزا، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المال الذي يُعمل به مضاربة، له من الربح وليس عليه من الوضيعة شيء إلاّأن يخالف أمر صاحب المال[٣].

٢٤٥٠٧ـ دعائم الاسلام: عن علي [أمير المؤمنين] (عليه السّلام) أنّه قال في المتضارَبين وهما الرجلان يدفع أحدهما مالاً من ماله إلى الآخر ويتّجر فيه، على أنّه ما كان فيه من فضل كان بينهما، على ما تراضيا عليه واتّفقا، قال: الرّبح بينهما على ما اتّفقا عليه، والوضيعة على المال.

قال جعفر بن محمد (عليهما السّلام): وكذلك لو كان لأحدهما من المال أكثر من مال صاحبه، فالربح على ما اشترطاه، والوضيعة على كلٍّ واحد منهما بقدر رأس ماله[٤].

باب (٦)
حكم تحويل الدَّين الى المضاربة

٢٤٥٠٨ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٤١ ح٧.

٢ـ مابين المعقوفتين سقط من سند الاستبصار

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٧ ح٨٢٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٦ ح٤٥١.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٦ ح٢٥٦ و٢٥٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٥٥.

النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) في رجل له على رجل مال فيتقاضاه ولا[١] يكون عنده فيقول:[٢] هو عندك مضاربة.

قال:[٣] لايصلح حتّى يقبضه [منه][٤].

التهذيب: أحمد بن محمد البرقي، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في رجل يكون لهُ مال على رجل.... وذكر مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام) في رجل يكون له... وذكر مثله[٦].

باب (٧)
حكم ما يُنفقه المضارِب في سفر التجارة

٢٤٥٠٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) في المضارب: ما أنفق في سفره فهو من جميع

١ـ في التهذيب: فتقاضاه فلا.

٢ـ في الفقيه: عنده ما يقضيه فيقول، وفي التهذيب ج٦: عنده ما يقضيه فيقول له.

٣ـ في التهذيب ج٦: فقال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٠ ح٤ ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٢ ح٨٤٨.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٥ ح٤٢٨.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٨ ح٣٨٤٥.

المال وإذا[١] قدم بلدته فما أنفق فهو من نصيبه[٢].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): المضارب... وذكر مثله[٣].

باب (٨)

حكم زيادة الربح لصاحب المال أكثر مما اشترط عليه

٢٤٥١٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن اسحاق بن عمّار، قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون معه المال مضاربة فيقلّ بربحه[٤] فيتخوّف أن يؤخذ [منه] فيزيد صاحبه على شرطه الذي كان بينهما، وانّما يفعل ذلك مخافة أن يؤخذ منه؟

قال: لابأس [به][٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام)... وذكر مثله[٦].

١ـ في الفقيه: فاذا.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٤١ ح٩.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٩ ح٣٨٤٦.

٤ـ في التهذيب: ربحه.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٤١ ح٦.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٠ ح٨٤٠.

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله: (فيزيد صاحبه) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يعطي المالك تبرعاً أكثر من حصته لئلا يفسخ المضاربة، وهذا لامانع ظاهراً من صحته.

الثاني: أن يفسخ المضاربة الاولى ويستأنف اخرى، ويشترط فيها للمالك أزيد مما شرط سابقاً. . .)[1].

باب (٩)

حكم من أعطت مالها رجلاً ليعمل به . . .

٢٤٥١١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن جعفر بن محمد بن أبي الصباح[2]، عن أبيه، عن جدّه قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): فتى صادقَتْه جاريةٌ فَدفَعتْ[3] إليه أربعة آلاف درهم، ثمّ قالتْ له: إذا فَسَدَ[4] بيني وبينك رُدَّ عليّ هذه الأربعة آلاف[5]، فعمل بها الفتى وربح [فيها] ثمّ إنّ الفتى تزوّج[6] وأراد أن يتوب، كيف يصنع؟

١ـ ملاذ الأخيار: ج١١ ص٣٤٤.

٢ـ في التهذيب: عن جعفر بن محمد، عن أبي الصباح.

٣ـ في التهذيب: وَدفَعتْ.

٤ـ في التهذيب: وقالت اذا ما فَسد.

٥ـ في التهذيب: رددت عليّ أربعة آلاف درهم.

٦ـ في التهذيب: حَرِج. ولعلّه الاصحّ والانسب. يقال حَرِجَ الرجل حرجاً: آثِم (أقرب الموارد).

قال: يردّ عليها الأربعة آلاف درهم، والرِّبح له[١].

التهذيب: الصفّار، عن محمد بن عيسى مثله[٢].

٢٤٥١٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن الرباطي، عن أبي الصباح مولى آل سام[٣]، عن جابر قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل صادقَتْه امرأة فاعطتْه مالاً فمكث في يده ما شاء الله، ثم انّه بعدُ خرج منه؟

قال: يَرُدُّ اليها[٤] ما أخذ منها، وان كان فضلٌ فهو له[٥ و٦].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن الرباطي مثله[٧].

باب (١٠)

حكم من مات وعليه دَيْن وعنده أموال مضاربة ووديعة

٢٤٥١٣ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد، عن البرقي، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) انّه كان يقول: من يموت وعنده مال مضاربة قال: إنْ سمّاه بعينه قبل موته فقال: هذا لفلان فهو له، وان

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٦ ح١٠.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٩ ح٩٩٩.

٣ـ في التهذيب: مولى بسام.

٤ـ في التهذيب: عليها.

٥ـ في التهذيب: وان كان له فضل فله.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٧ ح١٣.

٧ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٢ ح١١٢٦.

مات ولم يذكر[ه] فهو أسوة الغرماء[١].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: كان علي (عليه السّلام) يقول: من يموت وعنده مال المضاربة إنّه إن سمّاه. . . . وذكر مثله[٢].

٢٤٥١٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: مَن كان له عند رجل مال قراض، فاحتضر وعليه دَين، فإن سمّى المال ووُجد بعينه فهو للذي سمّى، وإن لم يوجد بعينه فما تَرك فهو أسوة الغرماء[٣].

٢٤٥١٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل كانت عنده مضاربة أو وديعة[٤] أو أموال ايتام [أ]و بضائع وعليه سلف لقوم، فهلك وترك ألف درهم أو أكثر من ذلك، والذي للناس عليه أكثر ممّا تَرك؟

فقال: يُقسَّم لهؤلاء الذين ذكرتَ كلّهم على قدْر حُصصهم أموالهم[٥].

٢٤٥١٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٢ ح٨٥١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٩ ح٣٨٤٧.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٧ ح٢٦٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٥٧.

٤ـ في الاستبصار: ووديعة.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٦ ح٦٧٨ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٦ ح٤٤٣.

قال في رجل مات وعنده وديعة وعليه دَين وعنده مضاربة، لايعرفون شيئاً منها بعينه، قال: ما أرى الدَّين إلاّ حقّاً واجباً عليه لأنّه ضامن وليس هو مؤتمن، وما سوى ذلك فليس عليه فيه ضمان، والدَّين مضمون، وهو في الوديعة والمضاربة رجل مأمون[1].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٧ ح٢٦٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٥٧.

كتاب المزارعة والمساقاة

باب (١)
أرزاق الأنبياء في الزرع والضرع

٢٤٥١٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن سنان، عن محمد بن عطيّة قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: إنّ الله (عزّوجلّ) اختار لأنبيائه الحرث والزّرع كيلا[1] يكرهوا شيئاً من قطر السماء[2].

من لايحضره الفقيه: روي عن محمد بن عطية قال: . . . وذكر مثله[3].

٢٤٥١٨ـ الكافي: عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد رفعه قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): إنّ الله جعل أرزاق أنبيائه في الزّرع

١ـ في الفقيه: لئلا.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٠ ح١.

٣ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٣ ح٣٩١٥.

والضرع لئلاّ يكرهوا شيئاً من قطر السماء[١].

٢٤٥١٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن الحسن بن عمارة، عن مسمع، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لمّا هبط بآدم إلى الأرض احتاج إلى الطعام والشراب فشكا ذلك إلى جبرئيل (عليه السّلام) فقال له جبرئيل: يا آدم كن حرّاثاً.

قال: فعلِّمني دعاءً.

قال: قل: «اللهمّ اكفني مؤونة الدّنيا وكلّ هول دون الجنّة وألبسني العافية حتّى تهنئني المعيشة»[٢].

باب (٢)
لزوم التوكُّل على الله في الزراعة

٢٤٥٢٠ـ تفسير العياشي: عن الحسن بن ظريف، عن محمد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول الله سبحانه: ﴿وَعَلَى اللّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾؟[٣]

قال: الزارعون[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٠ ح٢.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٠ ح٤.

٣ـ ابراهيم ١٤: ١٢.

٤ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٤٠٤ ح٢٢٦٣ الطبعة الحديثة.

باب (٣)
الزّراعة بتقدير اللّه أفضل من تقدير الناس

٢٤٥٢١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن سدير قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: إنّ بني إسرائيل أتوا موسى (عليه السّلام) فسألوه أن يسأل اللّه (عزّوجلّ) أن يُمطر السماء عليهم إذا أرادوا ويحبسها إذا أرادوا، فسأل اللّه (عزّوجلّ) ذلك لهم، فقال اللّه (عزّوجلّ): «ذلك لهم ياموسى» فأخبرهم موسى، فحَرَثوا ولم يتركوا شيئاً إلاّ زرعوه، ثمّ استنزلوا المطر على إرادتهم وحَبسوه على إرادتهم، فصارت زروعهم كأنّها الجبال والآجام، ثمّ حصدوا وداسوا وذرّوا فلم يجدوا شيئاً، فضجّوا إلى موسى (عليه السّلام) وقالوا: إنّما سألناك أن تسأل اللّه أن يُمطر السماءَ علينا إذا أردنا فأجابنا ثمّ صيّرها علينا ضرراً. !!

فقال: ياربّ إنّ بني إسرائيل ضجّوا ممّا صنعتَ بهم.

فقال: وممّ ذاك ياموسى؟

قال: سألوني أن أسألك أن تُمطر السماء إذا أرادوا وتحبسها إذا أرادوا فأجبتَهم ثمّ صيّرتَها عليهم ضرراً. !!

فقال: يا موسى أنا كنتُ المقدِّر لبني إسرائيل فلم يرضوا بتقديري فأجبتُهم إلى إرادتهم فكان ما رأيتَ[1].

أقول: قوله (عليه السّلام): «وداسوا وذرُّوا فلم يجدوا شيئاً..»

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٢ ح٢.

أي: أن تراكم الزرع أدّى الى فساده وتلفه. . وبهذا ظهر لهم أنّ نزول المطر يجب أن يكون حَسَب الحكمة الالهيَّة والمصلحة الربّانية للبشر، لاعلى أهوائهم المقرونة بالجهل.

باب (٤)
ما يقال عند الزراعة للبركة

٢٤٥٢٢ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن ابن بكير قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): إذا أردت أن تزرع زرعاً فخذ قبضة من البذر واستقبل القبلة وقل: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ * ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾[1] ثلاث مرّات، ثمّ تقول: «بل اللّه الزّارع» ثلاث مرّات، ثمّ قل: «**اللهمّ اجعله حبّاً مباركاً وارزقنا فيه السلامة**» ثمّ انثر القبضة الّتي في يدك في القراح[2].

٢٤٥٢٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى رفعه، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: تقول إذا غرست أو زرعت: «ومَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَآءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا»[3].

١ـ الواقعة ٥٦: ٦٣ و٦٤.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٢ ح١. والقَرَاح: المزرعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر (مجمع البحرين).

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٣ ح٦. ومابين القوسين اشارة الى الآيتين ٢٤ و٢٥ من سورة إبراهيم (عليه السّلام) وهي هكذا: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً. . .﴾ الآية.

٢٤٥٢٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عليّ بن الحكم، عن شعيب العقرقوفيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال لي: إذا بذرت فقل: «**اللهمّ قد بذرتُ وأنت الزّارع فاجعله حبّاً متراكماً**»[١].

باب (٥)
مقام الزّارعين في يوم القيامة

٢٤٥٢٥ـ الكافي: علي بن محمد، عن إبراهيم بن اسحاق، عن الحسن بن السري، عن الحسن بن إبراهيم، عن يزيد بن هارون قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: الزّارعون كنوز الأنام يزرعون طيّباً أخرجه الله (عزّوجلّ) وهم يوم القيامة أحسن الناس مقاماً وأقربهم منزلة، يُدعَون: المباركين[٢].

باب (٦)
الزّراعة: الكيمياء الأكبر

٢٤٥٢٦ـ الكافي: وروي ان أبا عبدالله (عليه السّلام) قال: الكيمياء الأكبر: الزراعة[٣].

أقول: علم الكيمياء ـ عند القدماء ـ علم يراد به تحويل بعض

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٣ ح٢.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦١ ح٧.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦١ ضمن حديث ٦.

المعادن الى بعض، وعلى الخصوص تحويلها الى الذهب بواسطة الإكسير ـ أي: حجر الفلاسفة ـ أو استنباط دواء لجميع الأمراض، وأمّا عند المتأخّرين فهو علم أو صناعة يُبحث بها عن طبيعة وخاصيّات جميع الأجسام بواسطة الحلّ والتركيب. (أقرب الموارد).

وقوله (عليه السّلام): «الكيمياء الأكبر: الزراعة» لعلَّ معناه: أنّ بواسطة الزراعة يحصل الانسان على الثروة والخير الكثير، فهو ـ في الحقيقة ـ يُحوِّل التراب الى الذهب والفضَّة. واللّه العالم.

باب (٧)
استحباب الزراعة والغِراس

٢٤٥٢٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن سيابة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سأله رجل فقال [له]: جعلت فداك أسمع قوماً يقولون: إنّ الزراعة مكروهة؟

فقال [له]: ازرعوا واغرسوا، فلا واللّه ما عمل الناس عملاً أحلّ ولا أطيب[1] منه، واللّه ليزرعنّ الزّرع وليغرسنّ النّخل[2] بعد خروج الدّجّال[3].

١ـ في الفقيه: وأطيب.

٢ـ في الفقيه: ليزرعن الزرع والنخل، وفي التهذيب ج٦: لنزرعن الزرع ولنغرسن النخل، وفي التهذيب ج٧: ليزرعن الزرع وليغرسن الغرس.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٠ ح٣.

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى مثله[١].

من لايحضره الفقيه: محمد بن خالد، عن ابن سيابة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٢].

مستدرك الوسائل: جعفر بن أحمد القمي في كتاب (الغايات)، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: ... وذكر نحوه[٣].

أقـــول: قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «بعد خروج الدجّال» أي عند ظهور القائم (عليه السّلام) فانّه مع وجوب اشتغال العالَمين بخدمته والجهاد تحت لوائه يزرعون فانّ بني آدم يحتاجون إلى الغذاء ويجب عليهم كفاية تحصيله بالزراعة، أو يكون المراد انّه لما روي أنّ عند خروج القائم (عليه السّلام) يكون معه الحجر الذي كان مع موسى (عليه السّلام) ويكون منه طعامهم وشرابهم أي مع هذا أيضاً محتاجون الى الزراعة لمن ليس معه (عليه السّلام) أو المراد أنّه بعد خروج الدجّال وخوف المؤمنين منه لايتركون الزراعة، فانّ خوف الجوع أشدّ)[٤].

٢٤٥٢٨ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابراهيم بن اسحاق، عن الحسين بن أبي السري، عن الحسن بن ابراهيم، عن يزيد ابن هارون الواسطي قال: سألت جعفر بن محمد (عليهما السّلام)

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٦ ح١٠٣٣ و ج٦ ص٣٨٤ ح١١٣٩.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٠ ح٣٩٠٧.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢٦ ح١.

٤ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٣٣٢.

عن الفلاحين؟

فقال: هم الزّارعون كنوز اللّه في أرضه وما في الأعمال شيء أحبّ إلى اللّه من الزراعة، وما بعث اللّه نبياً إلاّ زارعاً إلاّ ادريس (عليه السّلام) فانّه كان خيّاطاً[1].

مستدرك الوسائل: جعفر بن أحمد القمي في كتاب (الغايات)، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، عن أبيه (عليه السّلام) قال: ما في الاعمال شيء أحب... وذكر مثله[2].

٢٤٥٢٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب، عن إبراهيم بن عقبة، عن صالح بن عليّ بن عطيّة، عن رجل ذكره، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: مرّ أبو عبداللّه (عليه السّلام) بناس من الأنصار وهم يحرثون فقال لهم: احرثوا فإنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: يُنبِت اللّه بالرِّيح كما يُنبت بالمطر، قال: فحرثوا فجادت زروعهم[3].

باب (٨)
ماينفع لحمل النخيل

٢٤٥٣٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عمر الجلاّب، عن الحضيني، عن ابن

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٤ ح١١٣٨.
٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢٦ ح٢.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٢ ح١.

عرفة قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): من أراد أن يلقح النخيل إذا كانت لايجود حملها ولايتبعّل النخل فليأخذ حيتاناً صغاراً[١] يابسة فليدقّها بين الدّقّين ثمّ يذر في كلّ طلعة منها قليلاً ويصرُّ الباقي في صرّة نظيفة ثمّ يجعل في قلب النخلة ينفع بإذن اللّه[٢].

٢٤٥٣١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة قال: قال لي أبو عبدالله (عليه السّلام): قد رأيتُ حائطكَ فغرستَ فيه شيئاً بعد.

قال: قلت: قد أردتُ أن آخذ من حيطانك وديّاً[٣].

قال: أفلا أُخبرك بما هو خيرٌ لك منه وأسرع؟

قلت: بلى.

قال: إذا أينعت البُسرة وهَمَّتْ أن ترطب فاغْرِسْها فإنّها تؤدي إليك مثلَ الّذي غرستُها سواء، ففعلتُ ذلك فنبتتْ مثله سواء[٤].

باب (٩)
كراهة قطع النخل وجواز قطع الشجرة

٢٤٥٣٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن

١ـ الحوت: السمك، وقد غلب في الكبير منه، والجمع حيتان (أقرب الموارد).

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٣ ح٣.

٣ـ الودي: صغار النخل. (النهاية).

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٣ ح٤.

عمّار بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال: مكروه قطع النخل.

وسُئل عن قطع الشجرة؟

قال: لابأس.

قلت: فالسدر؟

قال: لابأس به، إنّما يكره قطع السدر بالبادية لأنّه بها قليل وأمّا هاهنا فلايكره[1].

باب (١٠)

النهي عن قطع الأشجار المثمرة

٢٤٥٣٣ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن بشير، عن ابن مضارب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتقطعوا الثمار فيبعث الله عليكم العذاب صبّاً[2].

أقول: قوله (عليه السّلام): «لاتقطعوا الثمار...» فيه احتمالان:

الأول: النهي عن قطع الأشجار المثمرة.. لما في قطعها من الإضرار والإتلاف.

الثاني: النهي عن قطع الثمار بلا هدف ولا حكمة.

قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (لعلّه محمول على ما اذا قطعها ضِراراً وإسرافاً وتبذيراً لغير مصلحة، إذ لايمكن الحمل على

---

١ و٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٤ ح٨ و٩.

الكراهة مع هذا التهديد البليغ)[١].

باب (١١)
النهي عن تسمية شيء للبذر والبقر والأرض

٢٤٥٣٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبداللّه بن سنان أنّه قال في الرّجل يزارع [فيزرع] أرض غيره فيقول: ثلث للبقر وثلث للبذر وثلث للأرض قال: لايسمّي شيئاً من الحَبِّ والبقر ولكن يقول: أزرع [ولي] فيها كذا وكذا إن شئتَ نصفاً وإن شئت ثلثاً[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٣].

٢٤٥٣٥ـ من لايحضره الفقيه: روي عن أبي الربيع، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل يزرع في أرض رجل على أن يشترط للبقر الثلث وللبذر الثلث ولصاحب الارض الثلث؟

فقال: لايسمّي بقراً ولابذراً ولكن يقول لصاحب الارض: أزارعك في أرضك ولك كذا وكذا مما أخرج اللّه (عزّوجلّ) فيها[٤].

٢٤٥٣٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه

١ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٣٣٨.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٧ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٧ ح٨٧٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٩ ح٣٩٠٤.

قال: لابأس بالمزارعة بالثلث والربع والخمس وأقل وأكثر مما تخرج الارض إذا كان صاحب الأرض لايأخذ الرجل المزارع إلاّ بما أخرجت الأرض ولاينبغي أن يجعل للبذر نصيباً وللبقر نصيباً ولكن يقول لصاحب الأرض: أزرع في أرضك ولك مما أخرجت كذا وكذا[١].

٢٤٥٣٧ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل يزرع أرض رجل [آخر] فيشترط عليه ثلثاً للبذر[وثلثاً للارض][٢] وثلثاً للبقر؟

فقال: لاينبغي أن يسمّي بذراً ولا بقراً، ولكن يقول لصاحب الأرض: أزرع في أرضك ولك منها كذا وكذا نصف أو ثلث أو ما كان من شرط، ولايسمي بذراً ولابقراً فانّما[٣] يحرّم الكلام [فيها][٤].

المقنع: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[٥].

٢٤٥٣٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يزرع الأرض فيشترط للبذر ثلثاً وللبقر ثلثاً؟

قال: لاينبغي أن يسمّي شيئاً فإنّما يحرّم الكلام[٦].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٢ ح١٩٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٦٥.

٢ـ مابين المعقوفتين من المقنع.

٣ـ في المقنع: فانه.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٤ ح٨٥٧.

٥ـ المقنع: ص١٣٠.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٧ ح٦.

٢٤٥٣٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يزرع أرض آخر فيشترط [عليه] للبذر ثلثاً، وللبقر ثلثاً؟

قال: لاينبغي أن يسمّى بذراً ولابقراً فإنّما يحرّم الكلام[١].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٢].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «فانّما يحرّم الكلام» لأنّه اذا حسب المجموع وزارعه عليه ولم يسمّ البذر والبقر حلّ، وان سمّى حرم، مع انّ مآل الأمرين الى واحد والمقدار واحد.

وقوله: «للبذر ثلثاً وللبقر ثلثاً» يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون اللام للتمليك فالنهي لكونهما غير قابلين للملك.

وثانيهما: أن يكون المعنى ثلث بإزاء البذر، وثلث بإزاء البقر، فالنهي لشائبة الربا في البذر)[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٧ ح٥.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٧ ح٨٧٣.

٣ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٣٤٥.

باب (١٢)
اشتراط كَون النماء مشاعاً في المزارعة

٢٤٥٤٠ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتقبل الارض بحنطة مسمّاة، ولكن بالنصف والثلث والربع والخُمس لابأس [به] وقال: لابأس بالمزارعة بالثلث والربع والخمس[1].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان وفضالة، عن ابان جميعاً، عن محمد الحلبي وابن أبي عمير، عن حمّاد، عن عبيدالله الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بالمزارعة . . . وذكر مثله[2].

باب (١٣)
حكم تقبُّل الأرض للمزارعة والعمران

٢٤٥٤١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال:

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٧ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٧ ح٨٧١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٨ ح٤٥٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٤ ح٨٦٠.

في القبالة[١] أن يأتي الرجل الأرض الخربة فيتقبَّلها من اهلها عشرين سنة فان كانت عامرة فيها علوج فلايحلُّ له قبالتها الاّ أن يتقبَّل أرضها فيستأجرها من اهلها ولايدخل العلوج في شيء من القبالة فانه لايحلّ.

وعن الرجل يأتي الارض الخربة الميتة فيستخرجها ويجري أنهارها ويعمرها ويزرعها، ماذا عليه فيها؟

قال: الصّدقة.

قلت: فان كان يعرف صاحبها؟

قال: فليردَّ اليه حقَّه.

وقال: لابأس بأن يتقبَّل الرجل الارض واهلها من السلطان.

وعن مزارعة اهل الخراج بالربع والنصف والثلث؟

قال: نعم لابأس به[٢] قد قبل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) خيبر[٣] اعطاها اليهود حين فُتحت عليه بالخبر، والخبر هو النصف[٤].

من لايحضره الفقيه: حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن مزارعة أهل الخراج بالربع... وذكر مثله[٥].

١ـ القَبَالة: الكفالة. وقَبَالة الارض: أن يتقبّلها الانسان فيقبلها الامام أي يعطيها إيّاه مزارعة أو مساقاةً، وذلك في الارض الموات وأرض الصلح، كما كان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يقبل خيبر من أهلها. (مجمع البحرين).

٢ـ في الفقيه: فقال: لاباس.

٣ـ في الفقيه: أهل خيبر. والصحيح: أرض خيبر.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠١ ح٨٨٨.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٠ ح٣٩٠٦.

٢٤٥٤٢ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يكون له الأرض من أرض الخراج فيدفعها الى الرجل على أن يعمّرها ويصلحها ويؤدّي خراجها وما كان من فضل فهو بينهما؟

قال: لابأس.

قال: وسألته عن الرجل يعطي الرجل أرضه وفيها رمّان أو نخل أو فاكهة[١] فيقول: اسق هذا من الماء واعمره، ولك نصف ما [أ]خرج؟

قال: لابأس.

قال: وسألته عن الرجل يعطي الرجل الأرض فيقول: اعمرها وهي لك ثلاث سنين أو خمس سنين أو ما شاء اللّه؟

قال: لابأس.

قال: وسألته عن المزارعة؟

فقال:[٢] النفقة منك والارض لصاحبها فما أخرج اللّه منها من شيء قُسِّم على الشطر[٣]، وكذلك أعطى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أهل خيبر حين أتوه فأعطاهم ايّاها على أن يعمروها ولهم[٤] النصف مما أخرجت[٥].

١ـ في التهذيب: فيها الرّمان والنخل والفاكهة.

٢ـ في التهذيب: قال.

٣ـ في التهذيب: الشرط.

٤ـ في التهذيب: يعمروا على أن لهم.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٨ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٨ ح٨٧٦.

٢٤٥٤٣ـ من لايحضره الفقيه: روي عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يعطي الرجل أرضه وفيها ماء ونخل وفاكهة فيقول: اسق هذا من الماء واعمره ولك نصف ما أخرج اللّه (عزّوجلّ) منه؟

قال: لابأس.

قال: وسألته عن الرجل يعطي الرّجل الأرض الخربة فيقول: اعمرها وهي لك ثلاث سنين أو أربع أو خمس سنين أو ماشاء؟

قال: لابأس [بذلك].

قال: وسألته عن الرجل تكون له الأرض من أرض الخراج عليها خراج معلوم وربّما زاد وربّما نقص فيدفعها الى الرجل على أن يكفيه خراجها ويعطيه مائتي درهم في السنة؟

قال: لابأس[١].

باب (١٤)

حكم المساقاة

٢٤٥٤٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن المساقاة؟

فقال: هو أن يعطي الرجل أرضَهُ وفيها اشجار أو نخل فيقول: إسق هذا من الماء واعمرهُ واحرثه ولك ممّا تخرج كذا وكذا بشيء يسميه، فما أتفقا عليه من ذلك فهو جائز[٢].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٤ ح٣٨٩٠.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٣ ح٢٠٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٦٦.

باب (١٥)

جواز أن يكون العمل على العامل والخراج على المالك

٢٤٥٤٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن ابراهيم الكرخي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): اشارك العِلْج[١] فيكون من عندي الارض[٢] والبذر والبقر ويكون على العلج القيام والسقي[٣] والعمل في الزرع حتى يصير حنطة وشعيراً ويكون[٤] القسمة فيأخذ السلطان حقّه[٥] ويبقى ما بقي على أن للعلج منه الثلث ولي الباقي.

قال:[٦] لابأس بذلك.

قلت: فلي عليه[٧] أن يردَّ عليَّ ممّا اخرجت الارض البذر[٨] ويُقسَّم الباقي؟

قال: انّما[٩] شاركتَه على أنّ البذر[١٠] من عندك وعليه السقي

١ـ في الفقيه: العلج المشرك. والعلج: الرجل الضخم من كفار العجم وبعضهم يطلقه على الكافر مطلقاً. (مجمع البحرين).

٢ـ في التهذيب: الأرضون.

٣ـ في الفقيه: والسعي.

٤ـ في الفقيه: أو شعيراً وتكون.

٥ـ في التهذيب والفقيه: حظّه.

٦ـ في الفقيه: فقال.

٧ـ في الفقيه: فان عليه.

٨ـ في التهذيب: ما أخرجت الأرض من البذر، وفي الفقيه: ما أخرجت من البذر.

٩ـ في الفقيه: فقال: لا انما.

١٠ـ في الفقيه: البذر والبقر والارض.

والقيام[١ و٢].

التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب مثله[٣].

باب (١٦)
جواز اشتراط خراج الأرض على المستأجر

٢٤٥٤٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد جميعاً، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرّجل يكون له الأرض عليها خراج معلوم وربّما زاد وربّما نقص، فيدفعها إلى رجل على أن يكفيه خراجها ويعطيه مائتي درهم في السنة.

قال: لابأس[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر مثله[٥].

١ـ في الفقيه: وعليه القيام والسعي.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٧ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٨ ح٨٧٥ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٧ ح٣٨٩٨.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٥ ح٥.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٦ ح٨٦٨.

باب (١٧)
جواز تحمّل مسؤولية الأرض والقرية على أن يكون ما زاد عن الخراج له

٢٤٥٤٧ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن إبراهيم بن ميمون قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن قرية لأُناس من أهل الذمّة لا أدري أصلها لهم أم لا، غير أنّها في أيديهم وعليهم خراج، فاعتدى عليهم السلطان فطلبوا إليّ فأعطوني أرضهم وقريتهم على أن أكفيهم السلطان بما قلّ أو كثر، ففضل لي [بعد ذلك فضل][1] بعد ما قبض السلطان ما قبض؟

قال: لابأس بذلك، لك ما كان من فضل[2].

٢٤٥٤٨ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنه سُئل عن القرية في أيدي أهل الذمة، لايُدرى أهي لهم أم لا؟ سألوا رجلاً من المسلمين قبْضها من أيديهم وأدّى خراجها، فما فضُل فهو له؟

قال: ذلك جائز.

وسُئل عن العلوج اذا كانوا في قرية، وعليهم خراج الرؤوس يؤخذ منهم المائة ودون ذلك وأكثر، وكيف اعاملهم؟

قال: اصنع بهم من صالح ما تصنع بأهل البلد، فانّهُ ليس لهم

١ـ مابين المعقوفتين ليس في التهذيب.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٠ ح٥ ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٩ ح٨٧٨.

ذمّة[1].

٢٤٥٤٩ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن أيوب، عن صفوان قال: حدثني أبو بردة بن رجا قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن القوم يدفعون أرضهم الى رجل فيقولون له: كُلْها وأدّ خراجها؟

قال: لابأس به، إذا شاؤا أن يأخذوها أخذوها[2].

باب (١٨)

جواز النزول على أهل الخراج ثلاثة أيام

٢٤٥٥٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: النّزول على أهل الخراج ثلاثة أيّام[3].

٢٤٥٥١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ينزل على أهل الخراج ثلاثة أيّام[4].

٢٤٥٥٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن ابان، عن محمد قال: سألته عن النزول على أهل الخراج؟

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٨ ح٤٣٧ و٤٣٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٧١.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٩ ح٩١٨.

٣ و٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٤ ح٤ و٥.

فقال: ينزل عليهم ثلاثة أيام[١].

٢٤٥٥٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر، عن عبداللّه ابن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن النزول على أهل الخراج؟

فقال: ثلاثة أيام، روي ذلك عن النبي (صلّى اللّه عليه وآله)[٢].

من لايحضره الفقيه: سأل عبداللّه بن سنان أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن النزول... وذكر مثله[٣].

النهاية: روي عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انه سُئل عن النزول... وذكر مثله[٤].

باب (١٩)
جواز استئجار الارض وفيها الثمرة

٢٤٥٥٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن الرجل يستأجر الارض وفيها الثمرة؟

فقال: اذا كنت تنفق عليها شيئاً فلابأس.

قال: وسألتهُ عن المزارعة، الرجل يبذر في الأرض البذر مائة جريب أو أقلّ أو أكثر، من طعام أو غيره، فيأتيه رجل فيقول: خذ مني

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٣ ح٦٧٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٣ ح٦٧٦.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤١ ح٣٨٨٢.

٤ـ النهاية: ص٤٢١ ح٦.

نصف هذا البذر ونصف نفقتك عليَّ واشركني فيه.

قال: لابأس.

قلت: فان كان الذي زرعه في الارض لم يشتره بثمن وانّما هو شيء كان عنده.

قال: فليقوِّمه بما كان يباع يومئذ ثم يأخذ نصف الثمن ونصف النفقة ويشاركه[1].

٢٤٥٥٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن الرجل يستأجر الأرض وفيها نخل أو ثمرة سنتين أو ثلاثاً؟

فقال: ان كان يستأجرها حين يبين طلع الثمرة ويعقد فلابأس، وان استأجرها سنتين أو ثلاثاً فلابأس بأن يستأجرها قبل أن تطعم[2].

٢٤٥٥٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: لابأس أن يُعطي الرجل الرجل الأرض عليها الخراج على أن يكفيه خراجها اليه، ويدفع اليه شيئاً معلوماً، وان كان فيها نخلٌ أو شجر فلايُعقد ذلك حتى يبدو صلاح الثمرة، الاّ أن يكون فيها بعض البقول أو الرِّطاب أو الثمار، أو ما كان مما يقع عليه البيع[3].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٠ ح٨٨٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠١ ح٨٨٥.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٢ ح٢٠١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٦٦.

باب (٢٠)
جواز تقبُّل الأرض من السلطان ودفعها الى الزرّاع ليكون الحاصل بينه وبينهم بالمشاع

٢٤٥٥٧ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد، عن أحمد بن الحسن الميثمي قال: حدّثني أبو نجيح[١] المسمعي، عن الفيض ابن المختار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): جعلت فداك ما تقول في أرض أتقبّلها من السلطان ثمّ اؤاجرها أكرتي على أنّ ما أخرج الله منها[٢] من شيء كان لي من ذلك النصف والثلث بعد حقّ السلطان؟

قال: لابأس به، كذلك أُعامل أكرتي[٣].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٤].

باب (٢١)
جواز قبالة الأرض واجارتها بشيء معلوم الى أجل مسمّى

٢٤٥٥٨ـ من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يتقبل الأرض بطيبة نفس أهلها على شرط

١ـ في التهذيب: ابن نجيح.

٢ـ في التهذيب: فيها.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٩ ح٢. والاكّار: هو الزّراع (مجمع البحرين).

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٩ ح٨٨١.

يشارطهم عليه؟

قال: له أجر بيوتها الاّ الذي كان في أيدي دهاقينها، الاّ أن يكون قد اشترط على أصحاب الأرض ما في أيدي الدهاقين[١].

٢٤٥٥٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن الرّجل[٢] يتقبّل الأرض بطيبة نفس أهلها على[٣] شرط يشارطهم عليه [و]إن هو رمّ فيها مرمّة أو جدّد فيها بناء فإنّ له أجر بيوتها إلاّ الّذي كان في أيدي دهاقينها أوّلاً؟

قال: إذا كان[٤] قد دخل في قبالة الأرض على أمر معلوم فلايعرض لما في أيدي دهاقينها إلاّ أن يكون قد اشترط على أصحاب الأرض ما في أيدي الدّهاقين[٥].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٦].

٢٤٥٦٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن شعيب[٧]، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا تقبلت أرضاً بطيب[٨] نفس اهلها على شرط فتشارطهم[٩] عليه فان لك كل فضل في

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٥ ح٣٨٩١.

٢ـ في التهذيب: عن رجل.

٣ـ في التهذيب: عن.

٤ـ في التهذيب: فان كان.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٩ ح٤.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٩ ح٨٨٠.

٧ـ في وسائل الشيعة ج١٣ ص٢١٤: حمّاد عن شعيب.

٨ـ في الفقيه: بطيبة.

٩ـ في الفقيه: شارطتهم.

حرثها إذا وفيت لهم وانّك ان رممت فيها مرمة وأحدثت فيها بناءاً فانّ لك أجر بيوتها إلاّ ما كان في أيدي دهاقينها[١].

من لايحضره الفقيه: روى شعيب، عن أبي بصير مثله[٢].

٢٤٥٦١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن ابان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يستأجر الأرض بشيء معلوم يؤدي خراجها ويأكل فضلها ومنها قوته؟

قال: لابأس[٣].

٢٤٥٦٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن أرض يريد رجل أن يتقبّلها فأي وجوه القبالة أحلّ؟

قال: يتقبّل الارض من اربابها بشيء معلوم[٤] الى سنين مسمّاة فيعمّر ويؤدّي الخراج [قال:] فان كان فيها علوج فلايدخل العلوج في قبالته[٥]، فان ذلك لايحلّ[٦].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن خالد بن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٢ ح٨٩١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٥ ح٣٨٩٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠١ ح٨٨٦.

٤ـ في الفقيه: يتقبّل من أهلها بشيء مسمّى.

٥ـ في الفقيه: القبالة.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠١ ح٨٨٧.

جرير أخي اسحاق بن جرير قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن أرض... وذكر مثله[١].

٢٤٥٦٣ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بقبالة الأرض من أهلها عشرين سنة[٢] وأقلّ من ذلك وأكثر فيعمّرها ويؤدّي ما خرج عليها ولايدخل العلوج في شيء من القبالة لأنّه لايحلّ[٣].

٢٤٥٦٤ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال: القبالة أن تأتي[٤] الأرض الخربة فتقبلها[٥] من أهلها عشرين سنة أو أقل من ذلك أو أكثر فتعمّرها وتؤدّي[٦] ما خرج عليها فلابأس به[٧و٨].

٢٤٥٦٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنه

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٧ ح٣٨٩٩.
٢ـ في التهذيب: عشر سنين.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٩ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٩ ح٨٧٩.
٤ـ في التهذيب: يأتي.
٥ـ في التهذيب: فيقبلها.
٦ـ في التهذيب: يعمّرها ويؤدّي.
٧ـ في التهذيب: قال: لابأس.
٨ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٨ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٧ ح٨٧٤.

سُئل عن الرجل يعطي الأرض الخراب لمن يعمرها، على أنّ للعامر[١] غلّتها سنين معلومة؟

قال: ذلك جائز، ولابأس أن يكون مع ذلك فيها علوج أو دوابّ لصاحبها، ما اتّفقا عليه من ذلك فهو جائز[٢].

٢٤٥٦٦ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه سُئل عن المتقبّل أرضاً وقرية علوجاً بمال معلوم؟

قال: أكره أن يسمّى العلوج فان لم يسمِّ علوجاً فلابأس به[٣].

باب (٢٢)

جواز مشاركة المسلم المشرك في المزارعة

٢٤٥٦٧ـالتهذيب: الحسين، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن مزارعة المسلم للمشرك فيكون من عند المسلم البذر والبقر ويكون الارض والماء والخراج والعمل على العلج؟

قال: لابأس به.

وسألته عن الارض يستأجرها الرجل بخمس ما خرج منها أو بدون ذلك أو باكثر مما خرج منها من الطعام والخراج على العلج؟

قال: لابأس[٤].

١ـ في مستدرك الوسائل: للعامل.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٣ ح٢٠٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٦٧.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٧٠ ح٤٤٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٦٨.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٤ ح٨٥٨.

٢٤٥٦٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن مزارعة المسلم المشرك فيكون من عند المسلم البذر والبقر وتكون الأرض والماء والخراج والعمل على العلج؟

قال: لابأس به.

قال: وسألته عن المزارعة قلت: الرّجل يبذر في الأرض مائة جريب أو أقلّ أو أكثر، طعاماً[1] أو غيره، فيأتيه رجل فيقول: خذ منّي نصف ثمن هذا البذر الّذي زرعته[2] في الأرض ونصف نفقتك عليّ وأشركني فيه؟

قال: لابأس.

قلت: وإن[3] كان الّذي يبذر[ه] فيه لم يشتره بثمن وإنّما هو شيء كان عنده؟

قال: فليقوّمه [قيمة] كما يباع يومئذ فليأخذ[4] نصف الثمن ونصف النفقة ويشاركه[5].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن المزارعة قلت: الرجل يبذر في الأرض مائة

١ـ في التهذيب: من الطعام.

٢ـ في التهذيب: زرعت.

٣ـ في التهذيب: فان.

٤ـ في التهذيب: ثم ليأخذ.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٨ ح٤.

جريب . . . وذكر مثله[١] .

المقنع : سُئل الصادق (عليه السّلام) عن مزارعة المسلم . . . وذكر نحوه ـ الى قوله : على العلج قال : لابأس[٢] .

باب (٢٣)

جواز مشاركة الناس في الزرع بالمشاع

٢٤٥٦٩ـ التهذيب : الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن اسماعيل بن الفضل ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال : لابأس أن تستأجر الأرض بدراهم وتزارع الناس على الثلث والربع وأقلّ وأكثر اذا كنت لاتأخذ الرجل إلاّ بما أخرجت أرضك[٣] .

باب (٢٤)

جواز مشاركة المؤجر مع المستأجر في الزرع

٢٤٥٧٠ـ التهذيب : الحسين بن سعيد ، عن صفوان وفضالة ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال : سألته عن رجل استأجر [من رجل] أرضاً بألف درهم ثم آجر بعضها بمأتي درهم ثم قال له صاحب الارض الذي آجره : أنا أدخل معك فيها

١ـ التهذيب : ج٧ ص١٩٨ ح٨٧٧ . والجريب من الارض والطعام : مقدار معلوم ، ونقل عن قدامة الكاتب انه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع (أقرب الموارد) .

٢ـ المقنع : ص١٣٠ .

٣ـ التهذيب : ج٧ ص١٩٤ ح٨٥٩ .

بما استأجرت فننفق جميعاً فما كان [فيها] من فضل كان بيني وبينك؟

فقال: [١] لابأس بذلك[٢].

من لايحضره الفقيه: روى العلاء مثله[٣].

باب (٢٥)
جواز المشاركة في البذر والزرع

٢٤٥٧١ـ من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل يزارع ببذره [في الأرض] مائة جريب من الطعام أو غيره ممّا يزرع ثم يأتيه رجل آخر فيقول لهُ: خذ مني نصف بذرك ونصف نفقتك في هذه الأرض لاشاركك؟[٤].

قال: لابأس بذلك[٥].

مستطرفات السرائر: من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله[٦].

٢٤٥٧٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل احترث أرضاً، فقال لهُ رجل: خذ منّي نصف البذر،

١ـ في الفقيه: قال.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٠ ح٨٨٣.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٥ ح٣٨٩٣.

٤ـ في مستطرفات السرائر: واشاركك.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٦ ح٣٨٦٨.

٦ـ مستطرفات السرائر: ص٧٨ ح٣.

ونصف نفقتك وأشركني في الزّرع واتفقا على ذلك، فهو جائز[١].

باب (٢٦)

حكم المشاركة في زراعة الزعفران الرطب واليابس

٢٤٥٧٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سهل، [عن أبيه]، عن عبداللّه بن بكير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل يزرع له الزعفران فيضمّن له الحرّاث على أن يدفع إليه من كلّ أربعين منّاً زعفران رَطِب منّاً، ويصالحه على اليابس، واليابس إذا جفّف يَنقص ثلاثة أرباعه ويبقى ربعه وقد جُرّب؟

قال: لايصلح.

قلت: وإن كان عليه أمين يحفظ به[٢] لم يستطع حفظه لأنّه يعالج باللّيل ولايطاق حفظه؟

قال: يقبّله الأرض أوّلاً على أن لك في كلّ أربعين منّاً منّاً[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٤].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٣ ح٢٠٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٦٨.

٢ـ في التهذيب: يحفظه.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٦ ح١٠.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٧ ح٨٧٠.

باب (٢٧)
ما يجوز اجارة الارض به وما لايجوز

٢٤٥٧٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتؤاجروا[١] الأرض بالحنطة ولا بالشعير ولا بالتمر ولا بالأرباء ولا بالنِّطاف[٢] ولكنْ بالذَّهب والفضَّة، لأنّ الذَّهب والفضّة مضمون وهذا ليس بمضمون[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد ابن أبي نصر مثله[٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال... وذكر نحوه، ثم زاد: وهو ممّا أخرجت الارض[٥].

٢٤٥٧٥ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي

١ـ في التهذيب والاستبصار: لاتؤاجر.

٢ـ الاربعاء ـ جمع الربيع ـ: الجدول والنهر الصغير. والنُّطفة: الماء القليل يبقى في الدلو، والجمع نِطاف (لسان العرب).

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٤ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٥ ح٨٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٧ ح٤٥٧.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٩ ح٤٤٠.

عبداللّه (عليه السّلام) قال: لاتستأجر[١] الأرض بالتمر ولا بالحنطة ولا بالشعير ولا بالأربعاء ولا بالنطاف.

قلت: وما الأربعاء؟

قال: الشرب، والنطاف فضْل الماء، ولكن تقبَّلْها[٢] بالذَّهب والفضّة والنصف والثلث والربع[٣].

الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى اسحاق بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٥].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن اسحاق مثله ـ الى قوله: ولابالنطاف[٦].

معاني الأخبار: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٧].

٢٤٥٧٦ـ الكافي ـ التهذيب: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي

١ـ في التهذيب ح٦٣٨: لايواجر.

٢ـ في الاستبصار: تسلّمها، وفي التهذيب: يسلّمها، وفي الفقيه: تتقبلها.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٤ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٥ ح٨٦٢.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٨ ح٤٥٨.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٦ ح٣٨٩٥.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٤ ح٦٣٨.

٧ـ معاني الأخبار: ص١٦٢ ح١.

عبدالله (عليه السّلام) [انه] قال: لاتستأجر الأرض بالحنطة[١] ثم تزرعها حنطة[٢].

من لايحضره الفقيه ـ المقنع: روى الحلبي مثله[٣].

٢٤٥٧٧ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن الحسين بن هاشم، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الأرض يأخذها الرجل من صاحبها فيعمرها سنين ويردّها الى صاحبها عامرة وله ما أكل منها؟

قال: لابأس[٤].

٢٤٥٧٨ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه قال: إن يقبل الرجل أرضاً على أن يعمرها ويردّها عامرة بعد سنين معلومة على أنّ له ما أكل منها، فلابأس[٥].

٢٤٥٧٩ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم بن مسكين، عن سعيد الكندي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّي أجرت قوماً أرضاً فزاد السلطان عليهم.

قال: أعطهم فضل ما بينهما.

قلت: انا لا أظلمهم ولم أزد عليهم.

١ـ في الفقيه: بحنطة.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٥ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٥ ح٨٦٣.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥١ ح٣٩٠٨ ـ المقنع: ص١٣٠.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٥ ح٩٠٣.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٩ ح٤٤٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٦٧.

قال: انّهم انّما زادوا على أرضك[١].

٢٤٥٨٠ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن أبي بردة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن اجارة الارض المحدودة[٢] بالدراهم المعلومة؟

قال: لابأس.

قال: وسألته عن اجارتها بالطعام؟

فقال: ان كان من طعامها فلاخير فيه[٣].

٢٤٥٨١ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن أبي بردة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن اجارة الارض المخابرة[٤] بالطعام؟

قال: ان كان من طعامها فلاخير فيه[٥].

٢٤٥٨٢ـ علل الشرايع: حدثنا محمد بن الحسن قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم [هشام] عن إسماعيل ابن مرّار، عن يونس بن عبدالرحمن، عن غير واحد، عن أبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهما السّلام) أنّهما سُئلا ما العلّة التي من أجلها لايجوز أن يؤاجر الأرض بالطعام، ويؤاجرها بالذهب والفضة؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٨ ح٩١٥.

٢ـ المحدودة: المعيَّنة. يقال: يحدّ لي حداً: أي يُعيّن لي شيئاً ويبيّنه لي (مجمع البحرين).

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٩ ح٩١٧.

٤ـ المخابرة: هي المزارعة على نصيب معيَّن (مجمع البحرين).

٥ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٨ ح٤٦١.

قال: العلّة في ذلك انّ الذي يخرج منها حنطة وشعير ولايجوز إجارة حنطة بحنطة ولاشعير بشعير[١].

باب (٢٨)
عدم جواز سُخرة المسلمين الاّ مع الشرط، واستحباب الرِّفق بالفلاّحين

٢٤٥٨٣ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يكتب إلى عمّاله: «لاتُسخِّروا المسلمين[٢]، ومن سألكم غير الفريضة فقد اعتدى فلاتعطوه» وكان يكتب يوصي بالفلاّحين خيراً، وهم الأكّارون[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن مسكان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: . . . وذكر نحوه[٥].

٢٤٥٨٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن

١ـ علل الشرايع: ص٥١٨ ح١. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٢١١.
٢ـ سخّره: كلّفه عملاً بلا أجرة. (أقرب الموارد).
٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٤ ح٣.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٤ ح٦٨١.
٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٤ ح٤٢٥.

سماعة، عن غير واحد، عن أبان، ومحمد بن يحيى، عن عبداللّه بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن اسماعيل (بن) الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن السّخرة في القرى وما يؤخذ من العلوج والأكرة في القرى؟[١].

فقال: اشترط عليهم فما[٢] اشترط عليهم من الدراهم والسخرة وما سوى ذلك فهو لك[٣] وليس لك أن تأخذ منهم شيئاً حتّى تشارطهم[٤] وإن كان كالمستيقن[٥]، إنّ [كلّ] من نزل تلك القرية[٦] أُخذ ذلك منه.

قال: وسألته عن رجل بنى في حقّ له إلى جنب جار له بيوتاً[٧] أو داراً فتحوّل أهل دار جار له أله[٨] أن يردّهم وهم [له] كارهون؟

فقال: هم أحرار ينزلون حيث شاؤوا ويتحوّلون حيث شاؤوا[٩].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد وفضالة بن أيوب، عن أبان، عن اسماعيل بن الفضل مثله[١٠].

١ـ في التهذيب: والاكرة اذا نزلوا القرى.

٢ـ في التهذيب: يشترط عليهم ذلك فما.

٣ـ في التهذيب: فيجوز لك.

٤ـ في التهذيب: تشارطه.

٥ـ في التهذيب: كالمتيقن.

٦ـ في التهذيب: تلك الأرض أو القرية.

٧ـ في التهذيب: جانب جار بيوتاً.

٨ـ في التهذيب: جاره اليه أله.

٩ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٣ ح١.

١٠ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٣ ح٦٧٨.

٢٤٥٨٥ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن علي الازرق قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: وصّى[١] رسول الله (صلّى الله عليه وآله) علياً (عليه السّلام) عند موته فقال: «يا علي لا يُظلَم الفلاّحون بحضرتك، ولايزداد على أرض وضعت عليها، ولاسخرة على مسلم» يعني الأجير[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله ـ الى قوله: على مسلم[٣].

أقول: قوله (صلّى الله عليه وآله): «.. ولايزداد على أرضٍ وضعت عليها» لعلّ معناه أنْ لايُزاد على حدّ الأرض التي استأجر الفلاّح لحرثها وزراعتها، بل يلتزم معه بما اتّفق عليه.

باب (٢٩)
ظُهور أثَر الظُّلم على الزراعة

٢٤٥٨٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد أو غيره، عن ابن محبوب، عن عبدالعزيز العبديّ، عن عبدالله بن أبي يعفور قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: من زرع حنطة في أرض فلم يزكِّ زرعه أو خرج زرعه كثير الشعير فبظلم عمله في

١ـ في التهذيب: أوصى.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٤ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٤ ح٦٨٠.

ملك رقبة الأرض أو بظلم لمزارعيه وأكرته لأنّ اللّه (عزّوجلّ) يقول: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[1] يعني لحوم الإبل والبقر والغنم. وقال: إنّ إسرائيل كان إذا أكل من لحم الإبل هيّج عليه وجع الخاصرة فحرّم على نفسه لحم الإبل وذلك قبل أن تنزّل التوراة فلمّا نزلت التوراة لم يحرّمه ولم يأكله[2].

١ـ النساء ٤: ١٦٠.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٦ ح٩.

كتاب الأَمانة والوديعة

باب (١)
أهميَّة أداء الامانة

٢٤٥٨٧ـ مستدرك الوسائل: سبط الطبرسي في (مشكاة الانوار) نقلاً من كتاب المحاسن، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنه سُئل عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ﴾[١] الآية، ما الذي عرض عليهنّ؟ وما الذي حمل الإنسان؟ وما كان هذا؟

قال: فقال: عرض عليهنَّ الأمانة بين الناس، وذلك حين خلق الخلق[٢].

٢٤٥٨٨ـ مستدرك الوسائل: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ما بعث الله نبياً قطّ، إلاّ بصدق الحديث وأداء الأمانة[٣].

١ـ الاحزاب ٣٣: ٧٢.

٢ و٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٧ ح٩ و١٠.

٢٤٥٨٩ـ مستدرك الوسائل: عن بعض أصحابنا رفعه قال: قال (عليه السّلام) لابنه: يابني أداء الأمانة تسلم لك دنياك وآخرتك، وكن أميناً تكن غنياً[١].

٢٤٥٩٠ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنه قال: الأمانة تُؤدى إلى البر والفاجر[٢].

باب (٢)
أداء الأمانة تجلب الرِّزق

٢٤٥٩١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ليس منّا من أخلف بالأمانة، وقال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الأمانة تجلب الرّزق، والخيانة تجلب الفقر[٣].

٢٤٥٩٢ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمّار، عن حفص بن قرط قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): امرأة بالمدينة كان الناس يضعون عندها الجواريّ فتصلحهنّ وقلنا: ما رأينا مثل ما صبّ عليها من الرّزق.

١ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٧ ح١١.
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩١ ح١٧٥١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٨.
٣ـ الكافي: ج٥ ص١٣٣ ح٧.

فقال: إنّها صدقت الحديث، وأدّت الأمانة، وذلك يجلب الرّزق.

قال صفوان: وسمعته من حفص بعد ذلك[١].

باب (٣)
وجوب أداء الأمانة حتى الى الأعداء

٢٤٥٩٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن محمّد ابن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): أدّوا الأمانة ولو إلى قاتل ولد الأنبياء[٢].

٢٤٥٩٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عثمان الحلبي، عن أبيه، عن محمد بن علي الحلبي قال: استودعني رجل من موالي بني مروان ألف دينار فغاب ولم أدر ما أصنع بالدنانير، فأتيت أبا عبدالله (عليه السّلام) فذكرت ذلك له وقلت: أنت أحقُّ بها.

فقال: لا، انّ أبي (عليه السّلام) كان يقول: انّما نحن فيهم بمنزلة هُدنة نؤدِّي أماناتهم، ونردُّ ضالّتهم، ونقيم الشهادة لهم وعليهم، فاذا تفرَّقت الأهواء لم يسَعْ أحدا المُقام[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٣٣ ح٦.
٢ـ الكافي: ج٥ ص١٣٣ ح٣.
٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٥٠ ح٩٨٩.

٢٤٥٩٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن عمر بن أبي حفص قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: اتّقوا اللّه، وعليكم بأداء الأمانة إلى من ائتمنكم، ولو[١] أنّ قاتل عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام) ائتمنني على أمانة[٢] لأدّيتها إليه[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

أمالي الصدوق: حدثنا أبي، قال: حدثنا سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عن اسماعيل بن مرّار، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عمر بن يزيد قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد (عليهما السّلام) يقول: اتقوا اللّه. . . . وذكر مثله[٥].

مستدرك الوسائل: سبط الطبرسي في (مشكاة الانوار) نقلاً من كتاب (المحاسن)، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: . . . وذكر مثله[٦].

٢٤٥٩٦ـ مستدرك الوسائل: سبط الطبرسي في (مشكاة الأنوار) نقلاً من كتاب (المحاسن)، عن عبداللّه بن سنان قال: دخلت على أبي عبداللّه (عليه السّلام) وقد صلّى العصر وهو جالس مستقبل القبلة في

١ـ في التهذيب وأمالي الصدوق ومستدرك الوسائل: فلو.

٢ـ في التهذيب: على أداء الامانة، وفي مستدرك الوسائل: على الامانة.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٣٣ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣٥١ ح٩٩٥.

٥ـ أمالي الصدوق: ص٢٠٤ ح٥.

٦ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠ ح٨.

المسجد فقلت: يابن رسول اللّه، انّ بعض السلاطين يأمننا على الاموال يستودعناها، وليس يدفع اليكم خمسكم، أفنؤدِّيها اليهم؟

قال: ورَبِّ هذه القبلة ـ ثلاث مرات ـ لو أنّ ابن ملجم قاتل أبي ـ فانّي اطلبهُ بترة[1] لانه قتل أبي ـ إئتمنني على الامانة لأدَّيتها اليه[2].

٢٤٥٩٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن عمّار بن مروان قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام) في وصيّة له: اعلم أنّ ضارب عليّ (عليه السّلام) بالسيف وقاتله لو ائتمنني واستنصحني واستشارني[3] ثمّ قبلت ذلك منه لأدّيت إليه الأمانة[4].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[5].

٢٤٥٩٨ـ أمالي الصدوق: حدثنا أبي قال: حدثنا علي بن موسى ابن جعفر بن أبي جعفر الكمنداني، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن مصعب الهمداني قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد (عليه السّلام) يقول: أدّوا الأمانة، ولو إلى قاتل الحسين بن علي (عليه السّلام)[6].

مستدرك الوسائل: مشكاة الانوار نقلاً من كتاب (المحاسن)، عن

١ـ الترة: الطلب بالثأر. (لسان العرب).

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠.

٣ـ في التهذيب: لو ائتمنني على سيف أو استشارني.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٣٣ ح٥.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٣٥١ ح٩٩٤.

٦ـ أمالي الصدوق: ص٢٠٣ ح٤. منه بحار الانوار: ج٧٥ ص١١٣.

أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: . . . وذكر مثله[١].

٢٤٥٩٩ـ الاختصاص: قال الصادق (عليه السّلام): أدّوا الأمانة إلى البرّ والفاجر، فلو أنّ قاتل عليّ (عليه السّلام) ائتمنني على أمانة لأدّيتها إليه.

وقال (عليه السّلام): أدّوا الأمانة ولو إلى قاتل الحسين بن عليّ (عليهما السّلام)[٢].

٢٤٦٠٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن ابن بكير[٣]، عن الحسين الشيبانيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: رجل[٤] من مواليك يستحلّ مال بني أُميّة ودمائهم وإنّه وقع لهم عنده وديعة.

فقال: أدّوا الأمانات إلى أهلها وإن كانوا مجوسيّاً[٥] فانّ ذلك لايكون حتّى يقوم قائمنا [أهل البيت] (عليه السّلام) فيحلّ ويحرّم[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٧].

٢٤٦٠١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنه

١ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠ ح٧.

٢ـ الاختصاص: ص٢٤١. منه بحار الأنوار: ج٧٥ ص١١٥.

٣ـ في التهذيب: ابن بكر، وهو تصحيف.

٤ـ في التهذيب: ان رجلا.

٥ـ في التهذيب: مجوساً.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٣٢ ح٢.

٧ـ التهذيب: ج٦ ص٣٥١ ح٩٩٣.

أوصى قوماً من شيعته بوصية طويلة، قال فيها: اتقوا اللّه ربكم، وأدّوا الأمانة إلى الأبيض والأسود، وإن كان حروريّاً[١]، وإن كان شاميّاً، وإن كان عدوّاً[٢].

باب (٤)
وجوب الاقتداء بالأئمة الطّاهرين
في أداء الامانة الى البَرّ والفاجر

٢٤٦٠٢ـ الاختصاص: قال الصادق (عليه السّلام): إنّ اللّه (تبارك وتعالى) أوجب عليكم حبّنا وموالاتنا، وفَرَض عليكم طاعتنا، ألا فمن كان منّا فليقتدِ بنا، وانّ[٣] من شأننا الورع والاجتهاد، وأداء الأمانة إلى البَرّ والفاجر، وصلة الرَّحم، وإقراء الضَّيف[٤]، والعفو عن المسيء، ومن لم يقتد بنا فليس منّا.

وقال (عليه السّلام): لاتسفهوا[٥] فانّ أئمّتكم ليسوا بسفهاء[٦].

١ـ الحَروريّ والحروريّة: هم طائفة من الخوارج نسبوا الى حروراء ـ بالمدّ والقصر ـ موضع بقرب الكوفة كان اوّل مجتمعهم وتحكيمهم فيه. (مجمع البحرين).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩١ ح١٧٥٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٩.

٣ـ في بحار الأنوار: فإن.

٤ـ إقراء الضيف: الاحسان في ضيافته. (مجمع البحرين).

٥ـ السَفَه: خفّة الحلم أو نقيضه أو الجهل، وأصله: الخفة والحركة والاضطراب. (أقرب الموارد).

٦ـ الاختصاص: ص٢٤١. منه بحار الانوار: ج٧٥ ص١١٥.

باب (٥)
وجوب إبراء الذمّة من حقّ الناس

٢٤٦٠٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: ادّوا الأمانة ولو الى قاتل الحسين بن علي، فمن نال من رجل مسلم شيئاً من عرض أو مال، وجب عليه الاستحلال من ذلك، والتنصّل[1] من كل ما كان منه إليه، وإن كان قد مات فليتنصّل من المال إلى ورثته، وليتب إلى اللّه تعالى مما أتى اليه، حتى يطلع اللّه تعالى عليه بالنّدم والتّوبة والتنصُّل.

ثم قال (عليه السّلام): ولست آخذ بتأويل الوعيد في أموال الناس، ولكنّي أرى ان تؤدّى إليهم إن كانت قائمة في يَدَي من اغتصبها، ويتنصّل إليهم منها، وإن فاتها[2] المغتصب اعطى العوض منها، فان لم يعرف أهلها، تصدّق بها عنهم على الفقراء والمساكين، وتاب الى اللّه (عزّوجلّ) ممّا فعل[3].

١ـ التنصُّل: شبه التبرؤ من جناية أو ذنب. وتنصَّل فلان من ذنبه أي تبرّأ. وتنصّل إليه من الجناية: خرج وتبرّأ (لسان العرب).

٢ـ في مستدرك الوسائل: فوتها.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٥ ح١٧٣١. منه مستدرك الوسائل: ج١٢ ص١٠٥.

باب (٦)
ميزان الايمان

٢٤٦٠٤ـ أمالي الصدوق ـ عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): حدثنا أبي (رحمه اللّه) قال: حدثني أحمد بن علي التفليسي، عن أحمد[١] بن محمد الهمداني، عن محمد بن علي الهادي، عن علي بن موسى الرضا، عن الامام موسى بن جعفر، عن الصادق جعفر بن محمد، عن الباقر محمد بن علي، عن سيّد العابدين علي بن الحسين، عن سيّد شباب أهل الجنّة الحسين، عن سيّد الأوصياء علي (عليهم السّلام)، عن سيّد الأنبياء محمّد (صلّى اللّه عليه وآله) قال: لاتنظروا إلى كثرة صلاتهم وصومهم، وكثرة الحجّ والمعروف، وطنطنتهم[٢] بالليل، ولكن انظروا إلى صدق الحديث، وأداء الأمانة[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «لاتنظروا...» أي لاتغرّنكم ظواهر الرجل الدينية ولكن انظروا الى صدق حديثه وأداء أمانته الى من ائتمنه، فان كانا فيه فهو من المؤمنين.

١ـ في أمالي الصدوق: عن ابراهيم.

٢ـ الطَنطَنة: حكاية صوت الطنبور وشبهه. (أقرب الموارد). والمقصود صوت عباداتهم بالليل من الصلاة وتلاوة القرآن وما أشبه ذلك.

٣ـ أمالي الصدوق: ص٢٤٩ ح٦ ـ عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٥١ ح١٩٧. منهما بحار الانوار: ج٧٥ ص١١٤.

باب (٧)
كمال الايمان بأربع

٢٤٦٠٥ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أبي (عليه السّلام) يقول: أربع من كنّ فيه كمل ايمانه ولو كان ما بين قرنه الى قدمه ذنوب لم ينقصه ذلك قال: هي الصدق، واداء الامانة، والحياء، وحسن الخلق[١].

باب (٨)
لاعُذر لأحد في ثلاثة

٢٤٦٠٦ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن مصعب الهمدانيّ قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: ثلاثة لاعذر لأحد فيها: أداء الأمانة الى البَرِّ والفاجر، والوفاء بالعهد إلى البَرّ[٢] والفاجر، وبَرُّ الوالدين بَرَّين كانا أو فاجرَين[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله بتقديم وتأخير[٤].

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣٥٠ ح٩٩٠.
٢ـ في التهذيب: للبرّ.
٣ـ الكافي: ج٥ ص١٣٢ ح١.
٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣٥٠ ح٩٨٨.

باب (٩)
النهي عن الخيانة حتى بالخائن

٢٤٦٠٧ـ من لايحضره الفقيه: روى زيد الشحّام قال: قال لي أبو عبدالله (عليه السّلام): من ائتمنك بأمانة فأدّها اليه، ومن خانك فلاتخنه[١].

٢٤٦٠٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنه قال: الناس كلُّهم في دار الإسلام ـ المخالفون وغيرهم ـ أهلُ هُدنة، تُردُّ ضالّتُهم، وتؤدّى أمانتهم، ويُوفّى بعهدهم، إن الأمانة تؤدّى إلى البَرِّ والفاجر، والعهد يُوفّى به للبَرِّ والفاجر، فأدّ الأمانة الى من ائتمنك، ولاتخن من خانك، ولاتأخذ ممّن جحدك مالاً لك عليه شيئاً بوجه خيانة[٢].

باب (١٠)
رسالة تربويَّة من الامام الصادق (عليه السّلام) الى شيعته

٢٤٦٠٩ـ مشكاة الأنوار: عن أبي اسامة قال: دخلت على أبي عبدالله (عليه السّلام) لأودِّعه فقال لي: يازيد مالكم وللناس؟! قد حملتم الناس عليّ؟ والله ما وجدتُ أحداً يطيعني ويأخذ بقولي إلاّ رجل واحد، رحم الله عبدالله بن أبي يعفور فانّه أمرته بأمر وأوصيته

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٦ ح٣٦٩٨.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٨ ح١٧٤٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٩.

بوصيّة، فاتبع قولي وأخذ بأمري، واللّه ان الرجل منكم ليأتيني فاحدِّثه بالحديث لو امسكه في جوفه لَعزَّ، وكيف لايعزُّ من عنده ما ليس عند الناس؟!! يحتاج الناس الى ما في يديه ولايحتاج الى ما في ايدي الناس، فآمره ان يكتمه، فلايزال يذيعه حتى يذلَّ عند الناس ويعيَّر به.

قلت: جُعلت فداك انْ رأيت كُفَّ هذا عن مواليك فانه إذا بلغهم هذا عنك شَقَّ عليهم.

فقال: انّي اقول واللّه الحق انّك تَقْدم غداً الكوفة، فيأتيك اخوانك ومعارفك فيقولون: ما حدَّثك جعفر؟ فما أنت قائل؟

قال: أقول لهم ما تأمرني به، لا أقصِّر عنه ولا اعدوُه إلى غيره.

قال (عليه السّلام): اقرأ من ترى أنّه يطيعني ويأخذ بقولي منهم السلام، أوصيهم بتقوى اللّه، والورع في دينهم، والاجتهاد للّه، وصدق الحديث، وأداء الامانة، وطول السُّجود، وحُسْن الجوار، فبهذا جاء محمد (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم).

وأدّوا الامانة إلى من ائتمنكم عليها من برّ أو فاجر، فانّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) كان يأمر بردِّ الخيط والمخيط.

صَلُّوا في عشائرهم، واشهدوا جنائزهم، وعودوا مرضاهم، وأدُّوا حقوقهم، فإن الرّجل منكم إذا ورع في دينه، وصَدَق الحديث، وأدّى الامانة، وحَسُن خُلُقه مع الناس قيل: «هذا جعفري» فيسرُّني ذلك، قالوا: «هذا أدب جعفر»، وإذا كان على غير ذلك دخل عليّ بلاؤه وعاره.

واللّه لقد حدَّثني أبي: ان الرّجل كان يكون في القبيلة من شيعة علي (رضوان اللّه عليه) فكان أقضاهم للحقوق، وأدّاهم للامانة، وأصدقهم للحديث، إليه وصاياهم، وودائعهم، يُسأل عنه فيقال: مَن مِثل فلان؟

فاتَّقوا اللّه وكونوا زيناً، ولاتكونوا شيناً.

جُرُّوا إلينا كلَّ مودّة، وادفعوا عنّا كلَّ قبيح، فإنه ما قيل لنا فما نحن كذلك[1].

لنا حقٌّ في كتاب اللّه وقرابة من رسول اللّه، وتطهير من اللّه، وولادة طيّبة، لايدّعيها أحدٌ غيرُنا إلاّ كذّاب.

اكثِروا ذكر اللّه، وذكر الموت، وتلاوة القرآن، والصلاة على النبي (صلّى اللّه عليه وآله)، فانّ الصلاة عليه عشر حسنات، خذ بما أوصيتك به وأستودعك اللّه[2].

باب (١١)

خاتم الامام الصادق (عليه السّلام) ضمان لحفظ الوديعة

٢٤٦١٠ـ أصل زيد الزراد: قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: ياجارية، اختمي على السَفَط[3] بخاتمي العقيق، فإنه

١ـ أي: ما نُسب الينا من قبيح فما نحن كذلك، فادفعوه عنّا ونزِّهونا عنه.

٢ـ مشكاة الانوار: ص١١٨ ح٣٠٧ الطبعة الحديثة.

٣ـ السَفَط: الذي يُعبَّى فيه الطيب وما أشبهه من أدوات النساء (لسان العرب). ووعاء كالجُوالق، والجُوالق: وعاء معروف وهو عدل كبير من صوف أو شعر (أقرب الموارد).

لايزال محفوظاً حتى تؤدى إلينا وديعتنا[١].

باب (١٢)
مايُضمن من الوديعة وما لايُضمن

٢٤٦١١ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن وديعة الذهب والفضة؟

قال: فقال: كلّما كان من وديعة ولم تكن مضمونة لاتلزم[٢ و٣].

٢٤٦١٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: اذا أحرز الرجل[٤] الوديعة حيث يجب ان تحرز الودائع، ثمّ تَلفتْ أو سَقطت منه من قبل ان يحرزها، أو ضلّت أو نسيها أو هلكت، من غير جناية منه عليها ولا استهلاك لها، فلاضمان عليه[٥].

٢٤٦١٣ـ الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ليس على

١ـ الاصول الستة عشر: ص١٣٠ ح٢٤ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢١.

٢ـ في التهذيب: فلا تلزم.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٩ ح٧ ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٩ ح٧٨٩.

٤ـ حرزه حرزاً: حفظه (أقرب الموارد).

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩١ ح١٧٥٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٥.

المستودَع ضمان[١].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: . . . وذكر مثله[٢].

باب (١٣)
حكم اختلاف المُودِع والمودَع

٢٤٦١٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان، والقول قول المودَع اذا قال: قد ذهبت الوديعة، فان اتُّهِمَ استُحلِفَ[٣].

٢٤٦١٥ـ وسائل الشيعة: محمد بن علي بن الحسين في المقنع قال: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن المودَع إذا كان غير ثقة هل يقبل قوله؟

قال: نعم ولايمين عليه.

قال: وروي أنّه قال: لم يخنك الأمين، ولكنّك ائتمنت الخائن[٤].

١ـ الجعفريات: ص١٧٤.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩١ ح١٧٥٤. منهما مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٥ و١٦.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩١ ح١٧٥٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٦.

٤ـ وسائل الشيعة: ج١٣ ص٢٢٨ ح٧ و٨.

٢٤٦١٦ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روي انّ رجلاً قال للصادق (عليه السّلام): اني ائتمنتُ رجلاً على مال أودعته [ايّاه] عنده فخانني [فيه] وأنكر مالي فقال: لم يخنك الأمين وانّما ائتمنت[١] الخائن[٢].

٢٤٦١٧ـ من لايحضره الفقيه: سأل اسحاق بن عمّار أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل استودع رجلاً ألف درهم فضاعت فقال لهُ الرجل: انّما كانت عليه قرضاً وقال الآخر: إنّما كانت وديعة؟

فقال: المال لازم لهُ الاّ ان يقيم البيّنة انّما كانت وديعة[٣].

باب (١٤)

حكم الوديعة عند الصَّبيّ

٢٤٦١٨ـ دعائم الاسلام: عن أبي عبداللّه (صلوات اللّه عليه) أنّه قال: من أودع صبياً لم يبلغ الحلم وديعة فأتلفها فلاضمان عليه، وان استودعه غلاماً فقتله فالضمان على عاقلته[٤] والقول في القيمة قول العاقلة مع أيمانهم، إلاّ أن يقيم مولى الغلام البيّنةعلى الأكثر فيأخذه[٥].

١ـ في الفقيه: ولكنك ائتمنت.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٨١ ح٧٩٦ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٥ ح٤٠٩٣.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٥ ح٤٠٩٢.

٤ـ عاقلة الرجل: عصبته وهم القرابة من قبل الاب الذين يعطون دية من قتله خطأً (أقرب الموارد).

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٣ ح١٧٦١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٠.

باب (١٥)
حكم الوديعة عند العبد

٢٤٦١٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه قال: من استودع عبداً وديعة فأتلفها، فلاضمان عليه، وان كان العبد مأذوناً لهُ في التجارة لم يلزم مولاه شيء الاّ أن يكون أذن لهُ في قبول الودائع، أو تكون الوديعة في ضرب من التجارة، ولكن تكون دَيناً على العبد، فمتى عُتق طولب بها، ولو أقرَّ العبد بالوديعة لم يُجْزِ اقراره[١].

باب (١٦)
النهي عن التصرُّف في الوديعة

٢٤٦٢٠ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن حبيب الخثعمي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يكون عنده المال وديعة يأخذ منه بغير اذن صاحبه؟

فقال:[٢] لايأخذ إلاّ أن يكون له وفاء.

قال: قلت: أرأيت انْ وجَدَ مَن يضمنه ولم يكن له وفاء وأشهد

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٣ ح١٧٦٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢١.

٢ـ في الفقيه: قال. وقوله (عليه السّلام): «الاّ أن يكون له وفاء» أي: يكون قادراً على اداء مايأخذ من الوديعة.

على نفسه الذي يضمنه، يأخذ منه؟

قال: نعم[١].

من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير مثله[٢].

٢٤٦٢١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: من كانت عنده وديعة فلاينبغي [له] أن يُنفق منها شيئاً، ولا أن يستلفه[٣] ليردّه، فإن اضطرَّ إلى ذلك وكان مليّاً[٤] فأخذه فليعجّلْ ردَّه، فإنه لايدري مابقي من أجَله، وإنْ لم يكن مليّاً فلاينبغي له، ولايحلّ له أكْل شيء منها إلاّ بإذن صاحبها، وكذلك المضارب[٥].

باب (١٧)

النهي عن ائتمان الخائن والمضيِّع

٢٤٦٢٢ـ الكافي: عليّ بن محمد، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمد بن عيسى، عن خلف بن حمّاد، عن زكريا بن إبراهيم رفعه، عن أبي جعفر (عليه السّلام) في حديث له أنّه قال لأبي عبدالله (عليه السّلام): مَن ائتمن غير مؤتمن فلاحجّة له على الله[٦].

٢٤٦٢٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٠ ح٧٩٢.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٤ ح٤٠٩٠.

٣ـ في مستدرك الوسائل: ولا أن يتسلّفه. تسلّف منه كذا: اقترض (أقرب الموارد).

٤ـ المَليء: الغنيّ المتموّل المقتدر (أقرب الموارد).

٥ـ دعائم الإسلام: ج٢ ص٤٩٣ ح١٧٦٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٨.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٨ ح٣.

هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: [قال:] ليس لك ان تتّهم مَن ائتمنته، ولاتأتمن الخائن وقد جرَّبتَه[١].

التهذيب: سهل بن زياد، عن هارون بن مسلم مثله[٢].

٢٤٦٢٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن اسباط، عن بعض أصحابنا، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ما أُبالي ائتمنتُ خائناً أو مضيّعاً[٣].

أقول: أي ان المضيِّع والخائن سواء، فالخائن يتصرَّف في المال لنفسه، والمضيّع يُتلف المال لسفهِه وسوء تدبيره.

باب (١٨)
النهي عن ائتمان شارب الخمر

٢٤٦٢٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الرّبيع، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله): من ائتمن شارب الخمر على أمانة ـ بعد علمه [فيه] ـ فليس له على اللّه ضمان ولا أجر له ولا خلف[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٨ ح١.
٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٢ ح١٠١١.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٠ ح٤.
٤ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٠ ح٣.

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١].

٢٤٦٢٦ـ قرب الإسناد: هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد قال: سمعت أبا الحسن [موسى] (عليه السّلام) يقول لأبيه: يا أبه انّ فلاناً يريد اليمن أفلا أُزوّد ببضاعة ليشتري لي بها عصب اليمن؟[٢]

فقال له: يابنيّ لاتفعل.

قال: ولِمَ؟

قال: لأنّها إن ذهبتْ لم تؤجَر عليها، ولم تخلف عليك، لأنّ اللّه (تبارك وتعالى) يقول: ﴿وَلاَتُؤْتُوا السُّفَهَآءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾[٣] فأيّ سفيه أسفه ـ بعد النساء ـ من شارب الخمر؟!

يابنيّ انّ أبي حدّثني عن آبائه (عليهم السّلام) عن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: مَن ائتمَن غيرَ أمين فليس له على اللّه ضمان، لأنّه قد نهاه [اللّه] (عزّوجلّ) أن يأتمنه[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣١ ح١٠٠٩.

٢ـ في وسائل الشيعة: أفلا ازوّده بمال ليشتري لي به عصب اليمن. والظاهر انه هو الانسب والاصح. والعَصْبُ: ضَربٌ من برود اليمن، سُمّي عَصْباً لان غزله يُعْصَب، أي يُدْرَج، ثم يُصْبَغ ثم يُحاك (لسان العرب).

٣ـ النساء ٤: ٥.

٤ـ قرب الاسناد: ص٣١٥ ح١٢٢٢ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٢٣١.

باب (١٩)
استحباب إبراء ذمّة التائب

٢٤٦٢٧ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن ابن محبوب، عن الحسن بن عمارة، عن أبيه، عن مسمع أبي سيار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّي كنت استودعت رجلاً مالاً فجحدنيه وحلف لي عليه، ثم انّه جائني بعد ذلك بسنين[١] بالمال الذي كنت استودعته[٢] ايّاه فقال: هذا مالك فخذه وهذه اربعة آلاف درهم ربحتها [في مالك] فهي لك مع مالك واجعلني في حلّ، فأخذت المال منه وأبيت ان آخذ الربح منه وأوقفته[٣] المال الذي كنت استودعته وأتيت حتى[٤] استطلع رأيك فما ترى؟

[قال:] فقال: خُذ نصف الرِّبح وأعطه النصف، وحُلَّه، انّ[٥] هذا رجل تائب والله يحبُّ التوّابين[٦].

من لايحضره الفقيه: روي عن مسمع أبي سيّار مثله[٧].

١ـ في الفقيه: بسنتين.

٢ـ في الفقيه: الذي أودعتهُ.

٣ـ في الفقيه: ووقفت.

٤ـ في الفقيه: وأبيت أخذه حتى.

٥ـ في الفقيه: وحلّله فانّ.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٠ ح٧٩٣.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٥ ح٤٠٩١.

كتاب العارية

باب (١)
ثبوت الضمان في عارية الذَّهب والفضَّة

٢٤٦٢٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): لايضمن العارية إلاّ أن يكون [قد] اشترط فيها ضماناً إلاّ الدنانير فانّها مضمونة وان لم يشترط فيها ضماناً [١و٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان[٣] قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): . . . وذكر مثله[٤].

٢٤٦٢٩ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن

١ـ في التهذيب والاستبصار: ضمان.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٨ ح٢.

٣ـ في الاستبصار: عن ابن سنان.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٣ ح٨٠٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٦ ح٤٤٨.

أبي عمير، عن جميل، عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): العارية مضمونة؟

[قال:] فقال: جميع ما استعرتَه فَتَوى فلايلزمك [ما] تواه إلاّ الذّهب والفضّة فإنّهما يلزمان إلاّ أن يشترط عليه أنّه متى ما توى[١] لم يلزمك تواه، وكذلك جميع ما استعرت فاشترط[٢] عليك لزمك، والذّهب [والفضّة] لازم لك وإن لم يشترط عليك[٣].

الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: جميع مااستعرت فاشترط . . . وذكر مثله[٤].

٢٤٦٣٠ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عن عبدالملك بن عمرو، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ليس على صاحب العارية ضمان إلاّ أن يشترط صاحبها، إلاّ الدراهم فانّها مضمونة، اشترط صاحبها أو لم يشترط[٥].

٢٤٦٣١ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله [أ]و أبي ابراهيم (عليهما السّلام) قالا:[٦] العارية ليس على مستعيرها ضمان

١ـ في التهذيب: يشترط انه متى توى. والتَوى: هلاك المال (مجمع البحرين).

٢ـ في التهذيب: واشترط.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٨ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٣ ح٨٠٦.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٦ ح٤٥٠.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٤ ح٨٠٨.

٦ـ في الفقيه: قال.

[إلا أن يشترط] إلاّ ما كان من ذهب أو فضة فانّهما مضمونان[١]، اشترطا أو لم يشترطا.

وقالا: إذا استعرتَ[٢] عارية بغير اذن صاحبها فهلكتْ فالمستعير ضامن[٣].

من لايحضره الفقيه: روي عن اسحاق بن عمّار مثله[٤].

الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب ـ وبنفس الاسناد ـ قال: اذا استعرت... وذكر مثله[٥].

باب (٢)
عدم ثبوت الضمان في غير الذَّهب والفضّة

٢٤٦٣٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: بعث رسول الله (صلّى الله عليه وآله) إلى صفوان بن أُميّة فاستعار منه سبعين درعاً بأطراقها[٦] قال: فقال: [أ]غصباً يا محمّد؟

١ـ في الفقيه: مضمونتان.

٢ـ في الفقيه: وقال (عليه السّلام): اذا استعيرت.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٣ ح٨٠٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٢ ح٤٠٨٣.

٥ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٥ ح٤٤٦.

٦ـ الطراق: الحديد الذي يعرض ثم يدار فيجعل بيضة ونحوها. (القاموس).

فقال النبي[١] (صلّى اللّه عليه وآله): بل عارية مضمونة[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر، عن عاصم مثله[٣].

٢٤٦٣٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن سلمة، عن أبي عبداللّه، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: جاء رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) الى صفوان بن أمية فسأله سلاحاً ثمانين درعاً فقال له صفوان: عارية مضمونة أو غصباً؟

فقال له رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): بل عارية مضمونة.

فقال: نعم[٤].

باب (٣)
لو ادّعى المستعير تلف العارية

٢٤٦٣٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: اذا ادّعى المستعير تلاف العارية ولم تكن لهُ على ذلك بيّنة وكان ممّن يُتَّهم، لم يُصدَّق ويضمن[٥].

١ـ في التهذيب: فقال رسول اللّه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٠ ح١٠.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٣ ح٨٠٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٢ ح٨٠٢.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٠ ح١٧٤٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٦.

باب (٤)
لو رهن المستعير العارية بغير اذن صاحبها

٢٤٦٣٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه سُئل عن رجل استعار عاريةً فأرتهنها في مال ـ يعني ولم يأذن لهُ صاحبها في ذلك ـ ثم أفلس أو غاب أو مات؟

قال: يأخذ صاحب العارية عاريتهُ ويطلب الرجل بدَيْنه صاحبه[١].

باب (٥)
العارية لاتوجب المِلك للمستعير

٢٤٦٣٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه قال: العارية لمن أعارها، ولايملك المستعير منها شيئاً الاّ ما ملّكه المُعِير وأباحهُ لهُ، ولايزول شيء من ملكه عنها بعاريته إيّاها[٢].

٢٤٦٣٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه قال: العارية مؤدّاة، وللمستعير أن يستعملها فيما أذن لهُ أن يستعملها فيه[٣].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٠ ح١٧٥٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٥.
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٩ ح١٧٤٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٥.
٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٩ ح١٧٤٦.

باب (٦)
ضمان المستعير اذا جنى على العارية

٢٤٦٣٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: إن جَنى المستعير على العارية فأتلفها أو شيئاً منها أو أفسد فيها، ضمن ما أتلف وأفسد اذا كان قد تعدّى[١].

باب (٧)
ثلاثة من السُّنَّة المستحبَّة

٢٤٦٣٩ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: القرض، والعارية، وقِرَى الضيف من السُّنة[٢].

باب (٨)
ثلاث سُنن جرتْ في صفوان بن أُميَّة

٢٤٦٤٠ـ الخصال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): جرت في صفوان بن أُميّة الجُمحي ثلاث من السنن: استعار منه رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) سبعين درعاً حُطميّة فقال: أغصباً يا محمّد؟

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٩ ح١٧٤٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٤.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٩ ح١٧٤٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٤. وقَرَى الضيف: اضافه (أقرب الموارد).

قال: بل عاريةً مؤدّاة.

فقال: يارسول اللّه إقبل هجرتي.

فقال النبي (صلّى اللّه عليه وآله): لاهجرة بعد الفتح، وكان راقداً في مسجد رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) وتحت رأسه رداؤه فخرج يبول، فجاء وقد سُرق رداؤه فقال: مَن ذهب بردائي؟ وخرج في طلبه، فوجده في يد رجل، فرفعه الى النبي (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) فقال: إقطعوا يده.

فقال: أتقطع يده من أجل ردائي يارسول اللّه؟ فأنا أهبه له.

فقال: ألا كان هذا قبل أن تأتيني به، فقُطعت يده[1].

أقول: لعلّ هذه الرواية قضية في واقعة، فانّ هذا السارق لم يكسر حرزاً حتى يستحق هذه العقوبة وهي اجراءالحدّ بقطع الأصابع بل رأى رداءً فسرقها وذهب، فلم يستحق إلاّ التأديب والتعزير.

باب (٩)
حكم تلف العارية

٢٤٦٤١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد[2]، عن الحلبيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان.

١ـ الخصال: ص١٩٣ ح٢٦٨. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٢٣٨.

٢ـ في التهذيب ح٨٠٥: عن ابن أبي عمير، عن ابن أبي يعفور، عن حمّاد، وسقط في الاستبصار (عن الحلبي) من السند.

وقال: إذا هلكت العارية عند المستعير لم يضمنه إلاّ أن يكون قد اشترط عليه.

وقال في حديث آخر: إذا كان مسلماً عدلاً فليس عليه ضمان[١].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم مثله ـ الى قوله: اشترط عليه[٢].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد مثله ـ الى قوله: مؤتمنان[٣].

التهذيب: علي بن ابراهيم بهذا الاسناد مثل الفقيه[٤].

أقول: قوله (عليه السّلام): «صاحبُ الوديعة والبضاعة مؤتَمنان» محمول على عدم التفريط وعدم التعدِّي وعدم الشرط ـ كما صرَّح به الفقهاء ـ.

٢٤٦٤٢ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن العارية؟

فقال: لاغُرم على مستعير عارية إذا هلكت إذا كان مأموناً[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النّضر، عن ابن سنان مثله[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٨ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٣ ح٨٠٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٦ ح٤٤٩.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٤ ح٤٠٨٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٩ ح٧٩٠.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٩ ح٥.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٢ ح٨٠١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٤ ح٤٤٣.

٢٤٦٤٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى[١]، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) قال: سمعته يقول: لاغُرم على مستعير عارية إذا هلكت أو سُرقت أو ضاعت إذا كان المستعير مأموناً[٢].

٢٤٦٤٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ليس على مستعير عارية ضمان، وصاحبُ العارية والوديعة مؤتمن[٣].

٢٤٦٤٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال في العارية تتلف من غير جناية المستعير: إن كان قد ضمنه المعير إيّاها، أو ضمنها هو وقت استعارتها، كان عليه غرمها، وان لم يكن ضمن، ولاجنى عليها، ولاتعدّى ما أمر به، لم يضمن، وقد استعار رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) من صفوان بن أمية [الجمحي] في غزوة حُنين ثمانين درعاً، فقال له صفوان: عارية مضمونة.

فقال [رسول اللّه] (صلّى اللّه عليه وآله): نعم عارية مضمونة[٤].

١ـ في الاستبصار: أحمد بن محمد بن يحيى.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٤ ح٨١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٥ ح٤٤٤.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٢ ح٧٩٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٤ ح٤٤١.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٩ ح١٧٤٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٣.

باب (١٠)
حكم من استعار عبداً أو حُرّاً

٢٤٦٤٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن وهب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): من استعار[١] عبداً مملوكاً لقوم فعيّب فهو ضامن، ومن استعار حرّاً صغيراً فعيّب فهو ضامن[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر[٣]، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) قال: . . . وذكر مثله[٤].

قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختري، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: . . . وذكر مثله[٥].

١ـ في قرب الاسناد: من استعان، وكذا في المورد الآتي.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٢ ح٢.
٣ـ في الاستبصار: عن جعفر، وهو تصحيف. وأبي جعفر هو أحمد بن محمد.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٥ ح٨١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٥ ح٤٤٥.
٥ـ قرب الاسناد: ص١٤٦ ح٥٢٧ الطبعة الحديثة.

باب (١١)
حكم من استعار ثوباً فَرَهنه ثم جاء صاحبه يُطالب به

٢٤٦٤٧ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان بن عثمان، عمّن حدّثه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل استعار ثوباً ثم عمد إليه فرهنه فجاء أهل المتاع الى متاعهم.

قال:[١] يأخذون متاعهم[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن حذيفة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٥].

١ـ في الفقيه والتهذيب ح٨٠٩: فقال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٩ ح٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٤ ح٨٠٩.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٤ ح٨١٠.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٢ ح٤٠٨٥.

باب (١٢)

حكم من أذن لجاره أن يبني على حائطه ثم أراد نزعه

٢٤٦٤٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن الرجل يأذن لجاره أن يحمل على حائطه، هل له إذا شاء أن ينزع ذلك الحمل؟

قال: إن أراد أن ينزعه لحاجة نزلت به لايريد بذلك الضرر فذلك له، وإن كان إنّما يريد به الضرر لغير حاجة منه إليه، فلا أرى أن ينزعه[1].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٢٤ ح١٨٦٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٦.

كتاب الاجارة

باب (١)
كراهة استعمال الاجير قبل تعيين اجرتهُ

٢٤٦٤٩ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: [قال:] من كان يؤمن باللّه واليوم الآخر فلايستعملنّ أجيراً حتّى يُعلمه ما أَجْره، ومن استأجر أجيراً ثمّ حبسه عن الجمعة تبوأ[1] بإثمه، وإن هو لم يحبسه اشتركا في الأجر[2].

باب (٢)
استحباب دفْع الأُجرة الى الأجير قبل أن يجفَّ عَرَقُه

٢٤٦٥٠ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن

١ـ في التهذيب: يبوء.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٩ ح٤ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١١ ح٩٣١.

أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الحمّال والأجير قال: لايجفّ عرقه حتّى تعطيه أُجرته[١].

٢٤٦٥١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن حنان، عن شعيب قال: تكارينا لأبي عبدالله (عليه السّلام) قوماً يعملون [له] في بستان له وكان أَجَلهم إلى العصر [قال:] فلمّآ فرغوا قال لمعتّب: أعطهم أُجورهم قبل أن يجفّ عرقهم[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٣].

باب (٣)
النهي عن ظلم الأجير أُجرته

٢٤٦٥٢ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: ملعون من ظلم أجيراً أُجرته[٤].

٢٤٦٥٣ـ بحار الأنوار: عن كتاب الامامة والتبصرة ـ عن هارون ابن موسى، عن محمد بن موسى، عن محمد بن علي بن خلف، عن موسى بن إبراهيم، عن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٩ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١١ ح٩٢٩.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٩ ح٣.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢١١ ح٩٣٠.
٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٤ ح٢٠٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٩.

السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ظلم الأجير أجره من الكبائر[١].

٢٤٦٥٤ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إنّ اللّه (عزّوجلّ) غافر كلّ ذنب، إلاّ رجل اغتصب أجيراً أجره، أو مهر امرأة[٢].

نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه (عليهم السّلام) مثله[٣].

باب (٤)
الاجارة عقد لازم

٢٤٦٥٥ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يتكارى من الرجل البيت والسفينة سنة أو أقل من ذلك أو أكثر؟

قال: الكرى لازم له الى الوقت الذي تكاراه، والخيار في أخذ الكرى الى ربِّها، انْ شاء أخذ وانْ شاء ترك[٤].

١ـ بحار الأنوار: ج١٠٣ ص١٧٠ ح٢٧.

٢ـ الجعفريات: ص٩٨.

٣ـ نوادر الراوندي: ص٣٦. منهما مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣١.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٠ ح٩٢٢.

باب (٥)
المستأجر ضامن للأُجرة

٢٤٦٥٦ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن اسحاق، عن هارون بن حمزة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل استأجر أجيراً فلم يأمن أحدهما صاحبه فوضع الأجر على يد رجل فهلك ذلك الرجل ولم يدع وفاءً فاستهلك[1] الأجر؟

فقال: المستأجر ضامن لأجر الأجير حتّى يقضي إلاّ أن يكون الأجير دعاه إلى ذلك فرضي بالرجل فإن[2] فعل فحقّه حيث وضعه ورضي به[3].

من لايحضره الفقيه: روى هارون بن حمزة الغنوي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن رجل . . . وذكر مثله[4].

باب (٦)
جواز فسْخ الاجارة عند تخلُّف الشرط

٢٤٦٥٧ـ من لايحضره الفقيه: روي عن محمد الطيّار قال:

١ـ في التهذيب والفقيه: واستهلك. وقوله: (ولم يدع وفاء) أي لم يترك مايفي بوفاء ذلك المال أي مال الاجارة (هامش الفقيه).

٢ـ في الفقيه: فرضي به فان.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٤٣١ ح١٧ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٨٩ ح٨٠١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٧٤ ح٣٦٥٨.

دخلت المدينة وطلبت بيتاً أتكاراه فدخلت داراً فيها بيتان بينهما باب وفيه امرأة فقالت: تكاري هذا البيت؟

قلت: بينهما باب وأنا شاب.

قالت: أنا أغلق الباب بيني وبينك فحولت متاعي فيه وقلت لها: اغلقي الباب.

فقالت: تدخل عليّ منه الروح دعه.

فقلت: لا، أنا شاب وأنت شابة اغلقيه.

قالت: اقعد أنت في بيتك فلست آتيك ولا أقربك وأبت ان تغلقهُ، فأتيت أبا عبدالله (عليه السّلام) فسألتهُ عن ذلك فقال: تحوّل منه فانّ الرجل والمرأة اذا خليا في بيت كان ثالثهما الشيطان[1].

باب (٧)

جواز استئجار المشاع

٢٤٦٥٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: لابأس باكتراء المشاع[2].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٢ ح٣٩١٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٧ ـ ٢٢٣ ومنه و مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٠

باب (٨)
جواز تقبُّل الأرض بالمشاع وعدم جوازه بالنقدين زائداً على ثمن الاجارة

٢٤٦٥٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن عبدالكريم، عن الحلبيّ قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أتقبّل الأرض بالثلث أو الرّبع[١] فأُقبّلها بالنصف؟

قال: لابأس به.

قلت: فأتقبّلها بألف درهم فأُقبّلها[٢] بألفين؟

قال: لايجوز.

قلت: كيف جاز الأول ولم يجز الثاني؟

قال: لأنّ هذا مضمون وذلك غير مضمون[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٤].

الاستبصار: أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبدالكريم مثله[٥].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (.. قوله (عليه

١ـ في التهذيب: أو بالربع.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: واقبلها.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٢ ح٦.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٤ ح٨٩٧.

٥ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٠ ح٤٦٦.

السّلام): «لأن هذا مضمون» يعني: في الصورة الاولى لم يضمن شيئاً، بل قال إن حصل شيء يكون ثلثه أو نصفه لك. وفي الثانية: ضمن شيئاً معيّناً، فعليه أن يُعطيه وان لم يحصل شيء. كذا ذكره الفاضل الاسترابادي، وهو جيّد..)[1].

وقال صاحب الجواهر (طاب ثراه): (... المراد الفرق بين المزارعة والاجارة، وكنّى عن الثانية بالضمان باعتبار وجوب الأُجرة فيها على كلّ حال، بخلاف المزارعة فانّ أُجرتها غير مضمونة، ومن هنا جاز فيها الأكثر...)[2].

٢٤٦٦٠ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا تقبّلت أرضاً بذهب أو فضّة فلا تُقبِّلها بأكثر مما تقبّلتها به، وان تقبّلتها بالنصف [أ]و الثلث فلك ان تُقبِّلها بأكثر ممّا تقبّلتها به لأنّ الذهب والفضّة مضمونان[3].

٢٤٦٦١ـ من لايحضره الفقيه: اسحاق بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا تقبّلت أرضاً بذهب أو فضّة فلاتُقبِّلها بأكثر ممّا قَبِلْتها به لأنّ الذّهب والفضّة مصمتان[4].

١ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٣٥٦.

٢ـ جواهر الكلام: ج٢٧ ص٢٢٧.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٣ ح٧ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٤ ح٨٩٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٠ ح٤٦٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٥ ح٣٨٦٥. والمال الصامت: الذهب والفضة، وهو خلاف الناطق وهو الحيوان (مجمع البحرين).

٢٤٦٦٢ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمّد بن يحيى، عن عبدالله بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل الهاشميّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل استأجر من السُّلطان من أرض الخراج بدراهم مسمّاة أو بطعام مسمّى ثمّ آجرها وشرط[١] لمن يزرعها أن يقاسمه النصف أو أقلّ من ذلك أو أكثر وله في الأرض بعد ذلك فضل، أيصلح له ذلك؟

قال: نعم إذا حفر نهراً أو عمل لهم شيئاً[٢] يعينهم بذلك فله ذلك.

قال: وسألته عن الرجل[٣] استأجر أرضاً من أرض الخراج بدراهم مسمّاة أو بطعام معلوم[٤] فيؤاجرها قطعة قطعة أو جريباً جريباً بشيء معلوم، فيكون له فضل فيما[٥] استأجر[ه] من السلطان ولاينفق شيئاً، أو يؤاجر تلك الأرض قطعاً [قطعاً] على أن يعطيهم البذر[٦] والنفقة فيكون له في ذلك فضل على إجارته وله تربة[٧] الأرض أو ليست له؟[٨].

١ـ في التهذيب: واشترط.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: عملاً.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: رجل.

٤ـ في الفقيه والمقنع: مسمى.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: أفيكون له فضل ما.

٦ـ في الفقيه: البذور.

٧ـ في الفقيه: ولهُ مرمة.

٨ـ في الفقيه والمقنع: الهُ ذلك؟ أوليس له.

فقال: إذا استأجرتَ أرضاً فأنفقتَ فيها شيئاً أو رمَّمت [فيها] فلابأس بما ذكرت[١].

من لايحضره الفقيه ـ المقنع: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل استأجر أرضاً من أرض الخراج... وذكر مثل ذيل الحديث، ثم زاد: ولابأس ان يستكري الرجل أرضاً بمائة دينار فيكري نصفها بخمسة وتسعين ديناراً ويُعمِّر بقيتها[٢].

باب (٩)
من أحكام الإجارة

٢٤٦٦٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال في رجل اكترى داراً فيها متاع لربِّ الدار على أن ينقله، فتثاقل عن نقله قال: ليس لهُ من الكراء الاّ بقدر ما سَكن الساكن من الدار[٣].

٢٤٦٦٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنه رخَّص في اكتراء الدُّور بالعُروض، وفي سكنى دار بسكنى دار أُخرى[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٢ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٣ ح٨٩٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٩ و١٣٠ ح٤٦٥ و٤٦٨ مجزءاً.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٨ ح٣٩٠٢ ـ المقنع: ص١٣١.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٧ ح٢٢٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٠.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٦ ح٢١٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٩. والعُروض جمع العَرْض وهو المتاع، وكلّ شيء سوى النقدين أي: الدراهم والدنانير. (أقرب الموارد).

٢٤٦٦٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنه سُئل عمّن يكترى داراً مشاهرة[١]، على أنه إن سكن يوماً لزمه كراء الشهر؟

فقال: لابأس، وله أن يكرى الدار بقيَّة الشهر، فان تشاجرا في دفع الكراء، أخذ لكلِّ يوم بحسابه[٢].

٢٤٦٦٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنه قال: من اكترى داراً فرثّت[٣] أو انهدمت لم يجبر صاحبها على اصلاحها، والمكتري بالخيار، إن شاء أقام وان شاء خرج، وحاسبه بما سكن[٤].

٢٤٦٦٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنه قال: ليس لمن اكترى داراً أن يُدخِل فيها ما يضرُّ بالدار أو بالجيران، فان اكتراها ولم يسمّ ما يعمل فيها، فليس لصاحبها أن يمنعه مِن عملٍ يعملهُ، ما لم يكن يضرّ، وكذلك الحوانيت[٥].

٢٤٦٦٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: ما فَعله المكتري في الدار بغير إذن صاحبها، فعطبتْ من أجل فعله فهو ضامن، وان فعل ما يفعله مثلُه من السّكان، فلاضمان عليه[٦].

١ـ المشاهرة: المعاملة شهراً بشهر (لسان العرب).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٦ ح٢١٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٩.

٣ـ رثّ الشيء: بلي من قدم الزمان (لسان العرب).

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٦ ح٢١٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٩.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٦ ح٢٢٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٩.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٧ ح٢٢٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٨.

٢٤٦٦٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن إبراهيم الكرخي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل كانت له قرية عظيمة وله فيها علوج ذمّيّون يأخذ[١] منهم السُّلطان الجزية فيعطيهم، يؤخذ[٢] من أحدهم خمسون ومن بعضهم ثلاثون وأقلّ وأكثر، فيصالح عنهم صاحب القرية السلطان ثمّ يأخذ هو منهم أكثر ممّا يعطي السلطان؟

قال: هذا حرام[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن محبوب مثله[٤].

باب (١٠)
من أحكام استئجار المملوك

٢٤٦٧٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن إسماعيل بن عمّار، عن عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرّجل يأتي الرّجل فيقول: اكتب لي بدراهم فيقول له: آخذ منك وأكتب لك [بين يديه]؟

قال: فقال:[٥] لا بأس.

١ـ في التهذيب: فأخذ.

٢ـ في التهذيب: فيؤخذ.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٩ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٠ ح٨٨٢.

٥ـ في التهذيب: واكتب بين يديك قال.

قال: وسألته عن رجل استأجر مملوكاً فقال المملوك: أرض مولاي بما شئت ولي عليك كذا وكذا دراهم مسمّاة، فهل يلزم المستأجر وهل يحلّ للمملوك؟

قال: لايلزم المستأجر ولايحلّ للمملوك[١].

التهذيب: أحمد بن محمّد مثله[٢].

٢٤٦٧١ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن مسكان، عن زرارة، وأبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى[٣] أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) في رجل كان له غلام فاستأجره منه صائغ أو غيره قال: إن كان ضيَّع شيئاً أو أبق منه فمواليه ضامنون[٤].

٢٤٦٧٢ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن العباس، عن النّضر، عن عاصم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل استأجر مملوكاً فيستهلك مالا كثيراً.

فقال: ليس على مولاه شيء وليس لهم أن يبيعوه ولكنه يستسعى، وان عجز عنه فليس على مولاه شيء ولا على العبد شيء[٥].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٨ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٣ ح٩٣٤.

٣ـ في التهذيب: قال: قال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٢ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٣ ح٩٣٦.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٥ ح١١٤٤.

باب (١١)
حكم ايجار المستأجَر

٢٤٦٧٣ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لو أنّ رجلاً استأجر داراً بعشرة دراهم فسكن ثلثيها وآجر ثلثها[١] بعشرة دراهم لم يكن به بأس، ولايؤاجرها بأكثر ممّا استأجرها إلاّ أن يُحدِث فيها شيئاً[٢].

٢٤٦٧٤ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يستأجر الدار ثمّ يؤاجرها بأكثر ممّا استأجرها؟

قال: لايصلح ذلك إلاّ أن يُحدِث فيها شيئاً[٣].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سئل... وذكر نحوه ثم زاد: وان اكرى بعضها بمثل ما استأجرها وسكن بعضاً فلابأس[٤].

٢٤٦٧٥ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمّار، عن

١ـ في التهذيب: وسكن بيتاً منها وآجر بيتاً منها.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٢ ح٤ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٩ ح٩١٩.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٣ ح٨ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٤ ح٨٩٩.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٦ ح٢١٥.

جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ اباه كان يقول: لابأس بأن يستأجر الرجل الدار أو الأرض أو السفينة ثم يؤاجرها بأكثر ممّا استأجرها به اذا أصلح فيها شيئاً[١].

٢٤٦٧٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان وفضالة، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن الرجل[٢] يستكري الارض بمائة دينار فيكري بقيّتها[٣] بخمسة وتسعين ديناراً ويُعمِّر [هو] بقيّتها؟

قال: لابأس[٤].

٢٤٦٧٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): إنّي لأكره أن استأجر رحاً[٥] وحدها ثمّ اؤاجرها بأكثر ممّا استأجرتها [به] إلاّ أن يُحدِث[٦] فيها حدث أو تغرم[٧] فيها غرامة[٨ و٩].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٣ ح٩٧٩.

٢ـ في الاستبصار: رجل.

٣ـ في الاستبصار: نصفها.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٥ ح٩٠٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣١ ح٤٦٩.

٥ـ في الفقيه: الرّحى.

٦ـ في الفقيه: أحدث.

٧ـ في التهذيب: حدثاً أو يغرم، وفي الفقيه: حدثاً أو أغرم.

٨ـ في الفقيه: غرماً.

٩ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٣ ح٩.

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: . . . وذكر مثله[٢].

٢٤٦٧٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة بن محمد، عن سماعة قال: سألته عن رجل اشترى مرعى يرعى [فيه] بخمسين[٣] درهماً أو أقلّ أو أكثر فأراد أن يُدخل معه من يرعى فيه[٤] ويأخذ منهم الثمن؟

قال: فليُدخل معه من شاء ببعض ما أعطى[٥] وإن أدخل معه بتسعة وأربعين وكانت غنمه بدرهم[٦] فلابأس [وإن هو رعى فيه قبل أن يدخل ـه] بشهر أو شهرين أو أكثر من ذلك بعد أن يبيِّن لهم فلابأس][٧] وليس[٨] له أن يبيعه بخمسين درهماً ويرعى معهم [ولا بأكثر من خمسين [درهماً] ولايرعى معهم][٩] إلاّ أن يكون قد عمل في المرعى عملاً: حَفَر بئراً أو شَقَّ نهراً [أو تعنّى فيه] برضا أصحاب المرعى

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٤ ح٩٠٠.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٥ ح٣٨٦٤.

٣ـ في التهذيب: بالخمسين.

٤ـ في الفقيه: معهُ.

٥ـ في التهذيب: ما اعطاه.

٦ـ في الفقيه: وأربعين درهماً فكان غنمهُ ترعى بدرهم.

٧ـ ما بين المعقوفتين ليس في الفقيه.

٨ـ في التهذيب: فليس.

٩ـ مابين المعقوفتين ليس في الفقيه.

فلابأس ببيعه[١] بأكثر ممّا اشتراه [به] لأنّه قد عمل فيه عملاً فبذلك[٢] يصلح له[٣و٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله[٦].

أقول: الظاهر انّ المراد من البيع والشراء هنا هو الاستئجار والايجار، فانّهما بيع لمنافع المرعى من العلف والكلاء، وينبغي أن يكون العمل في المرعى برضا صاحبه.

وقوله (عليه السّلام): «إلاّ أن يكون قد عمل في المرعى عملاً... برضا أصحاب المرعى» يدلُّ على انّ للمرعى أصحاب وهو مناف لفرض انّ الراعي قد اشتراه حقيقة، فالمقصود بالبيع هنا معنىً يصْدُق على الاجارة.

باب (١٢)
حكم اختلاف المؤجر والمستأجر

٢٤٦٧٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه

١ـ في التهذيب والفقيه: بأن يبيعه.

٢ـ في الفقيه: فلذلك.

٣ـ في التهذيب: صلح له.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٣ ح١٠.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٤ ح٩٠١.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٥ ح٣٨٦٣.

سُئل عن المتكاريين يختلفان في الكراء قبل السكنى أو من بعدها؟

قال: القول قول رب الدّار، ويتحالفان ويتفاسخان[١].

٢٤٦٨٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن الرجل يسكن دار الرجل، فيقول صاحب الدار: اكريتها منهُ، ويقول الساكن: أسكنتني بلاكراء، ولابيّنة لواحد منهما؟

قال: القول قول ربّ الدار مع يمينه، وله قيمة الكراء، وإن كانت لأحدهما بيّنة كانت البيّنة أولى[٢].

٢٤٦٨١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن رجل اكترى عن رجل داراً، فادّعى انّ ربّ الدار أمرهُ أن يرمّها، وأنّهُ أنفق فيها، وانكر ذلك ربّ الدار؟

قال: البيّنة على المدّعي وعلى رب الدار اليمين، وللمكتري أخذ النقض [النقص] بعد ذلك[٣].

٢٤٦٨٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: إذا اختلف المتكاريان، فقال المكتري: اكتريتُ إلى موضع كذا وكذا، وقال رَبُّ الدابَّة: بل إلى موضع كذا، فان كان أحد الموضعين أبعد أو أكثر مؤونة، فالبيِّنة على المكتري إنْ كان ادَّعاه، وإن تساويا وأراد كلُّ واحد منهما القصد إلى الموضع الذي ذكره، فان كان قبل أن يركب الدابَّة، أو ركب ركوباً يسيراً، أو انتقد المكري أُجرته[٤]، فالقول

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٧ ح٢٢١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٧ ح٢٢٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٠.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٧ ح٢٢٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٠.

٤ـ انتقد فلان الدراهم: قبضها نقداً (أقرب الموارد).

قوله والمكتري مُدّعٍ إذا كان يشبه أن يكون كراء الناس مثله، وإن لم يركب، ولم ينتقد، تحالفا وتفاسخا، ومَن نَكل عن اليمين لزمتْه دعوى صاحبه، هذا إذا لم يكن بيّنة، وإن كانت بيّنة فالبيّنة أقطع[1].

باب (١٣)

حكم رشوة المستأجر على أن يخرج من منزله

٢٤٦٨٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يرشو الرجل الرشوة على أن يتحوَّل من منزله فيسكنه؟

قال: لابأس به[2].

باب (١٤)

حكم استئجار الأرض وتأجيرها بأكثر ممّا استأجرها

٢٤٦٨٤ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي المغرا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يستأجر الأرض ثم يؤاجرها بأكثر ممّا استأجرها.

فقال:[3] لابأس، انَّ هذا ليس كالحانوت ولا الأجير، إنَّ فضْل

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٩ ح٢٣٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤١.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٧٥ ح١٠٩٥.

٣ـ في التهذيب: قال.

الأجير والحانوت حرام[١].

المقنع: قال الصادق (عليه السّلام): لابأس أن يستأجر... وذكر نحوه[٢].

٢٤٦٨٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضّال، عن أبي المغرا، عن ابراهيم بن ميمون انّ ابراهيم [بن] المثنّى سأل أبا عبداللّه (عليه السّلام) وهو يسمع عن الارض يستأجرها الرجل ثم يؤاجرها بأكثر من ذلك؟

قال: ليس به بأس، انّ الارض ليست بمنزلة البيت والأجير، انَّ فَضْل البيت حرام وفضل الأجير حرام[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: سهل بن زياد مثله[٤].

٢٤٦٨٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يتقبَّل الارض من الدّهاقين فيؤاجرها باكثر ممّا يتقبَّلها[٥] ويقوم فيها بحظ السّلطان؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٢ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٣ ح٨٩٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٩ ح٤٦٤.

٢ـ المقنع: ص١٣١.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٢ ح٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٢ ح٨٩٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٩ ح٤٦٢.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: يتقبّل بها، وفي الفقيه: يتقبّلها به.

قال:[١] لابأس به، انَّ الارض ليست مثل الاجير ولامثل البيت، انّ فضْل الأجير والبيت حرام[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن ابن محبوب مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن خالد، عن أبي الربيع قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله، ثم زاد: ولو أن رجلاً استأجر داراً بعشرة دراهم فسكن ثلثيها وآجر ثلثها بعشرة دراهم لم يكن به بأس، ولكن لايؤاجرها بأكثر ممّا استأجرها[٤].

أقول: قال السيد الطباطبائي (طاب ثراه) في العروة الوثقى:

(يجوز للمستأجر ـ مع عدم اشتراط المباشرة وما في معناها ـ أن يؤجّر العين المستأجرة بأقلَّ ممّا استأجر، وبالمساوي له مطلقاً أي شيء كانت بل بأكثر منه أيضاً اذا أحدث فيها حدثاً، أو كانت الأُجرة من غير جنس الأُجرة السابقة، بل مع عدم الشرطين أيضاً، فيما عدا البيت والدار والدكّان والأجير، وأمّا فيها فاشكال فلايُترك الاحتياط بترك إجارتها بالأكثر..... وكذا لايجوز أن يؤجّر بعض أحد الأربعة المذكورة بأزيد من الأُجرة كما اذا استأجر داراً بعشرة دنانير وسكن

١ـ في الفقيه: فقال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٧١ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٣ ح٨٩٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٩ ح٤٦٣.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٨ ح٣٩٠٠ و٣٩٠١.

بعضها وآجر البعض الآخر بأزيد من العشرة فانه لايجوز بدون إحداث حدث، وأمّا لو آجر بأقلّ من العشرة فلا اشكال، والأقوى الجواز بالعشرة أيضاً. . .)[١].

وهذا هو المشهور بين الفقهاء المتأخرين.

باب (١٥)
حكم من استأجر ارضاً للزراعة فلم يزرع فيها

٢٤٦٨٧ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل استأجر من رجل أرضاً فقال: أجرتها كذا وكذا على أن أزرعها[٢] فإن لم أزرعها أعطيتك ذلك، فلم يزرعها؟

قال: له أن يأخذ، إنْ شاء تَرَكه وإنْ شاء لم يَتركه[٣].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن اسماعيل بن الفضل مثله[٤].

٢٤٦٨٨ـ من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن إسماعيل قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل استأجر من رجل أرضاً

١ـ العروة الوثقى: ج٥ ص٧٧.

٢ـ في التهذيب: آجرتها بكذا وكذا ان زرعتها.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٥ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٦ ح٨٦٧.

فقال: آجرنيها بكذا وكذا إنْ زرعتُها أو لم أزرعها أُعطيك ذلك، فلم يزرع الرجل؟

قال: له أن يأخذه بماله إن شاء ترك وان شاء لم يترك[١].

باب (١٦)

حكم من استأجر أجيراً لحفْر البئر ثم عَجز الأجير عن إكماله

٢٤٦٨٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن العبّاس بن معروف، عن أبي شعيب المحامليّ الرفاعي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل قبل رجلاً عن حفر بئر عشر قامات بعشرة دراهم فحفر قامة ثمّ عجز عنها؟

فقال: له جزء من خمسة وخمسين جزءاً من العشرة دراهم[٢].

المقنع: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل... وذكر نحوه[٣].

٢٤٦٩٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن معاوية بن حكيم، عن أبي شعيب المحامليّ الرفاعي[٤] قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل قبل رجلاً [أن] يحفر له بئراً عشر قامات بعشرة دراهم فحفر له قامة ثمّ عجز؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٥ ح٣٨٩٤.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٤٢٢ ح٣.

٣ـ المقنع: ص١٣٤.

٤ـ في التهذيب: عن الرفاعي.

قال: يقسّم عشرة على خمسة وخمسين جزءاً فما أصاب واحداً فهو للقامة الأُولى والإثنان للثانية والثلاثة للثالثة على هذا الحساب، إلى عشرة[١ و٢].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٣].

النهاية: روى أبو شعيب المحاملي، عن الرفاعي قال... وذكر نحوه[٤].

أقول: قوله (عليه السّلام): «يقسّم عشرة...» يحتمل انّ اجرة حفر كلّ قامة من البئر في ذلك الزمان كانت بهذا المقدار من الثمن لصلابة الأرض أو لازدياد مشقة اخراج التراب، وحفر كلّ قامة لها أجرتها الخاصة بمقدار مشقتها وصعوبة حفرها، واللّه العالم.

باب (١٧)
حكم إجارة الرَّحى

٢٤٦٩١ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن عبّاد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عمّن حدثه، عن ادريس بن عبداللّه القمي قال: قلت له: جعلت فداك اجارة الرّحى.. تعلِّمني كيف تصحُّ اجارتها، فانّ الماء عندنا ربما دام وربما انقطع.

١ـ في التهذيب: العشرة.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٤٣٣ ح٢٢.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢٨٧ ح٧٩٤.

٤ـ النهاية: ص٣٤٨ ح١.

قال: فقال لي: اجعل جُلَّ الاجارة في الأشهر التي لاينقطع الماء فيها، والباقي اجعلها في الأشهر التي ينقطع فيها الماء ولو درهم[١].

باب (١٨)
حكم تقبُّل العمل وإيعازه الى الغير بنقيصة في الأُجرة

٢٤٦٩٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) أنّه سئل عن الرّجل يتقبّل بالعمل فلايعمل فيه ويدفعه إلى آخر فيربح فيه؟

قال: لا، إلاّ أن يكون قد عمل فيه شيئاً[٢].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (يدلّ الحديث على ما هو المشهور عند القدماء من أنّه إذا تقبّل عملاً لم يجز أن يقبَله غيره بنقيصة إلاّ أن يُحدث فيه ما يستبيح به الفضل. وقال في المسالك: مستنده أخبار حَمْلُها على الكراهة أولى جمعاً، ولا فرق في الجواز على تقدير الحدث بين قليله وكثيره، ولايخفى أنّ الجواز مشروط بعدم تعيين العامل في العقد وإلاّ فلا إشكال في المنع والضمان لو سُلّم العين)[٣].

٢٤٦٩٣ـ الكافي: أبو عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبدالجبّار،

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٧ ح٩١١.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٣ ح١.
٣ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٣٥٨.

عن صفوان، عن الحكم الخيّاط قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّي أتقبّل الثوب بدرهم وأُسلّمه بأكثر[١] من ذلك لا أزيد على أن أشقّه؟

قال: لابأس به[٢]، ثمّ قال: لابأس فيما تقبّلته[٣] من عمل ثمّ استفضلت [فيه][٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[٥].

٢٤٦٩٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن ميمون الصائغ قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّي أتقبّل العمل فيه الصّياغة وفيه النقش فأُشارط[٦] النقاش على شرط[٧] فإذا بلغ الحساب [فيما] بيني وبينه استوضعته من الشرط.

قال: فبطيب نفس منه؟

قلت: نعم.

قال: لابأس[٨].

١ـ في التهذيب: بأقل، والظاهر انّه هو الصحيح.

٢ـ في التهذيب: بذلك.

٣ـ في التهذيب: تقبّلت.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٤ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٠ ح٩٢٥.

٦ـ في التهذيب: وأشارط.

٧ـ في التهذيب: شرطه.

٨ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٤ ح٣.

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١].

٢٤٦٩٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن الرجل الخيّاط يتقبّل العمل فيقطعه ويعطيه من يخيطه ويستفضل؟

قال: لابأس قد عمل فيه[٢].

٢٤٦٩٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن أبي محمد الخيّاط، عن مجمع قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أتقبَّل الثياب أخيطها ثم أعطيها[٣] الغلمان بالثلثين.

فقال:[٤] أليس تعمل فيها؟

قلت: أقطِّعها واشتري لها[٥] الخيوط.

قال: لابأس[٦].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى مثله[٧].

٢٤٦٩٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن علي الصائغ قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام):

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢١١ ح٩٢٨.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٠ ح٩٢٤.

٣ـ في الفقيه: أخيطها فأعطيها.

٤ـ في الفقيه: قال.

٥ـ في الفقيه: لهم.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢١١ ح٩٢٦.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٢ ح٣٩١٢.

أتقبَّل العمل ثم اقبله من غلمان[١] يعملون معي بالثلثين؟

فقال: لايصلح ذلك إلاّ أن تعالج معهم [فيه].

قلت: اني[٢] اذيبه لهم.

قال: [فقال:] ذلك عمل، فلابأس[٣].

من لايحضره الفقيه: سأل علي الصائغ أبا عبداللّه (عليه السّلام) فقال... وذكر مثله[٤].

٢٤٦٩٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن الصانع يتقبَّل العمل ثم يقبله بأقلّ ممَّا تقبَّله به؟

قال: إنْ عمل فيه شيئاً أو دبَّره[٥]، أو قطَع الثوب إن كان ثوباً، أو عمل فيه عملاً مّا، فالفضل يطيب له، وإلاّ فلا خير لهُ فيه[٦].

باب (١٩)

حكم من استأجر دابَّة لحدّ معيَّن ومدَّة معيَّنة فتجاوزها

٢٤٦٩٩ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن

١ـ في الفقيه: فأقبلهُ من الغلمان.

٢ـ في الفقيه: قلت: فاني.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢١١ ح٩٢٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥١ ح٣٩١١.

٥ـ دبَّر الامر: اعتنى به ورتَّبه ونظَّمه (أقرب الموارد). أي: اذا عمل مقداراً في ذلك الشيء الذي تقبّله وأعطى غيره ليُكمل بقيّة الاعمال المستلزمة لصنع ذلك الشيء.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٠ ح٢٣٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٦.

الحسن[١] بن علي، عن أبان بن عثمان، عن الحسن الصيقل قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): ما تقول في رجل اكترى دابّة الى مكان معلوم فجاوزه؟

قال: يحسب[٢] له الأجر بقدر ما جاوز[ه] وان عطب الحمار فهو ضامن[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٤].

٢٤٧٠٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد الحنّاط قال: اكتريت بغلاً إلى قصر ابن هبيرة[٥] ذاهباً وجائياً بكذا وكذا، وخرجت في طلب غريم لي، فلمّا صرتُ [الى] قرب قنطرة الكوفة خُبِّرت أنّ صاحبي توجّه إلى النيل، فتوجّهت نحو النيل، فلمّا أتيت النيل خُبِّرت أنّ صاحبي[٦] توجّه إلى بغداد، فأتبعته وظفرتُ به وفرغت ممّا[٧] بيني وبينه ورجعنا[٨] إلى الكوفة، وكان ذهابي ومجيئي خمسة عشر يوماً، فأخبرتُ[٩] صاحب

١ـ في التهذيب: الحسين.

٢ـ في التهذيب: يحتسب.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٩ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٣ ح٩٣٧.

٥ـ في التهذيب: بني هبيرة، وكذا في المورد الآتي.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: خبرت انّه.

٧ـ في التهذيب: فظفرت به وفرغت فيما، وفي الاستبصار: وظفرت به وفرغت فيما.

٨ـ في التهذيب والاستبصار: ورجعت.

٩ـ في الاستبصار: وأخبرت.

البغل بعذري وأردتُ أن أتحلّل منه ممّا[١] صنعت وأُرضيه فبذلت له خمسة عشر درهماً، فأبى أن يقبل، فتراضينا بأبي حنيفة، فأخبرته[٢] بالقصة وأخبره الرّجل فقال لي: [و]ما صنعت بالبغل؟

فقلت: قد دفعتُه إليه سليماً[٣].

قال: نعم بعد خمسة عشر يوماً.

فقال: ما[٤] تريد من الرّجل؟

قال: أُريد كرى بغلي فقد حَبَسه عليَّ خمسة عشر يوماً.

فقال: [اني] ما أرى لك حقّاً لأنّه اكتراه إلى قصر ابن هبيرة فخالف وركبه[٥] إلى النيل وإلى بغداد فضمّن قيمة البغل وسقط الكرى فلمّا ردّ البغل سليماً وقبضته لم يلزمه الكرى.

قال: فخرجنا من عنده وجعل صاحب البغل يسترجع، فرحمتُه ممّا أفتى به أبو حنيفة، فأعطيته[٦] شيئاً وتحلّلت منه، فحججتُ[٧] تلك السنة فأخبرتُ أبا عبدالله (عليه السّلام) بما أفتى [به] أبو حنيفة، فقال: في مثل هذا القضاء وشبهه تَحبس السماء ماءها وتمنع الأرض بركتها[٨].

١ـ في التهذيب: فيما.

٢ـ في التهذيب: وأخبرته.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: قد رجعتهُ سليماً.

٤ـ في التهذيب: قال: فما، وفي الاستبصار: قال: ما.

٥ـ في التهذيب: فركبه.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: وأعطيتهُ.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: وحججت.

٨ـ في الاستبصار: بركاتها.

قال: فقلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): فما ترى أنت؟

قال: أرى له عليك مثل كرى بغل[١] ذاهباً من الكوفة إلى النيل ومثل كرى بغل [راكباً] من النيل إلى بغداد ومثل كرى بغل من بغداد إلى الكوفة [و]توفيه إيّاه.

قال: فقلت: جعلت فداك إني قد[٢] علّفته بدراهم فلي عليه علفه؟

فقال: لا، لأنّك غاصب.

فقلت: أرأيت، لو عطب البغل [أ]و نفق أليس كان يلزمني؟

قال: نعم قيمة بغل يوم خالفته.

قلت: فإن أصاب البغل كسر أو دبر أو غمز؟

فقال:[٣] عليك قيمة ما بين الصحّة والعيب يوم تردّه عليه.

قلت: فمن يعرف ذلك؟

قال: أنت وهو، إمّا أن يحلف هو على القيمة فتلزمك[٤] فإن ردّ اليمين عليك فحلفت على القيمة لزمه[٥] [ذلك] أو يأتي صاحب البغل بشهود يشهدون أنّ قيمة البغل حين أكرى[٦] كذا وكذا فيلزمك.

١ـ في التهذيب والاستبصار: البغل، وكذا في المورد الآتي.

٢ـ في التهذيب: قلت: جعلت فداك قد، وفي الاستبصار: قلت له: جعلت فداك فقد.

٣ـ في التهذيب: أو عقر فقال، وفي الاستبصار: أو عقر قال.

٤ـ في التهذيب: فيلزمك، وفي الاستبصار: ويلزمك.

٥ـ في التهذيب: لزمك.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: اكترى.

قلت: إنّي [كنت] أعطيته دراهم ورضي بها وحلّلني.

فقال:[١] إنّما رضي [بها] وحلّلك[٢] حين قضى عليه أبو حنيفة بالجور والظلم، ولكن ارجع إليه فأخبره[٣] بما أفتيتُك به فإنْ جَعَلك في حِلّ بعد معرفته فلاشيء عليك بعد ذلك.

قال أبو ولاّد: فلمّا انصرفت من وجهي ذلك لقيت المكاري فأخبرته بما أفتاني به أبو عبدالله (عليه السّلام) وقلت له: قُلْ ما شئت حتّى أُعطيكه.

فقال: قد حبّبت إليّ جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) ووقع في قلبي له التفضيل وأنت في حلّ، وإن أحببت[٤] أن أردّ عليك الّذي أخذت منك فعلت[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٦].

باب (٢٠)
حكم من استأجر دابّة فهلكتْ

٢٤٧٠١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، [عن رجل]، عن أبي المغرا، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه

١ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٢ـ في التهذيب: فأحلّك، وفي الاستبصار: وأحلّك.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: وأخبره.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: أردت.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٠ ح٦.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٥ ح٩٤٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٤ ح٤٨٣.

السّلام) عن الرجل تكارى دابّة الى مكان معلوم فنفقت[١] الدّابة؟

قال:[٢] ان كان جاز الشرط فهو ضامن، وان دخل وادياً لم[٣] يوثقها فهو ضامن، وان سقطت في بئر فهو ضامن لأنّه لم يستوثق منها[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال في رجل... وذكر مثله[٦].

أقول: قوله (عليه السّلام): «.. انْ كان جاز الشرط..» أي: تجاوز المكان المشروط والحدَّ الذي عيَّنه، أو جاوز مطلق الشروط المقرَّرة في العقد.

٢٤٧٠٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن الميثمي، عن أبان، عن الحسن بن زياد الصيقل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل اكترى من رجل دابّة الى موضع فجاز الموضع الذي تكارى اليه فنفقت الدّابة؟

قال:[٧] هو ضامن وعليه الكرى بقدر ذلك[٨].

١ـ في الفقيه: فتضيع. ونفقت الدابة: أي هلكت وماتت (مجمع البحرين).

٢ـ في التهذيب: فقال.

٣ـ في الفقيه: فلم.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٩ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٤ ح٩٣٩.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٥ ح٣٩٢٢.

٧ـ في الاستبصار: فقال.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٣ ح٩٧٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٣ ح٤٨٢.

٢٤٧٠٣ـ دعائم الاسلام: عن علي [أمير المؤمنين] (عليه السّلام) أن رجلاً رفع عليه رجلاً قد اكترى دابّة الى موضع معلوم فتجاوزه فهلكتْ الدابَّة، فضمَّنه الثمن ولم يجعل عليه كراءً ـ يعني فيما زاد ـ.

قال جعفر بن محمد (عليه السّلام): وإن لم تهلك الدّابة وقد تجاوز بها المكتري ما حُدَّ له، فصاحبها بالخيار إنْ شاء ضَمنه ما نقصتْ في مدّة ما تجاوز بها المكتري، وإنْ شاء أخذ منه مثلَ كراء ذلك، وكذلك الوجه فيه إن يزيد عليها فوق ما شرط من الحمل[1].

باب (٢١)
حكم من استأجر دابَّة يوماً فحَبَسها عنده أيّاماً

٢٤٧٠٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من اكترى دابّة يوماً فحبسها بعد ذلك أياماً، فربُّ الدّابة بالخيار ان شاء ضمَّنه ما نقصتْ، وإن شاء أخذ منه أجر مثلها[2].

باب (٢٢)
حكم استئجار الدابَّة للسفر الى بلد كبير لم يُعيِّن موضعه

٢٤٧٠٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفرٍ بن محمد (عليه السّلام) أنه سُئل عن الرجل يكتري من المكاري الى العراق أو الى خراسان أو إلى أفريقية أو الى اندلس أو مثل هذا، يسمي البلد ولايذكر الموضع الذي

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٩ ح٢٣١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٣.

٢ ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٩ ح٢٣٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤١.

ينتهي اليه؟

قال: يبلغه الى أشهر المواضع المعروفة من ذلك البلد، كبغداد من العراق، أو القيروان من أفريقية[1].

باب (٢٣)
جواز استئجار الدابَّة للطَّحن وغيره مدَّة معلومة

٢٤٧٠٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من اكترى دابة شهراً، ليطحن عليها، أو يعمل عملاً، أو يسافر سفراً، ولم يبيِّن قدْر ما تطحن أو ما تحمل أو ما تمشي كلَّ يوم، فالاجارة جائزة، وله أن يستعمل الدابَّة فيما اكتراها له بقدر ما يستعمل فيه مثلها، فإن تعدَّى عليها ضُمِّن، وكذلك السفن[2].

باب (٢٤)
حكم من استأجر دابَّة أو سفينة فتلفتْ

٢٤٧٠٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: من اكترى دابة بعينها أو سفينة بعينها ليحمل في السفينة أو على الدابَّة شيئاً معلوماً الى موضع معلوم، فهلكت الدابّة أو عطبت السفينة، فقد انفسخ الكراء، وان كان ذلك بعد أن حَملَ وقطع شيئاً من الطريق، كان عليه بحساب ما قطع من الطريق، وان كان انّما

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٠ ح٢٣٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤١.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٨ ح٢٢٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٨.

اكترى على البلاغ[١] ولم يُسمّ دابة بعينها ولاسفينة بعينها، كان على المكاري بلاغ ما اكترى، ولهُ الأجر كاملاً[٢].

باب (٢٥)
حكم أُجرة الدابَّة أو السفينة إن لم تصل في اليوم المعيَّن

٢٤٧٠٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه سُئل عن الرجل يكتري الدّابّة أو السفينة على أن يوصِل الى مكان كذا وكذا، في يوم كذا، فان لم يوصل يوم كذا كان الكراء دون ما عَقَدهُ؟

قال: الكراء على هذا فاسد وعلى المكتري أجر مثل حمله[٣].

باب (٢٦)
حكم ما يُفسَد عند القصّار والصنّاع

٢٤٧٠٩ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن القصّار[٤] يُفسِد؟[٥]

١ـ البلاغ: ما يُتَبلَّغ ويُتَوصَّل به الى الشيء المطلوب (النهاية).
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٨ ح٢٢٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٢.
٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٨ ح٢٣٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٢.
٤ـ قصَّر الثياب: حوّرها ـ بيّضها ـ. (أقرب الموارد).
٥ـ أي: يُفسد الثوب والقماش.

قال: كل اجير يعطى الأجر على أن يصلح فيفسد فهو ضامن[١].

٢٤٧١٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن اسماعيل بن أبي الصباح[٢]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الثوب أدفعه إلى القصّار فيحرقه؟[٣].

قال: أغرمه فإنّك إنّما دفعته إليه ليصلحه ولم تدفعه[٤] إليه ليفسده[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٦].

٢٤٧١١ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن السندي، عن علي بن الحكم، عن اسماعيل بن الصباح قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن القصّار يسلم اليه المتاع فخرقه أو غرقه[٧] أيغرمه؟

قال: نعم غرّمه ما جنت يداه[٨]، فانّك انّما أعطيته ليصلح [و]لم

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٤١ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٩ ح٩٥٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣١ ح٤٧٠.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: عن أبي الصباح.

٣ـ في التهذيب: فيخرقهُ.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: تدفع.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٢ ح٧.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٠ ح٩٦٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٢ ح٤٧٥.

٧ـ في الفقيه والاستبصار: فيحرقهُ أو يخرقهُ.

٨ـ في الفقيه: بما جنت يده.

تعط[١] ليفسد[٢].

من لايحضره الفقيه: روى علي بن الحكم مثله[٣].

٢٤٧١٢ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يُعطى الثوب ليصبغهُ فيفسده؟

فقال: كلّ عامل أعطيتهُ أجراً على أن يصلح فأفسد فهو ضامن[٤].

٢٤٧١٣ـ من لايحضره الفقيه: وقال (عليه السّلام): كان أبي (عليه السّلام) يُضمّن القصّار والصوّاغ ما أفسدا، وكان علي بن الحسين (عليهما السّلام) يتفضّل عليهم[٥].

٢٤٧١٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد ابن الفضيل، عن أبي الصباح قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن القصّار هل عليه ضمان؟

فقال: نعم، كلّ من يُعطى الأجر ليُصلح فيفسد فهو ضامن[٦].

٢٤٧١٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى وابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الصبّاغ والقصّار؟

١ـ في الفقيه والاستبصار: تعطه.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢١ ح٩٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٣ ح٤٨٠.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٣ ح٣٩١٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٣ ح٣٩١٧.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٤ ح٣٩١٩.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٠ ح٩٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٢ ح٤٧٦.

قال: [١] ليس يضمنان[٢].

أقول: الأحاديث المصرّحة بالضمان محمولة على التقصير وعدم مراعاة الأمانة، والأحاديث المصرِّحة بعدم الضمان محمولة على كون القصّار والصبّاغ مأمونَين غير متَّهمين. وقد صرَّح الشيخ الطوسي (طاب ثراه) بذلك، والله العالم.

٢٤٧١٦ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن رباط، عن منصور بن حازم، عن بكر بن حبيب قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أعطيت جبة الى القصّار فذهبت بزعمه.

قال: ان اتَّهمتَه فاستحلفه، وان لم تتَّهمه فليس عليه شيء[٣].

٢٤٧١٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة[٤]، عن ابن رباط، عن منصور، عن بكر بن حبيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايضمن القصّار إلاّ ما جنت يداه وان اتهمته أحلفته[٥].

٢٤٧١٨ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) رفع إليه رجل استأجر رجلاً ليصلح بابه[٦]

١ـ في الاستبصار: فقال.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٠ ح٩٦٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٢ ح٤٧٧.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢١ ح٩٦٦.

٤ـ في الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢١ ح٩٦٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٣ ح٤٨١.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: باباً.

فضرب المسمار فانصدع الباب فضمّنه أمير المؤمنين (عليه السّلام)[١].

٢٤٧١٩ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) انّهم قالوا: يضمّن الصّناع ما أفسدوه، أخطؤوا أو تعمّدوا، اذا عملوا بأجرٍ، وان ادّعوا أنّهم عملوا بغير أجرٍ، وقال أصحاب المتاع: بل بأجر، فالقول قول أصحاب المتاع مع أيمانهم، وعلى المدَّعين اسقاط الضّمان عن أنفسهم بالبيّنة[٢].

باب (٢٧)

حكم ما يُسرق أو يضيع عند الصبّاغ والقصّار وغيرهما

٢٤٧٢٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال في الغسّال والصبّاغ[٣]: ما سُرق منهما[٤] من شيء فلم يخرج منه[٥] على أمر بيّن أنّه قد سُرق وكلّ قليل له أو كثير، فإن فعل فليس عليه شيء، وإن لم يقم البيّنة[٦] وزعم أنّه قد ذهب الّذي ادّعى [عليه] فقد ضمنه إن لم يكن له بيّنة على قوله[٧].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٣ ح٩ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٩ ح٩٥٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٢ ح٤٧٤.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٠ ح٢٣٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٧.

٣ـ في الفقيه: والصواغ.

٤ـ في الفقيه: منهم.

٥ـ في الفقيه: ببينة.

٦ـ في الفقيه: بينة.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٢ ح٢.

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي مثله[١].

٢٤٧٢١ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبي المعزا، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في الصائغ والقصّار ما سُرق منهم من شيء فلم يخرج منه على أمر بيّن انه قد سرق فكلٌّ قليل له أو كثير فهو ضامن، وان فعل فليس عليه شيء، وان لم يفعل ولم يقم البيّنة، وزعم انه قد ذهب الذي ادّعى عليه فقد ضمنه إلاّ أن يكون له على قوله البيّنة.

وعن رجل استأجر أجيراً فأقعده على متاعه فسرق؟

قال: هو مؤتمن[٢].

٢٤٧٢٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عمّن ذكره، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن قصّار دفعت إليه ثوباً فزعم أنّه سرق من بين متاعه؟

قال: فعليه[٣] أن يقيم البيّنة أنّه سُرق[٤] من بين متاعه وليس عليه شيء، وإن سُرق متاعه كلّه فليس[٥] عليه شيء[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان، عن ابن

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٤ ح٣٩٢١.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٨ ح٩٥٢.

٣ـ في الفقيه: بين ثيابه؟ قال: عليه.

٤ـ في الفقيه: ان ذلك سرق.

٥ـ في الفقيه: سرق مع متاعه فليس.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٢ ح٤.

مسكان، عن أبي بصير قال: سألتهُ... وذكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان مثله[٢].

٢٤٧٢٣ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن صفوان، عن الكاهليّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن القصّار يسلّم إليه الثوب واشترط عليه [أن] يعطي في وقت؟

قال: إذا خالف [الوقت] وضاع الثوب بعد الوقت فهو ضامن[٣].

٢٤٧٢٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة وأبي المعزا[٤]، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كان علي (عليه السّلام) يُضمِّن القصّار والصائغ، يحتاط به على اموال الناس، وكان أبو جعفر (عليه السّلام) يتفضّل عليه إذا كان مأموناً[٥].

أقول: قوله (عليه السّلام): «.. وكان أبو جعفر (عليه السّلام) يتفضَّل عليه...» أي يعفو عنه ولايُضمِّنه.

قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (.. ولعلَّ الفرق أن الولاية الظاهرة كانت مع أمير المؤمنين (عليه السّلام) وكان عليه تأديب الناس، أو كان الناس يتمسّكون بفعله ويحسبونه لازماً، بخلاف الباقر

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٨ ح٩٥٣.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٦ ح٣٩٢٥.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٢ ح٦ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٩ ح٩٥٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣١ ح٤٧٢.

٤ـ في الاستبصار: عن أبي المعزا.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٠ ح٩٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٣ ح٤٧٩.

(عليه السّلام) . .)[1] .

٢٤٧٢٥ـ الكافي : علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال : قال أبو عبدالله (عليه السّلام) : وكان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يُضمِّن القصّار والصائغ، احتياطاً [للناس] وكان أبي (عليه السّلام) يتطوّل عليه اذا كان مأموناً[2] .

التهذيب ـ الاستبصار : بهذا الاسناد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال : كان علي (عليه السّلام) . . . وذكر مثله[3] .

باب (٢٨)

حكم ما يغرق في البحر فيأخذه الناس

٢٤٧٢٦ـ الكافي ـ التهذيب : علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال : كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يضمّن القصّار والصبّاغ والصائغ إحتياطاً على أمتعة النّاس، وكان لايضمّن (عليه السّلام) من الغرق والحرق والشيء الغالب، وإذا[4] غرقت السفينة وما فيها فأصابه الناس فما[5] قذف به

١ـ ملاذ الأخيار : ج١١ ص٤١٩ .

٢ـ الكافي : ج٥ ص٢٤٢ ح٣ . وقوله (عليه السّلام) : «يتطوّل عليه» قال في (أقرب الموارد) : تَطوَّل عليهم : امتنَّ .

٣ـ التهذيب : ج٧ ص٢٢٠ ح٩٦٢ ـ الاستبصار : ج٣ ص١٣٣ ح٤٧٨ .

٤ـ في التهذيب : فاذا .

٥ـ في التهذيب : مما .

البحر على ساحله فهو لأهله [وهم] أحقّ به، وما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم[١].

الاستبصار: علي بن ابراهيم مثله ـ الى قوله: والشيء الغالب[٢].

باب (٢٩)
حكم ضمان الطبيب والبيطار

٢٤٧٢٧ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه (عليهم السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) قال: من تطبَّب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليّه والاّ فهو لهُ ضامن[٣].

باب (٣٠)
حكم الضّمان على الجمّال والحمّال والمكاري والملاح

٢٤٧٢٨ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صالح بن خالد، عن أبي جميلة، عن زيد الشحّام قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل جمّال اكتري منه، بعثتُ معه بزَيت الى نصيبين فزعم انّ بعض ازقاق الزيت انخرق فاهراق؟

فقال له: انْ شاء أخذ الزَّيت وانْ زَعم انّه انخرق فلايُقبل إلاّ ببيِّنة عادلة[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٢ ح٥ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٩ ح٩٥٦.

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣١ ح٤٧١.

٣ـ الجعفريات: ص١١٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٩ ح٥٦٤.

٢٤٧٢٩ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن رجل جمّال استكري[١] منه إبل وبعث معه بزيت إلى أرض، فزعم أنّ بعض [ا]زقاق الزّيت انخرق فاهراق ما فيه؟

فقال:[٢] إنّه إن شاء أخذ الزّيت، وقال: إنّه انخرق ولكنّه[٣] لايصدّق إلاّ ببيّنة عادلة[٤].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد مثله ـ ثم زاد: وأيّما رجل تكارى دابّة فأخذتها الذئبة[٥] فشقّت عينها فنفقت فهو لها ضامن الاّ أن يكون مسلماً عدلاً[٦].

٢٤٧٣٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه سُئل عن الحمّال يحمل معه الزيت، فيقول: ذهب أو أُهريق؟

فقال: إنّه إن شاء أخذه فقال: ولو قال إنّه قُطِع عليه الطريق، فلايُصدَّق إلاّ ببيّنة[٧].

٢٤٧٣١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من استؤجر على عمل فأفسدهُ أو استهلكه ضُمّن فقال: أُتي الى

١ـ في التهذيب: رجل استكرى، وفي الفقيه: رجل جمال اكتري.

٢ـ في الفقيه: واهراق الزيت قال.

٣ـ في الفقيه: وقال: انخرق ولكن.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٣ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٧ ح٩٥٠.

٥ـ الذئبة: داء يأخذ الدواب في حلوقها. (لسان العرب).

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٥ ح٣٩٢٣.

٧ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٥ ح٢١٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٨.

أمير المؤمنين علي (عليه السّلام) بحمّال استؤجر على حمل قارورة عظيمة فيها دُهنٌ فكسرها فضمّنهُ، وكان يضمّن الأجير[١].

٢٤٧٣٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن العبّاس بن موسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الجمّال[٢] يكسر الّذي يحمل[٣] أو يهريقه؟

قال: إن كان مأموناً فليس عليه شيء، وإن كان غير مأمون فهو ضامن[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يستأجر الحمّال فيكسر الذي يحمل عليه أو يهريقه؟ قال: . . . وذكر مثله[٦].

٢٤٧٣٣ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن العباس بن موسى، عن يونس مولى علي بن يقطين، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايضمن الصائغ ولا القصّار ولا الحائك إلاّ أن يكونوا متّهمين فيُخَوَّف[٧] بالبيّنة ويُستحلَف، لعلّه

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٥ ح٢١٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٧.

٢ـ في التهذيب: عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الحمّال.

٣ـ في التهذيب: حمل.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٤ ح٦.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٦ ح٩٤٤.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٧ ح٣٩٣١.

٧ـ في الفقيه: فيجيئون.

يستخرج منه شيئاً.

وفي رجل استأجر حمّالاً فكسر الذي يحمل أو يهريقه؟

فقال: على نحو من العامل ان كان مأموناً فليس عليه شيء، وان كان غير مأمون فهو ضامن[1].

من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان مثله ـ الى قوله: يستخرج منه شيء[2].

٢٤٧٣٤ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّ معاذ بن كثير وقيس امراني أن اسألك عن جمّال حمل لهم متاعاً بأجر وانّه ضاع منه جمل قيمته ستمائة درهم، وهو طيب النفس لغرمه، لأنّها صناعته؟

قال: يتّهمونه؟

قلت: لا.

قال: لا يُغرّمونه[3].

٢٤٧٣٥ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن ابن سنان، عن حذيفة ابن منصور قال: قال سألت أباعبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يحمل المتاع بالأجر فيضيع المتاع فتطيب نفسه أن يغرمه لأهله أيأخذونه؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٨ ح٩٥١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٢ ص٢٥٧ ح٣٩٢٨.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٩ ح٥٦٥.

قال: فقال لي: أمين هو؟

قال: قلت: نعم.

قال: فلايأخذون منه شيئاً[١].

٣٤٧٣٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان قال: حمل أبي متاعاً إلى الشام مع جمّال فذكر أنّ حملاً منه ضاع فذكرت [ذلك] لأبي عبدالله (عليه السّلام) قال:[٢] أتتّهمه؟

قلت:[٣] لا.

قال: فلا[٤] تضمّنه[٥].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: روي عن جعفر بن عثمان مثله[٧].

٢٤٧٣٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن يحيى بن الحجّاج، عن خالد بن الحجّاج[٨] قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الملاّح أحمل معه[٩]

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٢ ح٩٧٥.

٢ـ في الفقيه والتهذيب: فقال.

٣ـ في الفقيه: فقلت.

٤ـ في التهذيب: لا.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٤ ح٥.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٧ ح٩٤٦.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٦ ح٣٩٢٤.

٨ـ في التهذيب: خالد بن الحجّال.

٩ـ في التهذيب: احملهُ.

الطّعام ثمّ أقبضه منه فنقص؟[١].

فقال: إن كان مأموناً فلاتضمّنه[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٣].

٢٤٧٣٨ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في رجل حمل مع رجل في سفينة طعاماً فنقص؟

قال: هو ضامن.

قلت [له]: انّه ربّما زاد.

قال: تعلم انّه زاد [فيه] شيئاً؟

قلت: لا.

قال: هو لك[٤].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في جمّال يحمل معهُ الزيت فيقول: قد ذهب أو أهرق أو قُطع عليه الطريق، فان جاء عليه ببيِّنة عادلة انّه قُطع عليه أو ذهب فليس عليه شيء والاّ ضمن، وفي رجل حمل معهُ رجل في سفينته... وذكر مثله[٥].

٢٤٧٣٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن

١ـ في التهذيب: فينقص.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٣ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٧ ح٩٤٧.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٣ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٧ ح٩٤٨.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٤ ح٣٩٢٠.

حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: في رجل استأجر أجيراً فأقعده على متاعه فسُرق؟

قال: هو مؤتمن[١].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد مثله[٢].

٢٤٧٤٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمّون، عن عبداللّه بن عبدالرحمن، عن مسمع ابن عبدالملك، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): الأجير المشارك هو ضامن إلاّ من سبع أو [من] غرق أو حرق أو لص مكابر[٣].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٤].

باب (٣١)

حكم ضمان صاحب الحمّام

٢٤٧٤١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أن أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه)[٥] أُتي بصاحب حمّام

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٤ ح٨١١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٠٤ ح٤٠٨٨.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٤ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٦ ح٩٤٥.

٥ـ في التهذيب: عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أن علياً (عليه السّلام).

وُضعتْ عنده الثياب فضاعت فلم يُضمّنه وقال: انّما هو أمين[١].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

٢٤٧٤٢ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: لاضمان على صاحب الحمّام فيما ذهب من الثياب لانّه انّما أخذ الجعل على الحمّام ولم يأخذ على الثياب[٣].

النهاية: روى غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمّار مثله[٤].

٢٤٧٤٣ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختريّ، عن جعفر، عن أبيه: أنّ علياً (عليه السّلام) كان لايضمّن صاحب الحمّام يقول: انّما يأخذ أجراً على الدّخول إلى الحمّام[٥].

باب (٣٢)
الضمان اذا استبرك البعير

٢٤٧٤٤ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن عبدالله بن المغيرة، عن اسماعيل ابن أبي زياد السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٢ ح٨.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٨ ح٩٥٤.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣١٤ ح٨٦٩.

٤ـ النهاية: ص٣٥٤ ح٢٤.

٥ـ قرب الاسناد: ص١٥٢ ح٥٥٣ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٢٧١.

السّلام) قال: إذا استبرك البعير بحمله فقد ضمن صاحبَه[١].

أقول: قوله (عليه السّلام): «اذا استبرك البعير..» أي استناخ ووقع على صدره ـ كما في أقرب الموارد ـ.

قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (يمكن أن يكون المراد به أنّ على صاحب الدابَّة أن يحفظ المتاع حين النزول، أو اذا استناخه فعليه أن يرفع الحمل منهما، فلو لم يرفعه وأصاب الدابَّة عيب أو تلف فعلى صاحب المتاع للتقصير)[٢].

٢٤٧٤٥ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن ابن محبوب، عن الحسين بن صالح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا استقلَّ البعير والدابَّة بحملهما فصاحبهما ضامن[٣].

باب (٣٣)
لكي لايتلف الثوب عند القصّار

٢٤٧٤٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله بن الفضل، عن بعض أصحابنا قال: شكونا إلى أبي عبدالله (عليه السّلام) ذهاب ثيابنا عند القصّارين، فقال: اكتبوا عليها بركة لنا، ففعلنا ذلك فما ذهب لنا بعد ذلك ثوب[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٢ ح٩٧١.

٢ـ روضة المتقين: ج٧ ص٢٢٤.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٢ ح٩٧٢. وقوله (عليه السّلام): «اذا استقلَّ البعير...» أي: حَمله، يقال: استقلَّت به راحلته، أي: حملته (مجمع البحرين).

٤ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٧ ح١٧.

كتاب الوكالة

باب (١)
ثبوت الوكالة وعدم بطلانها إلاّ بالعزل

٢٤٧٤٧ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد ومعاوية بن وهب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [انّه] قال: مَن وكّل رجلاً على امضاء أمر من الامور فالوكالة ثابتة أبداً حتى يُعلِمْه بالخروج منها كما أعلمه بالدخول فيها[1].

من لايحضره الفقيه: روى جابر بن يزيد ومعاوية بن وهب مثله[2].

١ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٣ ح٥٠٢.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٨٣ ح٣٣٨١.

باب (٢)
لزوم إعلام الموكِّل الوكيل بعزله

٢٤٧٤٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن مسكان، عن أبي هلال الرازي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل وكّل رجلاً بطلاق امرأته إذا حاضت وطهرتْ، وخرج الرجل فبدا له فأشهد[١] أنّه قد أبطل ما كان أمره به وأنّه قد بدا له في ذلك؟

قال: فليُعلم أهله وليُعلم الوكيل[٢].

من لايحضره الفقيه: روي عن عبدالله بن مسكان مثله[٣].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن فضّال مثله[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن علي بن فضّال مثله[٥].

باب (٣)
حكم مَن عَزلَ الوكيلَ ولم يُعلِمه

٢٤٧٤٩ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن

١ـ في الاستبصار: وأشهد.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٢٩ ح٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٨٣ ح٣٣٨٢.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٤ ح٥٠٥.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٣٩ ح١١٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٧٨ ح٩٨٨.

عيسى بن عبيد، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن رجل[١] وكّل آخر على وكالةٍ في [امضاء] امرٍ من الامور وأشهد له بذلك شاهدين، فقام الوكيل فخرج لامضاء الأمر فقال: اشهدوا أنّي قد عزلتُ فلاناً عن الوكالة؟

فقال: انْ كان الوكيل امضى الأمر الذي وكّل فيه قبل العزل[٢] عن الوكالة فانّ الأمر واقع ماضٍ على ما أمضاه الوكيل، كره الموكِّل أم رضي.

قلت: فانّ الوكيل أمضى الأمر قبل أن يعلم بالعزل أو يبلغه انّه قد عُزل عن الوكالة فالأمر[ماض] على ما أمضاه؟

قال: نعم.

قلت [له]: فان بلغه العزل قبل أن يمضي الأمر ثم ذهب حتى أمضاه لم يكن ذلك بشيء؟

قال: نعم، انّ الوكيل إذا وُكّل ثم قام عن المجلس فأمره ماضٍ ابداً والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه أو مشافهة[٣] بالعزل عن الوكالة[٤].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير مثله[٥].

١ـ في الفقيه: في رجل.
٢ـ في الفقيه: وكّل عليه قبل أن يعزل.
٣ـ في الفقيه: أو يشافه.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢١٣ ح٥٠٣.
٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٨٦ ح٣٣٨٥.

٢٤٧٥٠ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن علي بن حسان، عن علي بن عقبة، عن موسى ابن اكيل النميري، عن العلا بن سيابة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة وكّلت رجلاً بأن يزوّجها من رجل، فقبل الوكالة واشهدت[١] له بذلك، فذهب الوكيل فزوّجها، ثمَّ انّها انكرتْ ذلك [عن] الوكيل وزعمتْ انّها عزلتْه عن الوكالة، فأقامت شاهدين انّها عزلته.

قال: فما[٢] يقول مَن قِبلكم في ذلك؟!

[قال:] قلت: يقولون: يُنظر في ذلك فان [كانت] عزلتْه قبل أن يزوّج فالوكالة باطلة والتزويج باطل، وان عزلتْه وقد زوّجها فالتزويج ثابت على ما زَوَّج الوكيل [و] على ما اتَّفق معها من الوكالة إذا لم يتعدَّ شيئاً ممّا امرتْه[٣] به واشترطت عليه في الوكالة.

قال: فقال:[٤] يعزلون الوكيل عن وكالتها ولا[٥] تُعلمه بالعزل؟

فقلت: نعم، يزعمون انّها لو وكَّلتْ رجلاً واشهدتْ في الملأ وقالت في الملأ: اشهدوا انّي قد عزلتُه، بطلت وكالته وان لم يعلم العزل[٦]، وينقضون جميع ما فعل الوكيل في النكاح خاصَّة، وفي غيره

١ـ في الفقيه: فأشهدت.

٢ـ في الفقيه: فقال: ما.

٣ـ في الفقيه: أمرت.

٤ـ في الفقيه: قال: ثم قال.

٥ـ في الفقيه: ولم.

٦ـ في الفقيه: وأبطلت وكالتهُ بلا أن يعلم بالعزل.

لايبطلون الوكالة إلاّ أن يعلم الوكيل بالعزل، ويقولون المال منه عوض لصاحبه والفرجُ ليس منه عوض إذا وقع منه ولد.

فقال [عليه السّلام]: سبحان اللّه ما اجْوَر هذا الحكم وافسَده؟! انّ النكاح احرى واحرى ان يحتاط فيه وهو فرج ومنه يكون الولد، انّ علياً (عليه السّلام) اتته امرأة مستعدية[١] على أخيها فقالت: يا أمير المؤمنين وكّلت اخي هذا بأن يزوّجني رجلاً فاشهدت[٢] له ثم عزلته من ساعته تلك، فذهب وزوَّجَني[٣] ولي بيّنة أنّي [قد] عزلته قبل أن يزوّجني، فأقامت البيّنة، وقال[٤] الأخ: يا أمير المؤمنين انّها وكّلتني ولم تُعلمني بأنّها قد عزلتني[٥] عن الوكالة حتى زوّجتها كما أمرتْني [به].

فقال لها: فما تقولين؟

فقالت:[٦] قد أعلمته يا أمير المؤمنين.

فقال لها: [أ]لك بيّنة بذلك؟

فقالت: هؤلاء شهودي يشهدون بانّي قد عزلته.

فقال أمير المؤمنين (عليه السّلام): كيف تشهدون؟[٧]

قالوا: نشهد انّها قالت: اشهدوا انّي قد عزلت أخي فلاناً عن

١ـ في الفقيه: استعدته.

٢ـ في الفقيه: وأشهدت.

٣ـ في الفقيه: فزوّجني.

٤ـ في الفقيه: فقال.

٥ـ في الفقيه: انها عزلتني.

٦ـ في الفقيه: ما تقولين؟ قالت.

٧ـ في الفقيه: هؤلاء شهودي يشهدون، قال لهم: ما تقولون؟

الوكالة بتزويجي فلاناً وانّي مالكة لامري [من] قبل أن يزوّجني فلاناً.

فقال: أشهدتْكم على ذلك بعلم منه ومحضر؟

قالوا: لا.

قال: [أ]فتشهدون انّها أعلمتْه العزل كماأعلمتْه الوكالة؟

قالوا: لا.

قال: أرى [انّ] الوكالة ثابتة، والنكاح واقع.

أين الزوج؟ فجاء فقال: خذ بيدها بارك اللّه لك فيها.

فقالت:[1] يا أمير المؤمنين أَحلِفْه أنّي لم أُعلمْه العزل وانّه لم يعلم بعزلي ايّاه قبل النكاح.

قال:[2] وتحلف؟

قال: نعم يا أمير المؤمنين، فَحلَف واثبتَ وكالته واجاز النكاح[3].

من لايحضره الفقيه: روي عن علاء بن سيّابة مثله[4].

باب (٤)
حكم من وكّل وكيلاً ثم أنكره

٢٤٧٥١ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن ذبيان بن حكيم الاودي، عن داود بن الحصين، عن عمر

١ـ في الفقيه: قالت.

٢ـ في الفقيه: فقال.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٤ ح٥٠٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٨٤ ح٣٣٨٣.

ابن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل قال لآخر: اخطب لي فلانةفما فعلتَ من شيء ممّا قالت[1] ـ من صَداق أو ضمنتَ من شيء أو شرطت فذلك رضى لي وهو لازم لي ـ ولم يُشهِد على ذلك، فذهب فخَطب له وبَذَل عنه الصداق وغير ذلك ممّا طالبوه وسألوه، فلمّا رجع [إليه] أنكر ذلك كلَّه.

قال: يُغرَم لها نصف الصَّداق عنه، وذلك انّه هو الذي ضَيَّع حقها فلمّا [ان] لم يشهد لها عليه بذلك الذي قال له حلَّ لها أن تتزوَّج، ولاتحلَّ للأوَّل فيما بينه وبين الله (عزّوجلّ) إلاّ أن يُطلِّقها، لأنّ الله تعالى يقول: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾[2] فان لم يفعل فانّه مأثوم فيما بينه وبين الله (عزّوجلّ) وكان الحكم الظاهر حكم الاسلام [و] قد اباح الله تعالى لها أن تتزوّج[3].

من لايحضره الفقيه: روي عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل قال لآخر... وذكر مثله[4].

باب (٥)

عقوبة خيانة الوكيل

٢٤٧٥٢ـ الكافي: علي بن محمد، عن صالح بن أبي حمّاد،

١ـ في الفقيه: فعلت شيئاً مما قاولت.

٢ـ البقرة ٢: ٢٢٩.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٣ ح٥٠٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٨٥ ح٣٣٨٤.

عن أحمد بن حمّاد قال: أخبرني محمد بن مرازم، عن أبيه أو عمّه قال: شهدتُ أبا عبداللّه (عليه السّلام) وهو يحاسب وكيلاً له والوكيل يكثر أن يقول: واللّه ما خنتُ واللّه ما خنتُ.

فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): يا هذا خيانتك وتضييعك عليّ مالي سواء لأنّ الخيانة شرّها عليك.

ثمّ قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): «لو أنّ أحدَكم هَربَ من رزقه لتَبعَه حتّى يُدركه، كما أنّه إنْ هَربَ من أجَله تَبعَه حتّى يُدركه، مَن خان خيانة حُسبتْ عليه من رزقه وكُتبَ عليه وزرها»[1].

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٤ ح٢.

كتاب الوقوف والصدقات

باب (١)
اشتراط القُربة في الوقف والصَّدَقة

٢٤٧٥٣ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاصدقة ولاعتق إلاّ ما أُريد به وجه الله (عزّوجلّ)[١].

الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام، وحمّاد، وابن أُذينة، وابن بكير، وغيرهم كلّهم قالوا: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): لاصدقة... وذكر مثله[٢].

التهذيب: علي بن الحسن، عن يعقوب، عن ابن أبي عمير، عن هشام وحمّاد وابن أُذينة وابن بكير وغير واحد كلهم مثله[٣].

---

١ و٢ـ الكافي: ج٧ ص٣٠ ح١ و٢ ـ التهذيب: ج٩ ص١٥١ ح٦١٩ و٦٢٠.
٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٩ ح٥٨٤.

باب (٢)
اشتراط صحّة الصدقة بقبول المتصدَّق عليه

٢٤٧٥٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن الصدقة قبل أن تُقبض؟

فقال: إذا قبلها المتصدَّق عليه أو قُبلَتْ له ـ إن كان طفلاً ـ جازت، قُبضتْ أو لم تُقبض، فإن لم تقبل فليست بشيء حتى تقبل[1].

باب (٣)
صورة وقف الصَّدقة

٢٤٧٥٥ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن بعض أصحابه، عن أبان، عن عجلان أبي صالح قال: أملا عليّ أبو عبدالله (عليه السّلام): بسم اللّه الرحمن الرحيم هذا ما تصدّق به فلان بن فلان ـ وهو حيّ سويّ ـ بداره الّتي في بني فلان بحدودها صدقة لاتباع ولاتوهب [ولاتورث] حتّى يرثها وارث[2] السماوات والأرض وإنّه قد أسكن صدقته هذه فلاناً وعقبه فإذا انقرضوا فهي على ذي[3] الحاجة من المسلمين.

حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن أحمد بن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٣٨ ح١٢٧٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٨.

٢ـ في التهذيب: يرثها اللّه الذي يرث.

٣ـ في الاستبصار: ذوي.

عديس[١]، عن أبان، عن عبدالرحمن، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان مثله[٣].

باب (٤)
من صدقات رسول اللّه (صلّى الله عليه وآله)

٢٤٧٥٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) انّه قال: تصدّق رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بأموال جعلها وقفاً، وكان ينفق منها على أضيافه، وأوقفها على فاطمة (عليها السّلام)، منها: العواف وبُرقة والصافية ومشربة أُمّ ابراهيم والحسنى والدَّلال والمنت[٤].

باب (٥)
بعض صدقات الامام أمير المؤمنين (عليه السّلام)

٢٤٧٥٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد

١ـ في الاستبصار: عبدوس.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٣٩ ح٤٠.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٣١ ح٥٥٨ و٥٥٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص٩٧ و٩٨ ح٣٧٨ و٣٧٩.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤١ ح١٢٨٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦.

ابن عاصم، عن الأسود بن أبي الأسود الدؤلي، عن ربعي بن عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: تَصدَّق أمير المؤمنين (عليه السّلام) بدار له بالمدينة في بني زريق فكتب: (بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدّق به علي بن أبي طالب ـ وهو حيّ سَويّ ـ تصدّق بداره التي في بني زريق صدقة لاتباع ولاتوهب [ولاتورث] حتّى يرثها الله الذي يرث السّماوات والأرض، وأسكَن هذه الصدقة خالاته ما عشن[1] وعاش عقبهن[2] فاذا انقرضوا فهي لذوي الحاجة من المسلمين)[3].

من لايحضره الفقيه: روى ربعي بن عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: تصدّق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السّلام) بداره التي في المدينة في بني زريق. . . . وذكر مثله. وزاد: شهد [الله][4].

دعائم الاسلام: عن أبي عبدالله جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: تصدّق أمير المؤمنين علي (عليه السّلام) بدار له في المدينة. . وذكر نحوه[5].

٢٤٧٥٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن

١ـ في الاستبصار: فلاناً ما عاش.

٢ـ في الاستبصار: عقبه، وفي الفقيه: عقيبهن.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٣١ ح٥٦٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص٩٨ ح٣٨٠.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٨ ح٥٥٨٨.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤٣ ح١٢٨٥.

الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي، عن أيّوب بن عطية الحذّاء قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: قسّم نبيّ الله[١] (صلّى الله عليه وآله) الفيىء فأصاب علياً (عليه السّلام) أرضاً فاحتفر فيها عيناً فخرج [منها] ماء ينبع في السماء كهيئة عنق البعير، فسمّاها [عين] ينبع، فجاء البشير يبشّر فقال (عليه السّلام): بشّر[٢] الوارث، هي صدقة بتّة بتلاً[٣] في حجيج بيت الله وعابري سبيل الله[٤]، لاتباع ولاتوهب ولاتورث، فمن باعها أو وهبها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لايقبل الله منه صرفاً ولاعدلاً[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النضر مثله[٦].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: قسّم رسول الله (صلّى الله عليه وآله). . . . وذكر نحوه[٧].

٢٤٧٥٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) انّه ذكر أمير المؤمنين علياً (عليه السّلام) فقال: كان عبداً لله قد أوجب

١ـ في التهذيب: رسول الله.

٢ـ في التهذيب: ليبشّره فقال: بشّر.

٣ـ في التهذيب: بتاً بتلا. وصَدقة بتّة بتلة: أي مقطوعة عن صاحبها لارجعة له فيها. (مجمع البحرين).

٤ـ في التهذيب: وعابر سبيله.

٥ـ الكافي: ج٧ ص٥٤ ح٩.

٦ـ التهذيب: ج٩ ص١٤٨ ح٦٠٩.

٧ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤١ ح١٢٨٣.

اللّه لهُ الجنّة، عَمَد الى ماله فجعلهُ صدقةً مبتولةً تجري بعده للفقراء وقال: اللّهم إنّما جعلتُ هذا لتصرف النار عن وجهي، ولتصرف وجهي عن النار[١].

باب (٦)
جواز وقف الدار للمسجد

٢٤٧٦٠ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روى العباس بن عامر، عن أبي الصحاري، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: رجل اشترى داراً [فبناها] فبقيت عرصة فبناها بيت غلّة أتوقف[٢] على المسجد؟

قال: انّ المجوس اوقفوا على بيت النار[٣].

علل الشرايع: حدثنا جعفر بن علي، عن أبيه، عن جده الحسن ابن علي الكوفي، عن العباس بن عامر، عن أبي الضحاك، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٤].

أقول: قوله: بيت غلّة: أي المستودَع الذي تُخزن فيه الحبوب من الحنطة والشعير وغيرهما.

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤٠ ح١٢٨١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥.

٢ـ في الفقيه وعلل الشرايع: أيوقفه.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٠ ح٦١١ ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٥١ ح٥٥٩٤.

٤ـ علل الشرايع: ص٣١٩ ح١.

باب (٧)
جواز وقف المال لاقامة العزاء

٢٤٧٦١ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى العباس بن معروف، عن عثمان بن عيسى، عن [محمد بن] مهران بن محمد قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) أوصى أن يناح عليه سبعة مواسم فأوقف لكل موسم مالاً ينفق [فيه][1].

باب (٨)
جواز جعل المال للأولاد ثم مشاركة غيرهم معهم

٢٤٧٦٢ـ الكافي: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يجعل لوُلده شيئاًوهم صغار ثم يبدو له [أن] يجعل معهم غيرهم من ولده؟

قال: لابأس[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن اسماعيل مثله[3].

أقول: قال الفيض الكاشاني (طاب ثراه): (ينبغي حملُه على ما

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٤ ح٥٥٧٨ ـ التهذيب: ج٩ ص١٤٤ ح٦٠٢.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٣١ ح٩.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٥ ح٥٧٢ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٠ ح٣٨٥.

اذا لم يكن على وجه التصدُّق وابتغاء وجه اللّه سبحانه، ولم يُبْنهُ من ماله، وانّما كان في نيَّته، لئلاّ ينافي ما سبق وما سيأتي)[1].

باب (٩)
جواز وقف المشاع والصدقة به

٢٤٧٦٣ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عبدالجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن دار لم تُقسَّم فتصدَّق بعض أهل الدار بنصيبه من الدار؟

فقال: يجوز.

قلت: أرأيت ان كان هبة؟

قال: يجوز[2].

٢٤٧٦٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن ابان، عن الفضل بن عبدالملك، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل تصدّق بنصيب له في دار على رجل قال: جائز وان لم يعلم ما هو[3].

٢٤٧٦٥ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن يعقوب، عن محمد بن حمران، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السّلام) قال في الرجل

١ـ الوافي: ج١٠ ص٥١٧.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٣ ح٥٦٤.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٢ ح٦٢١.

يتصدّق بالصدقة المشتركة قال: جائز[١].

التهذيب: علي بن الحسن، عن علي بن أسباط، عن محمد بن حمران، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

٢٤٧٦٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن يعقوب الكاتب، عن ابن أبي عمير، عن أبي المعزا، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن صدقة ما لم تُقبض ولم تُقسَّم؟

قال: يجوز[٣].

٢٤٧٦٧ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه سُئل عن رجل تصدَّق بصدقة مشتركة فقال: جائزة.

وعنه (عليه السّلام) انه سُئل عن الصدقة بالمشاع؟

فقال: جائز، تقبض كما يقبض المشاع[٤].

٢٤٧٦٨ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابراهيم بن هاشم، عن محمد بن سليمان الديلمي، عن أبيه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يتصدّق على الرجل الغريب ببعض داره ثم يموت؟

قال: يقوّم ذلك قيمته[٥] فيدفع اليه ثمنه[٦].

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٩ ح٥٨٥ و٥٨٦.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٩ ح٥٨٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٣ ح٣٩٥.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٣٨ ح١٢٦٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٥٠.

٥ـ في الفقيه: قيمة.

٦ـ التهذيب: ج٩ ص١٤٦ ح٦٠٦.

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن سليمان الديلمي مثله[١].

باب (١٠)
جواز تملُّك الصَّدقة بالإرث

٢٤٧٦٩ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن أبان بن عثمان، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل يتصدّق بالصدقة أيحلُّ له أن يرثها؟

قال: نعم[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان مثله[٣].

٢٤٧٧٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، وأبان، عن اسماعيل بن الفضل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من أوقف أرضاً ثم قال ان احتجت اليها فأنا أحق بها ثم مات الرجل فانّها ترجع الى الميراث[٤].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال... وذكر نحوه[٥].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٨ ح٥٥٩٠.
٢ـ الكافي: ج٧ ص٣٢ ح١٥.
٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٥١ ح٦١٥.
٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٠ ح٦١٢.
٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤٤ ح١٢٨٨.

٢٤٧٧١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن اسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يتصدَّق ببعض ماله في حياته في كلِّ وجه من وجوه الخير، [و]قال: ان احتجتُ الى شيء من مالي أو من غلّة فأنا أحقُّ به، أله ذلك[1] وقد جعله لله؟ [وكيف] يكون حاله اذا[2] هلكَ الرجل [أ]يرجع ميراثاً أو يمضي صدقة؟

قال: يرجع ميراثاً على أهله[3].

التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن محمد بن سنان، عن اسماعيل بن الفضيل مثله[4].

أقول: هذا الحديث ضعيف السَّنَد، كما صرَّح به العلاّمة المجلسي (طاب ثراه).

وقد اختلف الفقهاء في أنّ هذا وقفٌ أم حَبسٌ؟ فذهب الشيخ المفيد والسيد المرتضى عَلَم الهدى الى انه وقف والشرط فيه صحيح وجائز، ويجوز للواقف بيعه اذا احتاج اليه.

وذهب الشيخ الطوسي ـ في أحد قوليه ـ الى بطلان الوقف، لأنه خلاف مقتضاه، لأن الوقف لايباع.

وللتفصيل راجع كتاب: مختلف الشيعة للعلاّمة الحلّي (طاب ثراه) ج٦ ص٢٩٠.

١ـ في التهذيب ح٥٦٨: من مال فأنا أحق به ترى ذلك له.

٢ـ في التهذيب ح٥٦٨: يكون له في حياته فاذا.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٤٦ ح٦٠٧.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٥ ح٥٦٨.

باب (١١)
عدم جواز التصرُّف في الصدقة بالهبة والشراء وغيرهما

٢٤٧٧٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن خالد، عن عبداللّه بن المغيرة، عن منصور بن حازم قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): اذا تصدّق الرجل بصدقة لم يحل له أن يشتريها ولا يستوهبها ولا يستردّها الاّ في ميراث[١].

٢٤٧٧٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن منصور بن حازم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنْ تصدّقتَ بصدقة لم ترجع إليك ولم تشترها إلاّ أن تورث[٢].

باب (١٢)
النهي عن الرجوع في الصدقة

٢٤٧٧٤ـ التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن عبداللّه بن سنان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يتصدّق بالصدقة ثم يعود في صدقته؟

فقال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): انّما مثل الذي يتصدّق بالصدقة ثم يعود فيها مثل الذي يقيء ثم يعود في قيئه[٣].

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٠ ح٦١٤.
٢ـ الكافي: ج٧ ص٣١ ح٨.
٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٥١ ح٦١٨.

٢٤٧٧٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه سُئل عن الرجل يتصدّق على ولده أو على غيرهم بصدقة، أيصلح له أن يرجع فيها فيردّها؟

فقال: انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: انّ الذي يتصدّق بصدقة ثم يرجع فيها كالذي يقيء ويرجع في قيئه[١].

٢٤٧٧٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّه قال في الرجل يرتدُّ في الصدقة[٢] قال: كالذي يرتدُّ في قيئه[٣].

٢٤٧٧٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): انّما مثل الذي يرجع في صدقته كالذي يرجع في قيئه[٤].

٢٤٧٧٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سئل عن الصدقة يجعلها الرجل للّه مبتولة، هل له أن يرجع فيها؟

قال: إذا جعلها للّه فهي للمساكين وأبناءالسبيل، وليس له أن يرجع فيها[٥].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٣٩ ح١٢٧٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٨.

٢ـ يرتدُّ: أي يرجع.

٣ و٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٥ ح٦٣٤ و٦٣٥ ـ الاستبصار: ج٤ص١٠٩ ح٤١٨ و٤١٩.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٣٩ ح١٢٧٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٥٨.

أقول: قوله: (. . . للّه مبتولة) المبتول: المقطوع ـ كما في مجمع البحرين ـ والمعنى انّه يتصدّق بماله صدقة خالصة للّه تعالى مقطوعة عمّن سواه.

باب (١٣)
حكم الرُّجوع في الصَّدقة

٢٤٧٧٩ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرجل يَتصدَّق[١] على ولده بصدقة وهم صغار أله أن يرجع فيها؟

قال: لا، الصدقة للّه (عزّوجلّ)[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج مثله[٣].

٢٤٧٨٠ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّه قال في رجل تصدّق على ولد له قد أدركوا فقال: اذا لم يقبضوا حتى يموت فهي[٤] ميراث، فان تصدّق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لأنّ الوالد هو الذي

١ـ في التهذيب ح٥٧٨: رجل يتصدَّق، وفي الاستبصار: رجل تصدَّق.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٣١ ح٥ ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٥ ح٥٧٠.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٧ ح٥٧٨ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٢ ح٣٩١.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: فهو.

يلي أمرهم[١] .

وقال (عليه السّلام): لايرجع في الصدقة اذا تصدّق بها ابتغاء وجه اللّه (عزّوجلّ)[٢] .

٢٤٧٨١ـ من لايحضره الفقيه: ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل تصدّق على ابنه بالمال أو الدار أله أن يرجع فيه؟

فقال: نعم الا أن يكون صغيراً[٣] .

أقول: قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (.. فطريق الجمع بين هذه الأخبار أنه إذا قبضها لم يجز له أن يأخذ منهم ولا أن يشرك معهم غيرهم، وان لم يقبضها جاز التشريك بادخال أولاده الأُخر معهم، وفي الصغار اذا أبانها لم يجز له الإدخال وإلاّ جاز..)[٤] .

٢٤٧٨٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن ابن بكير، عن الحكم بن أبي عقيلة[٥] قال: تصدّق أبي عليّ بدار وقبضتها ثمّ ولد له بعد ذلك أولاد فأراد أن

١ـ في التهذيب والاستبصار: يلي أمره.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٧ ح٥٥٨٥ ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٧ ح٥٧٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٢ ح٣٩٠.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٧ ح٥٥٨٦.

٤ـ روضة المتقين: ج١١ ص١٦٩.

٥ـ في الاستبصار: غفيلة، وفي وسائل الشيعة: ج١٣ ص٢٩٨: الحكم بن عتيبة.

يأخذها منّي ويتصدّق[١] بها عليهم فسألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن ذلك وأخبرته[٢] بالقصّة فقال: لا تعطها إيّاه.

قلت: فإنّه إذاً يخاصمني.

قال: فخاصِمْه ولاترفع صوتك على صوته[٣ و٤].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٥].

٢٤٧٨٣ـ من لايحضره الفقيه: روى موسى بن بكر، عن الحكم قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): انّ والدي تصدّق عليّ بدار ثم بدا له أن يرجع فيها، وإنّ قضاتنا يقضون لي بها.

فقال: نعْمَ ما قضت به قضاتكم، ولبئس ما صنع والدك، انّما الصَّدقة للّه عزّوجلّ فما جُعل للّه فلارجعة فيه لهُ، فان أنت خاصمتهُ فلاترفع عليه صوتك وانْ رَفَع صوته فاخفِضْ أنت صوتك.

قال: قلت له: انّه قد توفّي.

قال: فأطب بها[٦].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّ رجلاً سأله فقال: يابن رسول اللّه انّ والدي تصدّق عليّ بدار، ثم بدا له أن يرجع فيها، وانّ قضاة بلدنا يقضون أنّها لي وليس له أن يرجع فيها،

١ـ في الاستبصار: فيتصدَّق.

٢ـ في التهذيب: فأخبرته.

٣ـ في الاستبصار: صوتك عليه.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٣٣ ح١٨.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٦ ح٥٧٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٠ ح٣٨٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٧ ح٥٥٨٧.

وقد تصدّق بها عليّ. ولستُ أدري هل ما يقضون به من الصواب أم لا؟ فقال: نِعْمَ ما قضت... وذكر نحوه[١].

باب (١٤)
حكم صدقة المرأة بغير إذن زوجها

٢٤٧٨٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عمّا يحلّ للمرأة أن تتصدّق به من بيت زوجها[٢] بغير اذنه؟

قال: المأدوم[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن فضّال مثله[٤].

قرب الاسناد: محمد بن الوليد، عن عبدالله بن بكير مثله[٥].

باب (١٥)
حكم بيع ما وُقف على قرابة الوالدين

٢٤٧٨٥ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن جعفر بن حنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أوقف غلّة لهُ على قرابة من أبيه وقرابة من أمّه

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٣٩ ح١٢٧٣.

٢ـ في التهذيب: من مال زوجها.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٣٧ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣٤٦ ح٩٧٣.

٥ـ قرب الاسناد: ص١٧٢ ح٦٣٣ الطبعة الحديثة.

فللورثة أن يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكفهم ما يخرج من الغلّة؟

قال: نعم، اذا رضوا كلّهم وكان البيع خيراً لهم باعوا[١].

٢٤٧٨٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن جعفر بن حيان[٢] قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل [أ]وقف غلّة له على قرابة[٣] [له] من أبيه وقرابة[٤] من أُمّه وأوصى لرجل ولعقبه من تلك الغلّة ليس بينه وبينه قرابة بثلاثمائة درهم [في] كلّ سنة ويقسّم الباقي على قرابته من أبيه وقرابته من أُمّه؟[٥].

قال: جائز للّذي أوصى له بذلك.

قلت: أرأيت إن لم يخرج من غلّة الأرض التي وقعها[٦] إلاّ خمسمائة درهم؟

فقال: أليس[٧] في وصيّته أن يعطى الّذي أوصى له من الغلّة ثلاثمائة[٨] درهم ويقسّم الباقي على قرابته من أُمّه وقرابته من أبيه؟[٩].

١ـ الاستبصار: ج٤ ص٩٩ ح٣٨٢.

٢ـ في الفقيه و التهذيب: حنان.

٣ـ في التهذيب: على قرابته.

٤ـ في التهذيب: وقرابته.

٥ـ في الفقيه: من أبيه وامه، وفي التهذيب: من أبيه ومن امه.

٦ـ في الفقيه: وقفها، وفي التهذيب: أوقفها.

٧ـ في الفقيه: أوليس.

٨ـ في الفقيه: بثلاثمائة.

٩ـ في التهذيب والفقيه: على قرابته من أبيه وامه.

قلت: نعم.

قال: ليس لقرابته أن يأخذوا من الغلّة شيئاً حتّى يوفي الموصى له بثلثمائة[١] درهم ثمّ لهم ما يبقي[٢] بعد ذلك.

قلت: أرأيت إن مات الّذي أوصى[له].

قال: إن مات كانت الثلاثمائة درهم لورثته يتوارثونها ما بقي أحد [منهم] فإذا انقطع ورثته ولم يبق منهم أحدٌ كانت الثلاثمائة درهم لقرابة الميّت ترد[٣] إلى ما يخرج من الوقف ثمّ يقسّم[٤] بينهم يتوارثون ذلك ما بقوا وبقيت[٥] الغلّة.

قلت: فللورثة [من] قرابة الميّت أن يبيعوا الأرض إذا احتاجوا[إليها] ولم يكفهم ما يخرج من الغلّة؟

قال: نعم إذا رضوا كلّهم وكان البيع خيراً لهم باعوا[٦].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٧].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب مثله[٨].

أقول: المشهور بين الفقهاء انّ الوقف لايجوز تغييره ولاتبديله

١ـ في الفقيه: يوفوا الموصى له ثلاثمائة، وفي التهذيب: يوفي الموصى له ثلاثمائة.

٢ـ في الفقيه: ما بقي.

٣ـ في التهذيب: يرد.

٤ـ في التهذيب: تقسّم.

٥ـ في الفقيه: ما بقي [منهم أحد] وبقيت.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٣٥ ح٢٩.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٢ ح٥٥٧٧.

٨ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٣ ح٥٦٥.

ولانقله عن الموقوف عليهم ببيع وما أشبه ذلك.

وقال بعض الفقهاء بجواز بيع الوقف اذا خيف وقوع الفتنة بين أربابه أو خرب وتعذّرت عمارته.

هذا أصل المسألة، وبالنسبة الى هذا الحديث فنقول: الحديث ضعيف من حيث السَّند لجهولية حال بعض رواته، ومن هنا أعرض الكثير من الفقهاء عن العمل به فمنعوا بيع الوقف.

نعم يمكن القول أنّه لو حصل اختلاف شديد بين أصحاب الوقف بما يُخشى منه حدوث فتنة تُسبّب تلف الأموال والنفوس فعندها يجوز البيع بل قد يجب لصحيحة علي بن مهزيار[1]. والتفصيل مذكور في الكتب الفقهية المفصَّلَة.

باب (١٦)

حكم سكنى المالك في داره التي تصدَّق بها على غيره

٢٤٧٨٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن عمرو بن عثمان، عن عبداللّه بن المغيرة، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبداللّه، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ رجلاً تصدّق بدار له وهو ساكن فيها فقال: الحين اخرج منها[2].

أقول: ذكر العلاّمة المجلسي (طاب ثراه) هذا الحديث على النحو التالي: (فقال الحسين: أُخرج منها) وعلَّق عليه بقوله: (فقال الحسين، أي: سيد الشهداء (عليه السّلام) بأن كان ذلك في زمانه، رواه الباقر

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٠ ح٥٥٧.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٨ ح٥٨٢ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٣ ح٣٩٤.

(عليه السّلام) عنه)[1].

وقوله: «الحين» أي: الآن، فوجوب الخروج من الدارفوري.

وعلى كلٍّ حال.. فالمشهور بين الفقهاء جواز سكنى المالك في داره التي أوقفها على غيره اذا اشترط ذلك حين الوقف، والاّ فلا، لأنها خرجت عن ملكه بالوقف.

لكن الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) حَمل قولَه (عليه السّلام): «أُخرج منها» على الاستحباب، لجواز أن يسكن الانسان داره التي أوقفها مع غيره. واللّه العالِم.

باب (١٧)
صحة صدقة الغلام العاقل وصحة طلاقه ووصيَّته

٢٤٧٨٨ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصدقته ووصيته وان لم يحتلم[2].

٢٤٧٨٩ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن عبيداللّه الحلبي ومحمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سُئل عن صدقة الغلام ما لم يحتلم؟

قال: نعم اذا وضعها في موضع الصدقة[3].

١ـ ملاذ الاخيار: ج١٤ ص٤١٨.

٢ و٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٢ ح٧٣٣ و٧٣٤.

كتاب السُكنى والعُمرى والحبيس*

باب (١)
السُّكنى والعُمرى تابعة لشرط المالك

٢٤٧٩٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن حمران قال: سألته عن السُكنى والعُمرى؟

فقال: [انّ] الناس فيه عند شروطهم، انْ كان شَرطه[1] حياته سكن حياته[2]، وان كان لعقبه فهو لعقبه ـ كما شرط ـ حتى يفنوا، ثم

---

* العُمرى: هي من أعْمرتُه الشيء أي جعلته له مدة عمره أو مدة عمري، فاذا مات مَن عُلّقت عليه المدّة رجع ذلك الشيء الى المالك أو الوارث (مجمع البحرين).
والحَبيس: يقع على كلِّ شيء وقَفَه صاحبُه وقفاً مُحرّماً لايورث ولايباع، من أرض ونخل وكرم ومُستغلّ، يُحبَّسُ أصلُه وقفاً مؤبَّداً، وتُسبَّلُ ثمرته تقرّباًالى اللّه (عزّوجلّ) (لسان العرب).

١ـ في الفقيه والاستبصار: شرط.

٢ـ في الفقيه: فهو حياته.

يُردُّ[١] الى صاحب الدار[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن أبان بن عثمان مثله[٤].

٢٤٧٩١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح [الكناني]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن السكنى والعمرى؟

فقال: ان كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط، وان كان جعلها له ولعقبه [من بعده] حتى يفنى عقبه فليس لهم أن يبيعوا ولايورِّثوا [الدار] ثم ترجع[٥] الدار الى صاحبها الأول[٦].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل مثله[٧].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٨].

١ـ في الفقيه والتهذيب: ترد.
٢ـ الكافي: ج٧ ص٣٣ ح٢١.
٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٩ ح٥٨٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٣ ح٣٩٦.
٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٥٣ ح٥٥٩٨.
٥ـ في التهذيب: حتى ترجع.
٦ـ الكافي: ج٧ ص٣٣ ح٢٢.
٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٥٣ ح٥٥٩٩.
٨ـ التهذيب: ج٩ ص١٤٠ ح٥٨٨ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٤ ح٣٩٧.

باب (٢)
العُمرى والرُّقبى ترجع الى مالكها الأول

٢٤٧٩٢ـ دعائم الاسلام: عن علي [أمير المؤمنين] (عليه السّلام) أنّه قال: العُمرى والرُّقبى سواء[١] قال أبو عبدالله (عليه السّلام): العُمرى والسُكنى أن يجعل الرجل للرجل السكنى في داره حَياتَهُ، وكذلك إن جعلها له ولعقبه من بعده حتى يَفنَى عَقِبُه، وليس لهم أن يبيعوا، فإذا فَنُوا رجعت الدار إلى صاحبها الأول[٢].

باب (٣)
السُّكنى بمنزلة العارية

٢٤٧٩٣ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختري، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ (عليهم السّلام): إنّ السّكنى بمنزلة العارية ان أحبّ صاحبها أن يأخذها أخذها، وإن أحبّ أن يدعها فعل أيّ ذلك شاء[٣].

١ـ الرّقبى: هو أن يقول الرجل للرّجل: قد وهبت لك هذه الدار فإن مُتَّ قبلي رجعتْ إلي وان متُّ قبلك فهي لك، وهو فُعلى من المراقبة لأن كلَّ واحد يرقب موت صاحبه (مجمع البحرين).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٢٤ ح١٢٢٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٦٥.

٣ـ قرب الاسناد: ص١٤٧ ح٥٣٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٢٨.

باب (٤)
جواز بيع دار السُّكنى اذا احتاج المالك الى المال مع مراعاة الشروط

٢٤٧٩٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن نعيم، عن أبي الحسن موسى (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل جعل داراً سُكنى لرجل إبّان حياته أو جعلها له ولعقبه من بعده؟

قال: هي له ولعقبه [من بعده] كما شرط.

قلت: فإن احتاج يبيعها؟[١].

قال: نعم.

قلت: فينقض بيعه الدار السكنى؟

قال: لاينقض البيع[٢] السكنى، كذلك سمعت أبي (عليه السّلام) يقول:[٣] قال أبو جعفر (عليه السّلام): لاينقض البيع الإجارة ولا السكنى ولكن[٤] يبيعه على أنّ الّذي يشتريه لايملك ما اشترى حتّى ينقضي[٥] السكنى على ما شرط والإجارة[٦].

١ـ في الفقيه: احتاج الى بيعها يبيعها.

٢ـ في الاستبصار: بالبيع.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٤ـ في الفقيه: ولكنه.

٥ـ في التهذيب: تنقضي.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: وكذلك الاجارة.

قلت: فإن ردّ على المستأجر ماله وجميع ما لزمه من النفقة والعمارة فيما استأجره؟[١].

قال: على طيبة النفس، ويرضى[٢] المستأجر بذلك، لا[٣] بأس[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن إبراهيم، عن أبيه، بهذا الاسناد قال: سألته عن رجل جعل داراً سكنى لرجل أيام حياته أو جعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كما شرط؟ قال: نعم، قلت: فإن احتاج. . . . وذكر مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن نعيم، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل جعل سكنى داره لرجل أيام حياته. . . وذكر مثله[٦].

باب (٥)
جواز إخراج المالك مَن أسكنه داره تطوُّعاً

٢٤٧٩٥ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يُسكن الرجل داره ولعقبه من بعده.

١ـ في الفقيه والتهذيب: استأجر.

٢ـ في الفقيه والاستبصار: ورضا.

٣ـ في الاستبصار: فلا.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٣٨ ح٣٨.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٤١ ح٥٩٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٤ ح٣٩٩.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٥١ ح٥٥٩٥.

قال: يجوز، وليس لهم أن يبيعوا ولا يورثوا.

قلت: فرجل أسكن داره [رجلاً] حياته؟

قال: يجوز ذلك.

قلت: فرجل أسكن [رجلاً] داره ولم يوقّت؟

قال: جائز ويُخرجه إذا شاء[1].

٢٤٧٩٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن أحمد بن عمر الحلبيّ، عن أبيه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن دار لم تُقسَّم، فتصدّق بعض أهل الدار بنصيبه من الدار؟

قال: يجوز.

قلت: أرأيت إن كانت هبة؟

قال: يجوز.

قال: وسألته عن رجل أسكن رجلاً داره [في] حياته؟

قال: يجوز له وليس له أن يخرجه.

قلت: فله ولعقبه؟

قال: يجوز [له].

وسألته عن رجل أسكن رجلاً [داراً] ولم يوقّت له شيئاً؟

قال: يُخرجه صاحب الدّار إذا شاء[2].

١ـ الكافي: ج٧ ص٣٤ ح٢٥ ـ التهذيب: ج٩ ص١٤٠ ح٥٩٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٤ ح٣٩٨.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٣٤ ح٢٤.

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن علي بن فضّال ـ وبنفس الاسناد ـ قال: سألته عن رجل أسكن داره رجلاً مدّة حياته فقال: . . . وذكر مثل ذيل الحديث[٢].

باب (٦)
جواز حَبْس المالك مالَه على بناته

٢٤٧٩٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: لابأس أن يحبس الرجل على بناته، ويشترط أنّه من تزوّجت منهنّ، فلاحقّ لها في الحبس، فإن تأيّمت رجعتْ إلى حقِّها[٣].

باب (٧)
حكم السُّكنى بعد موت المالك

٢٤٧٩٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن رافع البجليّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل جعل لرجل سكنى دار له حياته ـ يعني صاحب الدار ـ فلمّا مات صاحب الدّار أراد ورثته أن يُخرجوه، ألهم ذلك؟.

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٤٠ ح٥٨٩.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٥٣ ح٥٥٩٧.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤٤ ح١٢٨٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٦٦.

قال: فقال: أرى أن تقوّم الدار بقيمة عادلة ويُنظر[١] الى ثلث الميت، فان كان في ثلثه ما يحيط بثمن الدار فليس للورثة أن يخرجوه، وإن كان الثلث لايحيط بثمن الدار فلهم أن يخرجوه.

قيل له: أرأيت إن مات الرجل ـ الذي جُعل له السُّكنى ـ بعد موت صاحب الدار يكون[٢] السُّكنى لعقب الذي[٣] جعل له السّكنى؟

قال: لا[٤].

التهذيب ـ الاستبصار ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن خالد بن نافع البجلي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل جعل لرجل سكنى دار له [مدَّة] حياته ـ يعني صاحب الدار ـ فمات الذي جَعَل السُّكنى وبقي الذي جُعل له السُّكنى، أرأيتَ إن أراد الورثة أن يخرجوه من الدار [أ]لهم ذلك؟ [قال]: فقال: . . وذكر مثله[٥].

قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): (ما تضمَّن هذا الخبر ـ من قوله: (يعني صاحب الدار) ـ فانّه غَلط من الراوي ووَهْمٌ منه في التأويل لأنّ الاحكام التي ذكرها بعد ذلك انّما تصحّ اذا كان قد جعل السُّكنى مدّة حياة من جعلت له السكنى).

١ـ في الاستبصار: ثم ينظر.

٢ـ في الاستبصار: أتكون.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: لورثة الذي.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٣٨ ح٣٩.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٤٢ ح٥٩٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٥ ح٤٠٠ ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٥٢ ح٥٥٩٦.

باب (٨)
لزوم ردِّ الحبيس وإنفاذ المواريث

٢٤٧٩٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبداللّه، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن عبدالرحمن الخثعمي[١] قال: كنت أختلف إلى ابن أبي ليلى في مواريث لنا ليقسّمها، وكان فيها حبيس وكان[٢] يدافعني، فلمّا طال [ذلك] شكوتُه إلى أبي عبداللّه (عليه السّلام) فقال: أو مَا عَلم أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أمر بردّالحبيس وإنفاذ المواريث؟

قال: فأتيته ففعل كما كان يفعل، فقلت له: إنّي شكوتك إلى جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) فقال لي كيت وكيت.

[قال:] فحلّفني ابن أبي ليلى أنّه قال ذلك لك؟ فحلفت[٣] له، فقضى لي بذلك[٤].

التهذيب: أحمد بن أبي عبداللّه مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى عبداللّه بن المغيرة مثله[٦].

معاني الأخبار: حدثنا أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا سعد بن

١ـ في الفقيه والتهذيب: الجعفي.

٢ـ في الفقيه والتهذيب: وكان فيه حبيس فكان.

٣ـ في الفقيه: انه قد قال ذلك فحلفت، وفي التهذيب: انه قال ذلك فحلفت.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٣٥ ح٢٨.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٤١ ح٥٩٢.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٦ ح٥٥٨٢.

عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالرحمن الجعفي قال: كنت اختلف الى ابن أبي ليلى في مواريث وكان يدافعني فلمّا طال ذلك عليَّ شكوته الى جعفر بن محمد (عليهما السّلام) فقال: . . . وذكر مثله[١].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (لعلّه ـ على أصولنا ـ محمول في ردِّ الحبيس على ما اذا كان مُعلَّقاً بموت المالك فمات، أو كان غير موقَّت فمات أحدهما، والمراد بانفاذ المواريث انه لو لم يكن المالك موجوداً بعد بطلان الحبس يعطي وارثه)[٢].

١ـ معاني الأخبار: ص٢١٩ ح١.

٢ـ ملاذ الأخيار: ج١٤ ص٤٢٣.

كتاب الهبة

باب (١)
الهبة والصَّدقة جائزتان

٢٤٨٠٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن أبي مريم قال: اذا تصدّق الرجل بصدقة أو هبة، قَبَضها صاحبُها أو لم يقبضها، عُلمت أو لم تعلم، فهي جائزة[١].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالرحمن بن سيابة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

٢٤٨٠١ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي المغرا، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن صدقة ما لم تقسّم ولم تقبض؟

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٦ ح٦٣٩ و٦٤٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٠ ح٤٢٠ و٤٢١.

فقال: جائزة إنّما أراد الناس النُّحْل فأخطؤوا[١].

أقول: قوله (عليه السّلام): «جائزة» لعل معناه انّ للانسان أن يتصدّق أو يَهب حصّته من المال المشترك بينه وبين غيره سواء كان الاشتراك حاصلاً بواسطة الارث أم غيره وسواء قبض المال أم لم يقبضه بعد.

وقوله (عليه السّلام): «إنّما أراد الناس النُّحْل فاخطؤوا» أي تصوّروا انّ المتصدّق ينبغي له أن يقبض المال أولاً ثم يتصدّق به حتى تتحقق الصدقة والهبة، وليس الأمر كذلك. والله العالم.

٢٤٨٠٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: يونس بن عبدالرحمن، عن أبي المعزا، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): الهبة جائزة، قُبضتْ أو لم تُقبض، قُسِّمت أو لم تُقسّم، والنحل لايجوز [ذلك] حتى يُقبض، وانّما أراد الناس ذلك فاخطؤوا[٢].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: الهبة جائزة اذا قبلت قبضت أو... وذكر مثله ـ الى قوله: تقسّم[٣].

٢٤٨٠٣ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر، عن العباس بن عامر، عن أبان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله

١ـ الكافي: ج٧ ص٣١ ح٦ ـ التهذيب: ج٩ ص١٣٥ ح٥٧١.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٦ ح٦٤١ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٠ ح٤٢٢. لعلّ المراد بالهبة هنا هي الصدقة.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٢٢ ح١٢١٦.

(عليه السّلام) قال: [قال:] الهبة لاتكون أبداً هبة حتى يقبضها، والصدقة جائزة عليه، وإذا بعث بالوصيَّة الى رجل من بلده فليس له إلاّ أن يقبلها، وإن كان في بلده ويوجد غيره فذلك اليه[١].

الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى مثله ـ الى قوله: جائزة عليه[٢].

باب (٢)
الهبة تلحق الارث ولاتعود للواهب

٢٤٨٠٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل أعطى أُمّه عطيّة فماتت وكانت قد قبضت الّذي أعطاها وبانت به؟[٣].

قال: هو والورثة فيها سواء[٤].

التهذيب: أحمد بن أبي عبدالله مثله[٥].

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٩ ح٦٥٤.
٢ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٧ ح٤٠٧.
٣ـ في التهذيب: وثابت به.
٤ـ الكافي: ج٧ ص٣٢ ح١٦.
٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٤ ح٦٣١.

باب (٣)
الهبة التي لايجوز الرجوع فيها

٢٤٨٠٥ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا عُوّض صاحب الهبة فليس له ان يرجع[1].

٢٤٨٠٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه قال: من وهب هبة يريد بها وجه الله والدار الآخرة أو صلة رحم، فلارجعة لهُ فيها، ومن وهب هبةً يريد بهاعوضاً كان لهُ الرجوع فيها ان لم يُعوَّض[2].

٢٤٨٠٧ـ دعائم الاسلام: قال جعفر بن محمد (عليه السّلام): الهبة يرجع فيها صاحبها، حيزت أو لم تُحز[3]، إلاّ لذوي قرابة، أو للّذي يثاب في هبته، ويرجع في غير ذلك ان شاء، اذا كانت الهبة قائمة، وان فاتت فليس لهُ شيء.

وقال في الرجل يكون له على الرجل الدراهم فيهبها لهُ قال: ليس لهُ أن يرجع فيها[4].

١ـ الكافي: ج٧ ص٣٣ ح١٩ ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٤ ح٦٣٢ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٨ ح٤١٣.
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٢٢ ح١٢١٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٧٠.
٣ـ حازه: اذا قبضه وملَكه (النهاية لابن الأثير).
٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٢٢ ح١٢١٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٧٠.

٢٤٨٠٨ـ الكافي: محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون له على الرجل الدراهم فيهبها له أله أن يرجع فيها؟

قال: لا[1].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن اسماعيل مثله[2].

٢٤٨٠٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابراهيم، عن عبدالرحمن بن حمّاد، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أنت بالخيار في الهبة ما دامت في يدك فاذا خرجت الى صاحبها فليس لك أن ترجع فيها.

وقال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): من رجع[3] في هبته [فهو] كالراجع في قيئه[4].

الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن القاسم ابن سليمان، عن جرّاح المدائني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): من رجع... وذكر مثله[5].

١ـ الكافي: ج٧ ص٣٢ ح١٣.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٤ ح٦٢٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١١ ح٤٢٤.

٣ـ في الاستبصار: يرجع.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٨ ح٦٥٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٧ ح٤٠٨ وص١٠٩ ح٤١٦ مجزءاً.

٥ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٩ ح٤١٧.

٢٤٨١٠ـ بحار الأنوار: كتاب الامامة والتبصرة ـ عن سهل بن أحمد، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): العائد في هبته كالعائد في قيئه[1].

٢٤٨١١ـ التهذيب: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن بشير، عن حريز، عن أبي بصير قال: سألته عن الرجل يشتري البيع فيوهب له الشيء، فكان الذي اشترى لؤلؤاً فوُهبت له لؤلؤة، فرأى المشتري في لؤلؤه ان يردّ، أيردّ ما وُهب له؟

قال: الهبة ليس فيها رجعة وقد قبضها، إنّما سبيله على البيع فان ردّ المبتاع البيع لم يردّ معه الهبة[2].

باب (٤)

حكم الرجوع في الهبة والنِّحلة

٢٤٨١٢ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، وحمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: اذا كانت الهبة قائمة بعينها فله أن يرجع والاّ فليس له[3].

١ـ بحار الانوار: ج١٠٣ ص١٨٩ ح٦.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣١ ح١٠٠٨. وفي كتاب الحدائق وغيره قوله: «فانْ ردَّ المبتاع المبيع..» ولعلَّه أصحّ.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٣٢ ح١١ ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٣ ح٦٢٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٨ ح٤١٢.

٢٤٨١٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّما الصَّدقة مُحْدَثة، إنّما كان الناس على عهد رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ينحلون[1] ويهبون، ولاينبغي لمن أعطى لله (عزّوجلّ) شيئاً أن يرجع فيه.

قال: وما لم يعط[2] لله وفي الله فإنّه يرجع فيه، نحلة كانت أو هبة، حيزت أو لم تحز، ولايرجع الرجل فيما يهب لامرأته، ولا المرأة[3] فيما تهب لزوجها، حِيزَ أو لم يحز أليس[4] الله (تبارك وتعالى) يقول: ﴿ولاتأخذوا ممّا آتيتموهنّ شيئاً﴾[5] وقال: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَّرِيئاً﴾[6] وهذا يدخل في الصداق والهبة[7].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب مثله[8].

٢٤٨١٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ يقال نحله: أي أعطاه ووهبه من طيب نفسٍ بلا توقّع عوض (مجمع البحرين).

٢ـ في الاستبصار: يعطه.

٣ـ في الاستبصار: للمرأة.

٤ـ في الاستبصار: حيزا أو لم يحازا لان. حازه يحوزه: اذا قبضه وملكه واستبد به أي تفرد به (النهاية).

٥ـ البقرة ٢: ٢٢٩ والآية هكذا: ﴿وَلاَيَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّآ آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً﴾ كما في الاستبصار.

٦ـ النساء ٤: ٤.

٧ـ الكافي: ج٧ ص٣٠ ح٣.

٨ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٢ ح٦٢٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٠ ح٤٢٣.

ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يتصدّق بالصدقة أله أن يرجع في صدقته؟

فقال: إن الصدقة مُحْدَثة، انّما كان النحل والهبة، ولمن وهب أو نحل أن يرجع في هبته، حِيز أو لم يحزَ، ولاينبغي لمن أعطى شيئاً لله (عزّوجلّ) ان يرجع فيه[1].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن ابن فضّال مثله[2].

أقول: قوله (عليه السّلام): «إنَّ الصدقة مُحدَثة» أي جاء بها الاسلام وندب إليها وحثَّ عليها.

قال صاحب الجواهر: (.. ولعلّ المراد ـ على ما قيل ـ: أنّ الناس كانوا على عهد رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) لايتصدّق بعضهم على بعض اذا أرادوا معروفاً فيما بينهم ـ سوى الزكاة ومايُعطى لأهل المسكنة ـ بل كانوا يَهَبون وينحلون، إمّا لإرادة تحصيل ملكة الجود، أو لإرادة سرور الموهوب له والإثابة منه، وغير ذلك، وانّما صدقة بعضهم على بعض ـ في غير الزكاة والترحُّم على المساكين ـ أمرٌ مُحدَث، أعني: القصد بالهبة والنحلة لله (تعالى شأنه) المسمّى ذلك بالصدقة مُحدث..)[3].

١ـ الكافي: ج٧ ص٣٠ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٣ ح٦٢٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٨ ح٤١١.

٣ـ جواهر الكلام: ج٢٨ ص١٢٣.

٢٤٨١٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن أبان، عمّن أخبره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: النحل والهبة ما لم تقبض حتى يموت صاحبها قال: هي بمنزلة الميراث وإن كان الصبي[1] في حجره فهو جائز.

قال: وسألته هل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته؟

قال: إذا تصدّق لله فلا، وأمّا النحل والهبة فيرجع فيها، حازها أو لم يحزها وان كانت لذى قرابة[2].

أقول: الحديث ضعيف السَّنَد، والمشهور بين الفقهاء عدم جواز الرجوع في الهبة اذا كانت لذي الرحم والقرابة.

٢٤٨١٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس بن عامر، عن داود بن الحصين، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الهبة والنحلة ما لم تقبض حتى يموت صاحبها قال: هو ميراث فان كانت لصبي في حجره فأشهد[3] عليه فهو جائز[4].

٢٤٨١٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن رجل وهب لابنه شيئاً هل يصلح أن يرجع فيه؟

١ـ هكذا في المصدر، والظاهر انّ الصحيح: وان كان لصبي. كما في الحديث التالي وبعض المصادر الفقهية.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٥ ح٦٣٧.

٣ـ في الاستبصار: وأشهد.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٧ ح٦٤٨ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٧ ح٤٠٩.

قال: نعم الا أن يكون صغيراً[١].

أقـــول: قد ذكرنا أنّ فتوى الفقهاء على عدم جواز الرجوع في الهبة اذا كانت لذي الرحم والقرابة، والأحاديث المجوِّزة إمّا أنها ضعيفة السَّنَد أو أنّها محمولة على عدم القبض في الكبير. واللّه العالِم.

٢٤٨١٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة ابن أيوب، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه وعبداللّه بن سليمان[٢] قالا: سألنا أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يهب الهبة أيرجع فيها ان شاء أم لا؟

فقال: تجوز الهبة لذوي القرابة[٣] والذي يثاب من هبته[٤]، ويرجع في غير ذلك ان شاء[٥].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن فضالة بن أيوب، عن أبان، عن عبداللّه بن سنان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله[٦].

٢٤٨١٩ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن حمّاد، عن المعلّى بن خنيس قال:

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٧ ح٦٤٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٦ ح٤٠٢.
٢ـ في الاستبصار: وعبداللّه بن سنان.
٣ـ في التهذيب ح٦٥٠ والاستبصار: القربى.
٤ـ في الاستبصار: عن هبته.
٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٥ ح٦٣٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٨ ح٤١٤.
٦ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٨ ح٦٥٠.

سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) هل لأحد أن يرجع في صدقته أو هبته؟[١].

قال: أمّا ما تصدّق به للّه فلا، وأمّا الهبة والنحل[٢] يرجع فيها[٣] حازها أو لم يحزها[٤]، وان كانت لذي قرابة.

وقال: من أضرّ بطريق المسلمين شيئاً فهو ضامن.

قال: وسمعته يقول: لاتحلُّ الصَّدقة لأحد من ولد العباس (رضي اللّه عنه) ولا لأحد من ولد علي (عليه السّلام) ولا لنظرائهم من ولد عبدالمطلب (عليه السّلام)[٥].

الاستبصار: أحمد بن محمد مثله ـ الى قوله: لذي قرابة[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس ابن عامر، عن داود بن الحصين، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألتهُ هل... وذكر مثله ـ الى قوله: لذي قرابة[٧].

أقول: قوله (عليه السّلام): «وان كانت لذي قرابة» هو خلاف فتوى الفقهاء، وقد بيّنّا ذلك في الصفحة السابقة.

١ـ في التهذيب ح٦٤٥ والاستبصار: صدقة أو هبة.

٢ـ في التهذيب ح٦٤٥ والاستبصار: والنحلة.

٣ـ في الاستبصار ح٤٠٦: يرجع فيهما، وفي التهذيب ح٦٤٥ والاستبصار ح٤٠٤: فيرجع فيها.

٤ـ في الاستبصار ح٤٠٦: حازهما أو لم يحزهما.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٨ ح٦٥١.

٦ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٧ ح٤٠٦.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٧ ح٦٤٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠٦ ح٤٠٤.

وأمّا قوله (عليه السّلام): «لاتحلّ الصَّدقة لأحد...» الظاهر أنها الصدقة الواجبة كالزكاة وزكاة الفطرة، فلاتجوز زكاة غير الهاشمي للهاشمي، وتجوز للهاشمي من الهاشمي. وذكر أولاد العباس وأولاد الامام علي أمير المؤمنين (عليه السّلام) من باب انتسابهم الى هاشم ـ جدِّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ـ.

٢٤٨٢٠ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) أنّه سُئل عن رجل كانت له جارية فآذته امرأته فيها فقال: هي عليك صدقة؟

فقال: إن كان قال ذلك للّه (عزّوجلّ) فليمضها وإن [كان] لم يقل فله أن يرجع إن شاء فيها[1].

٢٤٨٢١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يهب الجارية على أن يثاب فلايثاب، أله أن يرجع فيها؟

قال: نعم ان كان شرط له عليه.

قلت: أرأيت انْ وهبها له ولم يثبه أيطأها أم لا؟

قال: نعم اذا كان لم يشترط عليه حين وهبها[2].

أقول: قوله: (على أن يُثاب) أي: على أن يُعطيه شيئاً مقابل هذه الهبة، فلم يُعطه الموهوب له شيئاً.

١ـ الكافي: ج٧ ص٣٢ ح١٢ ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٣ ح٦٢٨.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٤ ح٦٣٣.

وقوله: (أيطأها) الضمير يعود الى الموهوب له الجارية لا الى الواهب، والمعنى: يجوز للموهوب له أن يطأ الجارية اذا لم يشترط عليه الواهب الثواب. واللّه العالِم.

باب (٥)

حكم عطيَّة الوالد لولَده وتفضيل بعضهم على بعض

٢٤٨٢٢ـ التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن عطيَّة الوالد لولده؟

فقال: أما إذا كان صحيحاًفهو ماله[١] يصنع به ما شاءوأما[٢] في مرضه[٣] فلايصلح[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألتهُ عن عطية... وذكر مثله[٥].

٢٤٨٢٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النضر، عن القاسم، عن جرّاح المدائني قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن عطيَّة الوالد لولده ببيِّنة؟[٦].

١ـ في الاستبصار: فهو له.

٢ـ في التهذيب ح٨٠٠: فأما.

٣ـ في التهذيب ح٨٠٠ والاستبصار: مرض.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٦ ح٦٤٢.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٠ ح٨٠٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٧ ح٤٨١.

٦ـ في الاستبصار: يبينه.

قال: اذا أعطاه في صحَّته جاز[١].

أقول: قول الراوي: ببيِّنة، أي أعطى الوالد ولده عطيَّة بحضور شاهدين عادلَين. فأجاب الامام (عليه السّلام): «اذا أعطاه في صحَّته جاز» أي في صحة الوالد لا في مرضه.

٢٤٨٢٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن اسماعيل بن عبدالخالق قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول في الرجل يخصُّ بعض وُلده ببعض ماله فقال: لابأس بذلك[٢].

٢٤٨٢٥ـ التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن أبي المعزا، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يخصُّ بعض ولده بالعطيَّة؟

قال: انْ كان مؤسراً فنعم وإن كان معسراً فلا[٣].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (لعل التقييد باليسار ليبقى لسائر الورثة شيء يعتد به، فلايكون اجحافاً عليهم.

والظاهر انّ المراد به اليسار بعد اعطاء ما أعطى، اذ لو كان موسراً ووهب جميع ماله لوارث لاينفع في ذلك)[٤].

٢٤٨٢٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد،

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠١ ح٨٠١ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٧ ح٤٨٠.
٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٠ ح٧٩٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٨ ح٤٨٣.
٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٦ ح٦٤٤.
٤ـ ملاذ الاخيار: ج١٤ ص٤٥٦.

عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يكون له الولد من غير أُمّ، أيُفضِّل بعضهم على بعض؟

فقال: [1] لابأس.

قال حريز: وحدَّثني معاوية وأبو كهمس انّهما سمعا أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: صنع ذلك علي (عليه السّلام) بابنه الحسن، وفعل ذلك الحسين بابنه علي، وفعل [ذلك] أبي بي، وفعلته أنا[2].

٢٤٨٢٧ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن الرجل يفضّل بعض ولده على بعض في الهبة والعطيّة؟

فقال: لابأس بذلك إذا كان صحيحاً، يفعل في ماله ما شاء، فأمّا إن كان مريضاً ومات من علّته تلك لم تجز.

وقال (عليه السّلام): إذا وهب الرجل لولده ما شاء وفضَّل بعضهم على بعض بما أعطاه، وأخرجه من ملكه إلى ملك مَن أعطاه إيّاه من وُلده، وهو صحيح جائز الأمر، فلابأس بذلك، وله ماله يصنعه حيث أحبّ، وقد صَنع ذلك علي (عليه السّلام) بابنه الحسن (عليه السّلام)، وفعل ذلك الحسين (عليه السّلام) بابنه علي (عليه السّلام)، وفعل ذلك أبي، وفعلت أنا[3].

١ـ في الاستبصار: قال.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٩ ح٧٩٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٨ ح٤٨٢.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٢٢ ح١٢١٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٧٢.

باب (٦)
حكم هبة المشاع

٢٤٨٢٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه أجاز هبة المشاع اذا قُبلت وتُقبض بمثل ما يُقبض به المشاع[١].

باب (٧)
حكم هبة الزوجة صداقها ودَيْنها لزوجها في مرضها

٢٤٨٢٩ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن السندي، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يكون لامرأته عليه صداق[٢] [أو بعضه][٣] فتبرؤه منه في مرضها؟

قال: لا، ولكن[٤] ان وهبت له جاز ما وهبت له من ثلثها[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن الرجل... وذكر مثله[٦].

المقنع: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله ـ

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٢٣ ح١٢٢١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٧٣.

٢ـ في التهذيب ح٨٠٣: الصداق، وفي المقنع: المال.

٣ـ مابين المعقوفتين ليس في المقنع.

٤ـ في التهذيب ح٨٠٣: فقال: لا، ولكنها.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٨ ح٦٥٢.

٦ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠١ ح٨٠٣.

ثم زاد: واذا أقرَّ الرجل وهو مريض لوارث بدَين، فانهُ يجوز اذا كان الذي أقرّ به دون الثلث[١].

أقول: قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه): (لايجوز للمرأة أن تُبرئ زوجها من صَداقها في حال مرضها اذا لم تملك غيره، فانْ ابرأتْه سقط عن الزوج ثُلث المهر وكان الباقي لورثتها)[٢].

والمسألة تتعلَّق بمنجزات المريض، وللفقهاء فيه كلام طويل فراجعه في الكتب الفقهيَّة المفصَّلة.

٢٤٨٣٠ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن أبي المعزا، عن الحلبي قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن المرأة تبرئ زوجها من صداقها في مرضها؟ قال: لا[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي مثله[٤].

٢٤٨٣١ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسين[٥]، عن محمد ابن علي، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاّد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون لامرأته عليه الدَيْن فتبرؤه منه في مرضها؟

١ـ المقنع: ص١٦٥.

٢ـ النهاية للشيخ الطوسي: ص٤٧٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٤ ح١٥١٢.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠١ ح٨٠٢.

٥ـ في الاستبصار: علي بن الحسن.

قال: بل تهبه له فيجوز[١] هبتها له ويُحتسب ذلك من ثلثها ان كانت تركت شيئاً[٢].

باب (٨)
جواز هبة الدائن مالَه للمدين

٢٤٨٣٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن معاوية ابن عمّار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل كانت عليه دراهم لانسان فوهبها له ثم رجع فيها ثم وهبها له ثم رجع فيها ثم وهبها له ثم هلك.

قال: هي للذي وهب له[٣].

١ـ في الاستبصار: فتجوز.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٥ ح٧٨٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٠ ح٤٥٧.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٥ ح٦٣٨.

كتاب السبق والرماية

باب (١)
ما يجوز السبق والرماية به

٢٤٨٣٣ـ الكافي: الحسين بن محمّد الأشعريّ، عن معلّى بن محمد، عن الوشّاء، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: [سمعته يقول:] لاسَبْق إلاّ في خفّ أو حافر أو نصل ـ يعني النضال ـ[1].

الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[2].

قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): لاسبق... وذكر مثله[3].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٨ ح٦.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٥٠ ح١٤.

٣ـ قرب الاسناد: ص٨٨ ح٢٩١ الطبعة الحديثة.

باب (٢)
استحباب مسابقة الخيل

٢٤٨٣٤ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن أحمد بن اسحاق، عن سعدان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ليس شيء تحضره الملائكة إلاّ الرّهان وملاعبة الرجل أهله[١].

الكافي: أبو علي الأشعري، عن أحمد بن اسحاق مثله[٢].

٢٤٨٣٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) أجرى الخيل الّتي أضمرت[٣] من الحفياء إلى مسجد بني زريق وسبقها من ثلاث نخلات فأعطى السابق[٤] عذقاً وأعطى المصلّي[٥] عذقاً وأعطى الثالث عذقاً.

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٩ ح١٠.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٥٥٤ ح١.

٣ـ ضمَّر الخيل: ربطها واكثر ماءها وعَلَفها حتى تسمن ثمَّ قلَّلَ ماءَها وعَلَفها مدَّةً وركضها في الميدان حتى تهزل (أقرب الموارد).

٤ـ السابق: اوّل خيل الحلبة وهي عشرة أولها السابِق المعروف بالمجلّي أيضاً (أقرب الموارد).

٥ـ المصلِّي: التالي من خيل السباق لان رأسه يكون على صَلَوَي السابق، والصَلَوان: ما انحدر من الوركين، وقيل: ما عن يمين الذَنَب وشماله (أقرب الموارد).

زيد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله سواء[١].

٢٤٨٣٦ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) سابق بين الخيل، وأعطى السوابق من عنده[٢].

٢٤٨٣٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أجرى الخيل وجعل سبقها أواقي من فضّة[٣].

٢٤٨٣٨ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد البزّاز، عن أبي البختريّ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام): انّ النبي (صلّى اللّه عليه وآله) أجرى الخيل وجعل فيها سبع أواقى من فضّة، وأنّ النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) أجرى الابل مقبلة من تبوك فسبقت العضباء وعليها أُسامة فجعل النّاس يقولون: سبق رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)، ورسول اللّه يقول: سبق أُسامة[٤].

٢٤٨٣٩ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) سبق بين الخيل، وجعل فيه أواقي من

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٨ ح٥.

٢ـ قرب الاسناد: ص٨٧ ح٢٩٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٥٠.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٩ ح٧.

٤ـ قرب الاسناد: ص١٣٤ ح٤٦٨ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٥١.

فضّة[١].

٢٤٨٤٠ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى[٢]، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أغار المشركون على سرح المدينة فنادى فيها مناد: ياسوء صباحاه، فسمعها رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في الخيل فركب فرسهُ في طلب العدوّ، وكان اول اصحابه لَحقهُ أبو قتادة على فرس لهُ، وكان تحت رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) سرج دفّتاه ليف ليس فيه أشر ولا بطر، فطلب العدوّ فلم يلقوا أحداً وتتابعت الخيل، فقال أبو قتادة: يارسول اللّه إنّ العدوّ قد انصرف فإن رأيت أن نستبق؟

فقال: نعم فاستبقوا، فخرج رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) سابقاً عليهم ثمّ أقبل عليهم فقال: أنا ابن العواتك من قريش، إنّه لهو الجواد البحر ـ يعني فرسه ـ[٣].

أقول: قوله (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): «أنا ابن العواتك...» فيه احتمالات:

الأول: أن يكون جمع عاتكة وهي من أسماء النساء، والعواتك من قريش: ثلاث نسوة كنَّ من امَّهات النبي (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) وهن:

١ـ عاتكة بنت هلال بن فالج بن ذكوان، وهي أُمّ عبد مناف.

١ـ الجعفريات: ص٨٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٨١.

٢ـ في وسائل الشيعة ج١٣ ص٣٤٦ ح٢: عن محمد بن يحيى.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٥٠ ح١٦.

٢ـ عاتكة بنت مُرَّة بن هلال، أُمّ هاشم بن عبد مناف.

٣ـ عاتكة بنت الأوقص بن مُرَّة بن هلال بن فالج، وهي أُمُّ وهَب، والد آمنة أُمّ النبي (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم).

فالأُولى من العواتك عمَّة الثانية، والثانية عمَّة الثالثة.

وفي الصّحاح ـ للجوهري ـ : وهي تِسع عواتك ـ وذكر الثلاث التي ذكرناها ثم قال ـ : وهُنَّ من بني سُليم، وسائر العَواتك أُمَّهات النبي (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) من غير بني سُليم[1].

الثاني: أن يكون جمع عاتك، وهو الكريم والخالص من كلِّ شيء ولون[2].

الثالث: يقال: عَتَك الرجل: أي كرَّ في القتال[3].

والظاهر أن المعنى الثالث أنسب بالمقام حيث يفتخر رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) بأجداده الأبطال الشجعان الذين كانوا يحوزون قَصَبَ السَّبْق في ساحات القتال. واللّه العالِم.

باب (٣)
استحباب الرماية والسِّباحة وتعليمهما للأبناء

٢٤٨٤١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبداللّه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: الرّمي سهم من سهام الإسلام[4].

١ـ مجمع البحرين: ج٥ ص٢٨١.

٢ و٣ـ أقرب الموارد.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٩ ح١١.

٢٤٨٤٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختريّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه كان يحضر الرّمي والرّهان[1].

٢٤٨٤٣ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): نِعْمَ شُغل المرأة المؤمنة الغزل.

وقال (صلّى اللّه عليه وآله): علّموا أبناءكم الرَّمي والسِّباحة[2].

٢٤٨٤٤ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): كلُّ لهوٍ باطل إلاّ ما كان من ثلاثة: رميك عن قوسك، وتأديبك فرسك، وملاعبتك أهلك، فإنّه من السّنّة[3].

أقول: قوله (عليه السّلام): «وتأديبك فرسك» لعلّ معناه: ترويضه وتهيئته للسباق، يقال: جَمَل مؤدَّب، أي: مُروَّض مُذلَّل ـ كما في أقرب الموارد ـ.

باب (٤)
تَنفُّر الملائكة عند اللّعان والرِّهان الاّ فيما استثني

٢٤٨٤٥ـ أصل زيد النرسي: قال: سمعته يقول: ايّاكم ومجالسة

١ـ الكافي: ج٥ ص٥٠ ح١٥.

٢ـ الجعفريات: ص٩٨. منه مستدرك الوسائل: ج١١ ص١١٥.

٣ـ الجعفريات: ص٨٧. منه مستدرك الوسائل: ج١١ ص١١٥.

اللَّعّان فانّ الملائكة لتنفر عند اللِّعان وكذلك تنفر عند الرِّهان، وايّاكم والرِّهان إلاّ رهان الخُفّ والحافر والريش فانّهُ تحضره الملائكة، فاذا سمعت اثنان يتلاعنان فقل: «اللّهمَّ بديعَ السماوات والارض صلّ على محمّد وآل محمّد ولاتجعل ذلك الينا واصلاً، ولاتجعل لِلَعنك وسخطك ونقمتك إليَّ وإلى الاسلام وأهلهُ مُساغاً، اللهم قَدِّس الاسلام وأهله تقديساً لايسيغ اليه سَخطُك، واجعل لعنك على الظالمين الذين ظلموا أهل دينك وحاربوا رسولك ووليِّك، وأعِزّ الاسلام وأهلهُ، وزيِّنهم بالتقوى وجنّبهم الردى»[1].

٢٤٨٤٦ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): انّ الملائكة لتنفر عند الرهان، وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والريش والنصل، وقد سابق رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أُسامة بن زيد وأجرى الخيل[2].

باب (٥)
كراهة إرسال الطيور في الجوّ

٢٤٨٤٧ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الحَمامات الطيّارات

١ـ الاصول الستة عشر: ص٢٠٩ ح٢٠٢ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٧٩.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٥٩ ح٥٠٩٤.

حاشية المنافقين[1] .

٢٤٨٤٨ـ الجعفريات: وباسناده عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّ النبي (صلّى اللّه عليه وآله) رأى رجلاً يرسل طيراً، فقال (صلّى اللّه عليه وآله): شيطان يتبع شيطاناً[2] .

---

١ و٢ـ الجعفريات: ص١٧٠ . منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٨٤ .

كتاب الوصايا

باب (١)
وصيَّة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السّلام)

٢٤٨٤٩ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ألا أُقرئك وصيّة فاطمة (عليها السّلام)؟

قلت: بلى.

قال: فأخرج إليّ صحيفة: هذا ما عهدت فاطمة بنت محمّد في مالها إلى عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام) وإن مات فإلى الحسن وإن مات فإلى الحسين فإن مات الحسين فإلى الأكبر من ولدي دون ولدك الدّلال والعواف والميثب وبرقة والحسنى والصافية وما لأمّ إبراهيم، شهد الله (عزّوجلّ) على ذلك والمقداد بن الأسود والزّبير بن العوّام[1].

١ـ الكافي: ج٧ ص٤٩ ح٦.

باب (٢)
وصيَّة الامام الصادق والامام الكاظم (عليهما السّلام)

٢٤٨٥٠ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن صفوان، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان، ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن ابن الحجّاج أنّ أبا الحسن موسى (عليه السّلام) بعث إليه بوصيّة أبيه وبصدقته مع أبي إسماعيل مصادف:

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم هذا ما عهد جعفر بن محمّد وهو يشهد أن لا إله إلاّ اللّه وحده لاشريك له، له الملك وله الحمد، يحيى ويميت، بيده الخير وهو على كلّ شيء قدير، وأنّ محمّداً عبده ورسوله وأنّ الساعة آتية لاريب فيها وأنّ اللّه يبعث من في القبور، على ذلك نَحيى وعليه نموت وعليه نُبعث حيّاً إن شاء اللّه.

وعهد إلى ولده ألاّ يموتوا إلاّ وهم مسلمون، وأن يتّقوا اللّه ويُصلحوا ذات بينهم ما استطاعوا، فإنّهم لن يزالوا بخير ما فعلوا ذلك وإن كان دين يدان به، وعَهِد إنْ حَدَث به حدث ولم يغيّر عهده هذا ـ وهو أولى بتغييره ما أبقاه اللّه ـ لفلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا ولفلان كذا وفلان حرٌّ وجعل عهده إلى فلان.

«بسم اللّه الرحمن الرحيم هذا ما تصدّق به موسى بن جعفر بأرض بمكان كذا وكذا وحدُّ الأرض كذا وكذا، كلّها ونخلها وأرضها

وبياضها وماؤها وأرجائها وحقوقها وشربها من الماء وكلّ حقّ قليل أو كثير هو لها في مرفع أو مظهر أو مغيض أو مرفق أو ساحة أو شعبة أو مشعب أو مسيل أو عامر أو غامر، تصدّق بجميع حقّه من ذلك على وُلده من صُلبه الرجال والنساء، يقسّم واليها ما أخرج اللّه عزّوجلّ من غلّتها بعد الّذي يكفيها من عمارتها ومرافقها، وبعد ثلاثين عذقاً يقسّم في مساكين أهل القرية بين وُلد موسى للذَّكر مثل حظّ الأُنثيين، فإن تزوّجت امرأة من وُلد موسى فلاحقّ لها في هذه الصدقة حتّى ترجع إليها بغير زوج، فإنْ رجعتْ كان لها مثل حظّ الّتي لم تتزوّج من بنات موسى، وأنّ من توفّي من ولد موسى وله ولد فولده على سهم أبيه للذكر مثل حظّ الأُنثيين على مثل ما شرط موسى بن جعفر في ولده من صلبه، وأنّ من توفّي من ولد موسى ولم يترك ولداً ردّ حقّه على أهل الصَّدقة، وأن ليس لولد بناتي في صدقتي هذه حقّ إلاّ أن يكون آباؤهم من ولدي، وأنّه ليس لأحد حقّ في صدقتي مع ولدي أو ولد ولدي وأعقابهم ما بقي منهم أحدٌ، وإذا انقرضوا ولم يبق منهم أحدٌ فصدقتي على ولد أبي من أُمّي ما بقي أحدٌ منهم على ما شرطته بين ولدي وعقبي، فإن انقرض ولد أبي من أُمّي فصدقتي على ولد أبي وأعقابهم ما بقي منهم أحدٌ على مثل ما شرطت بين ولدي وعقبي، فإذا انقرض من ولد أبي ولم يبق منهم أحد فصدقتي على الأوّل فالأول حتّى يرثها اللّه الّذي ورثها وهو خير الوارثين، تصدّق موسى ابن جعفر بصدقته هذه وهو صحيح صدقة حبساً بتلاً بتّاً، لامثوبة فيها ولا ردّ أبداً، ابتغاء وجه اللّه عزّوجلّ والدار الآخرة، لايحلُّ لمؤمن يؤمن باللّه واليوم الآخر أن يبيعها أو شيئاً منها ولايهبها ولاينحلها

ولايغيّر شيئاً منها ممّا وضعته عليها حتّى يرث اللّه الأرض وما عليها.

وجعل صدقته هذه إلى عليّ وإبراهيم فإن انقرض أحدهما دخل القاسم مع الباقي منهما، فإن انقرض أحدهما دخل إسماعيل مع الباقي منهما، فإن انقرض أحدهما دخل العبّاس مع الباقي منهما، فإن انقرض أحدهما فالأكبر من ولدي، فإن لم يبق من ولدي إلاّ واحد فهو الّذي يليه» وزعم أبو الحسن أنّ أباه قدّم إسماعيل في صدقته على العبّاس وهو أصغر منه[1].

باب (٣)
الوصيَّة حقٌّ على كلّ مسلم

٢٤٨٥١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الوصيّة؟

فقال: هي حقٌّ على كلّ مسلم[2].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل مثله[3].

التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن المفضّل بن صالح، عن زيد الشحّام قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الوصية... وذكر مثله[4].

١ـ الكافي: ج٧ ص٥٣ ح٨.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٣ ح٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨١ ح٥٤١١.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٢ ح٧٠٣.

٢٤٨٥٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن العلا بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) انّه قال: الوصية حقٌّ على كل مسلم[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): الوصية... وذكر مثله[٢].

بحار الأنوار: نقل من خط الشهيد (رحمه اللّه) نقلاً من خط الشيخ أبي جعفر الطوسي قال: روى الحسين بن سعيد في كتابه عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): ... وذكر مثله[٣].

الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): الوصية... وذكر مثله[٤].

باب (٤)
الصحوة قبل الموت للوصيَّة

٢٤٨٥٣ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان[٥]، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال له رجل: إنّي خرجت إلى مكّة فصحبني رجلٌ وكان زميلي فلمّا

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٢ ح٧٠١ و٧٠٢.

٣ـ بحار الانوار: ج١٠٣ ص١٩٦ ح١٣.

٤ـ الهداية: ص٨١.

٥ـ في التهذيب: عن حمّاد، عن الحلبي.

[أن] كان في بعض الطريق مرض وثقل ثقلاً شديداً، فكنت أقوم عليه، ثمّ أفاق حتّى لم يكن عندي به بأس، فلمّا أن كان اليوم[١] الّذي مات فيه أفاق فمات في ذلك اليوم.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): ما من ميّت تحضره الوفاة إلاّ رَدَّ الله (عزّوجلّ) عليه من سمعه وبَصَره وعقله للوصيّة ـ أخَذ الوصيّة أو ترك ـ وهي الراحة الّتي يقال لها: راحة الموت، فهي حقٌّ على كلّ مسلم[٢].

من لايحضره الفقيه: روى محمّد بن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ما من ميّتٍ تحضره الوفاة... وذكر مثله[٣].

٢٤٨٥٤ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن عليّ، عن حمّاد بن عثمان، عن الوليد بن صبيح قال: صحبني مولى لأبي عبدالله (عليه السّلام) يقال له: أعْيَن، فاشتكى أيّاماً ثمّ برأ ثمّ مات فأخذتُ متاعه وما كان له فأتيت به أبا عبدالله (عليه السّلام) وأخبرته[٤] أنّه اشتكى أيّاماً ثمّ برأ ثمّ مات، قال:[٥] تلك راحة الموت، أما إنّه ليس من أحد يموت حتّى يردّ الله (عزّوجلّ) من

١ـ في التهذيب: فلما كان في اليوم.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٣ ح٣ ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٣ ح٧٠٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٠ ح٥٤٠٩.

٤ـ في التهذيب: فأخبرته.

٥ـ في التهذيب: ثم برء فقال.

سمعه وبصره وعقله للوصيّة أخذ أو ترك[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٢].

٢٤٨٥٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قيل لهُ: إنّ أعْيَنَ مولاك لمّا احتُضِر اشتدَّ نزاعُهُ ثم أفاق حتى ظننَّا أنَّه قد استراح ثم مات بعد ذلك، فقال (عليه السّلام): تلك راحة الموت، أما إنَّه ما من ميِّت يموت حتى يَرُدَّ اللّه (عزّوجلّ) عليه من عقله وسمعه وبصره ـ وعدَّد أشياء ـ للوصيَّة، أخذ أو ترك[٣].

٢٤٨٥٦ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن زكريا بن محمد أبي عبداللّه المؤمن، عن علي بن أبي نعيم، عن أبي حمزة، عن أحدهما[٤] (عليهما السّلام) قال: انّ اللّه تعالى يقول: [يا]ابن آدم تَطوَّلتُ عليك بثلاثة[٥]: سترتُ عليك ما لو عَلِم[٦] به أهلُك ما وارَوك، وأوسعتُ عليك فاستقرضتُ منك لك فلم تقدّم خيراً، وجعلتُ لك نظرة عند موتك في ثلثك فلم تقدِّم خيراً[٧].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن عيسى بن عبيد، عن زكريّا المؤمن مثله[٨].

١ـ الكافي: ج٧ ص٣ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٣ ح٧٠٥.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤٥ ح١٢٩٣.

٤ـ في الفقيه: عن بعض الائمة (عليهم السّلام).

٥ـ في الفقيه: بثلاث.

٦ـ في الفقيه: ما لو يعلم.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٥ ح٧١٢.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨١ ح٥٤١٠.

باب (٥)
كن وصيَّ نفسِك

٢٤٨٥٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن مهزم، عن عنبسة العابد قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): أوصني.

فقال: أعدّ جهازك، وقدّم زادك، وكن وصيّ نفسك، ولاتقل لغيرك[١] يبعث إليك بما يصلحك[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٣].

باب (٦)
كيفيّة الوصيّة

٢٤٨٥٨ـ الكافي ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن عليّ بن إسحاق، عن الحسن بن حازم الكلبيّ ابن أُخت هشام بن سالم، عن سليمان بن جعفر، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من لم يحسن وصيّته عند الموت كان نقصاً في مروءته وعقله.

قيل: يارسول اللّه وكيف يوصي الميّت؟

١ـ في التهذيب: ولاتقل لنفسك ولاتقل لغيرك.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٦٥ ح٢٩.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣٧ ح٩٢٤.

قال: إذا حضرته وفاته واجتمع الناس إليه قال: «اللهمّ فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اللهمّ إنّي أعهد إليك في دار الدّنيا أنّي أشهد أن لا إله إلاّ أنت وحدك لاشريك لك وأنّ محمداً عبدك ورسولك، وأنّ الجنّة حقّ، و[أنّ] النار حقّ، وأنّ البعث حق، وأنّ الحساب حقّ[1]، والقدر والميزان حقّ [وأنّ الدّين كما وصفت، وأنّ الإسلام كما شرعت، وأنّ القول كما حدّثت][2] وأنّ القرآن كما[3] أنزلت، وأنّك أنت اللّه الحقّ المبين، جزى اللّه محمّداً (صلّى اللّه عليه وآله) [عنّا] خير الجزاء، وحيّا اللّه محمّداً وآل محمّد بالسّلام، اللهمّ ياعدّتي عند كربتي، وياصاحبي عند شدّتي، وياوليّ نعمتي، إلهي وإله آبائي لاتكلني إلى نفسي طرفة عين [أبداً] فإنّك إن تكلني إلى نفسي طرفة عين أقرب[4] من الشرّ وأبعد من الخير، فآنِس[5] في القبر وحشتي واجعل لي عهداً يوم ألقاك منشوراً».

ثمّ يوصي بحاجته، وتصديق هذه الوصيّة في القرآن في السورة الّتي يذكر فيها[6] مريم في قوله (عزّوجلّ): ﴿لاَيَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً﴾[7] فهذا عهد الميّت، والوصيّة حق على

١ـ في الفقيه: والحساب حق، والصراط حق، وفي التهذيب: والحساب حق والعدل.

٢ـ ما بين المعقوفتين ليس في التهذيب.

٣ـ في التهذيب: وان القرآن حق وان القرآن كما.

٤ـ في التهذيب: الى نفسي كنت أقرب، وفي الفقيه: الى نفسي أقرب.

٥ـ في التهذيب: وآنس لي.

٦ـ في التهذيب والفقيه: تذكر فيها.

٧ـ مريم ١٩: ٨٧.

كلّ مسلم [وحقٌ عليه] أن يحفظ هذه الوصيّة ويعلّمها.

وقال أمير المؤمنين [علي بن أبي طالب] (عليه السّلام): علّمنيها رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) وقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): علّمنيها جبرئيل (عليه السّلام)[١].

تفسير القمي: حدثني أبي، عن الحسن بن محبوب، عن سليمان ابن جعفر، عن أبيه، عن أبي عبداللّه، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من لم يحسن... وذكر نحوه[٢].

باب (٧)
الوصيّة تمام ما نَقص من الزكاة

٢٤٨٥٩ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى مسعدة بن صدقة الربعي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): الوصية تمام ما نقص من الزكاة[٣].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: الوصية... وذكر مثله[٤].

١ـ الكافي: ج٧ ص٢ ح١ ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٧ ح٥٤٣١ ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٤ ح٧١١.

٢ـ تفسير القمي: ج٢ ص٥٥.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٢ ح٥٤١٣ ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٣ ح٧٠٦.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٣ ح٧٠٧.

باب (١٠)
جزاء من جار في وصيّته

٢٤٨٦٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)[١] قال: من عدل في وصيّته كان بمنزلة من تصدّق بها في حياته، ومن جار[٢] في وصيّته لقى اللّه (عزّوجلّ) يوم القيامة وهو عنه معرض[٣].

من لايحضره الفقيه ـ قرب الاسناد: روى هارون بن مسلم مثله[٤].

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا عبداللّه بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم مثله[٥].

أقول: قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (قوله (عليه السّلام): «من عدل في وصيّته» بأن لايكذب ولايوصي أكثر من الثلث ولايعترف بوارث كذباً ونحوها وأوصى في الخيرات والمبرات)[٦].

١ـ في الفقيه وقرب الاسناد وعلل الشرايع: عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام).

٢ـ في علل الشرايع: تصدّق بها ومن حاف.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٥٨ ح٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٤ ح٥٤١٩ ـ قرب الاسناد: ص٦٣ ح١٩٩ الطبعة الحديثة.

٥ـ علل الشرايع: ص٥٦٧ ح٥.

٦ـ روضة المتقين: ج١١ ص٢٢.

باب (١١)
عدم جواز الاضرار بالورثة في الوصيَّة

٢٤٨٦٤ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه): من أوصى ولم يحف[١] ولم يضارّ كان كمن تصدّق[٢] به في حياته[٣].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام)... وذكر مثله[٤].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال... وذكر مثله[٥].

٢٤٨٦٥ـ من لايحضره الفقيه: روى عبداللّه بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): ما أبالي أضررت بولدي[٦] أو سرفتهم[٧] ذلك

١ـ الحَيْف: الجور والظلم (لسان العرب).

٢ـ في التهذيب: صدّق.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٦٢ ح١٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٢ ح٥٤١٤.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٤ ح٧٠٩.

٦ـ في التهذيب: بورثتي.

٧ـ في التهذيب: سرقتهم.

المال[١].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال: لا أبالي... وذكر مثله[٢].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) انّه قال... وذكر نحوه ـ ثم زاد: فتصدَّقتُ به[٣].

نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه. ثم زاد: فتصدَّقتُ[٤].

أقول: السَرَف: تجاوز الحدّ والاعتدال، وسَرِفَه سَرَفاً: اغفله وجهله واخطأه، كقوله «مافي عطائهم منٌّ ولا سَرَف» أي: لايخطئون في موضع العطاء بأن يعطوه من لايستحقّ ويحرموه المستحقّ (أقرب الموارد).

والظاهر انّ المقصود من قوله (عليه السّلام): «ما ابالي...» هو بيان حكم اخلاقي أي لافرق بين أن يَهَب الانسان أو يوصي بأكثر من ثلثه ـ ويكون ذلك ضرراً بولده وورثته ـ أو يتصدّق بماله على الفقراء والامور الخيرية ويُفوِّت المال على الورثة، وكلاهما يسببان الاضرار

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٣ ح٥٤١٨.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٤ ح٧١٠.

٣ـ الجعفريات: ص٢٤٢.

٤ـ نوادر الراوندي: ص٤١.

بالورثة وايقاعهم في الخسارة.

وأمّا على نسخة التهذيب: «أو سرقتهم...» فيحتمل أن يكون تصحيفاً لأن «سرقتُ» لايتعدّى الى مفعولين الاّ بحرف الجرّ، فاللاّزم أن يقول: «سرقتُ منهم مالاً» أمّا سرفتُ ـ بالفاء ـ فيتعدّى الى مفعولين بغير حرف الجرّ.

هذا أوّلاً.

ثانياً: على فرض صحة قوله: «سرقتُهم» يكون معناه: أن الإضرار بهم ـ في الوصيَّة ـ بمنزلة السرقة منهم. واللّه العالِم.

٢٤٨٦٦ـ من لايحضره الفقيه: روى هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة الربعي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام): انّ رجلاً من الأنصار توفي ولهُ صبية صغار ولهُ ستة من الرقيق فأعتقهم عند موته وليس لهُ مال غيرهم، فأتي النبي (صلّى اللّه عليه وآله) فأخبر فقال: ما صنعتم بصاحبكم؟

قالوا: دفنّاه.

قال: لو علمت ما دفنّاه[1] مع أهل الاسلام، ترك ولدهُ يتكففون الناس؟![2].

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا عبداللّه بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم مثله[3].

١ـ في علل الشرايع: ما دفنته.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٦ ح٤٣٢٧.

٣ـ علل الشرايع: ص٥٦٦ ح٢.

قرب الاسناد: هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة قال: حدثني جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) نحوه[١].

٢٤٨٦٧ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي [أمير المؤمنين] (عليهم السّلام) أنّه حضر رجلاً مُقِلاً[٢]، فقال لهُ الرجل: ألا أوصي يا أمير المؤمنين؟

فقال: أوص بتقوى اللّه، فامّا المال فدع مالك لورثتك، فانّه طفيف يسير، وانّما قال اللّه (عزّوجل): ﴿إن تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ﴾ وأنت فلم تترك خيراً توصي فيه[٣].

باب (١٢)
استحباب أن تكون الوصيّة مكتوبة جاهزة

٢٤٨٦٨ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ليس ينبغي للمسلم أن يبيت ليلتين، إلا ووصيّته مكتوبة عند رأسه[٤].

دعائم الإسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: . . . . وذكر

١ـ قرب الاسناد: ص٦٣ ح٢٠٠ الطبعة الحديثة.

٢ـ رجل مُقلّ: أي فقير (أقرب الموارد).

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٥٦ ح١٢٩٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٤١.

٤ـ الجعفريات: ص١٩٩.

مثله[١] .

باب (١٣)
استحباب الوصيّة لذوي القرابة

٢٤٨٦٩ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام)[٢] قال: من لم يوص عند موته لذوي قرابته ممن لايرثه[٣] فقد ختم عمله بمعصية[٤] .

من لايحضره الفقيه: روى عبدالله بن المغيرة مثله[٥] .

تفسير العياشي: عن السكوني مثله[٦] .

٢٤٨٧٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن هشام بن أحمر، وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد جميعاً، عن سالمة مولاة أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كنت عند أبي عبدالله (عليه السّلام) حين حضرتهُ الوفاة فأغمي عليه، فلمّا أفاق قال: اعطوا الحسن بن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤٥ ح١٢٩١ . منهما مستدرك الوسائل: ج٢ ص١١٦ .

٢ـ في تفسير العياشي: عن أبيه، عن علي عليه السلام .

٣ـ في تفسير العياشي: ممن لايرث، وسقطت من الفقيه .

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٤ ح٧٠٨ .

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٢ ح٥٤١٥ .

٦ـ تفسير العياشي: ج١ ص١٨٠ ح٢٧٢ الطبعة الحديثة .

علي بن الحسين[١] ـ وهو الأفطس ـ سبعين ديناراً [وأعطوا فلاناً كذا وكذا وفلاناً كذا وكذا][٢].

فقلت:[٣] أتعطي رجلاً حمل عليك بالشفرة؟[٤]

فقال: ويحكِ أما تقرئين[٥] القرآن؟

قلت: بلى.

قال: أما سمعتِ قول اللّه (عزّوجل): ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ﴾[٦]؟

قال ابن محبوب في حديثه: حمل عليك بالشفرة: يريد أن يقتلك.

فقال: أتريدين على أن لا أكون من الذين قال اللّه (تبارك وتعالى): ﴿الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ﴾؟ نعم يا سالمة ان اللّه خلق الجنّة وطيّبها وطيّب ريحها وان ريحها لتوجد من مسيرة ألفي عام ولايجد ريحها عاقٌّ ولاقاطع رحم[٧].

١ـ في الفقيه: الحسن بن علي بن علي بن الحسين، وفي التهذيب: الحسن بن علي بن الحسين بن علي.

٢ـ ما بين المعقوفتين ليس في التهذيب والفقيه وتفسير العياشي.

٣ـ في الفقيه و تفسير العياشي: قلت، وفي التهذيب: قلت له.

٤ـ الشَفْرة: السكّين العريضة. ومنه «فحمل عليه بالشَفْرة» يريد السيف (مجمع البحرين).

٥ـ في التهذيب: تقرئي. وما في الكافي هو الصّحيح.

٦ـ الرعد ١٣: ٢١.

٧ـ الكافي: ج٧ ص٥٥ ح١٠.

التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: محمد بن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن سالمة[1] مولاة ولد أبي عبدالله (عليه السّلام) قالت: . . . وذكر مثله ـ الى قوله: اما سمعت قول الله (عزّوجلّ). . . الى آخر الآية[2].

تفسير العياشي: الفضل بن شاذان، عن أبي عبدالله قال: حدثنا ابراهيم بن عبدالحميد، عن سالمة مولاة ام ولد كانت لابي عبدالله (عليه السّلام) قالت: . . . وذكر مثل التهذيب[3].

غيبة الطوسي: أخبرنا جماعة، عن أبي جعفر محمد بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن هشام بن أحمر، عن سالمة مولاة أبي عبدالله (عليه السّلام) قالت: . . . وذكر نحوه[4].

باب (١٤)
استحباب الوصيَّة الماليَّة للامام المعصوم

٢٤٨٧١ـ تفسير العياشي: عن عمّار بن مروان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ﴾[5]؟

١ـ في الفقيه: سلمى.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢٤٦ ح٩٥٤ ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣١ ح٥٥٥١.

٣ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٣٨٦ ح٢٢١١ الطبعة الحديثة.

٤ـ غيبة الطوسي: ص١١٩.

٥ـ البقرة ٢: ١٨٠.

قال: حقٌّ جعله اللّه في أموال الناس لصاحب هذا الأمر.

قال: قلت: لذلك حدّ محدود؟

قال: نعم.

قال: قلت: كم؟

قال: أدناه السدس، وأكثره الثلث[1].

٢٤٨٧٢ـ تفسير العياشي: عن سماعة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى المُتَّقِينَ﴾.

قال: شيء جعله اللّه لصاحب هذا الأمر.

قال: قلت: فهل لذلك حدّ؟

قال: نعم.

قلت: وما هو؟

قال: أدنى ما يكون ثلث الثلث[2].

أقول: قوله (عليه السّلام): «لصاحب هذا الأمر» أي الامام المعصوم المفتَرض طاعته على الناس أجمعين.

وهذا الحديث محمول على الاستحباب، بأن يوصي الانسان بشيء من ماله ـ الثلث أو السدس ـ لصاحب الأمر (عليه السّلام).

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص١٧٩ ح٢٦٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٤٣.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص١٨٠ ح٢٧٤ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٤٢.

باب (١٥)
استحباب الوصيّة بأقلّ من ثلث المال

٢٤٨٧٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، وحفص بن البختريّ، وحمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من أوصى بالثلث فلم يترك[١].

٢٤٨٧٤ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الوشّاء، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من أوصى بالثلث فقد أضرّ بالورثة والوصيّة بالخمس والربع أفضل من الوصيّة بالثلث و[قال:] من أوصى بالثلث فلم يترك[٢].

من لايحضره الفقيه: الحسن بن علي الوشّاء مثله[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم وحفص بن البختري وحمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٤].

دعائم الاسلام: قال جعفر بن محمّد (عليه السّلام)... وذكر نحوه[٥].

١ـ الكافي: ج٧ ص١١ ح٦.
٢ـ الكافي: ج٧ ص١١ ح٥.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٥ ح٥٤٢٤.
٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٩١ ح٧٦٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٩ ح٤٥١.
٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٥٧ ضمن حديث١٣٠٠.

باب (١٦)
استحباب الوصيَّة بخُمس المال

٢٤٨٧٥ـ من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): الوصيَّة بالخُمس لأنّ اللّه (عزّوجلّ) رضي لنفسه بالخمس.

وقال: الخمس اقتصاد، والربع جهد، والثلث حيف[1].

٢٤٨٧٦ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) انَّه كان يستحبّ الوصيّة بالخمس ويقول: إنّ اللّه (تبارك وتعالى) رضي لنفسه من الغنيمة بالخمس، وقال علي بن أبي طالب (عليه السّلام): الخُمس اقتصاد، والرُّبع جهد الورثة، والثلث حَيف[2].

٢٤٨٧٧ـ قرب الاسناد: هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة قال: حدثني جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): لئن أُوصي بالخمس أحبّ اليّ من أن أُوصي بالرّبع، ولئن أُوصي بالرّبع أحبّ إليّ من أن أُوصي بالثلث، ومن أوصى بالثلث فلم[3] يترك شيئاً[4].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٥ ح٥٤٢١.

٢ـ الجعفريات: ص٢٤٢. منه مستدرك الوسائل: ج٧ ص٢٨٠.

٣ـ في علل الشرايع: لم.

٤ـ قرب الاسناد: ص٦٣ ح٢٠١ الطبعة الحديثة.

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا عبداللّه بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم بهذا الاسناد مثله[١].

باب (١٧)
جواز الوصيّة بالثُلث

٢٤٨٧٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرّجل يموت مالَه من ماله؟

فقال: له ثلث ماله وللمرأة أيضاً[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير قال: سألت... وذكر مثله[٤].

٢٤٨٧٩ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن ابن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: للرجل عند موته ثلث ماله وان لم يوص فليس على الورثة أمضاؤه[٥].

١ـ علل الشرايع: ص٥٦٧ ح٦. منهما وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٦١.
٢ـ الكافي: ج٧ ص١١ ح٣.
٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٩١ ح٧٧٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٩ ح٤٥٢.
٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٥ ح٥٤٢٢.
٥ـ التهذيب: ج٩ ص٢٤٢ ح٩٣٩.

٢٤٨٨٠ـ التهذيب: علي بن الحسين، عن محمد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب أنّ أبا عبداللّه (عليه السّلام) لمّا أوصى قال له بعض أهله: انّك قد أوصيت باكثر من الثلث.

قال: ما فعلت ولكن قد بقي من ثلثي كذا وكذا وهو لمحمّد بن اسماعيل[١].

٢٤٨٨١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام)، عن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) انّه قال: المرء أحق بثلثه يضعهُ حيث أحبّ.

قال علي (عليه السّلام) لرجل: ان يوصي في ماله بالثلث والثلث كثير.

وقال جعفر بن محمد (عليه السّلام): وكذلك المرأة لها مثل ذلك[٢].

٢٤٨٨٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كان البراء بن معرور الأنصاريّ بالمدينة وكان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بمكّة وإنّه حضره الموت، وكان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) [بمكّة وأصحابه] والمسلمون يصلّون إلى بيت المقدس، وأوصى[٣] البراء [إذا

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٤ ح٧٧٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٥٦ ح١٢٩٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٩٦.

٣ـ في الفقيه والتهذيب والكافي ج٣: فأوصى.

دُفن] أن يُجعل وجهه إلى تلقاء النبيّ [1] (صلّى اللّه عليه وآله) إلى القبلة وأوصى بثُلث ماله فجرتْ به السنّة [2].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير مثله [3].

التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير مثله [4].

الكافي: الحسين بن محمد، عن عبداللّه بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن حمّاد بن عيسى، عن معاوية بن عمّار مثله ـ الى قوله: الى القبلة ـ ثم ذكر ـ فجرت به السنّة وانّهُ أوصى بثلث ماله فنزل به الكتاب وجرت به السنّة [5].

٢٤٨٨٣ـ علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا أحمد بن ادريس قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كان البراء بن معرور الأنصاري بالمدينة وكان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بمكة وانّه حضره الموت فأوصى بثلث ماله فجرت به السنّة [6].

١ـ في الكافي ج٣: يجعل وجهه الى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله).

٢ـ الكافي: ج٧ ص١٠ ح١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٦ ح٥٤٢٨.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٢ ح٧٧١.

٥ـ الكافي: ج٣ ص٢٥٤ ح١٦.

٦ـ علل الشرايع: ص٥٦٦ ح١. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٦٢.

باب (١٨)
أوَّلُ ما يُحسب من الثُلث

٢٤٨٨٤ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنهما قالا: من أوصى بوصايا ذكر فيها العتق، فإنّها تخرج من ثلثه ويبدأ بالعتق، ويكون ما فضل في الوصايا.

قال جعفر بن محمد (عليه السّلام): وكذلك ان أوصى بأن يحج عنهُ من لم يكن حج فانّه يبدأ بالحج على سائر الوصايا[1].

باب (١٩)
بطلان الوصيَّة فيما زاد على الثُلث

٢٤٨٨٥ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن أبي عمير، عن مرازم، عن عمّار الساباطيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الميّت أحقُّ بماله ما دام فيه الروح يبين به. قال: نعم فإن أوصى به فإن تعدّى[2] فليس له إلاّ الثلث[3].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[4].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٥٧ ح١٣٠٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٩٨.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: يبين به، فان قال بعدي. وفي الفقيه: يبين به، قال: فان تعدّى.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٨ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٨ ح٧٥٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٢ ح٤٦٣.

من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير مثله[١].

٢٤٨٨٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل حضره الموت فأعتق مملوكه[٢] وأوصى بوصيّة فكان[٣] أكثر من الثلث؟

قال: [٤] يمضى عتق الغلام ويكون النقصان فيما بقي[٥].

من لايحضره الفقيه: روى العلاء بن رزين مثله[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسين[٧]، عن علي بن أسباط، عن علاء بن رزين القلا مثله[٨].

٢٤٨٨٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسين[٩]، عن أحمد ابن الحسن، عن أبيه، عن علي بن عقبة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن رجل حضره الموت فأعتق مملوكاً [له] ليس له غيره فأبى الورثة أن يجيزوا ذلك كيف القضاء فيه؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٦ ح٥٤٢٦.

٢ـ في الفقيه والتهذيب والاستبصار: غلامهُ.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: وكان.

٤ـ في الاستبصار: فقال.

٥ـ الكافي: ج٧ ص١٧ ح٤.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢١٢ ح٥٤٩٤.

٧ـ في الاستبصار: علي بن الحسن.

٨ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٤ ح٧٨٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٠ ح٤٥٤.

٩ـ في الاستبصار: علي بن الحسن.

قال: ما يعتق منه إلاّ ثلثه وسائر ذلك الورثة[١] أحق بذلك ولهم ما بقي[٢].

التهذيب: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبداللّه بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل... وذكر مثله ـ الى قوله: الاّ ثلثه[٣].

الهداية: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله الى قوله: الاّ ثلثه. الاّ أنه أسقط قوله: كيف القضاء فيه[٤].

٢٤٨٨٨ـ علل الشرايع: حدثنا محمد بن الحسن (رحمه اللّه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن أبي طالب عبداللّه بن الصلت القمي، عن يونس بن عبدالرحمن رفعه الى أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفاً أَوْ إِثْماً فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَإِثْمَ عَلَيْهِ﴾[٥].

قال: يعني اذا اعتدى في الوصيَّة، اذا زاد على الثلث[٦].

تفسير العياشي: عن يونس رفعه الى أبي عبداللّه (عليه السّلام) نحوه[٧].

١ـ في الاستبصار: [للورثة] والورثة.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٤ ح٧٨١ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٠ ح٤٥٥.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٩ ح٨٦٢.

٤ـ الهداية: ص٨١.

٥ـ البقرة ٢: ١٨٢.

٦ـ علل الشرايع: ص٥٦٧ ح٤. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٦٤.

٧ـ تفسير العياشي: ج١ ص١٨٢ ح٢٧٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٩٨.

٢٤٨٨٩ـ الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): ليس للميت من ماله الاّ الثلث فان أوصى بأكثر من الثلث ردّ الى الثلث[1].

باب (٢٠)
صحَّة الوصيَّة فيما زاد عن الثلث مع موافقة الورثة

٢٤٨٩٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن أخيه أحمد بن الحسن، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن يحيى، عن علي ابن الحسن بن رباط، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أوصى بوصية أكثر من الثلث وورثته شهود فأجازوا ذلك له؟

قال: جائز.

قال علي بن الحسن بن رباط: وهذا عندي على انّهم رضوا بذلك في حياته وأقرّوا به[2].

باب (٢١)
حكم موافقة الورثة بالزائد على الثلث ثم رفْضهم له

٢٤٨٩١ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [قال:] في رجل أوصى بوصيّة وورثته شهود فأجازوا

١ـ الهداية: ص٨١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٩٨.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٣ ح٧٧٨ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٣ ح٤٦٧.

ذلك [له] فلمّا مات الرّجل نقضوا الوصيّة هل لهم[١] أن يردّوا ما أقرُّوا به؟

قال:[٢] ليس لهم ذلك، الوصيّة جائزة عليهم إذا أقرّوا بها في حياته.

أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عيسى مثله[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس ابن عامر، عن داود بن حصين، عن أبي أيوب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن رجل أوصى... وذكر مثله[٥].

٢٤٨٩٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: إذا أوصى الرجل ـ يعني بما يجاوز الثلث ـ فأجاز له الورثة ذلك في حياته ثم بدا لهم بعد الموت، قال: ليس لهم أن يرجعوا[٦].

١ـ في التهذيب ح٧٧٧ وفي الاستبصار ٤٦٦: نقضوها ألهم.

٢ـ في الفقيه والاستبصار ح٤٦٤: فقال.

٣ـ الكافي: ج٧ ص١٢ ح١ ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٣ ح٧٧٥ و٧٧٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٢ ح٤٦٤ و٤٦٥.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٠ ح٥٤٦١.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٣ ح٧٧٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٢ ح٤٦٦.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٢ ح١٣١٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠٠.

باب (٢٢)
حكم من أوصى بثلث ماله ثم قُتل

٢٤٨٩٣ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): من أوصى بثلث ماله[١] ثم قُتِل خطأ فإنّ[٢] ثلث ديته داخل في وصيّته[٣].

من لايحضره الفقيه: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أوصى بثلث... وذكر مثله[٤].

٢٤٨٩٤ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في رجل أوصى بثلثه ثم قُتل خطأ، قال: ثلث ديته داخل في وصيَّته[٥].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي (عليهم السّلام) أنه قال في رجل أسلم ثم قُتل خطأ، قال: ... وذكر مثله[٦].

١ـ في التهذيب: بثلثه.

٢ـ في الفقيه والتهذيب ح٧٧٤: قال.

٣ـ الكافي: ج٧ ص١١ ح٧ ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٣ ح٧٧٤ وص٢٠٧ ح٨٢١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٧ ح٥٥٣٧.

٥ـ التهذيب: ج١٠ ص٣١٣ ح١١٦٧.

٦ـ الجعفريات: ص١٢١.

باب (٢٣)
حكم مَن أوصى ثم قَتَل نفسه

٢٤٨٩٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاّد قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: من قتل نفسه متعمّداً فهو في نار جهنّم خالداً فيها.

قيل له:[١] أرأيت إن كان أوصى بوصيّة ثمّ قتل نفسه [متعمّداً] من ساعته تنفذ وصيّته؟

قال: [فقال:] إن كان أوصى قبل أن يحدث حدثاً في نفسه من جراحة أو فعل لعلّه يموت اجيزت[٢] وصيّته في الثلث[٣] وإن كان أوصى بوصيّة بعد ما أحدث في نفسه من جراحة[٤] أو فعل[٥] لعلّه يموت لم تجز وصيّته[٦].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٧].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٨].

١ـ في التهذيب: قلت له.

٢ـ في الفقيه: أو فعل أجيزت، وفي التهذيب: أو قتل أجيزت.

٣ـ في الفقيه والتهذيب: في ثلثه.

٤ـ في الفقيه: بوصية وقد أحدث في نفسه جراحة.

٥ـ في الفقيه: أو فعلاً، وفي التهذيب: أو قتل.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٤٥ ح١.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٢ ح٥٤٧٠.

٨ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٧ ح٨٢٠.

٢٤٨٩٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنه سُئل عن وصية قاتل نفسه؟

قال: إذا أوصى بها بعد أن أحدث الحدث في نفسه ومات منه، لم تجز وصيته[١].

باب (٢٤)
حكم مَن أوصى لمملوكه بثلثه

٢٤٨٩٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسين[٢]، عن عمرو ابن عثمان، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح الثوري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل أوصى لمملوك له بثلث ماله.

قال: فقال: يقوّم المملوك ثم[٣] ينظر ما يبلغ ثلث الميت[٤] فان كان [الثلث] أقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى العبد في ربع قيمته[٥]، وان كان [الثلث] اكثر من قيمة العبد أعتق العبد ودفع اليه ما يفضل[٦] من الثلث بعد القيمة[٧].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٣ ح١٣٢٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٢٧.

٢ـ في الاستبصار: علي بن الحسن.

٣ـ في التهذيب ح٨٥١: المملوك بقيمة عادلة ثم، وفي الاستبصار ح٥٠٥: المملوك بقيمته ثم.

٤ـ في الاستبصار ح٤٥٦: ما بلغ ثلث الميت، وفي التهذيب ح٨٥١ والاستبصار ح٥٠٥: ما ثلث الميت.

٥ـ في التهذيب ح٨٥١: القيمة.

٦ـ في التهذيب ح٨٥١ والاستبصار ح٥٠٥: ما فضل.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٤ ح٧٨٢ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٠ ح٤٥٦.

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن بن محبوب مثله[١].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه قال... وذكر نحوه ثم زاد: وان لم يعتق بالقيمة من الثلث الاّ دون السدس لم تكن لهُ وصيّة[٢].

باب (٢٥)

حكم من أعتق مملوكه وأوصى بالثُلث

٢٤٨٩٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إن أعتق رجلٌ عند موته خادماً له ثم أوصى بوصيّة أُخرى القيت[٣] الوصيّة وأُعتق الخادم[٤] من ثلثه إلاّ أن يفضل من الثلث ما[٥] يبلغ الوصيّة[٦].

التهذيب: محمّد بن علي بن محبوب، عن الحسين بن سعيد مثله[٧].

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٦ ح٨٥١ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٤ ح٥٠٥.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٢ ح١٣١٦.

٣ـ في التهذيب ح٧٨٦: وصية اخرى ألغيت، وفي ح٨٦٠: بوصية اخرى ألغيت.

٤ـ في التهذيب ح٧٨٦: واعتقت الجارية، وفي ح٨٦٠: واعتقت الخادم.

٥ـ في التهذيب ح٧٨٦: من ثلثه بما.

٦ـ الكافي: ج٧ ص١٧ ح٢.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٧ ح٧٨٦.

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[١].

باب (٢٦)
المدَبَّر من الثُلث

٢٤٨٩٩ـ دعائم الإسلام: عن علي [أمير المؤمنين] وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهم قالوا: المدبّر من الثلث[٢].

٢٤٩٠٠ـ دعائم الاسلام: عنهم (عليهم السّلام) أنّهم قالوا: لابأس ببيع خدمة المدبّر، إذا ثبت المولى على تدبيره ولم يرجع عنه فيشتري المشتري خدمته، فإذا مات الذي دبّره عتق من ثلثه[٣].

باب (٢٧)
حكم من اعتق ثُلث عبده عند الموت

٢٤٩٠١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه سُئل عمَّن أعتق ثلث عبده عند الموت ـ يعني وليس لهُ مال غيره ـ قال: يعتق ثلثه، ويكون الثلثان للورثة[٤].

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٩ ح٨٦٠.

٢ و٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣١٥ ح١١٨٥ و١١٨٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠٥.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٠٤ ح١١٤٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠٤.

باب (٢٨)
حكم من دفع الى عياله أرزاقهم ثم مات

٢٤٩٠٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من أوصى بوصايا ثم مات وقد كان دفع الى عياله أرزاقهم لمدّة، فما فضُل عن يوم موته فهو تركة، والوصيَّة تجري فيه[١].

باب (٢٩)
حكم مَن اقرَّ لأحد شخصين بمال ثم مات

٢٤٩٠٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) في رجل أقرّ عند موته [فقال:] لفلان وفلان لأحدهما عندي ألف درهم ثمّ مات على تلك الحال، فقال: أيّهما[٢] أقام البيّنة فله المال فإن[٣] لم يقم واحد[٤] منهما البيّنة فالمال بينهما نصفان[٥].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي اسحاق، عن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٣ ح١٣٢٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٤٠.
٢ـ في التهذيب: فقال علي (عليه السّلام) أيهما.
٣ـ في التهذيب: وان.
٤ـ في الفقيه: أحد.
٥ـ الكافي: ج٧ ص٥٨ ح٥.

النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن علي (عليهما السّلام) في رجل... وذكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني باسناده مثله[٢].

باب (٣٠)
حكم من أوصى لرجل بصندوق

٢٤٩٠٤ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن علي بن عقبة، عن أبيه قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أوصى لرجل بصندوق وكان في الصندوق مالٌ فقال الورثة: إنّما لك الصندوق وليس لك ما فيه؟.

فقال: الصندوق بما فيه له[٣].

الهداية: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن رجل... وذكر نحوه[٤].

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٢ ح٦٦٦.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣٣ ح٥٥٥٧.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٤٤ ح٤ ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٢ ح٨٤٠.

٤ـ الهداية: ص٨١.

باب (٣١)
حكم من أوصى لرجل بسفينة

٢٤٩٠٥ـ الكافي ـ التهذيب: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل قال: هذه السفينة لفلان ولم[١] يسمّ ما فيها وفيها طعام أيعطاها[٢] الرجل وما فيها؟

قال: هي للّذي أوصى له بها إلاّ أن يكون صاحبها متّهماً وليس[٣] للورثة شيء[٤].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الحسين مثله[٥].

الهداية: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن رجل... وذكر نحوه[٦].

باب (٣٢)
حكم من أوصى لرجل بسيف في غمده

٢٤٩٠٦ـ الهداية: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن رجل أوصى

١ـ في التهذيب: فلم.

٢ـ في الفقيه: أيعطيها.

٣ـ في الفقيه: صاحبها استثنى ما فيها وليس.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٤٤ ح٢ ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٢ ح٨٣٨.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢١٧ ح٥٥١٠.

٦ـ الهداية: ص٨١.

لرجل بسيف كان لهُ في جفنه وعليه حلْيته، فقال له الورثة: انّما لك النَصْل؟

فقال: السيف بما فيه له[١].

باب (٣٣)

حكم من أوصى بجزء من ماله

٢٤٩٠٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون[٢]، عن معاوية بن عمّار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أوصى بجزء من ماله؟

قال:[٣] جزء من عشرة، قال اللّه (عزّوجلّ): ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً﴾[٤] وكانت الجبال عشرة [أجبال][٥].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن علي بن فضّال مثله[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن ابن فضّال مثله[٧].

١ـ الهداية: ص٨٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٣١. وجفن السيف: غمده. والنَصْل: حديدة السيف ما لم يكن له مقبض (مجمع البحرين).

٢ـ في الاستبصار: عن ابن فضّال، عن فضالة.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ البقرة ٢: ٢٦٠.

٥ـ الكافي: ج٧ ص٤٠ ح٢.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٥ ح٥٤٧٦.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٨ ح٨٢٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٢ ح٤٩٥.

٢٤٩٠٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن سندي بن الربيع، عن محمد بن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزّاز، عن أبي بصير، وحفص بن البختري، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل أوصى بجزء من ماله قال: جزء من عشرة وقال: كانت الجبال عشرة[١].

٢٤٩٠٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن عبدالرحمن بن سيابة[٢] قال: إنّ امرأة أوصت إليّ فقالت:[٣] ثلثي يُقضى به ديني وجزء منه لفلانة، فسألت عن ذلك ابن أبي ليلى فقال: ما أرى لها شيئاً، ما[٤] أدري ما الجزء.

فسألت [عنه] أبا عبدالله (عليه السّلام) بعد ذلك وخبّرته كيف قالت المرأة وما قال[٥] ابن أبي ليلى.

فقال: كذب ابن أبي ليلى، لها عُشر الثُلث إنّ اللّه (عزّوجلّ) أمر إبراهيم (عليه السّلام) فقال:[٦] ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً﴾ وكانت الجبال يومئذ عشرة والجزء[٧] هو العُشر من الشيء[٨].

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٩ ح٨٢٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٢ ح٤٩٧.

٢ـ عن عبدالرحمن بن سيابة سقط من الاستبصار.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: وقالت.

٤ـ في الاستبصار: لا.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: وبما قال.

٦ـ في الاستبصار: وقال له.

٧ـ في التهذيب: فالجزء.

٨ـ الكافي: ج٧ ص٣٩ ح١.

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب مثله[١].

تفسير العياشي: عن عبدالرحمن بن سيابة نحوه[٢].

٢٤٩١٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّ رجلاً من أصحابه قال له: إن امرأة عندنا أوصت بثلثها وقالت: يُعطى منه جزء لفلان، وجزء لفلانة، وانّ ابن أبي ليلى رفع إليه ذلك فأبطله، وقال: إنّما ذكرتْ شيئاً لم تسمِّه.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): لم يدر ابن أبي ليلى وجه الصَّواب، الجزء واحد من عشرة. يعني أنّ الأجزاء كلّها إنّما تتجزّأ من عشرة فما دونها، يقال: نصف وثلث وربع كذلك إلى العشرة، وليس ذلك فوقها[٣].

٢٤٩١١ـ معاني الأخبار: أبي (رحمه الله) قال: حدثنا سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان الأحمر، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة أوصت بثلثها يُقضى به دَين ابن أخيها وجزء [منه] لفلان وفلانة، فلم أعرف ذلك، فقدمنا إلى ابن أبي ليلى.

قال: فما قال لك؟

قلت: قال: ليس لهما شيء.

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٨ ح٨٢٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣١ ح٤٩٤.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٦٧ ح٥٧٨ الطبعة الحديثة.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٥٨ ح١٣٠٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٢٩.

فقال: كذب واللّه، لهما العُشر من الثلث[1].

٢٤٩١٢ـ تفسير العياشي: عن عبدالصمد بن بشير قال: جُمع لأبي جعفر المنصور القضاة فقال لهم: رجل أوصى بجزء من ماله فكم الجزء؟ فلم يعلموا كم الجزء أشكلوه فيه، فأبرد بريداً إلى صاحب المدينة أن يسأل جعفر بن محمّد (عليه السّلام): رجل أوصى بجزء من ماله فكم الجزء؟ فقد أشكل ذلك على القضاة فلم يعلموا كم الجزء، فإن هو أخبرك به وإلاّ فاحمله على البريد ووجّهه إليّ.

فأتى صاحب المدينة أبا عبداللّه (عليه السّلام) فقال له: إنّ أبا جعفر بعث إليّ أن أسألك عن رجل أوصى بجزء من ماله وسأل مَن قِبَله من القضاة فلم يخبروه ما هو، وقد كتب إليّ: أنْ إنْ فسّرت ذلك له وإلاّ حملتك على البريد إليه.

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): هذا في كتاب اللّه بيّن، إنّ اللّه تعالى يقول لمّا قال إبراهيم (عليه السّلام): ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ إلى قوله: ﴿كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً﴾ فكانت الطير أربعة والجبال عشرة، يُخرج الرجل من كلّ عشرة أجزاء جزءاً واحداً، وإنّ إبراهيم (عليه السّلام) دعا بمهراس فدقّ فيه الطيور جميعاً وحبس الرؤوس عنده، ثمّ إنّه دعا بالّذي أُمر به فجعل ينظر إلى الريش كيف يخرج وإلى العروق عرقاً عرقاً حتّى تمّ جناحه مستوياً فأهوى نحو إبراهيم (عليه السّلام)، فقال[2] إبراهيم ببعض الرؤوس فاستقبله به، فلم يكن

١ـ معاني الأخبار: ص٢١٧ ح٢. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٤٤٤.

٢ـ قال بيده: أشار بيده (مجمع البحرين).

الرأس الّذي استقبله به لذلك البدن حتّى انتقل إليه غيره فكان موافقاً للرأس فتمّت العدّة وتمّت الأبدان[1].

٢٤٩١٣ـ تفسير العياشي: عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل أوصى بجزء من ماله، فقال: جزء من عشرة، كانت الجبال عشرة وكان الطير: الطاووس، والحمامة، والديك، والهدهد، فأمره اللّه أن يقطّعهن ويخلطهن وأن يضع على كلِّ جبل منهنّ جزءاً وأن يأخذ رأس كلِّ طير منها بيده، قال: فكان اذا أخذ رأس الطير منها بيده تطاير اليه ما كان منهُ حتى يعود كما كان[2].

٢٤٩١٤ـ تفسير العياشي: عن محمّد بن اسماعيل، عن عبداللّه ابن عبداللّه قال: جاءني أبو جعفر بن سليمان الخراساني وقال: نزل بي رجل من خراسان من الحُجّاج فتذاكرنا الحديث فقال: مات لنا أخٌ بمرو وأوصى اليّ بمأة ألف درهم وأمرني أن أُعطي أبا حنيفة منها جزءاً، ولم أعرف الجزء كم هو ممّا ترك؟ فلمّا قدمت الكوفة أتيت أبا حنيفة فسألته عن الجزء فقال لي: الربع، فأبى قلبي ذلك فقلت: لا أفعل حتى أحجّ وأستقصي المسألة، فلمّا رأيت أهل الكوفة قد أجمعوا على الرُبع قلت لأبي حنيفة: لاسوءة بذلك، لك أوصى بها يا أبا حنيفة، ولكن أحجّ وأستقصي المسألة.

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٦٦ ح٥٧٧ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٤٤٤.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٦٧ ح٥٧٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٢٩.

فقال أبو حنيفة: وأنا أريد الحجّ.

فلمّا أتينا مكّة وكنّا في الطواف فاذا نحن برجل شيخ قاعد قد فرغ من طوافه وهو يدعو ويسبّح اذ التفت أبو حنيفة فلمّا رآه قال: ان أردت ان تسأل غاية الناس[1] فسل هذا فلا أحد بعده.

قلت: ومن هذا؟

قال: جعفر بن محمّد (عليهما السّلام).

فلمّا قعدتُ واستمكنتُ اذ استدار أبو حنيفة خلف ظهر جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) فقعد قريباً منّي فسلّم عليه وعظّمه وجاء غير واحد مزدلفين مسلّمين عليه وقعدوا فلمّا رأيت ذلك من تعظيمهم له اشتدّ ظهري فغمزني أبو حنيفة أنْ تكلّم.

فقلت: جعلت فداك انّي رجلٌ من أهل خراسان وانّ رجلاً مات وأوصى اليّ بمأة ألف درهم وأمرني ان أعطي منها جزءاً وسمّى لي الرجل فكم الجزء جعلت فداك؟

فقال جعفر بن محمّد (عليهما السّلام): يا أبا حنيفة لك أوصى، قل فيها.

فقال: الرُّبع.

فقال [عليه السّلام] لابن أبي ليلى: قل فيها.

فقال: الرُّبع.

فقال جعفر (عليه السّلام): ومن أين قلتم الرُّبع؟

قالوا: لقول اللّه: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ

١ـ أغيا الرجل: بلغ الغاية في الشرف والامر (أقرب الموارد).

عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً﴾.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام) لهم ـ وأنا أسمع هذا ـ: قد علمت الطير أربعة فكم كانت الجبال؟ انّما الأجزاء للجبال ليس للطير.

فقالوا: ظننّا أنّها أربعة.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): ولكن الجبال عشرة[1].

باب (٣٤)

حكم من أوصى بسهمٍ من ماله

٢٤٩١٥ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه سُئل عن رجل يوصي بسهم من ماله؟

فقال: السهم واحد من ثمانية لقول الله (تبارك وتعالى): ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[2و3].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني مثله[4].

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٦٧ ح٥٨٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٤٤٥.

٢ـ التوبة ٩: ٦٠.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٤١ ح١ ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٠ ح٨٣٢ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٣ ح٥٠٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٤ ح٥٤٧٤.

معاني الأخبار: حدثنا أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم مثله[١].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (رحمه اللّه): (لعلّ مراده أنّه لمّا ذكَر اللّه تعالى هذه الأصناف الثمانية وجعل لكلّ منهم حصّة واشتهر في ألسنة الناس التعبير عن حصصهم بالسّهام، فلذا ينصرف السهم عند الاطلاق إلى الثُمن، فلايَرِد أنّ السهم غير مذكور في الآية فأيّ وجه للاستشهاد بها)[٢].

٢٤٩١٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن عمرو بن عثمان[٣]، عن عبداللّه بن المغيرة، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، عن أبيه (عليه السّلام) قال: من أوصى بسهم من ماله فهو سهم من عشرة[٤].

أقول: هذا الحديث لم يعمل به أحدٌ من الفقهاء لمخالفته للأحاديث الصحيحة الأُخرى، ولهذا لم يعبأوا به لندرته، وقد حَمل الشيخ الطوسي هذا الحديث على وهم الراوي بين الجزء والسهم، أمّا الحديث القادم ـ وهو القول بالسدس ـ فهو أحد قولي الشيخ الطوسي، وخصّه الشيخ الصدوق بالارث، والمشهور بين الفقهاء هو القول بالثُمن، واللّه العالم.

١ـ معاني الأخبار: ص٢١٦ ح١.

٢ـ مرآة العقول: ج٢٣ ص٦٩.

٣ـ في الاستبصار: عمرو بن سعيد.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص٢١١ ح٨٣٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٤ ح٥٠٤.

٢٤٩١٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال في رجل أوصى لرجل بسهم من ثلثه، فقال: يعطى سدسه، لأنّ السهام من ستة[١].

باب (٣٥)

حكم من أوصى بعتق نسمتين ولم يكفِ المال لهما

٢٤٩١٨ـ كتاب عبدالله بن يحيى الكاهليّ: قال: حدثني عبدالحميد بن عراص[٢] الطائي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّ رجلاً أوصى اليّ بنسمتين، فاشتريت واحدة فاعتقتها، وبقيت الأُخرى، وليس أصبت بما بقي نسمة.

فقال: انظر مكاتباً فضلت عليه فضلة من نجومه، ففكّه بها[٣].

باب (٣٦)

حكم من أوصى بعتق رقبة فأُعتقتْ إمرأة

٢٤٩١٩ـ الكافي: أبو عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان، عن سويد القلا، عن أيّوب بن الحرّ، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٥٨ ح١٣٠٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٣١.

٢ـ في مستدرك الوسائل: غوّاص.

٣ـ الأصول الستة عشر: ص٣٢٨ ح٥٤١ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٤٣.

قال: قلت له: إنّ علقمة بن محمّد أوصاني[١] أن أعتق عنه رقبة فأعتقت عنه امرأة أفتجزيه[٢] أو أُعتق عنه [رقبة] من مالي؟

قال: يجزيه، ثمّ قال [لي]: إنّ فاطمة أُمّ ابني أوصت[٣] أن أعتق عنها رقبة فأعتقت عنها امرأة[٤].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن اسماعيل بن بزيع مثله[٥].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعمان مثله[٦].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري مثله[٧].

باب (٣٧)

حكم من أوصى بعتق رقبة مؤمنة فبان خلافها

٢٤٩٢٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمّار بن مروان قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّ أبي حضره الموت فقيل له:[٨] أوص. فقال: هذا ابني ـ يعني عمر ـ فما

١ـ في الفقيه: أوصى.

٢ـ في التهذيب: فيجزيه.

٣ـ في التهذيب ج٨: انّ فاطمة امرأتي أوصتني.

٤ـ الكافي: ج٧ ص١٧ ح٥.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢١٤ ح٥٤٩٨.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣٥ ح٨٤٨.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٠ ح٨٦٥.

٨ـ في الفقيه: فقلت له.

صنع فهو جائز.

فقال [له] أبو عبدالله (عليه السّلام): فقد أوصى أبوك وأوجز.

[قال:] قلت: فإنّه أمر [وأوصى] لك بكذا وكذا.

فقال: أجزه[١].

قلت: وأوصى بنسمة مؤمنة عارفة فلمّا اعتقناه بان لنا أنّه[٢] لغير رشدة[٣].

فقال: قد أجزأت عنه إنّما مثل ذلك مثل رجل اشترى أُضحية على أنّها سمينة فوجدها مهزولة فقد أجزأت عنه[٤].

من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير مثله[٥].

التهذيب: علي، عن أبيه مثله الى قوله: فقال: قد أجزأت عنه[٦].

باب (٣٨)

حكم من أوصى بجاريته للكعبة

٢٤٩٢١ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن أحمد، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم، عن

١ـ في التهذيب: قال: أجزه، وفي الفقيه: فقال: أجز.

٢ـ في الفقيه: اعتقناها بان أنّها.

٣ـ الرَشدة: أي صحيح النسب، ولغير رشدة بخلافه. (مجمع البحرين).

٤ـ الكافي: ج٧ ص٦٢ ح١٧.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣٢ ح٥٥٥٢.

٦ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣٦ ح٩٢٠.

سعيد بن عمر الجعفي، عن رجل من أهل مصر قال: أوصى أخي بجارية كانت له مُغنّية فارهة[1] للكعبة فقيل لي: ادفعها الى بني شيبة وقيل لي غير ذلك من القول واختلف عليّ فيه.

فقال لي رجل في المسجد: الا ارشدك الى مَن يرشدك في هذا الحق؟

قال: قلت: بلى واللّه.

قال: فأشار الى شيخ جالس في المسجد فقال: هذا جعفر بن محمد (عليه السّلام) فاسئله.

فأتيته فسألته وقصصتُ عليه القصة فقال: انّ الكعبة لا تأكل ولا تشرب وما أُهدي لها فهو لزوّارها فبع الجارية وقم إلى الحِجْر وناد: هل منقطع به؟ هل من محتاج من زوّارها؟

فاذا اتوك فاسأل عنهم واعطهم واقسم ثمنها فيهم.

قال: فقلت له: انّ بعض من سألته أمرني بدفعها إلى بني شيبة.

فقال: اما انّ قائمنا (عليه السّلام) لو قد قام لقد أخذهم وقطع أيديهم وطاف بهم وقال: هؤلاء سرّاق اللّه[2].

باب (٣٩)
حكم من أوصى لأُمِّ وَلَده

٢٤٩٢٢ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد،

١ـ الفارهة: الجارية الحسناء المليحة (أقرب الموارد).

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٣ ح٨٤٢.

وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبيدة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل كانت له أُمّ ولد وله منها غلامٌ فلمّا حضرتْه الوفاة أوصى لها بألفي درهم أو بأكثر [هل] للورثة أن يسترقّوها؟

قال: فقال:[1] لا، بل تعتق من ثلث [مال] الميّت وتُعطى ما أوصى لها به.

(وفي كتاب العبّاس تعتق من نصيب ابنها وتعطى من ثلثه ما أوصى لها به)[2و3].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح مثله[4].

مستطرفات السرائر: من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب ـ جميل، عن أبي عبيدة مثله[5].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[6].

١ـ في الفقيه: يسترقّوها فقال، وفي مستطرفات السرائر: يسترقّوها قال.

٢ـ ما بين القوسين ليس في الفقيه ومستطرفات السرائر.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٢٩ ح٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢١٦ ح٥٥٠٧.

٥ـ مستطرفات السرائر: ص٩٠ ح٤٥.

٦ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٤ ح٨٨٠.

باب (٤٠)
حكم من أوصى لوُلد فاطمة (عليها السّلام)

٢٤٩٢٣ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أوصى رجلٌ بثلاثين ديناراً لولد فاطمة (عليها السّلام) قال: فأتى بها الرجل إلى أبي عبدالله (عليه السّلام)[١].

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): ادفعها إلى فلان ـ شيخ من ولد فاطمة (عليها السّلام) وكان معيلاً مُقلاً ـ[٢].

فقال له الرّجل: إنّما أوصى بها الرّجل لولد فاطمة.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): إنّها لا تقع مِن وُلد فاطمة، وهي تقع من هذا الرّجل [و]له عيال[٣].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير مثله[٤].

أقول: قوله (عليه السّلام): «إنها لاتقَع...» أي لاتَسَعُهم جميعاً ولايمكن توزيعها عليهم أجمعين، وقوله (عليه السّلام): «وهي تَقع...» أي أنَّ هذا الرجل مصداق من المصاديق وبه يحصل المطلوب وهو فقير ذو عيال، فيكون أولى من غيره.

١ـ في الفقيه والتهذيب: فأتى بها الرجل أبا عبدالله (عليه السّلام).

٢ـ رجل مُقلّ: فقير (لسان العرب).

٣ـ الكافي: ج٧ ص٥٨ ح٢ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣٣ ح٩١٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣٤ ح٥٥٥٩.

باب (٤١)
حكم المال الذي أُوصي به الى رجلين

٢٤٩٢٤ـ الكافي: أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن أخويه محمّد وأحمد، عن أبيهما، عن داود بن أبي يزيد، عن بريد بن معاوية قال: إنّ رجلاً مات وأوصى إليّ وإلى آخر أو إلى رجلين[1] فقال أحدهما [لصاحبه]: خذ نصف ما ترك وأعطني النصف ممّا ترك، فأبى عليه الآخر فسألوا أبا عبدالله (عليه السّلام) عن ذلك.

فقال: ذلك له[2].

من لايحضره الفقيه: في كتاب محمد بن يعقوب الكليني (رحمه الله) عن أحمد بن محمد مثله وفيه: ذاك له[3].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن مثله[4].

باب (٤٢)
حكم اقرار شخص عند موته ببنوة صبيّ ووصيته بعتق آخر واشتبها

٢٤٩٢٥ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن

١ـ في الفقيه: وأوصى الى رجلين.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٤٧ ح٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٣ ح٥٤٧٢.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٥ ح٧٤٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٨ ح٤٤٩.

عيسى، عن زكريا المؤمن، عن يونس، عن أبي حمزة الثمالي قال: قال: انّ رجلاً حضرتْه الوفاة فاوصى الى وُلده: غلامي يسار هو ابني فورِّثوه مثل ما يرث احدكم، وغلامي يسار فاعتقوه فهو حُرٌّ، فذهبوا يسألونه أيّما يعتق وايّما يورث فاعتقل لسانه[1] قال: فسألوا الناس فلم يكن عند أحد جواب حتى أتوا أبا عبدالله (عليه السّلام) فعرضوا المسألة عليه.

قال: فقال: معكم أحد من نسائكم؟

قال: فقالوا: نعم معنا أربع أخَوات لنا ونحن أربعة اخوة.

قال: فاسألوهنَّ أيُّ الغلامين كان يدخل عليهن فيقول أبوهن: لاتسترن منه فانّما هو أخوكن؟

قالوا: نعم كان الصغير يدخل علينا فيقول أبونا: لاتسترن منه فانّما هو اخوكن، فكنا نظن انّما يقول ذلك لانّه وُلد في حجورنا وإنّا ربَّيناه.

قال: فيكم أهل البيت علامة؟

قالوا: نعم.

قال: انظروا أترونها بالصغير؟

قال: فرأوها به.

قال: تريدون أُعلمكم أمر الصغير؟

قال: فجعل عشرة أسهم للولد وعشرة اسهم للعبد.

قال: ثم أسهم عشر مرات قال: فوقعت على الصغير سهام الولد.

١ـ أُعتُقِل لسانُه: حُبس عن الكلام فلم يقدر عليه (أقرب الموارد).

قال: فقال: اعتقوا هذا وورّثوا هذا[1].

باب (٤٣)
حكم من اعتق مملوكاً لايملك غيره في مرض الموت وعليه دَين

٢٤٩٢٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [انّه] قال: اذا ملك المملوك سدسه استسعى وأُجيز[2].

٢٤٩٢٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: إذا ترك الدَّيْن عليه ومثله، أُعتق المملوك واستسعى[3].

٢٤٩٢٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل قال: إنْ متُّ فعبدي حر، وعلى الرجل دَيْن.

فقال:[4] انْ توفّي وعليه دَيْن قد أحاط بثمن الغلام[5] بيع العبد، وان لم يكن [قد] أحاط بثمن العبد استسعى العبد في قضاء دَيْن مولاه

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٧١ ح٧٠٠. وقوله: فَجعل عشرة أسهم، أي عشر رقاع.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٩ ح٦٨٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص٨ ح٢٦.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٩ ح٦٨٨.

٤ـ في الفقيه والاستبصار: قال.

٥ـ في الفقيه والاستبصار: العبد.

وهو حُرٌّ اذا أوفى[١و٢].

الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي انّه قال: في الرجل يقول: إن متُّ... وذكر مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال: في الرجل يقول: إن متُّ.... وذكر مثله[٤].

٢٤٩٢٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وأبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، وابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألني أبو عبدالله (عليه السّلام) هل يختلف ابن أبي ليلى وابن شبرمة؟

فقلت [له]: بلغني أنّه مات مولى لعيسى بن موسى وترك[٥] عليه دَيْناً [كثيراً] وترك مماليك[٦] يحيط دَيْنه بأثمانهم فأعتقهم[٧] عند الموت فسألهما [عيسى بن موسى] عن ذلك.

فقال ابن شبرمة: أرى أن يستسعيهم في قيمتهم فيدفعها[٨] إلى

١ـ في الفقيه: حرٌ به اذا أوفاه، وفي الاستبصار: حرٌّ اذا وفّاه.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٨ ح٨٥٧.

٣ـ الاستبصار: ج٤ ص٩ ح٢٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١١٩ ح٣٤٥٣.

٥ـ في التهذيب ج٨: فترك.

٦ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: غلماناً.

٧ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: وأعتقهم.

٨ـ في الاستبصار: ويدفعها، وفي التهذيب ج٩: فتدفع.

الغرماء فإنّه قد أعتقهم عند موته، وقال ابن أبي ليلى: أرى أن أبيعهم وأدفع[١] أثمانهم إلى الغرماء فإنّه ليس له أن يعتقهم عند موته وعليه دَيْن [كثير] يحيط بهم وهذا أهل الحجاز اليوم يعتق الرجل عبده وعليه دَيْنٌ كثيرٌ فلايجيزون[٢] عتقه إذا كان[٣] عليه دَيْن كثير.

فرفع ابن شبرمة يده إلى السماء فقال:[٤] سبحان اللّه!! يابن أبي ليلى متى قلتَ[٥] بهذا القول؟ واللّه ما قلته[٦] إلاّ طلب خلافي.

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): فعن[٧] رأي أيّهما صَدَر؟[٨]

[قال:] قلت[٩]: بلغني أنّه أخذ برأي ابن أبي ليلى ـ وكان[١٠] له في ذلك هوى ـ فباعهم وقضى دَيْنه.

قال: فمع[١١] أيّهما مَن قِبَلكم؟

قلت[١٢] [له]: مع ابن شبرمة، وقد رجع ابن أبي ليلى إلى رأي

١ـ في التهذيب والاستبصار: أن يبيعهم ويدفع.

٢ـ في الاستبصار: فلايجوّزون.

٣ـ في التهذيب ج٩: ان كان.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: وقال.

٥ـ في الاستبصار: من أين قلت.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: ان قلته.

٧ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: فقال لي: عن.

٨ـ في التهذيب ج٩: صدر الرجل؟

٩ـ في الاستبصار: فقلت.

١٠ـ في التهذيب ج٨: فكان.

١١ـ في التهذيب ج٩: مع.

١٢ـ في التهذيب ج٩: فقلت.

ابن شبرمة بعد ذلك.

[قال:] فقال: [أبو عبدالله (عليه السّلام)] أمَاوالله إنّ الحقّ لفي الّذي قال[١] ابن أبي ليلى وإن كان [قد] رجع عنه.

فقلت [له]: هذا[٢] ينكسر عندهم في القياس[٣].

[قال] فقال: هات قايسني.

فقلت: [٤] أنا أُقايسك؟!!

فقال: [٥] لتقولنّ بأشدّ ما يدخل فيه [من] القياس.

فقلت له: رجل ترك[٦] عبداً لم يترك مالاً غيره وقيمة العبد ستّمائة [درهم] ودَيْنه خمسمائة [درهم] فأعتقه عند الموت كيف يصنع [فيه]؟

قال: يباع [العبد] فيأخذ الغرماء خمسمائة [درهم] ويأخذ[٧] الورثة مائة [درهم].

فقلت: [٨] أليس قد بقي من قيمة العبد مائة [درهم] عن دَيْنه؟

فقال: [٩] بلى.

١ـ في التهذيب: لفي ما قال، وفي الاستبصار: لفي ما قاله.

٢ـ في التهذيب ج٩: قال: فقلت: ان هذا.

٣ـ في التهذيب ج٩: بالقياس.

٤ـ في التهذيب ج٩: قال: قلت.

٥ـ في التهذيب ج٩: قال.

٦ـ في التهذيب ج٩: قال: قلت: رجل مات وترك.

٧ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: وتأخذ.

٨ـ في التهذيب ج٩: قال: قلت.

٩ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

[قال:] قلت:[١] أليس للرجل ثلثه يصنع به ما يشاء[٢]؟

قال: بلى.

[قال:] قلت:[٣] أليس قد أوصى للعبد بالثلث من المائة[٤] حين أعتقه؟

فقال:[٥] إنّ العبد لاوصيّة له، إنّما ماله لمواليه.

فقلت له: فإذا كانت[٦] قيمة العبد ستّمائة[٧] [درهم] ودَيْنه أربعمائة [درهم]؟

قال: كذلك[٨] يباع العبد فيأخذ الغرماء أربعمائة [درهم] ويأخذ[٩] الورثة مائتين، فلا[١٠] يكون للعبد شيء.

قلت له: فإنّ قيمة[١١] العبد ستّمائة درهم ودَيْنه ثلاثمائة [درهم].

١ـ في الاستبصار: فقلت.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: ما شاء.

٣ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: فقلت.

٤ـ في التهذيب ج٩: بثلث ماله.

٥ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: قال، وفي التهذيب ج٩: قال: فقال.

٦ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: قلت: وان كان، وفي التهذيب ج٩: قال: قلت: ان كانت.

٧ـ في التهذيب ج٩: قيمته ستمائة.

٨ـ في التهذيب ج٩: قال: كذا.

٩ـ في التهذيب ج٩ والاستبصار: وتأخذ.

١٠ـ في التهذيب والاستبصار: ولا.

١١ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: قلت: فان كان قيمة، وفي التهذب ج٩: قال: قلت: فان كان قيمة.

[قال:] فضحك وقال:[١] من هاهنا أُتي أصحابك، فجعلوا[٢] الأشياء شيئاً واحداً [و]لم يعلموا السُّنّة.

إذا استوى مال الغرماء ومال الورثة أو [كان] مال الورثة أكثر من مال الغرماء لم يُتّهم الرجل على وصيّته وأُجيزتْ وصيّته[٣] على وجهها، فالآن يوقف هذا فيكون[٤] نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون له السدس[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، وصفوان، عن عبدالرحمن مثله[٦].

التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): هل يختلف ابن أبي ليلى وابن شبرمة؟

قلت: بلغني ان مولى لعيسى بن موسى مات وترك عليه دَيْناً كثيراً وترك غلماناً يحيط دَيْنه بأثمانهم فأعتقهم عند الموت، فسألهما رجل عن ذلك فقال ابن شبرمة: أرى أن يستسعيهم... وذكر مثله[٧].

١ـ في التهذيب ج٩: ثم قال: الآن.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: جعلوا.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: الوصية.

٤ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: هذا العبد فيكون، وفي التهذيب ج٩: هذا العبد ويستسعى فيكون.

٥ـ الكافي: ج٧ ص٢٦ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣٢ ح٨٤١ ـ الاستبصار: ج٤ ص٨ ح٢٧.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٧ ح٨٥٤.

٢٤٩٣٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قيل له: مات مولى لعيسى بن موسى وترك عليه دَيْناً كثيراً، وترك غلماناً كثيراً، يحيط دَيْنه بأثمانهم وأعتقهم عند الموت، فسأل عيسى ابن موسى ابن شُبرَمة وابن أبي ليلى عن ذلك؟

فقال له ابن شُبرمة: أرى أن تستسعاهم في قيمتهم، فتدفعها الى الغرماء فانّه قد أعتقهم عند موته.

فقال ابن أبي ليلى: أرى أن تبيعهم، وتدفع أثمانهم الى الغرماء فليس له أن يعتقهم وعليه دَيْن يحيطُ بأثمانهم.

فقال: عن رأي أيّها أهدَرُ؟

قيل: عن رأى أبي ليلى، وكان له في ذلك هوى، فباعهم وقضى دَيْنه.

فقال: أما واللّه انّ الحق لفي ما قال ابن أبي ليلى، ـوذكر بعد هذا احتجاجاً طويلاً ـ[1].

٢٤٩٣١ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه [عن ابن أبي عمير] عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل أعتق مملوكه عند موته وعليه دَيْن؟

قال:[2] إن كان قيمته[3] مثل الّذي عليه ومثله جاز عتقه، وإلاّ لم يجز[4].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٩ ح١٩٢.

٢ـ في الفقيه ج٤: فقال.

٣ـ في الفقيه ج٣ والتهذيب ج٨ والاستبصار: قيمة العبد.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٢٧ ح٢ ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٨ ح٨٥٦.

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل. . . . وذكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى جميل، عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٢].

من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٣].

٢٤٩٣٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من اعتق عبداً له عند الموت وعليه دَيْن يحيط بثمن العبد، بيع العبد ولم يجز عتقه، وإن لم يحط الدَّيْن به، وعُتق منه سهم من ستة أسهم، السدس فما فوقه، جاز العتق إذا كان الذي يعتق منه يخرج بالقيمة من الثلث بعد الدَّيْن[٤].

٢٤٩٣٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن رجل أعتق عند موته عبداً له ليس له مال غيره وعليه دَيْن؟

قال: وكم الدَّيْن؟

قيل: مثل قيمة العبد أو أكثر.

قال: إن كان مثل قيمته بِيعَ العبد وقضي الدَّيْن، وان كان الدَّيْن

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣٢ ح٨٤٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص٧ ح٢٤.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١١٨ ح٣٤٥٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٤ ح٥٥٢٨.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٠٥ ح١١٤٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٢١.

أكثر تحاصّ[1] الغرماء في ثمن العبد.

قيل له: [إنَّ] هذا يدخل فيه.

قال للقائل: فأدخل أنت فيه ما شئت.

قال: ما تقول في العبد إن كانت قيمته ستمائة والدَّيْن خمسمائة؟

قال: يباع العبد ويعطى الغرماء خمسمائة ويعطى الورثة مائة.

قيل: أليس قد فضل من قيمة العبد مائة وله ثلثها وقد عتق منه بقدر ذلك؟

فتبسَّم (عليه السّلام) وقال: هذه وصية، ولاوصية لمملوك.

قيل: فإن كانت قيمته ستمائة والدَّيْن أربعمائة؟

قال (عليه السّلام): كذلك يباع العبد فيعطى الغرماء أربعمائة، والورثة ما بقي.

قيل: فإن كان الدَّيْن ثلاثمائة وقيمة العبد ستمائة؟

قال: ومن هاهنا أتيتم، جعلتم الأشياء شيئاً واحداً ولم تعرفوا السُنَّة، إذا اعتدل مال الورثة والغرماء، أو كان مال الورثة أكثر من مال الغرماء، جازت الوصيَّة ولم يتهم الرجل على وصيَّته، فالآن يوقف هذا المملوك على ثلثمائة للغرماء ومائتين للورثة، وقد ملك سدسه، ثم يخرج حرّاً[2].

١ـ تحاصَّ القوم يتحاصّون: اذا اقتسموا حصصاً (مجمع البحرين).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٠٥ ح١١٤٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٢١.

باب (٤٤)
حكم التصرُّفات المنجَّزة في مرض الموت

٢٤٩٣٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي، عن ثعلبة بن ميمون، عن أبي الحسن الساباطي، عن عمّار بن موسى انّه سمع أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: صاحب المال أحقُّ بماله ما دام فيه شيء من الرُّوح، يضعه حيث شاء[١].

من لايحضره الفقيه: روى ثعلبة بن ميمون مثله وفيه: حيث يشاء[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى مثله[٣].

٢٤٩٣٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن علي بن اسباط، عن ثعلبة، عن أبي الحسن عمر[٤] ابن شداد الأزدي والسرى جميعاً[٥]، عن عمّار بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الرجل أحقُّ بماله ما دام فيه الرُّوح، إنْ أوصى به كلّه فهو جائز له[٦].

١ـ الكافي: ج٧ ص٧ ح١.
٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠١ ح٥٤٦٥.
٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٦ ح٧٤٨.
٤ـ في الفقيه والاستبصار: عمرو.
٥ـ والسري ليس في سند الفقيه.
٦ـ الكافي: ج٧ ص٧ ح٢.

من لايحضره الفقيه: علي بن أسباط مثله[١].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٢].

قال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه): (ما يتضمَّن هذا الخبر ـ من قوله (عليه السّلام) «إن أوصى به كلّه فهو جائز» ـ وَهْمٌ من الراوي لأنَّ الوصيّة لاتمضي إلاّ في الثلث إلاّ برضا الورثة وإمضائهم، وإنّما يكون أحقّ بماله بأن يصرفه في حياته على مايؤثره و يختاره، ويحتمل أن يكون المراد بالخبر انه اذا لم يكن له وارث من قريب ولابعيد فيجوز له حينئذ أن يوصي بماله كلّه كيف ماشاء).

٢٤٩٣٦ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن سعيد، عن أبي المحامل[٣]، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الإنسان أحقُّ بماله ما دام[٤] الروح في بدنه[٥].

٢٤٩٣٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن ابراهيم بن أبي بكر بن أبي السمال الأسدي[٦] عمن أخبره، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الميت أولى بماله ما دام فيه الروح[٧].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٢ ح٥٤٦٨.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٧ ح٧٥٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢١ ح٤٥٩.

٣ـ في التهذيب: عن أبي شعيب المحاملي.

٤ـ في التهذيب: مادامت.

٥ـ الكافي: ج٧ ص٨ ح٩ ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٧ ح٧٥١.

٦ـ في التهذيب: الازدي.

٧ـ الكافي: ج٧ ص٧ ح٣.

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١].

٢٤٩٣٨ـ الكافي: محمّد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وأبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار جميعاً، عن صفوان، عن مرازم، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يعطي الشيء من ماله في مرضه؟

فقال: [٢] إذا أبان فيه[٣] فهو جائز وان أوصى به فهو من[٤] الثلث[٥].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان، عن مرازم، عن بعض أصحابنا في الرجل... وذكر مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: صفوان، عن مرازم في الرجل... وذكر مثله[٧].

٢٤٩٣٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن مرازم، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يجعل بعض ماله

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٧ ح٧٥٢.

٢ـ في الفقيه: قال.

٣ـ في الفقيه: اذا أبان به. أبان فلان الشيء: أوضحه (أقرب الموارد). وقال الفيض الكاشاني (رحمه الله): (أي عزله عن ماله وسلّمه الى المعطى له في مرضه ولم يُعلِّق اعطاءه على الموت).

٤ـ في الفقيه: فمن.

٥ـ الكافي: ج٧ ص٨ ح٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٧ ح٥٤٣٠.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٢ ح٥٤٦٧.

لرجل في مرضه.

فقال: اذا أبانه جاز[1].

باب (٤٥)

حكم المال الموصى به في سبيل اللّه

٢٤٩٤٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن حجّاج الخشّاب، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن امرأة أوصت إليّ بمال أن يجعل في سبيل اللّه فقيل لها: نحجّ به[2]؟

فقالت: اجعله في سبيل اللّه.

فقالوا لها: فنعطيه آل محمّد (عليهم السّلام)؟

قالت[3]: اجعله في سبيل اللّه.

فقال أبو عبداللّه(عليه السّلام): اجعله في سبيل اللّه كما أُمرت.

قلت: مُرني كيف أجعله؟

قال: اجعله كما أمرتْك، إنّ اللّه (تبارك وتعالى) يقول: ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ أرأيتك لو أمرتْك أن تعطيه يهوديّاً كنت تعطيه نصرانيّاً؟

قال: فمكثت بعد ذلك ثلاث سنين ثمّ دخلت عليه فقلت له مثل

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٠ ح٧٦٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢١ ح٤٦١.

٢ـ في التهذيب: يحج به.

٣ـ في الاستبصار: فقالت.

الّذي قلت أوّل[١] مرّة فسكت هنيئة ثمّ قال: هاتها.

قلت:[٢] من أُعطيها؟

قال: عيسى شلقان[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى مثله[٤].

٢٤٩٤١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب أنّ رجلاً كان بهمذان ذكر[٥] أنّ أباه مات وكان لايعرف هذا الأمر، فأوصى[٦] بوصيّة عند الموت وأوصى أن يعطى شيء[٧] في سبيل اللّه، فسُئل عنه أبو عبداللّه (عليه السّلام) كيف يفعل به؟ فأخبرناه[٨] أنّه كان لايعرف هذا الأمر [وأوصى بوصيَّة عند الموت][٩].

فقال: لو أنّ رجلاً أوصى إليّ أن أضع [ماله] في يهوديّ أو نصرانيّ لوضعته فيهما[١٠] إنّ اللّه (عزّوجلّ) يقول: ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا

١ـ في التهذيب: قلتهُ له أول.

٢ـ في الاستبصار: فقلت.

٣ـ الكافي: ج٧ ص١٥ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٣ ح٨١٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣١ ح٤٩٣.

٥ـ في التهذيب: كان يكون بهمدان ذكر، وفي الاستبصار: كان بهمدان فذكر.

٦ـ في التهذيب: وأوصى.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: شيئاً.

٨ـ في الفقيه والتهذيب والاستبصار: وأخبرناه.

٩ـ مابين المعقوفتين من الفقيه.

١٠ـ في الفقيه والتهذيب والاستبصار: فيهم.

سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ فانظروا[١] إلى من يخرج إلى هذا الوجه[٢] يعني [بعض] الثغور فابعثوا به إليه[٣].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب ـ الاستبصار: سهل بن زياد مثله[٤].

باب (٤٦)
حكم المال الزائد في المعيَّن لعتق رقبة

٢٤٩٤٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن سماعة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أوصى أن يُعتق عنه نسمة بخمسمائة درهم من ثلثه فاشترى [الوصي] نسمة بأقلّ من خمسمائة درهم وفَضُلتْ فضلة فما ترى [في الفضلة]؟

قال: تدفع [الفضلة] إلى النسمة من قبل أن تعتق ثمّ تعتق عن الميّت[٥].

١ـ في الفقيه: فانظر.

٢ـ في الفقيه: في هذه الوجوه.

٣ـ الكافي: ج٧ ص١٤ ح٤

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٠ ح٥٤٦٣ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٢ ح٨٠٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٨ ح٤٨٥.

٥ـ الكافي: ج٧ ص١٩ ح١٣.

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[١].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٢].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (ولابأس بذلك مع اليأس من العمل بمقتضى الوصيّة لوجوب تنفيذها بحسب الإمكان، وإعطاء النسمة الزائدة صَرفٌ له في وجوه البِرّ)[٣].

٢٤٩٤٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال ـ في رجل أوصى أن تعتق عنه نسمة بمائة دينار فوجدوها بأقل ـ قال: يُردّ الفضل على النسمة[٤].

باب (٤٧)
حكم الوصيّ إذا ادّعى على الميّت دَيناً

٢٤٩٤٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة، عن بريد بن معاوية، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: إنّ رجلاً أوصى إليّ فسألته أن يشرك معي ذا قرابة له ففعل، وذكر الّذي أوصى إليّ أنّ له قبل الّذي أشركه في الوصيّة خمسين ومائة درهم عنده رهناً[٥] بها جام من فضّة فلمّا

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢١٥ ح٥٥٠٥.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢١ ح٨٦٨.

٣ـ مرآة العقول: ج٢٣ ص٣٢.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٣ ح١٣٢١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٣٥.

٥ـ في التهذيب: عنده ورهناً، وفي الفقيه: وعنده رهن.

هلك الرجل أنشأ الوصيّ يدّعي أنّ له قبله أكرار حنطة.

قال: إن أقام البيّنة وإلاّ فلاشيء له.

قال: قلت له: أيحلُّ له أن يأخذ ممّا في يده شيئاً؟

قال: لايحلُّ له.

قلت: أرأيت لو أنّ رجلاً عدا[١] عليه فأخذ ماله فقدر على أن يأخذ من ماله ما أخذ أكان[٢] ذلك له؟

قال:[٣] إنّ هذا ليس مثل هذا[٤].

من لايحضره الفقيه: روى ابن فضّال مثله[٥].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٦].

باب (٤٨)

حكم الوصيّ اذا منَع الغلامَ مالَه حتى زنا

٢٤٩٤٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن محمد بن عيسى، عمّن رواه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [قال:] في رجل مات وأوصى إلى رجل وله ابن صغير فأدرك الغلام وذهب إلى الوصيّ فقال له: ردّ عليّ مالي لأتزوّج، فأبى عليه فذهب حتّى زنى؟

١ـ في الفقيه: اعتدى.

٢ـ في الفقيه: أيحلُّ.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٥٧ ح١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣٤ ح٥٥٦٠.

٦ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣٢ ح٩١٠.

قال: يلزم ثلثي إثم زنا هذا الرجل ذلك الوصيّ لأنّه[١] منعه المال ولم يعطه فكان يتزوّج[٢].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن يعقوب الكليني (رضي اللّه عنه) عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن قيس، عمن رواه مثله[٣].

باب (٤٩)

حكم موت الموصى له قبل الموصي

٢٤٩٤٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل أوصى لرجل بوصيّة انْ حَدث بي[٤] حَدَث، فمات الموصى له قبل الموصي؟

قال: ليس بشيء[٥].

٢٤٩٤٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير وعن فضالة، عن العلا، عن محمد بن مسلم جميعاً، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سُئل عن

١ـ في الفقيه: الذي.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٦٩ ح٩.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٢ ح٥٥٢٦.

٤ـ في الاستبصار: به.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣١ ح٩٠٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٨ ح٥١٩.

رجل أوصى لرجل فمات الموصى له قبل الموصي؟

قال: ليس بشيء[١].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): (فالمعنى في هذين الخبرين هو انه انّما لايكون ذلك شيئاً اذا غيّر الموصي الوصيّة بعد موت الموصى له، فامّا مع اقراره الوصيَّة على ما كانت فانّها تكون لورثته) ومضافاً الى ماذكره الشيخ يمكن عود ضمير ليس الى الموت لا الإيصاء.

باب (٥٠)

حكم موت الموصى له قبل القبض

٢٤٩٤٨ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أيوب بن نوح، عن العباس بن عامر، عن مثنّى[٢] قال: سألته عن رجل أوصي له بوصيَّة فمات قبل أن يقبضها ولم يترك عقباً؟

قال: أُطلب له وارثاً أو مولى فادفعها[٣] اليه.

قلت: فان لم أعلم له ولياً[٤]؟

قال: اجهد [على] أن تقدر له على وليّ، فان لم تجده وعلم اللّه

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣١ ح٩٠٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٨ ح٥١٨.

٢ـ عن مثنّى: سقط من سند الكافي.

٣ـ في الاستبصار: مولى نعمة فادفعها.

٤ـ في الفقيه: فان لم يعلم له ولي، وفي الاستبصار: فان لم أعلم له وارثاً.

(عزّوجلّ) منك الجد[1] فتصدّق بها[2].

الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد مثله[3].

من لايحضره الفقيه: روى العباس بن عامر مثله[4].

تفسير العياشي: عن مثنّى بن عبدالسّلام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ... وذكر نحوه[5].

باب (٥١)
حكم الوصيَّة الى المرأة

٢٤٩٤٩ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): المرأة لايوصى اليها لأنّ اللّه تعالى يقول: ﴿وَلاَتُؤْتُوا السُّفَهَآءَ أَمْوَالَكُمُ﴾[6و7].

أقول: هذا الحديث:

١ـ في الفقيه: الجهد.

٢ـ الكافي: ج٧ ص١٣ ح٣ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣١ ح٩٠٥.

٣ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٨ ح٥١٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢١١ ح٥٤٩٠.

٥ـ تفسير العياشي: ج١ ص١٨١ ح٢٧٧ الطبعة الحديثة.

٦ـ النساء ٤: ٥.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٦ ح٥٥٣٣ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٤٥ ح٩٥٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٤٠ ح٥٢٣.

أولاً: ضعيف السَّنَد.

ثانياً: حَمله الشيخ الطوسي على الكراهة دون الحظر.

ثالثاً: أو التقيَّة «لأنه مذهب كثير من العامّة، وإنّما قلنا ذلك لإجماع علماء الطائفة على الفتوى بما تَضمَّنه الخبر الأوَّل»[١].

والمقصود من الخبر الأول هو الحديث المروي عن علي بن يقطين قال: سألتُ أبا الحسن [الكاظم] (عليه السّلام) عن رجلٍ أوصى الى امرأة وشَرَك في الوصيَّة معها صبيّاً. فقال (عليه السّلام): «يجوز ذلك وتمضي المرأةُ الوصيّة...» الى آخر الخبر[٢].

وقال الشهيد الثاني (طاب ثراه): (تجوز الوصيَّة الى المرأة اذا جمعت الشرائط. هذا عندنا موضع وفاق، وحديث علي بن يقطين يدلّ على الصحة)[٣].

باب (٥٢)
حكم وصيَّة المرأة بجاريتها لأُمِّها

٢٤٩٥٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة قالت لأُمّها: انْ كنتِ بعدي فجاريتي لكِ؟

فقضى: انّ ذلك جائز، وان كانت الابنة بعدها فهي جاريتها[٤].

---

١ و٢ـ الاستبصار: ج٤ ص١٤٠.

٣ـ مسالك الأفهام: ج٦ ص٢٤٨.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٠ ح٧٩٧.

باب (٥٣)
حكم وصيَّة المملوك والمكاتَب

٢٤٩٥١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن علي بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن أحدهما (عليهما السّلام) انّه قال: لاوصيَّة لمملوك[١].

دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام) انّهم قالوا... وذكر مثله[٢].

٢٤٩٥٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن أبان بن عثمان، عمّن حدثه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال في مكاتب أوصى بوصيَّة وقد قَضى الذي كوتب عليه الاّ شيئاً يسيراً، فقال: يجوز بحساب ما أعتق منه[٣].

باب (٥٤)
حكم المملوك اذا أُعتق ثُلثه

٢٤٩٥٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر، عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان، عن ابن مسكان جميعاً، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: امرأة اعتقت ثلث خادمها عند الموت هل

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢١٦ ح٨٥٢ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٤ ح٥٠٦.
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٢ ح١٣١٨.
٣ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٣ ح٨٧٥.

على أهلها ان يكاتبوها ان شاؤا وان أبوا؟

قال: ليس لها ذلك ولكن لها ثلثها وللوارث ثلثاها فتخدم بحساب ذلك ويكون لها بحساب ما أُعتق منها[1].

٢٤٩٥٤ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن عبدالرحمان ابن أبي نجران، عن عبداللّه بن سنان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن امرأة أعتقت ثلث خادمها بعد موتها أعلى أهلها ان يكاتبوها ان شاؤا أو أبوا؟

قال: لا ولكن لها ثلثها وللوارث ثلثاها ويستخدمونها بحساب الذي لهم منها ويكون لها من نفسها بحساب ما أعتق منها.

وسألته عن رجل جعل لعبده العتق انْ حَدَث به الحَدَث فمات الرجل وعليه تحرير رقبة واجبة في كفّارة يمين أو ظهار أيجزي عنه أن يُعتَق عنه في تلك الرقبة الواجبة عليه؟

فقال: لا[2].

المقنع: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام)... وذكر نحوه الى قوله: ما اعتق منها[3].

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢٤٣ ح٩٤٣.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٥ ح٨٨٢.

٣ـ المقنع: ص١٥٨.

باب (٥٥)
حكم مَن تزوَّج جارية للورثة قد أُعتق ثُلثُها

٢٤٩٥٥ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن النّضر بن شعيب المحاربي[١]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل تُوفّي وترك جارية[٢] [له] اعتق ثلثها فتزوّجها الوصيّ قبل أن يُقسَّم شيء[٣] من الميراث: أنّها تقوّم وتستسعى هي وزوجها في بقيّة ثمنها بعد ما تقوّم [قيمة] فما أصاب المرأة من عتق أو رِقّ فهو يجري[٤] على ولدها[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد ابن الحسين مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: روى النّضر بن شعيب، عن خالد بن ماد، عن الجازي مثله[٧].

١ـ في التهذيب ج٩ والاستبصار: عن النّضر بن شعيب، عن الحارثي. وفي التهذيب ج٨: عن النضر بن شعيب، عن الجازي.

٢ـ في الفقيه: فترك جارية.

٣ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: شيئاً.

٤ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: من عتق أو رقّ جرى، وفي المقنع: من رقّ أو عتق جرى.

٥ـ الكافي: ج٧ ص٢٠ ح١٨ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٣ ح٨٧٣.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٢٩ ح٨٢٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص٧ ح٢١.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢١٣ ح٥٤٩٦.

المقنع: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في رجل... وذكر مثله[1].

باب (٥٦)

حكم من مات وترك جارية حُبلى ومملوكين

٢٤٩٥٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: أبو عبدالله البزوفري، عن أحمد بن ادريس، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل مات وترك جارية [حبلى] ومملوكين فورثهما أخ له فأعتق العبدين وولدت الجارية غلاماً، [قال:] فشهدا بعد العتق انّ مولاهما كان أشهدهما انّه كان ينزل[2] على الجارية وانّ الحبل[3] منه.

قال: تجوز شهادتهما ويُردّا[4] عبدين كما كانا[5].

باب (٥٧)

حكم مَن أعتَق مملوكين وأشهدهما أنّ جاريته حُبلى

٢٤٩٥٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن داود بن أبي يزيد[6] قال: سُئل أبو عبدالله (عليه

١ـ المقنع: ص١٦٠.

٢ـ في التهذيب ج٦ والاستبصار ج٣: يقع.

٣ـ في التهذيب ج٦: الحمل.

٤ـ في التهذيب ج٦ وفي الاستبصار ج٤: ويردان.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٢ ح٨٧١ وج٦ ص٢٥٠ ح٦٤٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٧ ح٥٠ وج٤ ص١٣٦ ح٥١١.

٦ـ في الفقيه والتهذيب والاستبصار: داود بن فرقد.

السّلام) عن رجل كان في سفر[ه] ومعه جارية له وغلامان مملوكان فقال لهما: أنتما حرّان لوجه اللّه وأشهدا[١] أنّ ما في بطن جاريتي هذه منّي، فولدت غلاماً فلمّا قدموا على الورثة أنكروا ذلك واسترقّوهم[٢]، ثمّ إنّ الغلامين أُعتقا[٣] بعد [ذلك] فشهدا بعد ما أُعتقا أنّ مولاهما الأول أشهدهما أنّ ما في بطن جاريته منه؟

قال: يجوز[٤] شهادتهما للغلام ولايسترقّهما الغلام الّذي شهدا له لأنّهما أثبتا نسبه[٥].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن علي بن فضّال مثله[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٧].

أقول: حمل الشيخ الطوسي (طاب ثراه) هذا الخبر على الاستحباب والخبر السابق ـ في الباب السابق ـ على أنه يجوز للولد استرقاقهما لأنّه أعتقهما مَن لايملكهما، ولكن يستحب له عتقهما من حيث أثبتا نَسَبه، ولاتنافي بينهما على حال.

١ـ في الفقيه: أحرار لوجه اللّه فأشهدا.

٢ـ في التهذيب: واسترقّوهما.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: عتقا.

٤ـ في الفقيه والتهذيب والاستبصار: تجوز.

٥ـ الكافي: ج٧ ص٢٠ ح١٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢١١ ح٥٤٩٢.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٢ ح٨٧٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٣٦ ح٥١٢.

باب (٥٨)
حكم وصيّة الطفل غير البالغ

٢٤٩٥٨ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة، عن أبي المغرا، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال:[١] إذا بلغ الغلام عشر سنين فأوصى بثلث ماله في حق جازت وصيّته فإذا[٢] كان ابن سبع سنين فأوصى من ماله باليسير في حقّ جازت وصيّته[٣].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن أبي المغرا مثله[٤].

التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن علي، عن علي بن النعمان، عن سويد القلا، عن أبي بصير مثله[٥].

٢٤٩٥٩ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن بعض أصحابه، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرّحمن بن أبي عبدالله قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): إذا بلغ الغلام عشر سنين جازت وصيّته[٦].

١ـ في الفقيه: انه قال.

٢ـ في الفقيه والتهذيب: واذا.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٢٩ ح٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٧ ح٥٤٥٢.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٢ ح٧٣٢.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٢٨ ح٣.

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: . . . وذكر مثله[1].

٢٤٩٦٠ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن الوليد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا بلغ الصبيُّ خمسة أشبار أكلت ذبيحته، وإذا بلغ عشر سنين جازت وصيّته[2].

٢٤٩٦١ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن الوليد، عن أبان الأحمر، عن أبي بصير وأبي أيوب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الغلام ابن عشر سنين يوصي قال: اذا أصاب موضع الوصيّة جازت[3].

٢٤٩٦٢ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس بن معروف، عن أبان بن عثمان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن وصية الغلام هل تجوز؟

قال: اذا كان ابن عشر سنين جازت وصيته[4].

أقول: اختلف الفقهاء في صحّة وصيَّة الصبيّ غير البالغ، فقال اكثرهم بجواز وصيَّة الصبيّ الذي بَلغ عشر سنين بشرط أن يكون مُميِّزاً للمعروف. والكلام طويل مذكور في الكتب الفقهيَّة المفصَّلة.

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٦ ح٥٤٥٠.

٢ و٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٨١ ح٧٢٦ و٧٢٧.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٢ ح٧٣٠.

٢٤٩٦٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن النعمان[١]، عن أبي أيّوب، عن محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: إنّ الغلام إذا حضره الموت [فأوصى] ولم يُدرِك جازت وصيّته لذوي الأرحام ولم تجز للغرباء[٢].

من لايحضره الفقيه: روى علي بن الحكم مثله[٣].

التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن يزيد بن اسحاق، عن هارون بن حمزة، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول... وذكر مثله[٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن أحمد بن محمد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال... وذكر نحوه[٥].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (يمكن حمله على ما قبل العَشْر وأنه يستحب للوارث تجويز الوصيّة لذوي الأرحام)[٦].

٢٤٩٦٤ـ من لايحضره الفقيه: روى علي بن الحكم، عن زياد ابن أبي الحلال قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رسول الله

١ـ في الفقيه: داود بن النعمان.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٢٨ ح٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٧ ح٥٤٥٣.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٨١ ح٧٢٨.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٥٩ ح٤٠٩.

٦ـ ملاذ الاخيار: ج١٥ ص٥٨.

(صلّى اللّه عليه وآله) هل أوصى الى الحسن والحسين (عليهما السّلام) مع أمير المؤمنين (عليه السّلام)؟

قال: نعم.

قلت: وهما في ذلك السِّن؟

قال: نعم ولايكون لسواهما في أقل من خمس سنين[1].

باب (٥٩)
حكم وصيّة مَن لا وارث له

٢٤٩٦٥ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب ـ الاستبصار: اسماعيل ابن أبي زياد السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) انّهُ سُئل عن الرجل يموت ولا وارث له ولا عُصْبة؟

قال: يوصي بماله حيث يشاء[2] في المسلمين والمساكين وابن السبيل[3].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام)، في الرجل... وذكر نحوه[4].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣٧ ح٥٥٦٦.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: حيث شاء.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٢ ح٥٤٦٩ ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٨ ح٧٥٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢١ ح٤٦٠.

٤ـ الجعفريات: ص١٢١.

باب (٦٠)
حكم إقرار أحد الورثة بحريّة عبد المورِّث

٢٤٩٦٦ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن بعض أصحابه، عن أبان بن عثمان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل مات وترك غلاماً مملوكاً فشهد بعض الورثة أنّه حرٌّ؟

فقال: إن كان الشاهد مرضيّاً جازت شهادته في نصيبه واستسعى فيما كان لغيره من الورثة[١].

٢٤٩٦٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلا وحمّاد بن عيسى، عن حريز جميعاً، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما(عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل ترك مملوكاً بين نفر فشهد أحدهم أن الميت أعتقه؟

قال: ان كان الشاهد مرضيّاً لم يضمن وجازت شهادته [في نصيبه] واستسعى العبد فما[٢] كان للورثة[٣].

من لايحضره الفقيه: روى حريز، عن محمد بن مسلم مثله[٤].

٢٤٩٦٨ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن

١ـ الكافي: ج٧ ص٤٣ ح٢.

٢ـ في الفقيه: فيما.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣٤ ح٨٤٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١١٩ ح٣٤٥٥.

إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن منصور بن حازم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل مات وترك عبداً فشهد بعض ولده أنّ أباه أعتقه؟

قال: يجوز[١] عليه شهادته ولايغرم ويستسعى الغلام فيما كان لغيره من الورثة[٢].

من لايحضره الفقيه: روى يونس بن عبدالرحمن مثله[٣].

باب (٦١)
حكم إقرار أحد الوَرَثة بدَين على المورِّث

٢٤٩٦٩ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن أبي حمزة، وحسين بن عثمان، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل مات فأقرّ[٤] [عليه] بعض ورثته لرجل بدَين.

قال:[٥] يلزمه ذلك في حصّته[٦].

من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير مثله[٧].

١ـ في الفقيه: فقال: تجوز، وفي التهذيب: قال: تجوز.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٤٢ ح١ ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٣ ح٦٦٨.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣٠ ح٥٥٤٤.

٤ـ في الكافي ح٢ والتهذيب ح٨٥٤: وأقر.

٥ـ في الفقيه: فقال.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٤٣ ح٣ وص١٦٨ ح٢ ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٣ ح٦٦٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٥ ح٤٣٧.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣٠ ح٥٥٤٥.

التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عمّن رواه، عن محمد بن أبي عمير مثله[١].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد ابن أبي عمير مثله[٢].

كتاب حسين بن عثمان بن شريك: عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه[٣].

باب (٦٢)
حكم إقرار أحد الورثة بأخٍ أو أُخت

٢٤٩٧٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله، عن السندي بن محمد، عن أبي البختري وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قضى علي (عليه السّلام)[٤] في رجل مات وترك ورثة فأقرَّ أحد الورثة بدَين على أبيه انّه يلزمه ذلك في حصَّته بقدر ما وَرِث، ولايكون ذلك في ماله كلِّه، وانْ[٥] اقرّ اثنان من الورثة وكانا عدلين[٦] أُجيز ذلك على

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣١٠ ح٨٥٤.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٠ ح٤٠٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧ ح١٧.

٣ـ الاصول الستة عشر: ص٣٢١ ح٥٠٨ الطبعة الحديثة.

٤ـ في الاستبصار ج٤: أمير المؤمنين علي (عليه السّلام).

٥ـ في الفقيه والاستبصار ج٤: فان.

٦ـ في قرب الاسناد: عدولاً. وكذا في المورد التالي.

الورثة، وان لم يكونا عدلين الزما في حصّتهما بقدر[١] ما ورثا، وكذلك ان أقرّ بعض الورثة بأخ أو أخت انّما[٢] يلزمه في حصّته.

[قال:] وقال علي (عليه السّلام): من أقرّ لأخيه فهو شريك[٣] في المال ولايثبت نسبه، وان[٤] أقر [له] اثنان فكذلك الاّ أن يكونا عدلين فيلحق نسبه[٥] ويضرب في الميراث معهم[٦].

من لايحضره الفقيه: روى أبو البختري وهب بن وهب مثله[٧].

قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختري مثله[٨].

الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى مثله الى قوله: بقدر ما ورثا[٩].

باب (٦٣)
صحّة الوصيَّة بالاشارة

٢٤٩٧١ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن

١ـ في الاستبصار ج٣: بمقدار.
٢ـ في الاستبصار ج٤: فانما.
٣ـ في الاستبصار ج٤: فهو شريكه.
٤ـ في الفقيه: واذا، وفي التهذيب ج٦ والاستبصار ج٤ وقرب الاسناد: فان.
٥ـ في قرب الاسناد: بنسبه.
٦ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٨ ح٤٤٢ وج٩ ص١٦٣ ح٦٧٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٤ ح٤٣٥.
٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٩ ح٣٧١٤.
٨ـ قرب الاسناد: ص٥٢ ح١٧١ الطبعة الحديثة.
٩ـ الاستبصار: ج٣ ص٧ ح١٨.

حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّ أباه حدّثه أنّ أُمامة بنت أبي العاص بن الربيع ـ وأُمُّها زينب بنت رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فتزوّجها بعد علي (عليه السّلام) المغيرة بن نوفل ـ انّها وجعت وجعاً شديداً حتى اعتقل لسانها فأتاها الحسن والحسين (عليهما السّلام) وهي لاتستطيع الكلام فجعلا يقولان ـ والمغيرة كاره لما يقولان ـ : اعتقت فلاناً وأهله؟ فتشير برأسها نعم، وكذا وكذا فتشير برأسها نعم أم لا.

قلت: فأجازا ذلك لها؟

قال: نعم[1].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: إنّ أُمامة... وذكر نحوه ثم زاد: وقال جعفر بن محمد (عليه السّلام): والاشارة بالوصية لمن لايستطيع الكلام، تجوز اذا فُهِمَت[2].

باب (٦٤)
صحة الاقرار للوارث وغيره بدَيْن

٢٤٩٧٢ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يقرّ لوارث بدَين [عليه].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٥٨ ح٩٣٦.
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٢ ح١٣٢٠.

فقال: يجوز [ذلك] اذا كان مَليّاً[١].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد مثله[٢].

٢٤٩٧٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل مريض أقرَّ عند الموت لوارث بدَين له عليه؟

قال: يجوز ذلك.

قلت: فان أوصى لوارث بشيء؟

قال: جائز[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: ابن محبوب مثله[٤].

٢٤٩٧٤ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي المعزا، عن الحلبي قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أقرَّ لوارث بدَيْن في مرضه أيجوز ذلك؟

قال: نعم إذا كان مليّاً[٥].

٢٤٩٧٥ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل[٦] أوصى لبعض ورثته انّ له

١ـ الكافي: ج٧ ص٤١ ح١ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٩ ح٦٥٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١١ ح٤٢٥. والمليء: الغنيّ المتموّل المقتدر (أقرب الموارد).

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٩ ح٥٥٤١.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٤٢ ح٥.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٠ ح٦٦٠ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٢ ح٤٣٠.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٠ ح٤٠٥.

٦ـ في الاستبصار: الرجل.

عليه دَيناً؟

فقال: [١] إن كان الميت مَرضيّاً فأعطه[٢] الذي أوصى له[٣].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى مثله[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس ابن عامر، عن داود بن الحصين، عن أبي أيوب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٥].

أقول: قوله (عليه السّلام): «إنْ كان الميّت مَرضيّاً..» معناه أن يكون ثقةً غيرَ مُتَّهم في كلامه، بأن يريد تنقيص حق سائر الورثة. واللّه العالِم.

٢٤٩٧٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن إسماعيل بن جابر قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل أقرّ لوارث له وهو مريض بدَين عليه؟

قال: يجوز عليه إذا أقرّ[٦] به دون الثلث[٧].

١ـ في الاستبصار: قال.

٢ـ في الاستبصار: فأعط.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٤١ ح٢ ـ التهذيب: ج٩ ص١٥٩ ح٦٥٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١١ ح٤٢٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٩ ح٥٥٤٢.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٠ ح٦٥٧ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١١ ح٤٢٧.

٦ـ في الفقيه: فقال: يجوز اذا كان الذي أقرّ.

٧ـ الكافي: ج٧ ص٤٢ ح٤.

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[١].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٢].

٢٤٩٧٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة قال: سألته عمّن أقر للورثة بدَيْن عليه وهو مريض؟

قال: يجوز عليه ما أقرّ به اذا كان قليلاً[٣].

٢٤٩٧٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل معه مال مضاربة فمات وعليه دين وأوصى انّ هذا الذي ترك لأهل المضاربة أيجوز ذلك؟

قال: نعم اذا كان مُصدَّقاً[٤].

٢٤٩٧٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن الرجل يقرّ بالدَّين في مرضه الذي يموت منه، لوارث من ورثته؟

قال: يُنظر [في] حال المقرّ فإن كان عدلاً مأموناً من الجنف[٥] جاز إقراره، وإن كان على خلاف ذلك لم يجز إقراره إلاّ أن يجيزه الورثة[٦].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٨ ح٥٥٤٠.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٠ ح٦٥٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٢ ح٤٢٩.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٠ ح٦٥٨ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١١ ح٤٢٨.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٧ ح٦٧٩.

٥ـ جنف في وصيته: مال وجار. (أقرب الموارد). وفي مستدرك الوسائل: الحيف.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٥٩ ح١٣٠٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠٣.

٢٤٩٨٠ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن العلاء بيّاع السابريّ قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة استودعت رجلاً مالاً فلمّا حضرتها الوفاة[١] قالت له: إنّ المال الّذي دفعته إليك لفلانة، وماتت[٢] المرأة فأتى أولياؤها الرّجل فقالوا له: إنّه[٣] كان لصاحبتنا مالٌ [و]لانراه إلاّ عندك فاحلف لنا أنّ مالها قبلك[٤] شيء، أفيحلف لهم؟

فقال:[٥] إن كانت مأمونة عنده[٦] فيحلف لهم[٧] وإن كانت متّهمة [عنده] فلايحلف ويضع[٨] الأمر على ما كان فإنّما لها من مالها ثلثه[٩].

من لايحضره الفقيه: روى علي بن النعمان مثله[١٠].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان

١ـ في الكافي ح١١ والفقيه والتهذيب والاستبصار: حضرها الموت.

٢ـ في الكافي ح١١ والتهذيب ج٨: فماتت.

٣ـ في الفقيه: وقالوا: انه، وفي الاستبصار: فقالوا: انه.

٤ـ في الفقيه والتهذيب ج٩ والاستبصار: فاحلف لنا ما قبلك، وفي الكافي ح١١ والتهذيب ج٨: فاحلف لنا مالنا قبلك.

٥ـ في الكافي ح١١ والتهذيب ج٨: أيحلف لهم؟ قال. وفي الاستبصار: فيحلف لهم؟ فقال لهم.

٦ـ في الاستبصار: ان كانت المرأة مأمونة عندك.

٧ـ في الكافي ح١١ والتهذيب ج٨ والفقيه: فليحلف، وفي الاستبصار: فأحلف لهم.

٨ـ في الاستبصار: فلاتحلف وتضع.

٩ـ الكافي: ج٧ ص٤٢ ح٣.

١٠ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٩ ح٥٥٤٣.

مثله[١].

الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان مثله[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان مثله[٣].

٢٤٩٨١ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) انّه كان يردّ النِّحْلة في الوصيَّة، وما أقرّ عند موته بلا ثَبت ولابيِّنة ردّه[٤].

من لايحضره الفقيه: في رواية السكوني: انّ علياً (عليه السّلام) كان... وذكر مثله[٥].

أقول: النِّحلة هي العطيَّة والهبة من طيب نفسٍ، بلا توقّع عوض ـ كما في مجمع البحرين ـ.

وقول الامام الصادق (عليه السّلام): «إنَّ علياً...» فيه احتمالان:

الأول: أنّ الامام أمير المؤمنين (عليه السّلام) كان يردُّ عطيَّة الميت ـ قبل موته ـ الى وصاياه ويعتبرها من الثلث.

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٠ ح٦٦١ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٢ ح٤٣١.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٤٦٢ ح١١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٩٤ ح١٠٨٨.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٦١ ح٦٦٣ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٢ ح٤٣٢.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٤٩ ح٥٥٩٢.

الثــاني: أنه (عليه السّلام) كان يمنح عطايا الميّت صفة الشرعيَّة فيجعلها كوصاياه، من حيث لزوم تنفيذها وإنجازها من أصل المال.

وقال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (واعلم انّ الفرق بين الصدقة والنحلة والعطية لايكون إلاّ بنيّة القربة، فلو قصدها فهي صدقة، ولو لم يقصدها فيجوز الرجوع مع بقاء العين إلاّ أن يعوَّض عنها، بأن يُعطي بشرط العوض في العقد، أو بارادة العوض ويعوض كما هو الظاهر من الاخبار)[1].

وقال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) ماحاصله: انّه إذا كان الميّت غير مَرضيّ وكان متّهماً على الورثة لم يُقبل اقراره إلاّ ببيّنة فإن لم يقم بيّنة كان ما أقرّ به ماضياً من ثلثه، وأمّا إذا كان مرضيّاً فما أقرّ به يكون من أصل المال مثل ساير الديون.

٢٤٩٨٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن هارون بن مسلم، عن ابن سعدان، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): لا وصيّة لوارث ولا اقرار بدَين، يعني اذا أقرّ المريض لأحد من الورثة بدَين له فليس له ذلك[2].

٢٤٩٨٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم ابن سليمان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل اعترف لوارث بدَين في مرضه؟

١ـ روضة المتقين: ج١١ ص١٧٦.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٢ ح٦٦٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٣ ح٤٣٤.

فقال: لاتجوز[١] وصيَّة لوارث ولا اعتراف[٢].

٢٤٩٨٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: في العطيَّة للوارث، والهبة في المرض الذي يموت منه المعطي والواهب، أنها غير جائزة[٣].

أقول: هذه الأحاديث محمولة على التقيَّة لأنها تُوافق مذهب جمع من العامّة وتخالف الأحاديث الدالَّة على صحّة وصيّة المريض وإقراره ـ كما صرَّح بذلك الشيخ الطوسي (طاب ثراه) ـ.

باب (٦٥)
جواز الوصيَّة للوارث

٢٤٩٨٥ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي المغرا، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الوصيّة للوارث؟

فقال: تجوز[٤].

الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ، عن عبدالله بن بكير، عن محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام)... وذكر مثله[٥].

١ـ في الاستبصار: لايجوز.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٠ ح٧٩٩ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٧ ح٤٧٩.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٥٩ ح١٣٠٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠٤.

٤ و٥ـ الكافي: ج٧ ص٩ و١٠ ح١ و٤.

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن بن علي وفضالة، عن عبدالله بن بكير مثله[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن ابن بكير مثله[٢].

٢٤٩٨٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد الحنّاط قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الميّت يوصي للوارث[٣] بشيء؟

قال: نعم، أو قال: جائز له[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن ابن محبوب مثله إلاّ إنّ فيهما قال: جائز[٥].

٢٤٩٨٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي المعزا، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): يجوز للوارث وصيَّته؟

قال: نعم[٦].

١ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٩ ح٧٩١ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٦ ح٤٧٦.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٩ ح٧٩٢.

٣ـ في الاستبصار: للبنت.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٩ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٠ ح٧٩٨ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٧ ح٤٧٨.

٦ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٩ ح٧٩٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٧ ح٤٧٧.

باب (٦٦)

جواز اعطاء المال للقرابة حال الحياة مع وجود الأولاد

٢٤٩٨٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبدالله بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت لهُ: الرجل [يكون] لهُ الولد أيَسعهُ أن يجعل مالهُ لقرابته؟

[فـ] قال: هو مالهُ يصنع به ما شاء الى أن يأتيه الموت[١].

من لايحضره الفقيه: روى عبدالله بن جبلة مثله[٢].

التهذيب: محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن سماعة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل... وذكر مثله[٣].

الكافي: محمد بن يحيى، وغيره عن محمد بن أحمد مثل التهذيب[٤].

٢٤٩٨٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبدالله بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل له الولد [أ]يسعه

١ـ الكافي: ج٧ ص٨ ح٨.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٢ ح٥٤٦٦.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٦ ح٧٤٩.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٨ ح٥.

أن يجعل ماله لقرابته؟

فقال: هو ماله يصنع به ما شاء[١] إلى أن يأتيه الموت، إنّ لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء ما دام حيّاً إن شاء وَهَبه وإن شاء تصدّق به وإن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت، فإن أوصى به فليس له إلاّ الثلث، إلاّ أنّ الفضل في أن لايضيّع من يعوله ولايضرّ بورثته.

وقد روي أنّ النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) قال لرجل من الأنصار أعتق مماليك له لم يكن له غيرهم فعابه النبي (صلّى اللّه عليه وآله) وقال: ترك صبية صغاراً يتكفّفون الناس[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يحيى مثله ـ الى قوله: بورثته[٣].

باب (٦٧)
جواز الرجوع في الوصيَّة

٢٤٩٩٠ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: للموصي أن يرجع في وصيّته إن كان في صحّة أو مرض[٤].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن بكير بن

١ـ في الاستبصار: ما يشاء.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٨ ح١٠.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٨ ح٧٥٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢١ ح٤٦٢.

٤ـ الكافي: ج٧ ص١٢ ح١ ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٩ ح٧٦٠.

أعين، عن عبيد بن زرارة مثله[١].

٢٤٩٩١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام) أنّ المدبَّر[٢] من الثلث، وأنَّ للرجل أن ينقض وصيته فيزيد فيها وينقص منها ما لم يمت[٣].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى يونس بن عبدالرحمن مثله[٤].

٢٤٩٩٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة، عن بريد العجليّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لصاحب الوصيّة أن يرجع فيها ويحدث في وصيّته ما دام حيّاً[٥].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن علي بن فضّال مثله[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن فضّال مثله[٧].

٢٤٩٩٣ـ دعائم الإسلام: عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٩ ح٥٤٥٨.

٢ـ التدبير: أن يُعتق الرجل عبده عن دُبُر، بأن يُعتَق بعد موته فيقول له: أنت حرٌّ بعد موتي، فهو مُدَبَّر (لسان العرب).

٣ـ الكافي: ج٧ ص١٢ ح٣.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٩ ح٥٤٥٩ ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٠ ح٧٦٢.

٥ـ الكافي: ج٧ ص١٢ ح٢.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٩ ح٥٤٥٧.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص١٩٠ ح٧٦١.

السّلام) أنّهما قالا: للمرء أن يرجع في وصيَّته ـ في صحَّة كانت أو مرض ـ أو يُغيّر منها ما شاء، فهو فيها بالخيار، وما مات عليه منها أُخرج من ثلثه[1].

باب (٦٨)
جواز التصرُّف في الوصيَّة قبل الموت

٢٤٩٩٤ـ الكافي ـ التهذيب: أبو عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل دفع إلى رجل مالاً وقال: إنّما أدفعه إليك ليكون ذخراً لابنتيّ فلانة وفلانة، ثمّ بدا للشيخ ـ بعد ما دفع المال ـ أن يأخذ منه خمسة وعشرين ومائة دينار، فاشترى بها جارية لابن ابنه، ثمّ إنّ الشيخ هلك فوقع بين الجاريتين وبين الغلام أو احداهما فقالتا له: ويحك[2] والله إنّك لتنكح جاريتك حراماً، إنّما اشتراها أبونا لك من مالنا الّذي دفعه إلى فلان فاشترى لك منه[3] هذه الجارية، فأنت تنكحها حراماً لاتحلُّ لك، فأمسَكَ الفتى عن الجارية، فما ترى في ذلك؟

فقال: أليس الرّجل الّذي دفع المال أبا الجاريتين وهو جدُّ الغلام وهو اشترى [له] الجارية؟

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٠ ح١٣١١. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠٤.

٢ـ في التهذيب: أو احداهما خصومة فقالت: ويحك.

٣ـ في التهذيب: لك منها.

قلت: بلى.

فقال: فقل له:[١] فليأت جاريته، إذا كان الجدُّ هو الّذي أعطاه وهو الّذي أخذه[٢].

٢٤٩٩٥ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل دفع الى رجل مالاً فقال: انّما ادفع اليك المال ليكون الربح لابنتي فلانة ثم بدا للرجل بعد ما دفع المال أن يأخذ منه خمسة وعشرين ديناراً فاشترى بها جارية لابن ابنه، ثم انّ الرجل هلك بعد فوقع بين الجاريتين وبين الغلام كلام أو إحداهما فقالت له: انّك لتنكح جاريتك حراماً انّما اشتراها لك أبونا من مالنا الذي دفعه الى فلان فاشترى له منه جارية فأنت تنكحها حراماً لاتحل لك، فأمسك الفتى عن الجارية فما ترى في ذلك؟

فقال: أليس الرجل الذي دفع المال أبو الجاريتين[٣] وهو جدُّ الغلام وهو اشترى الجارية؟

قلت: نعم.

قال: فقال: فليأت جاريته اذا كان هو الذي أعطى وهو الذي أخذ[٤].

١ـ في التهذيب: قال: فقال له.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٦٦ ح٣١ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣٨ ح٩٢٦.

٣ـ هكذا في المصدر والصحيح: أبا الجاريتين.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣١٣ ح٨٦٦.

٢٤٩٩٦ـ التهذيب: يونس، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل قال: انْ حَدَث بي حَدث في مرضي هذا فغلامي فلان حُرّ؟

قال أبو عبدالله (عليه السّلام): يردّ من وصيّته ما يشاء ويجيز ما يشاء[١].

٢٤٩٩٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اصل الوصيّة ان يعتق الرجل ما شاء ويمضي ما شاء ويسترقّ من كان اعتق ويعتق من كان استرق[٢].

٢٤٩٩٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عبدالرحمن بن سيابة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا مرض الرجل فأوصى بوصيّة عتقٍ أو تصدّق فانه يردُّ ما أعتق وتصدّق ويحدث فيها ما يشاء حتى يموت، وكذلك أصل الوصيَّة[٣].

باب (٦٩)
وجوب انفاذ الوصيَّة الشرعيَّة على وجهها، وعدم جواز تبديلها

٢٤٩٩٩ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمّد بن مسلم قال:

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٩١ ح٧٦٦ و٧٦٧.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٩١ ح٧٦٨.

سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أوصى بماله في سبيل الله؟

فقال: أعطه[١] لمن أوصى [به] له وإن كان يهودياً أو نصرانياً إنّ الله (تبارك وتعالى) يقول: ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾[٢و٣].

الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل... وذكر مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عيسى مثله[٥].

وسائل الشيعة: علي بن موسى بن طاووس في كتاب (غياث سلطان الورى) نقلاً من كتاب الحسين بن سعيد بسنده الى محمّد بن مسلم مثله[٦].

المقنع: سئل الصادق (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر نحوه[٧].

١ـ في الكافي ح٢ والتهذيب ح٨٠٤ والاستبصار ح٤٨٤: قال: أعط.

٢ـ البقرة ٢: ١٨١.

٣ـ الكافي: ج٧ ص١٤ ح١ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٣ ح٨٠٨ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٩ ح٤٨٨.

٤ـ الكافي: ج٧ ص١٤ ح٢ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠١ ح٨٠٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢٨ ح٤٨٤.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٠ ح٥٤٦٢.

٦ـ وسائل الشيعة: ج١٣ ص٤١٧ ح٥.

٧ـ المقنع: ص١٦٥.

٢٥٠٠٠ـ وسائل الشيعة: عليّ بن موسى بن طاووس في كتاب (غياث سلطان الورى) نقلا من كتاب الحسين بن سعيد في حديث آخر عن الصادق (عليه السّلام) قال: قال (عليه السّلام): لو أنّ رجلاً أوصى إليّ أن أضع في يهوديّ أو نصرانيّ لوضعت فيهم إنّ اللّه يقول: ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾[١].

٢٥٠٠١ـ تفسير العياشي: عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السّلام) في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾[٢].

قال: هي منسوخة، نسختها آية الفرائض التي هي المواريث ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ يعني بذلك الوصي[٣].

٢٥٠٠٢ـ تفسير العياشي: عن أبي سعيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه سُئل عن رجل أوصى في حجّة فجعلها وصيّه في نَسَمة؟

قال: يغرمها وصيُّه ويجعلها في حجّة كما أوصى، إنّ اللّه تعالى يقول: ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾[٤].

٢٥٠٠٣ـ دعائم الاسلام: عن علي [أمير المؤمنين] وأبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهم السّلام) أنّهم قالوا: من أوصى بوصيَّة نفذتْ من

١ـ وسائل الشيعة: ج١٣ ص٤١٧ ح٦.

٢ـ البقرة ٢: ١٨٠.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص١٨٠ ح٢٧٣. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٧٦.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص١٨١ ح٢٧٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١١٩.

ثلثه، وإن أوصى بها ليهودي أو نصراني، أو فيما أوصى به فإنّه يجعل فيه، لقول اللّه (عزّوجلّ): ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾[١].

٢٥٠٠٤ـ دعائم الاسلام: عن أبي عبداللّه جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن رجل أوصى في حج فجعل وصيُّه ذلك في نسمة؟

قال: يُغرم الوصيُّ ما خالف فيه، ويردّ إلى ما أمر به الموصي[٢].

٢٥٠٠٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن محمد بن مارد قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل أوصى إلى رجل وأَمَره أن يعتق عنه نسمة بستّمائة درهم من ثلثه فانطلق الوصيّ فأعطى الستّمائة [درهم] رجلاً يحجّ بها عنه[٣]؟

[قال:] فقال [أبو عبداللّه (عليه السّلام)]: أرى أن يغرم الوصيّ من ماله ستمائة درهم ويجعل الستّمائة درهم فيما[٤] أوصى به الميّت من نسمة[٥و٦].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٧].

---

١ و٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦١ ح١٣١٢ و١٣١٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١١٥ و١١٩.

٣ـ في التهذيب: عن الميت.

٤ـ في التهذيب: ويجعل الستمائة فيما، وفي الفقيه: ويجعلها فيما.

٥ـ في الفقيه والتهذيب: في نسمة.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٢٢ ح٣.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠٧ ح٥٤٨١.

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن محمد بن مارد مثله[١].

٢٥٠٠٦ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل يوصي بنسمة فيجعلها الوصي في حجة؟

قال: يغرمها ويقضي وصيته[٢].

٢٥٠٠٧ـ تفسير القمي: قال الصادق (عليه السّلام): اذا أوصى الرجل بوصيّة فلايحلّ للوصي أن يغيّر وصيّة يوصيها، بل يمضيها على ما أوصى الاّ أن يوصي بغيرما أمر الله فيعصي في الوصيَّة ويظلم، فالموصى اليه جائز له أن يردّه الى الحقّ، مثل رجل يكون له ورثة فيجعل المال كلّه لبعض ورثته ويحرم بعضاً، فالوصيّ جائز له أن يردّه الى الحقّ وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفاً أَوْ إِثْماً﴾[٣] فالجنف الميل الى بعض ورثته دون بعض، والاثم أن يأمر بعمارة بيوت النيران واتّخاذ المسكر، فيحلّ للوصيّ أن لايعمل بشيء من ذلك[٤].

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٦ ح٨٨٧.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢٢٤ ح٨٨١.

٣ـ البقرة ٢: ١٨٢.

٤ـ تفسير القمي: ج١ ص٦٥. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٤٢٠.

باب (٧٠)
وجوب قبول الوصيَّة على الغائب

٢٥٠٠٨ـ الكافي ـ التهذيب: أبو علي الأشعريّ، عن محمّد بن عبدالجبار[١]، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا أوصى الرجل إلى أخيه وهو غائب فليس له أن يردّ [عليه] وصيّته لأنّه لو كان شاهداً فأبى أن يقبلها طلب غيره[٢].

من لايحضره الفقيه: روى علي بن الحكم مثله[٣].

٢٥٠٠٩ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إن أوصى رجل إلى رجل وهو غائب فليس له أن يردّ وصيّته، فإن[٤] أوصى إليه وهو بالبلد فهو بالخيار إنْ شاء قبل وإنْ شاء لم يقبل[٥].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عيسى مثله[٦].

٢٥٠١٠ـ الكافي: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان،

١ـ في التهذيب: عن عبدالله بن محمد.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٦ ح٣ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٦ ح٨١٦.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٦ ح٥٤٤٩.

٤ـ في الفقيه: وان.

٥ـ الكافي: ج٧ ص٦ ح١ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٥ ح٨١٤.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٥ ح٥٤٤٥.

عن ابن أبي عمير، عن ربعي، عن فضيل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل يوصى إليه، فقال[١]: إذا بعث بها إليه من بلد فليس له ردّها، وإن كان في مصر يوجد فيه غيره فذلك[٢] إليه[٣].

من لايحضره الفقيه: روى ربعي، عن الفضيل بن يسار مثله[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن اسماعيل مثله[٥].

٢٥٠١١ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن الفضيل، عن ربعي، عن الفضيل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال في الرجل يوصى إليه قال: إذا بعث بها من بلد إليه فليس له ردّها[٦].

٢٥٠١٢ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يوصي إلى رجل[٧] بوصيّة فيكره[٨] أن يقبلها فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): لايخذله على هذه الحال[٩].

١ـ في الفقيه والتهذيب: قال.

٢ـ في الفقيه: فذاك.

٣ـ الكافي: ج٧ ص٦ ح٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٥ ح٥٤٤٦.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٥ ح٨١٥.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٦ ح٤ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٦ ح٨١٧.

٧ـ في الفقيه والتهذيب: الرجل.

٨ـ في التهذيب: فأبىٰ.

٩ـ الكافي: ج٧ ص٦ ح٥ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٠٦ ح٨١٨.

من لايحضره الفقيه: روى محمّد بن أبي عمير مثله[١].

٢٥٠١٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من أوصى إلى رجل فهو بالخيار في أن يقبل الوصية أو يردّها إذا كان حاضراً، فإن ردّها بحضرة الموصي لم تلزمه، وإن كان قد أوصى إليه وهو غائب، ثم مات الموصي فليس ينبغي للموصى إليه أن يردّ الوصية، وقد مات الموصي، وصارت حقاً من حقوق اللّه (عزّوجلّ)[٢].

باب (٧١)
ضمان مال الميّت اذا سُرق عند الوصيّ

٢٥٠١٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال في رجل توفّي فأوصى الى رجل وعلى الرجل المتوفّى دَيْن، فعَمَد الذي أوصى إليه فعزل الذي[٣] للغرماء فرفعه في بيته وقسّم الذي بقي بين الورثة، فيُسرق الذي للغرماء من الليل، ممّن يؤخذ؟

قال: هو ضامن حين عزله في بيته، يؤدّي من ماله[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عمرو بن عثمان، عن المفضّل، عن زيد الشحّام، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٥].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٦ ح٥٤٤٨.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦١ ح١٣١٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١١٠.

٣ـ في الاستبصار: الدَيْن.

٤ و٥ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٨ و١٦٩ ح٦٨٥ و٦٨٦ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٧ و١١٨ ح٤٤٦ و٤٤٧.

٢٥٠١٥ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن بعض أصحابه، عن أبان بن عثمان، عن رجل قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أوصى إلى رجل وعليه دَيْن[١]؟

فقال: يقضي الرجل ما عليه من دَيْنه ويقسّم ما بقي بين الورثة.

قلت: فسُرق[٢] ما كان أوصى به من الدَّيْن[٣] ممّن يؤخذ الدَّيْن: أمن الورثة [أم من الوصي]؟

قال: [٤] لايؤخذ من الورثة ولكن الوصيّ ضامن لها[٥و٦].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان مثله[٧].

من لايحضره الفقيه: أبان بن عثمان قال: سأل رجل أبا عبدالله (عليه السّلام)... وذكر مثله[٨].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله الى قوله: بين الورثة[٩].

١ـ في الفقيه والتهذيب والاستبصار: رجل انَّ عليه دَيْناً.

٢ـ في الفقيه: قلت: فيفرق الوصيّ.

٣ـ في الفقيه: في الدَيْن.

٤ـ في الفقيه: فقال.

٥ـ في الفقيه: لهُ.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٢٤ ح٢.

٧ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٨ ح٦٨٤ ـ الاستبصار: ج٤ ص١١٧ ح٤٤٥.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٤ ح٥٥٢٩.

٩ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٦ ح٦٧٦.

٢٥٠١٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليه السّلام) أنّه قال في رجل أوصى إلى رجل وعليه دَيْن، فأخرج الوصي الدَّيْن من رأس مال الميت فقبضه إليه وصيّره في بيته، وقسَّم الباقي على الورثة، ونفذ الوصايا، ثم سُرق المال من بيته، قال: يضمن، لانّه ليس له أن يقبض مال الغرماء بغير أمرهم[1].

باب (٧٢)
استحباب إمضاء الوصيَّة اذا أفاق المريض من مَرضه

٢٥٠١٧ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشّا، عن عبداللّه بن سنان، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: مرض علي بن الحسين (عليه السّلام) ثلاث مرضات[2] في كل مرضة[3] يوصي بوصية فاذا أفاق أمضى وصيته[4].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: الحسن بن علي الوشاء مثله[5].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٦٣ ح١٣٢٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١١٨.

٢ـ في التهذيب: مرات.

٣ـ في التهذيب: مرض.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٥٦ ح١٤.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣١ ح٥٥٤٩ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٤٦ ح٩٥٥.

باب (٧٣)
ما يثبت به الوصيَّة

٢٥٠١٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن قول الله (تبارك وتعالى): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾[١].

(قلت: ما آخران من غيركم؟)[٢].

قال[٣]: هما كافران.

قلت: [٤] ذوا عدل منكم؟

فقال: [٥] مسلمان[٦].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل مثله[٧].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٨].

١ـ المائدة ٥: ١٠٦.

٢ـ ما بين القوسين ليس في الفقيه والتهذيب وتفسير العياشي.

٣ـ في تفسير العياشي ح١٣٨١: فقال.

٤ـ في تفسير العياشي ح١٣٨٠: قلت: فيقول الله.

٥ـ في الفقيه وتفسير العياشي ح١٣٨٠: قال.

٦ـ الكافي: ج٧ ص٣ ح١.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٢ ح٥٤٣٤.

٨ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٩ ح٧١٧.

تفسير العياشي: عن أبي اسامة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن قول اللّه... وذكر مثله[1].

تفسير العياشي: عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن قول اللّه... وذكر مثله الى قوله: كافران[2].

باب (٧٤)
شُهود الوصيَّة

٢٥٠١٩ـ الكافي: محمد بن أحمد، عن عبدالله بن الصلت، عن يونس بن عبدالرحمن، عن يحيى بن محمد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾؟

قال: اللّذان منكم مسلمان واللّذان من غيركم من أهل الكتاب، فإن لم تجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس لأنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) سنّ في المجوس[3] سنّة أهل الكتاب في الجزية [قال:] وذلك إذا مات [الرّجل] في أرض[4] غربة فلم يجد مسلمَين أشهد رجلين[5] من أهل الكتاب يُحبسان [من] بعد الصلاة[6] ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ

---

١ و٢ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٨٣ ح١٣٨٠ و١٣٨١ الطبعة الحديثة.

٣ـ في الفقيه: لان في المجوس.

٤ـ في تفسير العياشي: بأرض.

٥ـ في الفقيه: فلم يوجد مسلمان أشهد رجلان.

٦ـ في الفقيه: بعد العصر.

لاَنَشْتَرِي بِهِ ثَمَنـــاً ولَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ولاَنَكْتُمُ شَهَادَةَ الـــلَّهِ إِنَّا إِذاً لَّمِنَ الآثِمِينَ﴾ قـال: وذلك إذا ارتاب[1] وليّ الميّت في شهادتهما ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا﴾[يقول:] شهدا بالباطل فليس له أن ينقض شهادتهما حتّى يجيء بشاهدين[2] فيقومان مقام الشاهدين الأوّلين ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فإذا فعل ذلك نقض شهادة الأوّلين وجازت شهادة الآخرين يقول اللّه (عزّوجلّ): ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَن يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُواْ أَن تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[3و4].

من لايحضره الفقيه: روى يونس بن عبدالرحمن، عن يحيى بن محمد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن قول اللّه (عزّوجلّ)... وذكر مثله[5].

التهذيب: يونس بن عبدالرحمن، عن علي بن سالم، عن يحيى ابن محمد مثله[6].

تفسير العياشي: عن علي بن سالم، عن رجل قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام)... وذكر مثله[7].

١ـ في التهذيب والفقيه وتفسير العياشي: ان ارتاب.

٢ـ في التهذيب وتفسير العياشي: يجيء شاهدان.

٣ـ المائدة ٥: ١٠٦ ـ ١٠٨.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٤ ح٦.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٢ ح٥٤٣٦.

٦ـ التهذيب: ج٩ ص١٧٨ ح٧١٥.

٧ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٨٣ ح١٣٨٢ الطبعة الحديثة.

٢٥٠٢٠ـ تفسير العياشي: عن ابن الفضيل، عن أبي الحسن (عليه السّلام) قال: سألته عن قول اللّه تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾؟

قال: اللّذان منكم مسلمان، واللّذان من غيركم من أهل الكتاب، فإن لم تجدوا من أهل الكتاب، فمن المجوس، لأنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: سنّوا بهم سُنَّة أهل الكتاب، وذلك إذا مات الرجل بأرض غربة فلم يجد مسلمَين يُشهدهما، فرجلين من أهل الكتاب.

قال حمران: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): واللّذان من غيركم، من أهل الكتاب، وإنّما ذلك إذا مات الرجل المسلم في أرض غربة فطلب رجلين مسلمَين يُشهدهما على وصيَّة فلم يجد مسلمَين فليُشهد رجلين ذميين من أهل الكتاب مرضيَّين عند أصحابهما[1].

٢٥٠٢١ـ الكافي: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قول اللّه (تبارك وتعالى)[2]: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

قال: إذا كان الرجل في بلد ليس فيه[3] مسلم جازت شهادة من

١ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٨٤ ح١٣٨٣ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠٦.

٢ـ في التهذيب: في قوله.

٣ـ في التهذيب: ليس فيها.

ليس بمسلم على الوصيّة[١].

التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير مثله[٢].

٢٥٠٢٢ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول الله (عزّوجلّ): ﴿أو آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

قال:[٣] اذا كان الرجل في أرض غربة [و]لايوجد فيها مسلم جازت شهادة من ليس بمسلم على الوصية[٤].

٢٥٠٢٣ـ دعائم الاسلام: قال جعفر بن محمد (عليه السّلام): اذا كان الرجل بأرض غربة ليس بها مسلم فحضرتهُ الوفاة فأشهد شهوداً من غير أهل القبلة على وصيته، حُلِّفَ الشاهدان بالله ما شهدنا الاّ بالحق، وان فلاناً أوصى بكذا وكذا، وهو قول الله (عزّوجلّ): ﴿اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَو آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ الى قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللّه﴾ الآية[٥].

١ـ الكافي: ج٧ ص٤ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٠ ح٧٢٥.

٣ـ في التهذيب: فقال.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٣٩٨ ح٦ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٥٢ ح٦٥٣.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥١٣ ضمن حديث ١٨٤٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص١٠٧.

باب (٧٥)
حكم شهادة المرأة في الوصيَّة

٢٥٠٢٤ـ الكافي: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن ربعي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في شهادة امرأة حضرت رجلاً يوصي ليس معها رجل فقال: يجاز ربع[١] ما أوصى بحساب شهادتها[٢و٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن ربعي مثله[٤].

الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن ربعي مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عيسى، عن ربعي بن عبداللّه مثله[٦].

٢٥٠٢٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن عبداللّه بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال في وصيّة لم يشهدها إلاّ امرأة فأجاز شهادة المرأة في الربع من الوصيّة

١ـ في الاستبصار: يوصي فقال: تجوز في ربع.
٢ـ في الفقيه: فقال: تجاز في ربع الوصية.
٣ـ الكافي: ج٧ ص٤ ح٤.
٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٠ ح٧١٩.
٥ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٨ ح٨٩.
٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٢ ح٥٤٣٥.

بحساب شهادتها[١].

٢٥٠٢٦ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن عبدالله بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال ـ في وصية لم تشهدها الاّ امرأة ـ: فانّ شهادة المرأة تجوز في الرُّبع من الوصيَّة[٢].

٢٥٠٢٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة ادّعت أنّه أوصى لها في بلد بالثلث وليس لها بيِّنة؟

قال: تُصدَّق في ربع ما ادَّعت[٣].

باب (٧٦)

حكم قبول الشهادة بخلاف الوصيَّة

٢٥٠٢٨ـ الكافي ـ التهذيب: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عبدالله بن جبلة[٤]، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل كانت له عندي دنانير وكان مريضاً فقال لي: إن [كان] حدث بي حدث فأعط فلاناً عشرين

١ـ الكافي: ج٧ ص٤ ح٥.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٠ ح٧٢٢.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٨٠ ح٧٢١.

٤ـ في الفقيه: عبدالله بن حبيب، وهو تصحيف.

ديناراً، وأعط أخي[١] بقيّة الدنانير، فمات ولم أشهد موته، فأتاني[٢] رجل مسلم صادق فقال لي: إنّه أمرني أن أقول لك: انظر [الى] الدّنانير الّتي أمرتك أن تدفعها إلى أخي فتصدّق منها بعشرة دنانير اقسمها في المسلمين ولم يعلم أخوه[٣] أنّ [له] عندي شيئاً؟

فقال: أرى أن تَصدَّق منها بعشرة دنانير كما قال[٤].

من لايحضره الفقيه: روى محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب مثله[٥].

١ـ في الفقيه: اختي، وكذا في المورد الآتي.

٢ـ في الفقيه: فأتى.

٣ـ في الفقيه: ولم تعلم اخته.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٦٤ ح٢٧ ـ التهذيب: ج٩ ص٢٣٧ ح٩٢٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٣٥ ح٥٥٦١.

كتاب الغصب

باب (١)
عقوبة الغصب يوم القيامة

٢٥٠٢٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن علي بن عقبة، عن الحسين بن موسى، عن بريد ومحمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: مَن اشترى طعام قوم وهم له كارهون قُصَّ لهم من لحمه يوم القيامة[١].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي مثله[٢].

٢٥٠٣٠ـ التهذيب: محمّد بن علي بن محبوب، عن علي بن محمد بن شيرة، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن واقد قال: أخبرني عبدالعزيز بن محمد قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام)

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٩ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٣٢ ح٥٨٠.

يقول: من أخذ أرضاً بغير حقّها أو بنى[١] فيها قال: يُرفع بناؤُه ويُسلّم[٢] التربة الى صاحبها، ليس لعَرق ظالم حق، ثم قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من أخذ ارضاً بغير حقّها[٣] كُلّف أن يحمل ترابها الى المحشر[٤].

التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن علي بن محمد، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري قال: أخبرني عبدالعزيز بن محمد الدراوردي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عمّن أخذ ارضاً... وذكر مثله[٥].

التهذيب: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري، عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي مثله[٦].

باب (٢)
عقوبة اكْل مال اليتيم في الدنيا والآخرة

٢٥٠٣١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام):

١ـ في التهذيب ح٨٥٩ و٨١٩: وبنى.
٢ـ في التهذيب ح٨٥٩: وتسلم.
٣ـ في التهذيب ح٨١٩: بغير حق.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٦ ح٩٠٩.
٥ـ التهذيب: ج٦ ص٣١١ ح٨٥٩.
٦ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٤ ح٨١٩.

أوعد اللّه (عزّوجلّ) في مال اليتيم بعقوبتين: إحداهما عقوبة الآخرة النّار، وأمّا عقوبة الدُّنيا فقوله (عزّوجلّ): ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ الآية[١] يعني [بذلك] ليخش أن أخلفه في ذرّيّته كما صنع بهؤلاء اليتامى[٢].

من لايحضره الفقيه: روى زرعة بن محمّد الحضرمي، عن سماعة بن مهران قال: سمعتهُ يقول: انّ اللّه (تبارك وتعالى) أوعد في أكل مال اليتيم عقوبتين: أمّا احداهما فعقوبة الآخرة بالنار، وأمّا عقوبة الدنيا فهو قوله (عزّوجلّ)... وذكر مثله[٣].

٢٥٠٣٢ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن عجلان أبي صالح قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن أكل مال اليتيم؟

فقال: هو كما قال اللّه (عزّوجلّ): ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾[٤] ثمّ قال (عليه السّلام) من غير أن أسأله: من عال يتيماً حتّى ينقطع يتمه أو يستغني بنفسه أوجب اللّه (عزّوجلّ) له الجنّة كما أوجب النار لمن أكل مال اليتيم[٥].

١ـ النساء ٤: ٩.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٢٨ ح١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٦٩ ح٤٩٤٥.

٤ـ النساء ٤: ١٠.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٢٨ ح٢.

باب (٣)
حكم مال الأيتام اذا مُنعوا منه حتى ماتوا

٢٥٠٣٣ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله، عن الحسن بن ظريف، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن ابن الحجّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن الرجل يكون عنده المال للأيتام فلايقضيهم[١] حتّى يهلكوا فيأتيه وارثهم [أ]و وكيلهم فيصالحه على أن يضع بعضهُ ويأخذ بعضه ويبرئهُ[٢] مما كان [عليه] أيبرأ منه؟

قال: نعم.

وعن الرجل يكون للرجل عندهُ المال إمّا بيع وإمّا قرض، فيموت ولم يقضه ايّاه، فيترك أيتاماً صغاراً فيبقى لهم عليه لايقضيهم، أيكون ممَّن يأكل اموال اليتامى ظلماً؟

قال: لا، اذا كان نوىٰ أن يؤدّي اليهم[٣].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله الرازي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن صندل[٤]، عن عبدالرحمن بن الحجّاج وداود بن فرقد جميعاً، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قالا:

١ـ في التهذيب ح٤١٧ و٩٥٩: لايتام فلايعطيهم، وفي مستطرفات السرائر: لليتامى فلايقبضهم.

٢ـ في التهذيب ح٤١٧ و٩٥٩: أن يأخذ بعضاً ويدع بعضاً ويبرؤه.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٤ ح١١٣٦.

٤ـ في التهذيب ح٩٥٩: عن مندل.

سألناه عن الرجل... وذكر مثله الى قوله: نعم[1].

مستطرفات السرائر: عن كتاب محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن الحسن، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألته... وذكر مثله الى قوله: نعم[2].

باب (٤)
حكم من اشترى أرضاً من غير صاحبها

٢٥٠٣٤ـ أمالي الطوسي: حدثنا الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (رحمه اللّه) قال: أخبرنا الحسين ابن عبيداللّه بن ابراهيم قال: حدثنا أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري قال: حدثنا محمد بن همام بن سهيل قال: حدثنا عبداللّه ابن جعفر الحميري، عن محمد بن خالد الطيالسي الخزّاز، عن رزيق (بن الزبير الخلقاني) قال: كنت عند أبي عبداللّه (عليه السّلام) يوماً، إذ دخل عليه رجلان من أهل الكوفة من أصحابنا، فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): تعرفهما؟

قلت: نعم، هما من مواليك.

فقال: نعم، والحمد للّه الذي جعل أجلَّة مواليَّ بالعراق[3] فقال له أحد الرجلين: جعلت فداك، إنّه كان عليّ مال لرجل يُنسب إلى بني

١ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٢ ح٤١٧ وص٣٤٣ ح٩٥٩.

٢ـ مستطرفات السرائر: ص١٠١ ح٣١.

٣ـ أجلّة ـ جمع الجَليل ـ وهو بمعنى العظيم (أقرب الموارد).

عمّار الصيارف بالكوفة، وله بذلك ذكرُ حقّ[1] وشهود، فأخذ المال ولم استرجع منه الذِّكر بالحقّ، ولا كتبت عليه كتاباً، ولا أخذتُ منه براءة، وذلك لأنّي وثقتُ به، وقلتُ له: مَزِّق الذِّكر بالحق الذي عندك، فمات وتهاون بذلك ولم يمزِّقه، واعقب هذا أن طالبَني بالمال ورّاثه، وحاكموني وأخرجوا بذلك الذِّكر بالحقّ، وأقاموا العدول فشهدوا عند الحاكم فأُخذتُ بالمال وكان المال كثيراً فتواريت عن الحاكم فباع عليّ قاضي الكوفة معيشة لي[2]، وقبض القوم المال، وهذا رجل من إخواننا ابتُلي بشراء معيشتي من القاضي، ثم إنّ ورثة الميت أقرّوا أنّ المال كان أبوهم قد قبضه، وقد سألوه أن يردّ عليّ معيشتي، ويعطونه في أنجم معلومة، فقال: إنّي أُحبُّ أن تسأل أبا عبدالله (عليه السّلام) عن هذا؟

فقال الرجل: جَعلني اللّه فداك كيف أصنع؟

فقال له: تصنع أن ترجع بمالك على الورثة، وتردَّ المعيشة على صاحبها، وتُخرج يدك عنها.

قال: فإذا أنا فعلتُ ذلك، له أن يطالبني بغير هذا؟

قال له: نعم، له أن يأخذ منك ما أخذتَ من الغلَّة من ثَمن الثِّمار، وكلَّ ما كان مرسوماً في المعيشة يومَ اشتريتها، يجب أن تردَّ كلَّ ذلك، إلاّ ما كان من زرع زرعتَه أنت، فإن للمزارع إمّا قيمة الزرع وإمّا أن يصبر عليك إلى وقت حصاد الزَّرع، فلو لم يفعل كان ذلك

١ـ حقائق الشيء: ما حُقّ وثُبتَ (مجمع البحرين).

٢ـ المعيشة: ما تكون به الحياة ومايُعاش به من طعام ونحوه مما يُكسَب أو يُعاش فيه من مكان وزمان (أقرب الموارد).

له، وردَّ عليك القيمة وكان الزرع له.

قلت: جعلت فداك، فإن كان هذا قد أحدَثَ فيها بناءً أو غَرس؟

قال: له قيمة ذلك، أو يكون ذلك المُحدَث بعينه يقلعه ويأخذه.

قلت: جعلت فداك، أرأيت إن كان فيها غرس أو بناء، فقلع الغرس وهدم البناء؟

فقال: يردّ ذلك إلى ما كان، أو يغرم القيمة لصاحب الأرض، فإذا ردّ جميع ما أخذ من غلاّتها إلى صاحبها، وردّ البناء والغرس وكلَّ مُحدَث إلى ما كان، أو ردّ القيمة كذلك يجب على صاحب الأرض أن يردّ عليه كلَّ ما خرج عنه في اصلاح المعيشة، من قيمة غرس أو بناء أو نفقة في مصلحة المعيشة، ودفع النوائب عنها، كلّ ذلك فهو مردود إليه[1].

باب (٥)

حكم مَن زَرع أرضاً بغير إذن صاحبها

٢٥٠٣٥ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن عقبة بن خالد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أتى أرض رجل فزرعها[2] بغير اذنه حتى إذا بلغ الزرع جاء صاحب الارض فقال: زرعتَ بغير اذني فزرعُك لي ولك عليَّ[3] ما أنفقتَ، أله ذلك أم لا؟

١ـ أمالي الطوسي: ص٦٩٧ ح١٤٩٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص٨٩.

٢ـ في التهذيب: فيزرعها.

٣ـ في التهذيب: لي وعليَّ.

فقال: للزارع زرعه ولصاحب الأرض كرى ارضه[١].

باب (٦)
حكم اختلاف الزارع والمالك في الإذن وعَدمه

٢٥٠٣٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سُئل عن رجل زرع أرض رجل فقال: أذن لي في زرعها على مزارعة كذا وكذا، وأنكر صاحب الأرض أن يكون أذن له؟

فقال (عليه السّلام): القول قول صاحب الأرض مع يمينه، إلاّ أن يكون عَلِم به حين زَرَع أرضه، وقامت بذلك عليه البيِّنة، فيكون القول قول المزارع مع يمينه في المزارعة، إلاّ أن يأتي بما لايشبه، فيكون على المزارع مثل كراء الأرض، ولايقلع الزرع[٢].

باب (٧)
حكم مَن اغتَصَب ماشية

٢٥٠٣٧ـ دعائم الإسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: من اغتصب ماشية فتناسلتْ في يديه وكثرتْ، فهي وما تناسل منها للمغصوبة منه، وكذلك إذا اغتصبت أمَة فولدت[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٦ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٦ ح٩٠٦.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٣ ح٢٠٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٧٣.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٥ ح١٧٣٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص٩٤.

باب (٨)
حكم من أقرّ بغصب جارية

٢٥٠٣٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن حديد، عن جميل، عن بعض أصحابه، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل أقرّ على نفسه أنّه غَصَب جارية رجل، فولدت الجارية من الغاصب.

قال: تُردّ الجارية والولد على المغصوب منه إذا أقرّ بذلك الغاصب[١].

٢٥٠٣٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل أقرّ أنّه غصب رجلاً على جاريته وقد ولدت الجارية من الغاصب.

قال: تُردّ الجارية وولدها على المغصوب إذا أقرّ بذلك أو كانت له[٢] بيِّنة[٣].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام) في رجل أقرّ... وذكر مثله[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٥٥٦ ح٩.

٢ـ في الفقيه: أو كانت عليه.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٢ ح١٩٣٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٢١ ح٤٤٦٦.

٢٥٠٤٠ـ دعائم الإسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: من اغتصب جارية فأولدها، أخذها صاحبها والولد رقيقاً، ومن اشترى جارية مغصوبة فأولدها، أخذها صاحبها وقيمة الولد[1].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٨٥ ح١٧٣٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص٩٢.

كتاب الشفعة

باب (١)
الشفعة لاتثبت الاّ للشريك

٢٥٠٤١ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن أبان، عن أبي العبّاس البقباق قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: الشفعة لاتكون إلاّ لشريك[١].

التهذيب: الحسن بن محمد، عن جعفر، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: . . وذكر مثله[٢].

أقول: الشُّفعة: «استحقاق أحد الشريكين حصَّةَ شريكه، بسبب انتقالها بالبيع»[٣].

وقال ابن منظور: «وهي مشتقَّة من الزيادة، لأن الشفيع يَضمّ

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٤ ح٧٢٥ و٧٢٦.

٣ـ شرائع الاسلام للمحقق الحلّي: ج٢ ص١٩٩.

المبيع الى ملكه فيشفعه به، كأنّه كان واحداً وتراً فصار زوجاً شفعاً»[١].

٢٥٠٤٢ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن اسحاق شعر، عن هارون بن حمزة الغنوي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الشفعة في الدُّور أشيءٌ واجب للشريك ويُعرض على الجار فهو أحقّ بها من غيره؟

فقال: الشفعة في البيوع إذا كان شريكاً فهو أحقّ بها بالثمن[٢و٣].

٢٥٠٤٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: الشفعة لكلّ شريك لم يُقاسَم[٤].

٢٥٠٤٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن أحمد بن الحسن الميثميّ، عن أبان، عن أبي العباس، وعبدالرحمن بن أبي عبدالله قالا: سمعنا أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: الشفعة لاتكون إلاّ لشريك لم يقاسَم[٥].

٢٥٠٤٥ـ من لايحضره الفقيه: روى طلحة بن زيد، عن الصادق، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ رسول الله (صلّى الله عليه

١ـ لسان العرب.

٢ـ في التهذيب: بها من غيره بالثمن.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٨١ ح٥ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٤ ح٧٢٨.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٠ ح١. وقوله (عليه السّلام): «لم يُقاسَم» أي كانت حصّته مُشاعة ولم تُقسَّم ولم تُحدَّد له.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٢ ح١٠.

وآله) قضى بالشفعة ما لم تورف ـ يعني تقسَّم ـ[1].

باب (٢)
ما تكون فيه الشفعة

٢٥٠٤٦ـ دعائم الإسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: لاشفعة إلاّ في مشاع، أو ما كان من طريق مشترك، أو حائط معقود بخشب أو بحجارة أو ما أشبه ذلك من البناء، ولأصحاب الرائغة[2] غير النافذة الشفعة بعضهم على بعض باشتراكهم في الرائغة فاذا وقعت القسمة، لم يكن بين صاحب العُلْو، وصاحب السِّفْل شفعة، الاّ أن يكون بينهم شيء مشترك[3].

باب (٣)
عدم انتقال حقّ الشفعة الى الورثة

٢٥٠٤٧ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: لاشفعة الاّ لشريك غير مقاسم، وقال: انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: لايُشفَّع في الحدود وقال: لاتورث الشفعة[4].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٧٦ ح٣٣٦٧.

٢ـ طريق رائغ: مائل، أي طريق يعدل ويميل عن الطريق الاعظم (لسان العرب).

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٨ ح٢٦٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص٩٩.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٧ ح٧٤١.

أقول: قوله (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): «لايُشفَّع في الحدود» فيه احتمالان:

الأول: أن يكون بمعنى الشفاعة، أي لاتصحّ الشفاعة في الحدود الشرعيَّة.

الثاني: أن يكون بمعنى عدم صحَّة الشفعة بعد تقسيم الحق وتحديده وتعيينه.

وقوله (صلّى اللّه عليه وآله): «لاتورث الشفعة» اختلف الفقهاء في انتقال حقّ الشفعة الى الورثة أم لا؟ وذهب الى كلٍّ من القولين جمع من الفقهاء.

٢٥٠٤٨ـ من لايحضره الفقيه: طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): الشفعة لاتورث[1].

بحار الأنوار: كتاب الامامة والتبصرة ـ عن هارون بن موسى، عن محمد بن علي، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط، عن ابن فضّال، عن الصادق، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام)، عن النبي (صلّى اللّه عليه وآله) قال: . . . وذكر مثله[2].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٧٨ ح٣٣٧٣.

٢ـ بحار الانوار: ج١٠٤ ص٢٥٨ ح١١.

باب (٤)
لاشفعة في الحدود ولا الجيران

٢٥٠٤٩ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) أنّهم قالوا: لاشفعة فيما وقعت عليه الحدود، وليس للجار شفعة وله حقٌّ وحرمة[١].

٢٥٠٥٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: الشفعة جائزة فيما لَم تقع عليه الحدود، فإذا وقع القسْمُ والحدود فلاشفعة، ولاشفعة لجارٍ، والشفعة على قدر الأنصبَاء بالحصص[٢].

٢٥٠٥١ـ عوالي اللآلي: روي عن الصادق (عليه السّلام) أنّه قال: إنّما جعل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) الشفعة فيما لايقسَّم فإذا وقعت الحدود وصُرِّفت الطُّرُق فلاشفعة[٣].

مستدرك الوسائل: ورواه في درر اللآلي: عن جابر، عنه (عليه السّلام) مثله[٤].

---

١ و٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٧ و٨٨ ح٢٦٥ و٢٦٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص٩٨. والانصباء: العلائم (مجمع البحرين).

٣ـ عوالي اللآلي: ج٣ ص٤٧٥ ح٣. وقوله (عليه السّلام): «وصُرِّفت الطُرُق» أي بُيِّنت مصارفها وشوارعها (النهاية).

٤ـ مستدرك الوسائل: ج١٧ ص٩٩.

باب (٥)
ما تثبت فيه الشفعة

٢٥٠٥٢ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن دار فيها دور وطريقهم واحد في عرصة الدار فباع بعضهم منزله من رجل هل لشركائه في الطريق ان يأخذوا بالشفعة؟

فقال: ان كان باع الدار وحوّل[١] بابها الى طريق[٢] غير ذلك فلاشفعة لهم، وانْ باع الطريق مع الدار فلهم الشفعة[٣].

٢٥٠٥٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الكاهلي، عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): دارٌ بين قوم اقتسموها فأخذ[٤] كلُّ واحد منهم قطعة وبناها[٥] وتركوا بينهم ساحة فيها مَمرُّهم، فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم أَلهُ ذلك؟

قال: نعم ولكن يسدّ بابه ويفتح باباً الى الطريق أو ينزل من فوق

١ـ في التهذيب: كان باب الدار وما حول.

٢ـ في التهذيب: الطريق.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٠ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٥ ح٧٣١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٧ ح٤١٧.

٤ـ في الاستبصار: وأخذ.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: فبناها.

البيت ويسدُّ بابه، فان[1] اراد صاحب الطريق بيعه فانهم احقُّ به وإلاّ فهو [على] طريقه يجيىء حتى يجلس[2] على ذلك الباب[3].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[4].

أقول: حَمَله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على ضرب من التقيَّة لأنّ بعض العامة ذهب إلى ثبوت الشفعة في صورة تعدد الشركاء.

٢٥٠٥٤ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن الكاهلي، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: دارٌ بين قوم اقتسموها وتركوا بينهم ساحة فيها مَمرُّهم، فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم، ألَهُ ذلك؟

قال: نعم ولكن يسد بابه ويفتح باباً الى الطريق أو ينزل من فوق البيت، فان أراد شريكهم ان يبيع منقل قدميه فانّهم أحق به، وان أراد يجيىء حتى يقعد على الباب المسدود الذي باعه لم يكن لهم أن يمنعوه[5].

٢٥٠٥٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الشفعة لمن هي؟ وفي أي شيء هي؟ ولمن

١ـ في التهذيب والاستبصار: وان.

٢ـ في التهذيب: يجيء يجلس، وفي الاستبصار: يجيء ويجلس.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٨١ ح٩.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٥ ح٧٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٧ ح٤١٨.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٧ ح٧٤٣.

تصلح؟ وهل تكون في الحيوان شفعة؟ وكيف هي؟

فقال: الشفعة جائزة[١] في كلِّ شيء من حيوان أو أرض أو متاع إذا كان الشيء بين شريكين لاغيرهما، فباع أحدُهما نصيبه فشريكه أحقُّ به من غيره، وان[٢] زاد على الاثنين فلاشفعة لأحد منهم.

وروي أيضاً: أنّ الشفعة لاتكون إلاّ في الأرضين والدّور فقط[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: يونس، عن بعض رجاله مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن الشفعة لمن هي؟ وفي أي شيء هي؟ وهل تكون... وذكر مثله[٥].

٢٥٠٥٦ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بالشّفعة بين الشّركاء في الأرضين والمساكن وقال: لاضرر ولاضرار وقال: إذا رفّت[٦] الأرف[٧] وحدّت الحدود فلاشفعة[٨].

١ـ في الفقيه: قال: الشفعة واجبة.

٢ـ في الفقيه: فان.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٨١ ح٨.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٤ ح٧٣٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٦ ح٤١٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٧٩ ح٣٣٧٧.

٦ـ في الفقيه: وقال الصادق (عليه السّلام): اذا أرفت، وفي التهذيب: وقال: اذا أرفت.

٧ـ أرَّف الدار والارض: قسَّمها وحدَّدها. والأُرفَة ـ بالضم ـ: الحدّ الفاصل بين الأرضين. (أقرب الموارد).

٨ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٠ ح٤ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٤ ح٧٢٧.

من لايحضره الفقيه: روى عقبة بن خالد مثله ثم زاد: ولاشفعة الاّ لشريك غير مقاسم[١].

٢٥٠٥٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال في الأرض تكون حبساً على القوم، فيبني فيها بعضهم ثم يموت، فيبيع بعض ورثته حصتّه، هل لصاحبه شفعة؟

قال: نعم، له الشفعة، لأنّه يُدخل على من بقي مَضرَّة إذا كان بهدم نصف كلِّ بيت فيدخل في ذلك فساد[٢].

باب (٦)
ما لاتثبت فيه الشُّفعة

٢٥٠٥٨ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لاشفعة في سفينة ولا في نهر ولا في طريق[٣].

من لايحضره الفقيه: السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)... وذكر مثله ثم زاد: ولا في رحى ولا في حمام[٤].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٧٦ ح٣٣٦٨ و٣٣٦٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٠ ح٢٨٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٦.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٢ ح١١ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٦ ح٧٣٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٨ ح٤٢٠.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٧٨ ح٣٣٧٤.

٢٥٠٥٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: لاشفعة في بئرٍ ولانهرٍ ولاسفينة، الاّ أن يكون مع شيء من ذلك أصل أرض لم تقسم[١].

٢٥٠٦٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: الشفعة في كلِّ عقار والعقار النخل والأرضون والدور، ولاشفعة في سفينة ولانهر ولاحيوان[٢].

٢٥٠٦١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: ليس في الحيوان شفعة[٣].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على أنّه إذا كان أكثر من شريك واحد.

٢٥٠٦٢ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل اشترى داراً برقيق ومتاع وبزٍّ وجوهر؟

قال:[٤] ليس لأحد فيها شفعة[٥].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٦].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٠ ح٢٧٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٤.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٩ ح٢٦٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٤.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٥ ح٧٣٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٧ ح٤١٩.

٤ـ في الفقيه: فقال، وفي قرب الاسناد: قال: فقال.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٧ ح٧٤٠.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٨٠ ح٣٣٧٩.

قرب الاسناد: أحمد وعبدالله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن ابن محبوب مثله[١].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه قال: من اشترى حصة برقيق... وذكر نحوه[٢].

باب (٧)
العدد المعتبر في الشُّفعة

٢٥٠٦٣ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم [عن أبيه]، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتكون الشفعة إلّالشريكين ما لم يقاسما[٣] فاذا صاروا ثلاثة فليس لواحد منهم شفعة[٤].

٢٥٠٦٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) قال: الشفعة على عدد الرجال[٥].

١ـ قرب الاسناد: ص١٦٥ ح٦٠٢ الطبعة الحديثة.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩١ ح٢٨٣.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: يتقاسما.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٨١ ح٧ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٤ ح٧٢٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٦ ح٤١٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٦ ح٧٣٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٦ ح٤١٦.

من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): . . . وذكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام). . . وذكر مثله[٢].

بحار الأنوار: كتاب الامامة والتبصرة ـ عن هارون بن موسى، عن محمد بن علي، عن محمد بن الحسين، عن علي بن اسباط، عن ابن فضّال، عن الصادق، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام)، عن النبي (صلّى اللّه عليه وآله) قال. . . وذكر مثله ثم زاد: وليس بأصل[٣].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على التقيّة حيث ذهب بعض العامة إلى ثبوت الشفعة فيما كان الشركة بين أكثر من اثنين.

باب (٨)
ثبوت الشُّفعة حين البيع

٢٥٠٦٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: إذا انعقد البيع وجبت الشفعة، قبض المال أو لم يقبض[٤].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٧٧ ح٣٣٧٠.
٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٧٧ ح٣٣٧١
٣ـ بحار الأنوار: ج١٠٤ ص٢٥٨ ح١٠.
٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٠ ح٢٧٥.

٢٥٠٦٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سئل عن رجل ادَّعى أنه اشترى شقصاً[١] من غائب، فقام عليه الشفيع؟ قال: لاشفعة له حتى يثبت البيع[٢].

باب (٩)
متى تنقطع الشُّفعة؟

٢٥٠٦٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: إذا اكترى الشفيع من المشتري الأرض المبيعة، أو الدار، أو عامله في النخل، أو ساومه في شيء من ذلك، فقد قطع شفعته[٣].

باب (١٠)
حكم اختلاف المشتري والشفيع في ثمن المبيع

٢٥٠٦٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: إذا اختلف المشتري والشفيع في ثمن الدار، فالقول قول المشتري إذا جاء بما يشبه مع يمينه، إن لم تكن للشفيع بيّنة[٤].

١ـ الشقص: الحصة أو السهم من الشيء (لسان العرب).
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٠ ح٢٧٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٦.
٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٠ ح٢٧٦.
٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٠ ح٢٧٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٦.

باب (١١)
حكم تسليم الشفعة قبل البيع وبعده

٢٥٠٦٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سئل عن الرجل يسلم الشفعة قبل البيع، ثم يقوم فيها بعد البيع؟

قال: له أن يقوم ما لم يسلم بعد البيع[١].

باب (١٢)
حكم البيع على المشاع والمقسوم بصفقة واحدة

٢٥٠٧٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سئل عن البيع يقع على المشاع والمقسوم صفقة واحدة، هل للشفيع أن يأخذ المشاع بقيمته دون المقسوم؟

قال: لا.. إنّما له الصَّفقة بكمالها، ما كان فيها من مشاع ومقسوم، فإن أراد أخذها أخذها معاً وإلاّ سلّمها معاً[٢].

باب (١٣)
من أحكام الشُّفعة

٢٥٠٧١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: إذا قام الشفيع على المشتري فقال: اشتريت بكذا وكذا، فسلَّم له

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩١ ح٢٨١. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٧.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩١ ح٢٨٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٧.

الشفعة، ثم عَلِم أنَّه اشترى بأقلّ من ذلك.

قال: له الرجوع إن أحبَّ القيام بشفعته[١].

٢٥٠٧٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: إذا قام الشفيع على المشتري، وأوجب أخذ الشقص[٢] على نفسه، ثم رجع عن ذلك وطالبه المشتري، فإنّه يلزمه[٣].

٢٥٠٧٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: إذا بيع الشقص مراراً في مدَّة الشفعة، فللشفيع أن يقوم على من شاء من المشترين[٤].

٢٥٠٧٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: إذا وضع البائع عن المشتري بعد عقد الشراء ما يوضع مثله بين المتبايعين، وضع مثل ذلك عن الشفيع، وإن كان الذي وضع ما لايوضع [مثله] فإنّما هو هبة للمشتري وليس يوضع ذلك عن الشفيع[٥].

باب (١٤)
ثبوت الشُّفعة للغائب

٢٥٠٧٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩١ ح٢٨٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٧.

٢ـ الشِقص: النصيب والسهم (أقرب الموارد).

٣ و٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٢ ح٢٨٧ و٢٨٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٨.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٢ ح٢٨٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٥.

قال في الشفيع يكون غائباً عن البيع.

قال: لاتنقطع شفعته حتى يحضر، عَلِم بالبيع أو لم يعلم[1].

باب (١٥)
مُدَّة الشُّفعة

٢٥٠٧٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال في الشفيع يحضر في وقت الشراء ثم يغيب ثم يقدم فيطلب شفعته؟

قال (عليه السّلام): هو على شفعته ما لم يذهب وقتها، ووقت الشفعة للحاضر البالغ سنة، فإذا انقضت السنة بعد وقت البيع ولم يطلب فلاشفعة له[2].

باب (١٦)
من يحقُّ له أخْذ الشفعة لغيره

٢٥٠٧٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: الوالد يقوم بالشفعة لولده الطفل، والوصيّ لليتيم، والقاضي لمن لاوصيَّ له، إذا كان ذلك من النظر له[3].

---

١ و٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٩ ح٢٧٣ و٢٧٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٢.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٩٢ ح٢٨٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٠٢.

باب (١٧)
حكم الشفعة في المملوك

٢٥٠٧٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد وصفوان، عن عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): المملوك يكون بين شركاء فباع أحدهم نصيبه فقال أحدهم: أنا أحقُّ به أله ذلك؟

قال: نعم إذا كان واحداً[1].

٢٥٠٧٩ـ من لايحضره الفقيه: أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالله بن سنان قال: سألتهُ عن مملوك بين شركاء أراد أحدهم بيع نصيبه؟

قال: يبيعهُ.

قال: قلت: فانهما كانا إثنين فأراد أحدهما بيع نصيبه فلمّا أقدم على البيع قال لهُ شريكهُ: أعطني؟

قال: هو أحق به.

ثم قال (عليه السّلام): لاشفعة في حيوان الاّ أن يكون الشريك فيه واحداً[2].

٢٥٠٨٠ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٥ ح٧٣٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٦ ح٤١٤.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٨٠ ح٣٣٧٨.

قال في المملوك [يكون] بين شركاء فيبيع أحدهم نصيبه فيقول صاحبه: أنا أحقّ به أله ذلك؟

قال: نعم إذا كان واحداً.

فقيل: في[1] الحيوان شفعة؟

فقال: [2] لا[3].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير مثله[4].

باب (١٨)
لاشفعة لليهودي والنصراني

٢٥٠٨١ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ليس لليهوديّ والنصرانيّ شفعة.

و[قال:] لاشفعة إلاّ لشريك غير مقاسم.

وقال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام)[5]: وصيّ اليتيم بمنزلة أبيه يأخذ له الشفعة إن كان[6] له رغبة [فيه].

١ـ في التهذيب ح٧٣٥: قيل له: في. وفي الاستبصار: فقيل له: أفي. وفي التهذيب ح٢٩٨: فقيل له: في.

٢ـ في التهذيب ح٢٩٨: قال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢١٠ ح٥ ـ التهذيب: ج٧ ص٧٠ ح٢٩٨.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٦ ح٧٣٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٦ ح٤١٥.

٥ـ في الفقيه: وقال علي (عليه السّلام).

٦ـ في التهذيب: اذا كان، وفي الفقيه: اذا كانت.

وقال: للغائب شفعة[١و٢].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): ليس... وذكر مثله مجزأً[٣].

١ـ في التهذيب: الشفعة.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٨١ ح٦ ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٦ ح٧٣٧.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٧٨ ح٣٣٧٢ و٣٣٧٥.

كتاب احياء الموات

باب (١)
مَن أحيا أرضاً فهي له

٢٥٠٨٢ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، ومحمد بن مسلم، وأبي بصير وفضيل وبكير وحمران وعبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) قالا: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من أحيا [ارضاً] مواتاً فهو له[1و2].

٢٥٠٨٣ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل وأنا حاضر عن رجل أحيا أرضاً مواتاً فَكَرى فيها نهراً وبنى بيوتاً وغرس

١ـ في التهذيب: فهي له.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٩ ح٤ ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٢ ح٦٧٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٨ ح٣٨٢.

نخلاً وشجراً؟

فقال: هي لهُ ولهُ أجر بيوتها وعليه فيها العشر فيما سقت السماء أو سيل وادٍ أو عين، وعليه فيما سقت الدوالي والغرب[1] نصف العشر[2].

٢٥٠٨٤ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن عمر بن يزيد قال: سمعت رجلاً من أهل الجبل يسأل أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلُها فعمّرها وأكرى أنهارها وبنى فيها بيوتاً وغرس فيها نخلاً وشجراً؟

قال: فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يقول: مَن أحيا أرضاً من المؤمنين فهي له وعليه طسقها يؤدّيه الى الامام في حال الهدنة، فاذا ظهر القائم (عليه السّلام) فليوطن نفسه على أن تؤخذ منه[3].

٢٥٠٨٥ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله[4] (صلّى الله عليه وآله): من غرس شجراً أو حفر

١ـ الغَرْب: الدلو العظيم الذي يتخذ من جلد ثور. (مجمع البحرين).

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤١ ح٣٨٨٠.

٣ـ التهذيب: ج٤ ص١٤٥ ح٤٠٤.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: قال النبي.

وادياً بدءاً[١] لم يسبقه إليه أحدٌ أو أحيا[٢] أرضاً ميتة فهي له، قضاء من اللّه ورسوله (صلّى اللّه عليه وآله)[٣].

باب (٢)
حكم الأرض التي أسلم أهلُها

٢٥٠٨٦ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن أبي حمزة، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عمّا اختلف فيه ابن أبي ليلى وابن شبرمة في السواد وأرضه فقلت: انّ ابن أبي ليلى قال: انّهم إذا أسلموا فهم أحرار وما في أيديهم من أرضهم لهم، وامّا ابن شبرمة فزعم أنّهم عبيد وانّ أرضهم التي بأيديهم ليست لهم.

فقال: «في الأرض ما قال ابن شبرمة وقال: في الرجال ما قال ابن أبي ليلى انّهم إذا اسلموا فهم أحرار». ومع هذا كلام لم أحفظه[٤].

١ـ في التهذيب والاستبصار: بدياً. والبدي: البئر التي حفرت في الاسلام وليست بعادية. (مجمع البحرين). والبَدْء: الاول والابتداء (أقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: وأحيا.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٠ ح٦ ـ التهذيب: ج٧ ص١٥١ ح٦٧٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٧ ح٣٧٩.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٥ ح٦٨٤.

باب (٣)
حكم الأرض التي تركها صاحبها فَعَمرها غيره

٢٥٠٨٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن معاوية بن وهب قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: أيّما رجل أتى خربة بائرة فاستخرجها وكرى أنهارها وعمّرها فإنّ عليه فيها الصدقة وإن كانت أرض[١] لرجل قبله فغاب عنها وتركها فأخربها[٢] ثمّ جاء بعد يطلبها[٣] فإنّ الأرض للّه ولمن عمّرها[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب مثله[٥].

٢٥٠٨٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النضر، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يأتي الأرض الخربة فيستخرجها ويجري أنهارها ويعمرها ويزرعها ماذا عليه؟

قال: عليه الصدقة.

قلت: فان كان يعرف صاحبها؟

١ـ في التهذيب والاستبصار: فان كانت أرضاً.

٢ـ في التهذيب: وتركها وأخربها، وفي الاستبصار: فتركها وأخربها.

٣ـ في التهذيب: فطلبها.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٩ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٢ ح٦٧٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٨ ح٣٨١.

قال: فليؤدّ اليه حقه[١].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألته (عليه السّلام) عن أرض خربة... وذكر نحوه[٢].

باب (٤)
حكم من أُخذت منه أرض ولم يطالب بها

٢٥٠٨٩ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من أُخذت منه أرض ثم مكث ثلاث سنين لايطلبها لم يحل[٣] له بعد ثلاث سنين أن يطلبها[٤].

أقول: الأرض قد تكون ملكاً للانسان، وتبقى في مِلكه حتى لو غصبتْ منه وطالت المدَّة ولم يطالَب بها.

وقد تكون من الأرض الموات المباحة لكلّ المسلمين، فاذا حازها الانسان واستولى عليها لزم عليه احياؤها بالبناء أو الزرع أو غيرهما..

فانْ تركها وأهملها.. وبقيتْ ثلاث سنين على هذه الحال.. جاز استرجاع الأرض منه.

هذه خلاصة المسألة.. ولها فروع وبحوث، من أرادها فليُراجع

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٨ ح٦٥٨.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٦ ح٤٣٠.

٣ـ في التهذيب: لاتحل.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٧ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٣ ح١٠١٦.

الكتب الفقهيَّة المفصَّلة.

باب (٥)

حكم من كانت عنده أرض خراج وأراد أن يدعها

٢٥٠٩٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن عبداللّه بن سنان، عن أبيه قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّ لي أرض خراج وقد ضقتُ بها ذرعاً[١]؟

قال: فسكت [عني] هنيهة ثمّ قال: إنّ قائمنا لو قد قام كان نصيبك في الأرض[٢] أكثر منها.

[وقال:] ولو قد قام قائمنا (عليه السّلام) كان الأُستان أمثل[٣] من قطائعهم[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عبداللّه ابن سنان مثله[٥].

أقول: قوله: «لي أرضُ خراج» فيه احتمالان:

الأول: أنها أرض دُفعت إليه لينتفع بخراجها.

الثاني: أنها أرضٌ أُعطيتْ له ليأخذ خراجها.

١ـ في التهذيب: أفادعها.

٢ـ في التهذيب: يصيبك من الارض.

٣ـ في التهذيب: كان للانسان أفضل.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٣ ح٥.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٩ ح٦٦٠.

وقوله: «وقد ضقتُ بها ذرعاً» أي: ضاقت نفسي عن التصرُّف فيها والاستيلاء عليها.. إمّا لزيادة الضريبة المفروضة عليها من الحاكم الظالم، أو لأجل ابتلائه بالأرض الخراجيّة التابعة للظلمة وكونه مسؤولاً عنها عند الدولة.

فجاء جواب الامام (عليه السّلام) ليُخفِّف عنه هذه المعاناة ويزرع في نفسه الأمل لانتظار الدولة المباركة الكريمة التي تقوم على الشرعيَّة الالهيَّة على يد مولانا الامام الحجة المهدي المنتظر (عليه الصلاة والسلام).

و«الأستان» إمّا أنه بمعنى الأرض الواسعة التي تجمع مُدُناً متعددة، أو أنه عبارة عن أربع كُوَر (أي مُدُن أو قُرى) ببغداد... ـ كما في أقرب الموارد ـ فذكرها الامام (عليه السّلام) لبيان سعة الأرض التي يملكها المؤمن في حكومة خاتم الأوصياء (عجّل الله تعالى فَرَجه الشريف).

٢٥٠٩١ـ قرب الاسناد: هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: سمعت أبي (عليه السّلام) يقول: انّ لي أرض خراج وقد ضقت بها[1].

باب (٦)

حكم من حجز جبلاً لنفسه

٢٥٠٩٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن

١ـ قرب الاسناد: ص٨٠ ح٢٦١ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٢ ص١٦٣.

مرّار، عن يونس، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرّجل المسلم تكون له الضيّعة فيها جبل ممّا يباع، يأتيه أخوه المسلم وله غنم قد احتاج إلى جبل، يحلّ له أن يبيعه الجبل كما يبيع من غيره؟ أو يمنعه من الجبل ان طلبه بغير ثمن؟ وكيف حاله فيه وما يأخذه؟

قال: لايجوز له بيع جبله من أخيه لأنّ الجبل ليس جبله، إنّما يجوز له البيع من غير المسلم[1].

أقول: قوله (عليه السّلام): «لأنَّ الجبل ليس جَبَله» لعلّ الجبَل لم يكن داخلاً في ملكه، بل كان في الأرض المباحة حول الضيعة، والرجل اشترى الضيعة لا الجبل، فيكون الجبل من الأنفال التي هي ملكٌ للامام (عليه السّلام).

وقوله (سلام اللّه عليه): «يجوز له البيع من غير المسلم» لأنَّ الأنفال للامام وقد رخَّص بيعه لغير المسلم. واللّه العالِم.

باب (٧)
من أحكام الاختلاف في الماء الجاري

٢٥٠٩٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: قضى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في سيل وادي

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٦ ح١.

مهزور[١] أن يحبس الأعلى على الأسفل للنخل إلى الكعبين وللزَّرع إلى الشراكين ثمّ يرسل الماء إلى أسفل من ذلك للزّرع إلى الشراك وللنخل إلى الكعب، ثمّ يرسل الماء إلى أسفل من ذلك.

قال ابن أبي عمير: ومهزور موضع وادٍ[٢].

الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)... وذكر مثله الى قوله: إلى الشراكين[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى مثله[٤].

٢٥٠٩٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط، عن عليّ بن شجرة، عن حفص بن غياث، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قضى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في سيل وادي مهزور، للنّخل إلى الكعبين ولأهل الزّرع إلى الشراكين[٥].

٢٥٠٩٥ـ من لايحضره الفقيه: روى غياث بن ابراهيم، عن أبي عبداللّه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قضى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في سيل وادي مهزور أن يحبس الأعلى على

١ـ مهزور: وادي بني قريظة بالحجاز. (لسان العرب).

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٨ ح٣.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٨ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٠ ح٦٢٠.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٨ ح٥.

الاسفل الماء للزرع الى الشراك وللنخل الى الكعب ثم يرسل الماء الى الأسفل من ذلك[١].

من لايحضره الفقيه: وفي خبر آخر: للزرع الى الشراكين وللنخل الى الساقين، وهذا على حسب قوة الوادي وضعفه[٢].

٢٥٠٩٦ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: قضى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في سيل وادي مهزور للزرع الى الشراك وللنخل الى الكعب ثم يرسل الماء الى اسفل من ذلك.

قال ابن أبي عمير: والمهزور موضع الوادي[٣].

٢٥٠٩٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبداللّه بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قضى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في شرب النخل بالسيل أنّ الاعلى يشرب قبل الاسفل ويترك[٤] من الماء الى الكعبين ثم يسرح الماء الى الاسفل [و]الذي يليه كذلك حتى تنقضي الحوائط ويفنى الماء[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

---

١ و٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٩٩ ح٣٤١٠ و٣٤١١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٠ ح٦١٩.

٤ـ في التهذيب: وينزل.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٨ ح٦.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٠ ح٦٢١.

٢٥٠٩٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمّد بن عبداللّه بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قضى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بين أهل المدينة في مشارب النخل أنّه لايُمنع نفع الشيء[١]، وقضى (صلّى اللّه عليه وآله) بين أهل البادية أنّه لايمنع فضل ماء ليمنع به فضل كلاء وقال: لاضرر ولاضرار[٢].

٢٥٠٩٩ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام): أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: لاضرر ولاإضرار[٣].

باب (٨)
حكم من حفر النهر لزرعه

٢٥١٠٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن بيع الكلاء إذا كان سيحاً فيعمد[٤] الرّجل إلى مائه فيسوقه إلى الأرض فيسقيه الحشيش وهو الّذي حفر النهر وله الماء [و]يزرع به ما شاء؟[٥].

١ـ في نسخة الوافي ج١٨ ص١٠١٥: لايمنع نقع البئر.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٣ ح٦.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٩ ح١٧٨١. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١١٨.

٤ـ في التهذيب والفقيه: يعمد.

٥ـ في الفقيه: ما يشاء.

فقال: إذا كان الماء له فليزرع به ما شاء ويبيعه[1] بما أحبّ.

قال: وسألته عن بيع حصائد الحنطة والشعير وسائر الحصائد؟

فقال: حلال فليبعه إن شاء[2].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد وفضالة، عن أبان بن عثمان مثله[3].

من لايحضره الفقيه: روى أبان مثله الى قوله: بما أحب[4].

باب (٩)
حكم من شقَّ قناةً فأضرَّتْ بأُخرى

٢٥١٠١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمّد بن عبدالله بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل أتى جبلاً فشقَّ فيه قناة فذهبت قناة الأُخرى بماءِ قناة الاولى؟

قال: فقال: يتقاسمان بحقائب البئر ليلة ليلة فينظر أيّهما أضرَّت بصاحبتها فإن رئيت الأخيرة أضرّت بالأُولى فلتعوّر[5].

١ـ في التهذيب: يزرع به ما شاء وليتصدّق.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٦ ح٤. والحصائد جمع الحصيد، وهي أسافل الزرع التي تبقى لايتمكن منها المِنْجل (لسان العرب).

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٤١ ح٦٢٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٤ ح٣٨٦١.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٤ ح٧. وعوَّرت عيون المياه: اذا دفنتها وسددتها (لسان العرب).

٢٥١٠٢ـ من لايحضره الفقيه: روى عقبة بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل أتى جبلاً فشقّ منهُ قناة جرى ماؤها سنة، ثمَّ إنَّ رجلاً أتى ذلك الجبل فشقّ منه قناة أخرى فذهبت قناة الآخر بماء قناة الأول؟

قال: يقايسان بحقائب البئر ليلة ليلة فينظر أيتها أضرّت بصاحبتها، فان كانت الأخيرة أضرّت بالاولى فليتعوّر، وقضى رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) بذلك وقال: ان كانت الأولىٰ أخذت ماء الأخيرة لم يكن لصاحب الأخيرة على الاولىٰ سبيل[1].

باب (١٠)
النهي عن حَفْر عينٍ تضرُّ بعين أُخرى

٢٥١٠٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن حفص، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن قوم كانت لهم عيون في أرض قريبة بعضها من بعض فأراد الرّجل[2] أن يجعل عينه أسفل من موضعها الّتي[3] كانت عليه وبعض العيون إذا فعل ذلك أضرّ بالبقيّة من العيون وبعض لايضرُّ[4] من شدّة الأرض[5]؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٠٢ ح٣٤٢٠.

٢ـ في الفقيه: رجل.

٣ـ في الفقيه: الذي.

٤ـ في الفقيه: فعل بها ذلك أضرت ببقيتها وبعضها لاتضر.

٥ـ شدّة الأرض: صلابتها (أقرب الموارد).

[قال:] فقال: ما كان في مكان شديد فلايضرُّ[١] وما كان في أرض رخوة بطحاء فإنّه يضرُّ.

وإن عرض على جاره أن يضع عينه كما وضعها وهو على مقدار واحد؟

قال: إن تراضيا فلايضرُّ، وقال: يكون بين العينين ألف ذراع[٢].

من لايحضره الفقيه: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن قوم كان لهم عيون... وذكر مثله الى قوله: بطحاء فانه يضر[٣].

باب (١١)
كراهة بيع فضْل الماء

٢٥١٠٤ـ نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه (عليهم السّلام) عن علي (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من باع فضل مائه منعه اللّه فضله يوم القيامة[٤].

باب (١٢)
حريم البئر والعيون

٢٥١٠٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ في الفقيه: مكان جليد فلايضره.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٣ ح٣.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٠٢ ح٣٤٢١.

٤ـ نوادر الراوندي: ص٥٣. منه بحار الانوار: ج١٠٣ ص١٢٦.

البرقي، عن محمد بن يحيى، عن حمّاد بن عثمان قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: حريم البئر العادية[١] أربعون ذراعاً حولها وفي رواية [أُخرى] خمسون ذراعاً إلاّ أن يكون إلى عطن[٢] أو إلى الطريق[٣] فيكون أقلّ من ذلك إلى خمسة وعشرين ذراعاً[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علي بن أبي طالب (عليه السّلام) كان يقول: حريم البئر العادية خمسون ذراعاً الاّ أن يكون الى عطن... وذكر مثله[٦].

قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختري (وهب بن وهب) مثل الفقيه[٧].

٢٥١٠٦ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين،

١ـ حريم البئر وغيره: ما حولها من مرافقها وحقوقها التي يلقى فيها ترابها، أي البئر التي يحفرها الرجل في مواتٍ ليس لأحد أن ينزل فيه ولا ينازعه عليه. والبئر العادية: القديمة، كأنها نسبة الى عاد قوم هود، وكل قديم ينسبونه إلى عاد وان لم يدركهم (مجمع البحرين).

٢ـ العطن: مربض الغنم حول الماءلتشرب عللا بعد نهل فاذا استوفت ردت الى المراعي والاظماء (أقرب الموارد).

٣ـ في التهذيب والفقيه: طريق.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٥ ح٥.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٥ ح٦٤٥ و٦٤٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٠١ ح٣٤١٧.

٧ـ قرب الاسناد: ص٥٣ ح١٧٢ الطبعة الحديثة.

عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: يكون بين البئرين إذا كانت ارضاً صلبة خمسمائة ذراع وان كانت ارضاً رخوة[١] فألف ذراع.

قال: وقضى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) في رجل احتفر قناة وأتى لذلك سنة، ثم ان رجلاً حفر الى جانبها قناة فقضى أن يقاس الماء بجوانب البئر ليلة هذه وليلة هذه، فان كانت الاخيرة أخذت ماء الاولى غوّرت الأخيرة، وان كانت الاولى اخذت ماء الاخيرة لم يكن لصاحب الأخيرة على الاولى شيء[٢].

الكافي: محمد بن يحيى مثله الى قوله: فألف ذراع[٣].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): يكون... وذكر مثل الكافي[٤].

٢٥١٠٧ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) قال: ما بين بئر المعطن الى بئر المعطن أربعون ذراعاً، وما بين بئر الناضح الى بئر الناضح ستون ذراعاً، وما بين العين الى العين ـ يعني القناة ـ خمسمائة ذراع، والطريق يتشاحّ[٥] عليه أهله

١ـ في الفقيه: كانت رخوة.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٥ ح٦٤٤.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٦ ح٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٠٢ ح٣٤٢٢.

٥ـ في الكافي ح٢ والتهذيب: اذا تشاح. والشِحُّ: البخل والحرص. وتشاحَّ القوم في الامر وعليه: شحَّ بعضهم على بعضٍ وتبادروا إليه حذر فواته (أقرب الموارد).

فحدّه سبعة أذرع[١].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون، عن عبداللّه بن عبدالرحمن الأصم، عن مسمع بن عبدالملك، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ما بين... وذكر مثله[٢].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٣].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ... وذكر نحوه[٤].

نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[٥].

باب (١٣)
حريم النخلة

٢٥١٠٨ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختري،

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٦ ح٨ ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٥ ح٦٤٣. والمَعْطِن: مبارك الابل عند الماء لتشرب عَلاً بعد نَهْل، فاذا استوفت ردّت الى المرعى (مجمع البحرين). والناضح: البعير يُستقى عليه ثم استعمل في كل بعير وان لم يحمل الماء. ونضح البعير الماء: حمله من نهرٍ أو بئرٍ لسقي الزرع (أقرب الموارد).

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٥ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٤ ح٦٤٢.

٤ـ الجعفريات: ص١٥.

٥ـ نوادر الراوندي: ص٤٠.

عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): حريم النخلة طول سعفها[1].

باب (١٤)
حريم الطريق

٢٥١٠٩ـ الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): صاحب الناقة أحقّ بالجادة من الراجل، والحافي أحقّ بالجادّة من المنتعل[2].

٢٥١١٠ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أمر مناديه فنادى: من ضيّق طريقنا فلاجهاد لهُ[3].

باب (١٥)
حريم الدار والبيت

٢٥١١١ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن النّضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان،

١ـ قرب الاسناد: ص٥٣ ح١٧٣ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٧ ص٣٣٨.
٢ـ الجعفريات: ص١٦٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٢١.
٣ـ الجعفريات: ص٨٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٢٢.

عن جرّاح المدائني قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن دار فيها ثلاثة أبيات وليس لها حجرة[١]؟

قال: انّما الاذن على البيوت، ليس على الدار إذن[٢].

من لايحضره الفقيه: روي عن جرّاح المدائني مثله[٣].

أقول: السؤال عن دارٍ تضمُّ ثلاثة بيوت... وكلّ بيت لشخصٍ يسكنه، وليس على الدار مانع يحجرها فهل يجب الاستئذان على من يريد دخول الدار؟ فأجاب الامام (عليه السّلام) بأن الاستئذان يجب أن يكون لدخول البيوت لا الدار، هذا ما يتبادر الى الذهن.

وقال الشيخ الصَّدوق (قدس سره): «يعني بذلك: الدار التي تكون للغلَّة وفيها السُّكّان ـ بالكري أو بالسكنى ـ فليس على مثلها من الدُّور إذن، انّما الاذن على البيوت، فأمّا الدار التي ليست للغلَّة فليس لأحد أن يدخلها الاّ بأذن»[٤]. والله العالم.

١ـ في الفقيه: لهن حجر.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٤ ح٦٨٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٣ ح٣٨٨٩.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٤.

كتاب اللُّقَطَة

باب (١)
كراهة أخْذ اللُّقطَة

٢٥١١٢ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، وعلي بن محمد القاشاني، عن صالح بن أبي حمّاد جميعاً، عن الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان الناس ـ في الزّمن الأوّل ـ إذا وجدوا شيئاً فأخذوه احتَبسَ فلم يستطع أن يخطو حتّى يرمي به، فيجيء طالبه من بعده فيأخذه، وإنّ الناس قد اجترؤوا على ما هو أكثر من ذلك، وسيعود كما كان[1].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (رحمه الله): (قوله (عليه السّلام): «اكثر من ذلك» أي لمّا أخّر الله معاقبتهم إلى الآخرة لشدّة الامتحان

١ـ الكافي: ج٥ ص١٣٧ ح١.

اجترؤوا على الأمور العظام «وسيعود» أي في زمن القائم (عليه السّلام))[١].

٢٥١١٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن الحسين ابن أبي العلاء قال: ذكرنا لأبي عبدالله (عليه السّلام) اللُّقَطة فقال: لاتعرَّض لها فانّ الناس لو تركوها لجاء صاحبها حتى يأخذها[٢].

٢٥١١٤ـ دعائم الإسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: مرّ علي بن الحسين (عليه السّلام) ومعه مولى له على لقطة، فأراد مولاه أخْذها فنهاه عنها، وأبى وأخذها ومشى قليلاً فوجد صاحبها فردّها عليه، وقال لعلي بن الحسين (عليه السّلام): أليس هذا خيراً؟

فقال: أنك لو تركتها وتركها الناس، لجاء صاحبها حتى يأخذها[٣].

٢٥١١٥ـ من لايحضره الفقيه: مسعدة بن زياد، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (صلوات اللّه وسلامه عليه) قال: ايّاكم واللُّقَطة فانّها ضالَّة المؤمن، وهي حريق من حريق جهنّم[٤].

٢٥١١٦ـ بحار الأنوار: كتاب الإمامة والتبصرة ـ عن محمد بن

١ـ مرآة العقول: ج١٩ ص١٠٨.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٠ ح١١٦٦.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٥ ح١٧٦٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٢٣.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٢ ح٤٠٤٨.

عبداللّه، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن الحسن بن عبيد الكندي، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ضالة المسلم[1] حرق النار[2].

باب (٢)
النهي عن بيع اللُّقطة وهبتها

٢٥١١٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد بن علي (عليهم السّلام) انّه قال: اللُّقطة لاتُباع ولاتُوهَب[3].

باب (٣)
النهي عن أخْذ المملوك اللُّقطة

٢٥١١٨ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد، عن الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سأله ذريح المحاربيّ، عن المملوك يأخذ اللّقطة؟

قال: وما للمملوك[4] واللُّقطة؟!! [والمملوك] لايملك من نفسه

١ـ في مستدرك الوسائل: المؤمن.

٢ـ بحار الانوار: ج١٠٤ ص٢٥٢ ح١٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٢٣.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٦ ح١٧٦٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٣٤.

٤ـ في التهذيب: فقال: وما للمملوك، وفي الاستبصار: فقال: وما المملوك.

شيئاً، فلايعرض[١] لها المملوك فانّه ينبغي له أن[٢] يعرّفها سنة [في مجمع] فإن جاء طالبها دفعها إليه وإلاّ كانت في ماله[٣] فإن مات كان[٤] ميراثاً لولده ولمن ورثه[٥] [فإن لم يجيء لها طالبٌ كانت في أموالهم هي لهم][٦] وإن جاء[٧] طالبها دفعوها[٨] إليه[٩].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد ابن عيسى، عن الوشّاء مثله[١٠].

من لايحضره الفقيه: روى أبو خديجة سالم بن مكرم الجمّال، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه سألهُ ذريح عن المملوك يأخذ اللُّقطة؟ فقال: ما للمملوك واللّقطة؟!، المملوك لايملك... وذكر مثله[١١].

١ـ في الاستبصار: يتعرض.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: ينبغي أن، وفي الفقيه: ينبغي للحر أن.

٣ـ في الفقيه: من ماله.

٤ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: كانت.

٥ـ في التهذيب: لمن ورثه، وفي الاستبصار: ولمن يرثه.

٦ـ ما بين المعقوفتين ليس في الفقيه.

٧ـ في الاستبصار والفقيه: فان جاء.

٨ـ في التهذيب والاستبصار: طالبها بعد دفعوها، وفي الفقيه: طالبها بعد ذلك دفعوها.

٩ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٩ ح٢٣.

١٠ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٧ ح١١٩٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٦٩ ح٢٣١.

١١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٤ ح٤٠٥٤.

باب (٤)
وجوب تعريف اللُّقطة سَنَة

٢٥١١٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال في اللّقطة: يعرّفها سنة ثمّ هي كسائر ماله[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٢].

٢٥١٢٠ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبدالجبّار، عن أبي القاسم، عن حنّان قال: سأل رجل أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن اللُّقطة وأنا أسمع فقال: تعرّفها سنة فانْ وجدتَ صاحبها وإلاّ فأنت أحقُّ بها، وقال: هي كسبيل مالك، وقال: خيّره إذا جاءك بعد سنة بين أجرها وبين أن تغرمها له إذا كنتَ أكلتها[٣].

٢٥١٢١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما(عليهما السّلام) قال: سألته عن اللُّقطة؟

قال: لاترفعوها، فان ابتليتَ فعرّفها سنة، فان جاء طالبها والاّ فاجعلها في عرض مالك يجري[٤] عليها ما يجري على مالك الى أن

١ـ الكافي: ج٥ ص١٣٧ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٩ ح١١٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٦٧ ح٢٢٥.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٦ ح١١٩٤.

٤ـ في الاستبصار: من عرض مالك تجري.

يجيء [لها] طالب.

قال: وسألته عن الورق يوجد في دار؟

فقال: ان كانت الدار معمورة فهي لأهلها وان كانت خربة فأنت أحقّ بما وجدتَ[١].

الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله إلى قوله: طالب[٢].

٢٥١٢٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال في اللُّقطة: إذا وجدها الرجل عرّفها سنة، ثم يجعلها في عرض ماله، يجري عليها ما يجري على ماله، حتى يجد لها طالباً، وإن مات أوصى بها، وإن تصدّق بها فهو لها ضامن، فإن جاء صاحبها وطالبه بها، ردّها عليه أو قيمتها[٣].

٢٥١٢٣ـ قرب الاسناد: محمد بن عبدالحميد وعبدالصمد بن محمد جميعاً، عن حنان بن سدير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن اللُّقطة؟

قال: تعرّفها سنة فاذا انقضت فأنت أملك بها[٤].

٢٥١٢٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٠ ح١١٦٥. والوَرِق: الفضة. والوَرْق: الدراهم المضروبة (مجمع البحرين).

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص٦٨ ح٢٢٩.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٦ ح١٧٦٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٢٦.

٤ـ قرب الاسناد: ص١٢٤ ح٤٣٥ الطبعة الحديثة.

اللُّقطة يجدها الرجل الفقير أهو فيها بمنزلة الغني؟

قال: نعم.

واللُّقطة يجدها الرجل ويأخذها؟

قال: يُعرّفها سنة فان جاء لها طالب والاّ فهي كسبيل ماله، وكان علي بن الحسين (عليهما السّلام) يقول لأهله: لاتمسّوها[١].

٢٥١٢٥ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن موسى الهمداني، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن أبان بن تغلب قال: أصبت يوماً ثلاثين ديناراً فسألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن ذلك، فقال لي: أين أصبته؟

قال: فقلت له: كنت منصرفاً الى منزلي فاصبتُها.

قال: فقال: صِرْ الى المكان الذي أصبت فيه فتعرِّفهُ فان جاء طالبهُ بعد ثلاثة أيام فأعطهُ والاّ تصدَّق به[٢].

أقول: هذا الحديث ضعيف السَّنَد، ولاخلاف بين الفقهاء في وجوب تعريف اللُّقطة سَنَةً كاملة.

وقد ذهب بعض الفقهاء الى جواز التصدُّق بها مع الضَّمان، ووجوب التعريف فيما إذا أراد التملُّك. واللّه العالِم.

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٩ ح١١٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٦٨ ح٢٢٧.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٧ ح١١٩٥.

باب (٥)
عدم وجوب تعريف اللُّقطة اذا كانت درهماً

٢٥١٢٦ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): أفضل ما يستعمله الانسان في اللُّقطة اذا وجدها الاّ يأخذها ولايتعرَّض لها، فلو أن الناس تركوا ما يجدونه لجاء صاحبه فأخذه، وان كانت اللُّقطة دون درهم فهي لك لاتعرّفها، وان وجدت في الحرم ديناراً مطلّساً[1] فهو لك لاتعرّفهُ. وان وجدت طعاماً في مفازة فقوّمهُ على نفسك لصاحبه ثم كله فان جاء صاحبه فردّ عليه القيمة.

وان وجدت لقطة في دار وكانت عامرة فهي لأهلها، وان كانت خراباً فهي لمن وجدها[2].

٢٥١٢٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن اللُّقطة؟

قال: تعرّف سنة قليلاً كان أو كثيراً قال: وما كان [من] دون الدرهم فلايعرّف[3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[4].

١ـ الدينار الأطلس: الذي لانقش له والمطلّس مثله. (مجمع البحرين).

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٧ ح٤٠٦٤.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٣٧ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٩ ح١١٦٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٦٨ ح٢٢٦.

باب (٦)
عدم جواز استملاك اللُّقطة بغير تعريف

٢٥١٢٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبداللّه بن محمد الحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن سعيد بن عمرو الجعفي[١] قال: خرجت الى مكة وأنا من أشدّ النّاس حالاً فشكوت الى أبي عبداللّه (عليه السّلام) فلمّا خرجت [من عنده] وجدت على بابه كيساً فيه سبعمائة دينار فرجعت اليه من فوري ذلك فأخبرته.

فقال [لي]: يا سعيد إتّق اللّه (عزّوجلّ) وعرّفه في المشاهد. وكنتُ رجوت أن يرخِّص لي فيه، فخرجتُ وأنا مغتمّ فأتيتُ منى وتنحّيتُ عن الناس [وتقصَّيتُ] حتى أتيت الموقوفة[٢] فنزلت في بيت متنحِّياً عن الناس ثم قلت: مَن يعرف الكيس [قال:] فأوّل صوتٍ صوّته فاذا[٣] رجل على رأسي يقول: أنا صاحب الكيس.

[قال:] فقلت في نفسي: أنت فلا كنتَ، قلتُ: ما[٤] علامة الكيس؟ فأخبَرني بعلامته، فدفعته اليه، قال: فتنحّى ناحية فعَدَّها فاذا الدنانير على حالها ثمّ عدّ منها سبعين ديناراً فقال: خُذها حلالاً خيرٌ [لك] من سبعمائة حراماً، فأخذتها ثم دخلتُ على أبي عبداللّه (عليه

١ـ في التهذيب: الخثعمي.

٢ـ في التهذيب: الماقوفة، والموقوفة اسم موضع غير معروف الآن. (مرآة العقول).

٣ـ في التهذيب: صوّت اذا.

٤ـ في التهذيب: فما.

السّلام) فأخبرته كيف تنحّيت وكيف صنعت.

فقال: أما انّك حين شكوتَ إليّ أمرنا لك بثلاثين ديناراً، ياجارية هاتيها، فأخذتها وأنا من أحسن قومي حالاً[1].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[2].

باب (٧)

جواز تقسيم مال اللّقطة باذن الامام

٢٥١٢٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن موسى بن عمر، عن الحجّال، عن داود بن أبي يزيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال [له] رجل: إنّي قد أصبت مالاً وإنّي قد خفت فيه على نفسي فلو أصبت صاحبه دفعته إليه وتخلّصت منه؟

قال: فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): واللّه إن لو أصبتَه كنتَ تدفعه[3] إليه؟

قال: إي واللّه.

قال: فأنا، واللّه[4] ماله صاحبٌ غيري.

قال: فاستحلفه [عليه السلام] أن يدفعه[5] إلى من يأمره.

قال: فحلف.

١ـ الكافي: ج٥ ص١٣٨ ح٦.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٠ ح١١٧٠.

٣ـ في الفقيه: قال لهُ: فواللّه لو أصبتهُ كنت تدفع.

٤ـ في الفقيه: قال (عليه السّلام): فلا واللّه.

٥ـ في الفقيه: واستحلفه أن يدفع.

قال: فاذهب[١] فاقسمه في إخوانك ولك الأمن ممّا خفت منه[٢].

قال: فقسّمته بين إخواني[٣و٤].

من لايحضره الفقيه: روى الحجّال مثله[٥].

باب (٨)
جواز أخْذ الجائزة على ردِّ اللُّقطة والضالَّة

٢٥١٣٠ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: سألته عن جعل الآبق والضالة؟

قال: لابأس، وقال: لايأكل الضالَّة إلاّ الضّالُّون[٦].

من لايحضره الفقيه: روي عن وهب بن وهب مثله الى قوله: لابأس[٧].

١ـ في الفقيه: اذهب.

٢ـ في الفقيه: ولك الامان فيما خفت.

٣ـ في الفقيه: فقسّمهُ بين اخوانه.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٣٨ ح٧.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٦ ح٤٠٦٣.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٦ ح١١٩٣.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٦ ح٤٠٦٠.

باب (٩)
كراهة أكل الضّالّة

٢٥١٣١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الضوالُّ لايأكلها الاّ الضالُّون اذا لم يعرّفوها[1].

٢٥١٣٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: لايأكل الضَّوالّ الاّ الضّالُّون[2].

٢٥١٣٣ـ من لايحضره الفقيه: روى أبو عبداللّه محمد بن خالد البرقي (رضي اللّه عنه)، عن وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: لايأكل من الضّالّة الاّ الضالُّون[3].

باب (١٠)
حكم من نوى أخذ الجائزة على الضالّة فتلفتْ

٢٥١٣٤ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر، عن الحسن بن الحسين الأنصاري، عن الحسين بن زيد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يقول في الضالة يجدها الرجل فينوي أن يأخذ لها جَعْلاً فتنفق، قال:

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٤ ح١١٨٢.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٦ ح١٧٦٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٢٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩١ ح٤٠٤٧.

هو ضامن، وان[١] لم ينو أن يأخذ لها جَعْلاً ونفقتْ[٢] فلاضمان عليه[٣].

من لايحضره الفقيه: روى الحسين بن زيد مثله[٤].

باب (١١)
حكم من ترك تعريف اللُّقطة ثم وُجدت عندهُ

٢٥١٣٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن صفوان الجمّال أنّه سمع أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: من وجد ضالّة فلم يعرّفها ثم وجدت عنده فإنّها لربّها، ومثلها[٥] من مال الذي كتمها[٦].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٧].

أقول: قوله (عليه السّلام): «ومثْلها..» أي لو تلفتْ عنده وجب عليه مثلُها، لأنه ترك التعريف، وتركُ التعريف تفريط يوجب ضمان العين أو المِثْل. واللّه العالم.

١ـ في الفقيه: ضامن لها، فان.

٢ـ في الفقيه: فنفقت. ونفقت الدابّة: أي هلكت وماتت (مجمع البحرين).

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٦ ح١١٩٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٦ ح٤٠٦١.

٥ـ في التهذيب: أو مثلها. وهو الظاهر.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٤١ ح١٧.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٣ ح٤٠٥٢ ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٣ ح١١٨٠.

باب (١٢)
حكم التقاط الدابَّة

٢٥١٣٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن عبداللّه بن محمد، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام): انّ أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) قضى في رجل ترك دابّته من جهد قال: إنْ تَركَها في كلاء وماء وأمن فهي له، يأخذها حيث أصابها، وإنْ كان تركها في خوف و[على] غير ماءٍ ولا كلاءٍ فهي لمن أصابها[1].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[2].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قضى علي (عليه السّلام)... وذكر مثله[3].

٢٥١٣٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون، عن الأصم، عن مسمع، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: انّ أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) كان يقول في الدّابة اذا سرّحها أهلها أو عجزوا عن علفها أو نفقتها فهي للذي أحياها، قال: وقضى أمير المؤمنين (عليه السّلام) في رجل ترك دابَّته [في مضْيعة].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٤٠ ح١٤.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٣ ح١١٧٨.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٦ ح٤٠٥٩.

فقال: ان [كان] تركها في كلاء وماء وأمْن فهي لهُ [أن] يأخذها متى شاء، وان تركها في غير كلاء ولاً ماء[١] فهي لمن[٢] أحياها[٣].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٤].

باب (١٣)
حكم التقاط الشّاة والبعير

٢٥١٣٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: جاء رجلٌ إلى النبيّ[٥] (صلّى اللّه عليه وآله) فقال [له]: يارسول اللّه إنّي وجدت شاة؟

فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): هي لك[٦] أو لأخيك أو للذئب.

فقال: يارسول اللّه إنّي[٧] وجدت بعيراً؟

فقال: معه حذاؤه وسقاؤه، حذاؤه خفّه[٨] وسقاؤه كرشه[٩]

١ـ في التهذيب: كلاء وماء.
٢ـ في التهذيب: للذي.
٣ـ الكافي: ج٥ ص١٤١ ح١٦.
٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٣ ح١١٨١.
٥ـ في التهذيب ح١١٧٦: الى رسول اللّه.
٦ـ في التهذيب ح١١٨٤: فقال: هي لك.
٧ـ في التهذيب ح١١٨٤: فقال: اني.
٨ـ في التهذيب ح١١٨٤: فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): خفّهُ حذاؤهُ.
٩ـ في التهذيب: وكرشه سقاؤه.

فلاتهجه[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٣].

٢٥١٣٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن معاوية ابن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سأل رجل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) عن الشّاة الضالّة بالفلاة؟

فقال للسائل: هي لك أو لأخيك أو للذئب.

قال: وما أُحبُّ أن أمسّها.

[قال: وسُئل عن البعير الضالّ؟

فقال للسائل: مالَكَ ولهُ، خفّهُ حذاؤه][٤] وكرشهُ سقاؤه، خلِّ عنه[٥].

من لايحضره الفقيه: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن الشاة الضالّة... وذكر مثله[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٤٠ ح١٢. وقوله (عليه السّلام): «فلاتُهجْه» أي لاتُزعجه ولا تُنفِّره.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٢ ح١١٧٦.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٤ ح١١٨٤.

٤ـ مابين المعقوفتين هكذا في الفقيه: وعن البعير الضال أيضاً؟ قال: مالَكَ وله، بطنه وعاؤه، وخفّه حذاؤه.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٤ ح١١٨٥.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٥ ح٤٠٥٧.

٢٥١٤٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من أصاب مالاً أو بعيراً في فلاة من الأرض قد كلّت وقامت وسيّبها صاحبها ممّا لم يتبعه[1] فأخذها غيره فأقام عليها وأنفق نفقة حتّى أحياها من الكلال[2] ومن الموت فهي له ولاسبيل له عليها وإنّما هي مثل الشيء المباح[3].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[4].

٢٥١٤١ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن موسى الهمداني، عن منصور بن العباس، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن عبدالله بن بكير، عن ابن أبي يعفور قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): جاء رجل من أهل المدينة فسألني عن رجل أصاب شاة قال: فأمرتهُ ان يحبسها عندهُ ثلاثة أيام ويسأل عن صاحبها فان جاء صاحبها والاّ باعها وتصدّق بثمنها[5].

٢٥١٤٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده (عليهم السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قضى في رجل وجد ناقة أو بقرة أو شاة، فأمسكها عنده حتى نتجت أولاداً كثيرة، ثم جاء [صاحبها]، فقضى أن تُردَّ الناقة أو الشّاة بأولادها، وقضى للذي

١ـ في التهذيب: لما لم تتبعه.

٢ـ الكلال: الإعياء (أقرب الموارد).

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٤٠ ح١٣.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٢ ح١١٧٧.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٧ ح١١٩٦.

كانت عنده يرعاها وتقوم عليه[1] أجر مثله[2].

باب (١٤)
حكم من أبصر طيراً فأخذه آخر

٢٥١٤٣ـ من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) انّه سُئل عن رجل أبصر طيراً فتبعه حتى وقع على شجرة فجاء رجل آخر فأخذهُ؟

فقال: للعين ما رأت ولليد ما أخذت[3].

٢٥١٤٤ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) أنّه سئل عن رجل رأى طيراً فتبعه حتى وقع على شجرة، فجاء رجل آخر فأخذه؟

قال: الطير لمن أخذه[4].

باب (١٥)
حكم من اشترى بمال اللُّقطة بنتَ صاحبها

٢٥١٤٥ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض

١ـ في مستدرك الوسائل: ويقوم عليها.

٢ـ الجعفريات: ص١٤٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٣١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١١٢ ح٣٤٣١.

٤ـ الجعفريات: ص١٧٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٣٢.

أصحابنا، عن أبي العلاء قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل وجد مالاً فعرّفه حتى إذا مضت السنة اشترى به[١] خادماً فجاء طالب المال فوجد الجارية الّتي اشتريت[٢] بالدراهم هي ابنته.

قال: ليس له أن يأخذ إلاّ دراهمه[٣] وليس له الابنة[٤] إنّما له رأس ماله [و]إنّما كانت ابنته مملوكة قوم[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: روي عن أبي العلاء مثله[٧].

باب (١٦)
حكم ودائع اللُّصوص

٢٥١٤٦ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم [عن أبيه]، عن عليّ بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل من المسلمين أودعه رجلٌ من اللّصوص دراهم أو متاعاًواللّص مسلم، هل يردّ[٨] عليه؟

١ـ في الفقيه: بها، وفي التهذيب: منه.

٢ـ في الفقيه: اشتراها.

٣ـ في الفقيه: الدراهم.

٤ـ في التهذيب: البنت.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٣٩ ح٨.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩١ ح١١٧٣.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٤ ح٤٠٥٣.

٨ـ في الفقيه: فهل يردّه، وفي التهذيب ج٦: هل يردّه.

قال:[١] لايردّ عليه فإن[٢] أمكنه أن يرد[٣] على صاحبه[٤] فعل وإلاّ كان في يده بمنزلة اللّقطة يصيبها فيعرّفها حولاً فإن[٥] أصاب صاحبها ردّها عليه وإلاّ[٦] تصدّق بها، فإن جاء [صاحبها] بعد ذلك خيّره[٧] بين الأجر والغرم، فإذا[٨] اختار الأجر فله [الأجر] وإن اختار الغرم غرم له[٩] وكان الأجر له[١٠].

من لايحضره الفقيه: روى سليمان بن داود المنقري، عن حفص ابن غياث النخعي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[١١].

التهذيب: الصفّار، عن علي بن محمد القاساني، عن القاسم ابن محمد، عن أبي أيوب، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص ابن غياث قال: ... وذكر مثل الفقيه[١٢].

١ـ في التهذيب ج٦: فقال.
٢ـ في التهذيب والاستبصار: لايرده فان، وفي الفقيه: لايرده عليه فان.
٣ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: يرده.
٤ـ في التهذيب ج٦: أصحابه.
٥ـ في الاستبصار: وإن.
٦ـ في الفقيه: صاحبها والاّ.
٧ـ في الفقيه: خيّر.
٨ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: فان.
٩ـ في الاستبصار: عليه.
١٠ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٨ ح٢١.
١١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٨ ح٤٠٦٥.
١٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٦ ح١١٩١.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن محمد بن شيرة، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود مثل الفقيه[1].

باب (١٧)
حكم مَن وجد كنزاً

٢٥١٤٧ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن هارون بن خارجة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المال يوجد كنزاً يؤدّى زكاتهُ؟

قال: لا.

قلت: وان كثر؟

قال: وان كثر. فأعدتها عليه ثلاث مرات[2].

أقول: الكنز فيه الخمس وليس فيه الزكاة، والسؤال كان عن الزكاة في الكنز فنفاه الامام (عليه السّلام) ولم يتعرَّض لذكر الخمس إمّا لعدم السؤال عنه وإمّا من باب التقية لأنّ الخُمس ـ عند العامّة ـ يجب في غنائم الحرب لا في الأرباح الماليَّة. واللّه العالِم.

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٠ ح٧٩٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٢٤ ح٤٤٠.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٨ ح١٢٠٠.

باب (١٨)
حكم مَن وجَد مالاً في منزله

٢٥١٤٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمّد جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل وجد في منزله[١] ديناراً.

قال:[٢] يدخل منزله غيره؟

قلت:[٣] نعم كثيرٌ.

قال: هذا لقطة[٤].

قلت: فرجل وجد[٥] في صندوقه ديناراً.

قال: يُدخِل أحد يده في صندوقه غيره أو يضع [غيره] فيه شيئاً؟

قلت: لا.

قال: فهو له[٦].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٧].

من لايحضره الفقيه: روى ابن محبوب، عن جميل بن صالح،

١ـ في التهذيب والفقيه: في بيته.

٢ـ في الفقيه: فقال.

٣ـ في الفقيه: فقلت.

٤ـ في التهذيب والفقيه: هذه لقطة.

٥ـ في التهذيب: فرجل قد وجد. وفي الفقيه: ورجل وجد.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٣٧ ح٣.

٧ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٠ ح١١٦٨.

عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت لهُ: رجل وجد. . . . وذكر مثله[١].

باب (١٩)
حكم ما استخرج من أموال الناس من البحر

٢٥١٤٩ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله، عن منصور بن العباس، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أمية بن عمرو، عن الشعيري قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن سفينة انكسرت في البحر فأُخرج بعضه بالغوص وأخرج البحر بعض ما غرق فيها؟

فقال: أمّا ما أخرجه البحر فهو لأهله، اللّه أخرجه، وامّا ما أُخرج بالغوص فهو لهم وهم أحق به[٢].

أقول: قال الشهيد الثاني (طاب ثراه): (. . . والأصحُّ أنّ جواز أخْذ مايتخلَّف ـ أي ما يبقى في داخل البحر ـ مشروط باعراض مالكه عنه مطلقاً، ومعه يكون إباحةً لآخذه، ولايحلُّ أخْذه بدون الإعراض مطلقاً، عملاً بالأصل. .)[٣].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٣ ح٤٠٥٠.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٥ ح٨٢٢.

٣ـ مسالك الافهام: ج١٤ ص٧٧.

باب (٢٠)
حكم لقطة العصا وغيرها

٢٥١٥٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بلقطة العصا والشظاظ[١] والوتد[٢] والحبل والعقال وأشباهه.

قال: وقال أبو جعفر (عليه السّلام): ليس لهذا طالب[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): لابأس... وذكر مثله الى قوله: وأشباهه[٥].

٢٥١٥١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن النعلين والإداوة[٦] والسوط يجدها[٧] الرجل

١ـ الشِّظاظ: عود يشدّ به الجوالق (مجمع البحرين) والجِوالِق: وعاء معروف وهو عدل كبير من صوف أو شعر (أقرب الموارد).

٢ـ الوَتْد: مارُزَّ في الأرض أو الحائط من خشب (أقرب الموارد).

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٤٠ ح١٥. والعِقال: هو الحبل الذي يشدّ به البعير (مجمع البحرين).

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٣ ح١١٧٩.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٥ ح٤٠٥٦.

٦ـ الإداوة ـ بالكسر ـ: هي المطهرة، وقيل: هي اناء صغير من جلد يتطهر به ويشرب. (مجمع البحرين).

٧ـ في الفقيه: يجده.

في الطريق أينتفع بها[١]؟

قال: لايمسّه[٢].

من لايحضره الفقيه: سأل داود بن أبي يزيد أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الإداوة والنعلين... وذكر مثله[٣].

أقول: الحديث ضعيف السَّنَد، وأكثر الفقهاء حَمل النهي على الكراهة، جمعاً بين الأحاديث المختلفة. والله العالِم.

باب (٢١)
حكم لقطة الثَّمَر

٢٥١٥٢ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) رأى ثمرةً مُلقاةً في طريق فتناولها، ثم مرَّ به سائل فناولهُ إيّاها، وقال: لو لم تأتها لأتتك[٤].

١ـ في الفقيه: به.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٣٩٤ ح١١٨٣.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٥ ح٤٠٥٥.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٤ ح١٧٦٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٢٧.

كلمة الختام

أيُّها القارئ الكريم: لقد وصلنا ـ والحمد لله تعالى ـ الى نهاية الجزء الخامس والثلاثين من موسوعة الامام الصادق (عليه السّلام) وذكرنا فيه مجموعة كبيرة من الأحاديث المرتبطة بالحياة العمليَّة والأحوال الشخصيَّة للانسان المسلم.

وسوف نلتقي بك ـ إن شاء الله تعالى ـ في الجزء السادس والثلاثين من هذه الموسوعة، ونذكر فيه الأحاديث المروية عن الامام جعفر الصادق (صلوات الله عليه) حول النكاح ـ بقسميه: الدائم والموقّت ـ ومايتعلّق به من أحكام مختلفة تضمن للانسان حياة زوجيةً رائعة تسودها الألفة والوئام والمحبة والخير والصلاح للدنيا والآخرة.

وآخر دعوانا ان الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين.

محمّد كاظم القزويني

قم المقدّسة ـ إيران

فهرس الكتاب

ديباجة الكتاب ٣
المقدمة ٥

كتاب الرهن

باب (١) جواز أخذ الرَّهن والكفيل على النسيئة ٧
باب (٢) اشتراط القبض في الرَّهن ٩
باب (٣) كراهة الاعتماد على الرَّهن أكثر من الاعتماد على قول المسلم ١٠
باب (٤) عدم استجابة دعاء من لا يأخذ البيّنة عند الدَّين ١١
باب (٥) عدم جواز بيع الرَّهن اذا غاب صاحبه ١٢
باب (٦) لو مات الراهن وعليه ديون أكثر من تركته ١٤
باب (٧) حكم تلف الرَّهن ١٤
باب (٨) حكم تلف الرَّهن أو ضياعه ١٥
باب (٩) حكم تلف بعض الرَّهن أو كلّه ١٧
باب (١٠) حكم الرَّهن لو تلف من غير تفريط ٢٠
باب (١١) حكم الرَّهن لو استعاره الراهن فتلف عنده ٢١
باب (١٢) حكم الرَّهن لو تلف وكان أكثر من الدَّين أو أقَلَّ أو سواء ٢٢

باب (١٣) حكم احتراق الرَّهن أو انهدامه أو اصابته بمرض ٢٣
باب (١٤) لو تنازع الراهن والمرتهن في تلف الرَّهن ٢٤
باب (١٥) حكم شراء المرتهن الرّهن من صاحبه ٢٤
باب (١٦) حكم غلَّة الرَّهن وفوائده ٢٥
باب (١٧) حكم الانتفاع بالرَّهن ٢٦
باب (١٨) حكم نماء الرَّهن وتزايده ٢٩
باب (١٩) حكم الاختلاف في مقدار الرَّهن ٢٩
باب (٢٠) حكم اختلاف القابض والمالك في أنّه رهنٌ أو وديعة ٣١
باب (٢١) حكم وطئ الراهن جاريته التي عند المرتهن ٣٤
باب (٢٢) حكم الرَّهن لو أعتقه الراهن ٣٥

كتاب الحجر والمفلَّس

باب (١) الاحتلام نهاية يُتم اليتيم ٣٦
باب (٢) متى يُدفع المال الى اليتيمة والصغير؟ ٣٨
باب (٣) حدُّ البلوغ في الصبيّ ٤٠
باب (٤) حدُّ البلوغ في البنت ٤٥
باب (٥) من هو السفيه؟ ٤٥
باب (٦) متى يُحبس الغريم؟ ٤٦
باب (٧) تقسيم مال الغريم بالحُصص على الغُرماء ٤٧
باب (٨) حكم من أدرك بعض سلعته عند غريمه ٤٨
باب (٩) حكم من دفع مالاً الى رجل ليتّجر به فذهب المال ٤٩
باب (١٠) حكم معاملات المفلَّس ٥٠

باب (١١) حكم ما لو دفع رجل مالاً قراضاً الى المفلَّس ٥١
باب (١٢) حكم المتاع إذا اشتراه المفلَّس ثم مات والمتاع موجود ٥١
باب (١٣) لايُمنع المفلَّس من النكاح ٥٤
باب (١٤) بطلان عتق المفلَّس وصدقته وهبته ٥٤
باب (١٥) بطلان بيع المرأة المعتوهة وبطلان طلاق السكران ٥٥

كتاب الضمان والكفالة والحوالة

باب (١) كراهة التعرُّض للضمان والكفالة ٥٦
باب (٢) النهي عن التعرُّض للحقوق ٥٨
باب (٣) حكم من ضمن على رجل ضماناً ثم صالح عليه ٥٨
باب (٤) حكم من كفل رجلاً بنفسه ٥٩
باب (٥) الكفيل يُحبَس حتى يأتي بالمكفول ٦١
باب (٦) حكم الرجوع على المحيل ٦٢
باب (٧) حكم الشريكين في الدَّين ٦٤

كتاب الصلح

باب (١) الصلح جائز بين الناس ٦٦
باب (٢) استحباب الصلح ولو ببذل المال ٦٧
باب (٣) لايكون الصلح الاّ بالرضا وطيب النفس ٦٨
باب (٤) جواز الصلح على الدَّين المؤجَّل بأقلّ منه حالاً ٦٩
باب (٥) جواز الصلح على بعض الدَّين المؤجَّل بتمديد الأجل في الباقي ٧٠
باب (٦) حكم الصلح مع ورثة الميّت ٧١

باب (٧) حكم النزاع بين رجُلين في درهمين ٧٢
باب (٨) حكم النزاع في حظيرة بين دارين ٧٣
باب (٩) حكم النزاع في الطرق المحدَثة ٧٤
باب (١٠) حكم النزاع في ثوبين بين رجلين ٧٥
باب (١١) حكم النزاع في جدار انهدم بين دارين ٧٦
باب (١٢) قاعدة العدل والانصاف ٧٧

كتاب الشركة

باب (١) جواز الشركة في السِّلعة والربح والخسران بينهما ٧٩
باب (٢) جواز الشركة في الرباع والأرضين ٨١
باب (٣) عدم جواز تصرّف أحد الشريكين دون إذن الآخر ٨١
باب (٤) النهي عن الشركة مع الذميّ ٨٢

كتاب المضاربة

باب (١) لزوم الالتزام بما اتُّفق عليه في المضاربة ٨٤
باب (٢) جواز دفع أكثر المال قرضاًوالباقي مضاربة للعمل به ٨٥
باب (٣) جواز وضع الشروط في المضاربة ٨٦
باب (٤) حكم من خالف شرط المضاربة ٨٧
باب (٥) حكم الربح والخسران في المضاربة ٨٩
باب (٦) حكم تحويل الدَّين الى المضاربة ٩٠
باب (٧) حكم مايُنفقه المضارب في سفر التجارة ٩١
باب (٨) حكم زيادة الربح لصاحب المال أكثر مما اشترط عليه ٩٢
باب (٩) حكم من أعطت مالها رجلاً ليعمل به . . . ٩٣

باب (١٠) حكم من مات وعليه دَيْن وعنده أموال مضاربة ووديعة ٩٤

كتاب المزارعة والمساقاة

باب (١) أرزاق الأنبياء في الزّرع والضرع ٩٧
باب (٢) لزوم التوكُّل على الله في الزّراعة ٩٨
باب (٣) الزّراعة بتقدير الله أفضل من تقدير الناس ٩٩
باب (٤) مايقال عند الزّراعة للبركة ١٠٠
باب (٥) مقام الزّارعين في يوم القيامة ١٠١
باب (٦) الزّراعة: الكيمياء الاكبر ١٠١
باب (٧) استحباب الزّراعة والغِراس ١٠٢
باب (٨) ماينفع لحمل النخيل ١٠٤
باب (٩) كراهة قطع النخل وجواز قطع الشجرة ١٠٥
باب (١٠) النهي عن قطع الأشجار المثمرة ١٠٦
باب (١١) النهي عن تسمية شيء للبذر والبقر والارض ١٠٧
باب (١٢) اشتراط كون النماء مشاعاً في المزارعة ١١٠
باب (١٣) حكم تقبُّل الأرض للمزارعة والعمران ١١٠
باب (١٤) حكم المساقاة ١١٣
باب (١٥) جواز أن يكون العمل على العامل والخراج على المالك ١١٤
باب (١٦) جواز اشتراط خراج الارض على المستأجر ١١٥
باب (١٧) جواز تحمّل مسؤولية الارض والقرية على أن يكون

مازاد عن الخراج له ١١٦
باب (١٨) جواز النزول على أهل الخراج ثلاثة أيام ١١٧
باب (١٩) جواز استئجار الأرض وفيها الثمرة ١١٨
باب (٢٠) جواز تقبُّل الأرض من السلطان ودفعها الى الزرّاع ليكون الحاصل بينه وبينهم بالمشاع ١٢٠
باب (٢١) جواز قبالة الأرض واجارتها بشيء معلوم الى أجل مسمّى ١٢٠
باب (٢٢) جواز مشاركة المسلم المشرك في المزارعة ١٢٤
باب (٢٣) جواز مشاركة الناس في الزرع بالمشاع ١٢٦
باب (٢٤) جواز مشاركة المؤجر مع المستأجر في الزرع ١٢٦
باب (٢٥) جواز المشاركة في البذر والزرع ١٢٧
باب (٢٦) حكم المشاركة في زراعة الزعفران الرطب واليابس ١٢٨
باب (٢٧) مايجوز اجارة الأرض به وما لايجوز ١٢٩
باب (٢٨) عدم جواز سُخرة المسلمين إلاّ مع الشرط، واستحباب الرفق بالفلاحين ١٣٣
باب (٢٩) ظهور أثر الظُّلم على الزراعة ١٣٥

كتاب الأمانة والوديعة

باب (١) أهميَّة أداء الامانة ١٣٧
باب (٢) أداء الامانة تجلب الرِّزق ١٣٨
باب (٣) وجوب أداء الأمانة حتى الى الأعداء ١٣٩
باب (٤) وجوب الاقتداء بالائمة الطّاهرين في أداء الامانة

الى البَرّ والفاجر ١٤٣
باب (٥) وجوب ابراء الذمَّة من حقّ الناس ١٤٤
باب (٦) ميزان الايمان ١٤٥
باب (٧) كمال الايمان بأربع ١٤٦
باب (٨) لاعذر لأحد في ثلاثة ١٤٦
باب (٩) النهي عن الخيانة حتى بالخائن ١٤٧
باب (١٠) رسالة تربويَّة من الامام الصادق (عليه السّلام) الى شيعته ١٤٧
باب (١١) خاتم الامام الصادق (عليه السّلام) ضمان لحفظ الوديعة ١٤٩
باب (١٢) مايُضمن من الوديعة وما لايُضمن ١٥٠
باب (١٣) حكم اختلاف المودِع والمودَع ١٥١
باب (١٤) حكم الوديعة عند الصَّبي ١٥٢
باب (١٥) حكم الوديعة عند العبد ١٥٣
باب (١٦) النهي عن التصرُّف في الوديعة ١٥٣
باب (١٧) النهي عن ائتمان الخائن والمضيِّع ١٥٤
باب (١٨) النهي عن ائتمان شارب الخمر ١٥٥
باب (١٩) استحباب ابراء ذمَّة التائب ١٥٧

كتاب العارية

باب (١) ثبوت الضمان في عارية الذَّهب والفضَّة ١٥٨
باب (٢) عدم ثبوت الضمان في غير الذَّهب والفضَّة ١٦٠

باب (٣) لو ادُّعى المستعير تلف العارية ١٦١
باب (٤) لو رهن المستعير العارية بغير اذن صاحبها ١٦٢
باب (٥) العارية لاتوجب المِلك للمستعير ١٦٢
باب (٦) ضمان المستعير اذا جنى على العارية ١٦٣
باب (٧) ثلاثة من السُّنّة المستحبَّة ١٦٣
باب (٨) ثلاث سُنن جرتْ في صفوان بن اميَّة ١٦٣
باب (٩) حكم تلف العارية ١٦٤
باب (١٠) حكم من استعار عبداً أو حُرّاً ١٦٧
باب (١١) حكم من استعار ثوباً فرهنه ثم جاء صاحبه يُطالب به ١٦٨
باب (١٢) حكم من أذن لجاره أن يبني على حائطه ثم أراد نزعه ١٦٩

كتاب الاجارة

باب (١) كراهة استعمال الأجير قبل تعيين اجرته ١٧٠
باب (٢) استحباب دفع الأُجرة الى الأجير قبل أن يجفَّ عَرَقُه ١٧٠
باب (٣) النهي عن ظلم الأجير أُجرته ١٧١
باب (٤) الاجارة عقد لازم ١٧٢
باب (٥) المستأجر ضامن للأُجرة ١٧٣
باب (٦) جواز فسخ الاجارة عند تخلُّف الشرط ١٧٣
باب (٧) جواز استئجار المشاع ١٧٤
باب (٨) جواز تقبُّل الأرض بالمشاع وعدم جوازه بالنقدين زائداً على ثمن الاجارة ١٧٥
باب (٩) من أحكام الاجارة ١٧٨

باب (١٠) من أحكام استئجار المملوك ١٨٠
باب (١١) حكم ايجار المستأجَر ١٨٢
باب (١٢) حكم اختلاف المؤجر والمستأجر ١٨٥
باب (١٣) حكم رشوة المستأجر على أن يخرج من منزله ١٨٧
باب (١٤) حكم استئجار الأرض وتأجيرها بأكثر ممّا استأجرها ١٨٧
باب (١٥) حكم من استأجر أرضاً للزراعة فلم يزرع فيها ١٩٠
باب (١٦) حكم من استأجر أجيراً لحفر البئر ثم عجز الأجير عن إكماله ١٩١
باب (١٧) حكم اجارة الرَّحى ١٩٢
باب (١٨) حكم تقبُّل العمل وإيعازه الى الغير بنقيصة في الاجرة ١٩٣
باب (١٩) حكم من استأجر دابَّة لحدّ معيَّن ومدَّة معيَّنة فتجاوزها ١٩٦
باب (٢٠) حكم من استأجر دابَّة فهلكتْ ٢٠٠
باب (٢١) حكم من استأجر دابَّة يوماً فحَبَسها عنده أيّاماً ٢٠٢
باب (٢٢) حكم استئجار الدابَّة للسفر الى بلد كبير لم يُعيِّن موضعه ٢٠٢
باب (٢٣) جواز استئجار الدابَّة للطَّحن وغيره مدَّة معلومة ٢٠٣
باب (٢٤) حكم من استأجر دابَّة أو سفينة فتلفتْ ٢٠٣
باب (٢٥) حكم أُجرة الدابَّة أو السفينة إن لم تصل في اليوم المعيَّن ٢٠٤

باب (٢٦) حكم ما يُفسَد عند القصّار والصنّاع ٢٠٤
باب (٢٧) حكم ما يُسرق أو يضيع عند الصبّاغ والقصّار وغيرهما ٢٠٨
باب (٢٨) حكم مايغرق في البحر فيأخذه الناس ٢١١
باب (٢٩) حكم ضمان الطبيب والبيطار ٢١٢
باب (٣٠) حكم الضمان على الجمّال والحمّال والمكاري والملاح ٢١٢
باب (٣١) حكم ضمان صاحب الحمّام ٢١٨
باب (٣٢) الضمان اذا استبرك البعير ٢١٩
باب (٣٣) لكي لايتلف الثوب عند القصّار ٢٢٠

كتاب الوكالة

باب (١) ثبوت الوكالة وعدم بطلانها إلاّ بالعزل ٢٢١
باب (٢) لزوم إعلام الموكِّل الوكيل بعزله ٢٢٢
باب (٣) حكم من عزل الوكيل ولم يُعلِمه ٢٢٢
باب (٤) حكم من وكَّل وكيلاً ثم أنكره ٢٢٦
باب (٥) عقوبة خيانة الوكيل ٢٢٧

كتاب الوقوف والصدقات

باب (١) اشتراط القُربة في الوقف والصَّدقة ٢٢٩
باب (٢) اشتراط صحَّة الصّدقة بقبول المتصدَّق عليه ٢٣٠
باب (٣) صورة وقف الصَّدقة ٢٣٠
باب (٤) من صدقات رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ٢٣١
باب (٥) بعض صدقات الامام أمير المؤمنين (عليه السّلام) ٢٣١

باب (٦) جواز وقف الدار للمسجد ٢٣٤
باب (٧) جواز وقف المال لاقامة العزاء ٢٣٥
باب (٨) جواز جعل المال للأولاد ثم مشاركة غيرهم معهم ٢٣٥
باب (٩) جواز وقف المشاع والصدقة به ٢٣٦
باب (١٠) جواز تملُّك الصَّدقة بالارث ٢٣٨
باب (١١) عدم جواز التصرُّف في الصَّدقة بالهبة والشراء وغيرهما ٢٤٠
باب (١٢) النهي عن الرجوع في الصَّدقة ٢٤٠
باب (١٣) حكم الرجوع في الصَّدقة ٢٤٢
باب (١٤) حكم صدقة المرأة بغير اذن زوجها ٢٤٥
باب (١٥) حكم بيع ماوُقف على قرابة الوالدين ٢٤٥
باب (١٦) حكم سكنى المالك في داره التي تصدَّق بها على غيره ٢٤٨
باب (١٧) صحَّة صدقة الغلام العاقل وصحَّة طلاقه ووصيَّته ٢٤٩

كتاب السُّكنى والعُمرى والحبيس

باب (١) السُّكنى والعُمرى تابعة لشرط المالك ٢٥٠
باب (٢) العُمرى والرُّقبى ترجع الى مالكها الأول ٢٥٢
باب (٣) السُّكنى بمنزلة العارية ٢٥٢
باب (٤) جواز بيع دار السُّكنى اذا احتاج المالك الى المال مع مراعاة الشروط ٢٥٣
باب (٥) جواز إخراج المالك مَن أسكنه داره تطوّعاً ٢٥٤
باب (٦) جواز حَبْس المالك مالَه على بناته ٢٥٦

باب (٧) حكم السُّكنى بعد موت المالك ٢٥٦
باب (٨) لزوم ردِّ الحبيس وإنفاذ المواريث ٢٥٨

كتاب الهبة

باب (١) الهبة والصَّدقة جائزتان ٢٦٠
باب (٢) الهبة تلحق الارث ولاتعود للواهب ٢٦٢
باب (٣) الهبة التي لايجوز الرجوع فيها ٢٦٣
باب (٤) حكم الرجوع في الهبة والنحلة ٢٦٥
باب (٥) حكم عطيَّة الوالد لولده وتفضيل بعضهم على بعض ٢٧٢
باب (٦) حكم هبة المشاع ٢٧٥
باب (٧) حكم هبة الزوجة صداقها ودَيْنها لزوجها في مرضها ٢٧٥
باب (٨) جواز هبة الدائن مالَه للمدين ٢٧٧

كتاب السبق والرماية

باب (١) مايجوز السبق والرماية به ٢٧٨
باب (٢) استحباب مسابقة الخيل ٢٧٩
باب (٣) استحباب الرماية والسِّباحة وتعليمهما للأبناء ٢٨٢
باب (٤) تَنفُّر الملائكة عند اللِّعان والرِّهان الاّ فيما استثني ٢٨٣
باب (٥) كراهة إرسال الطيور في الجوّ ٢٨٤

كتاب الوصايا

باب (١) وصيَّة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السّلام) ٢٨٦
باب (٢) وصيَّة الامام الصادق والامام الكاظم (عليهما السّلام) ٢٨٧
باب (٣) الوصيَّة حقٌّ على كلّ مسلم ٢٨٩

باب (٤) الصحوة قبل الموت للوصيَّة ٢٩٠
باب (٥) كن وصيَّ نفسك ٢٩٣
باب (٦) كيفية الوصيَّة ٢٩٣
باب (٧) الوصيَّة تمام ما نقص من الزكاة ٢٩٥
باب (٨) حُسن الوصيَّة دليل العقل والمروَّة ٢٩٦
باب (٩) النهي عن الجور في الوصيَّة ٢٩٧
باب (١٠) جزاء من جار في وصيَّته ٢٩٨
باب (١١) عدم جواز الاضرار بالورثة في الوصيَّة ٢٩٩
باب (١٢) استحباب أن تكون الوصيَّة مكتوبة جاهزة ٣٠٢
باب (١٣) استحباب الوصيَّة لذوي القرابة ٣٠٣
باب (١٤) استحباب الوصيَّة الماليَّة للامام المعصوم ٣٠٥
باب (١٥) استحباب الوصيَّة بأقلّ من ثلث المال ٣٠٧
باب (١٦) استحباب الوصيَّة بخمس المال ٣٠٨
باب (١٧) جواز الوصيَّة بالثُلث ٣٠٩
باب (١٨) أول ما يُحسب من الثُلث ٣١٢
باب (١٩) بطلان الوصيَّة فيما زاد على الثُلث ٣١٢
باب (٢٠) صحَّة الوصيَّة فيما زاد عن الثلث مع موافقة الورثة ٣١٥
باب (٢١) حكم موافقة الورثة بالزائد على الثلث ثم رفْضهم له ٣١٥
باب (٢٢) حكم من أوصى بثلث ماله ثم قُتل ٣١٧
باب (٢٣) حكم من أوصى ثم قتل نفسه ٣١٨
باب (٢٤) حكم من أوصى لمملوكه بثلثه ٣١٩

باب (٢٥) حكم من أعتق مملوكه وأوصى بالثلث ٣٢٠
باب (٢٦) المدبَّر من الثُلث ٣٢١
باب (٢٧) حكم من اعتق ثلث عبده عند الموت ٣٢١
باب (٢٨) حكم من دفع الى عياله ارزاقهم ثم مات ٣٢٢
باب (٢٩) حكم من أقرَّ لأحد شخصين بمال ثم مات ٣٢٢
باب (٣٠) حكم من أوصى لرجل بصندوق ٣٢٣
باب (٣١) حكم من أوصى لرجل بسفينة ٣٢٤
باب (٣٢) حكم من أوصى لرجل بسيفٍ في غمده ٣٢٤
باب (٣٣) حكم من أوصى بجزء من ماله ٣٢٥
باب (٣٤) حكم من أوصى بسهم من ماله ٣٣١
باب (٣٥) حكم من أوصى بعتق نسمتين ولم يكف المال لهما ٣٣٣
باب (٣٦) حكم من أوصى بعتق رقبة فأُعتقتْ إمرأة ٣٣٣
باب (٣٧) حكم من أوصى بعتق رقبة مؤمنة فبان خلافها ٣٣٤
باب (٣٨) حكم من أوصى بجاريته للكعبة ٣٣٥
باب (٣٩) حكم من أوصى لأُمِّ وَلده ٣٣٦
باب (٤٠) حكم من أوصى لوُلد فاطمة (عليها السّلام) ٣٣٨
باب (٤١) حكم المال الذي أوصى به الى رجلين ٣٣٩
باب (٤٢) حكم اقرار شخص عند موته ببنوة صبيّ ووصيّته بعتق آخر واشتبها ٣٣٩
باب (٤٣) حكم من اعتق مملوكاً لايملك غيره في مرض الموت وعليه دَين ٣٤١

باب (٤٤) حكم التصرُّفات المنجّزة في مرض الموت ٣٥٠
باب (٤٥) حكم المال الموصى به في سبيل الله ٣٥٣
باب (٤٦) حكم المال الزائد في المعيَّن لعتق رقبة ٣٥٥
باب (٤٧) حكم الوصيّ إذا ادَّعى على الميت دَيناً ٣٥٦
باب (٤٨) حكم الوصيّ إذا منع الغلام مالَه حتى زنا ٣٥٧
باب (٤٩) حكم موت الموصى له قبل الموصي ٣٥٨
باب (٥٠) حكم موت الموصى له قبل القبض ٣٥٩
باب (٥١) حكم الوصيَّة الى المرأة ٣٦٠
باب (٥٢) حكم وصيَّة المرأة بجاريتها لأُمِّها ٣٦١
باب (٥٣) حكم وصيَّة المملوك والمكاتَب ٣٦٢
باب (٥٤) حكم المملوك اذا أُعتق ثلثه ٣٦٢
باب (٥٥) حكم مَن تزوَّج جارية للورثة قد أُعتق ثُلثُها ٣٦٤
باب (٥٦) حكم مَن مات وترك جارية حُبلى ومملوكين ٣٦٥
باب (٥٧) حكم مَن أعتق مملوكين وأشهدهما أنَّ جاريته حُبلى ٣٦٥
باب (٥٨) حكم وصيَّة الطفل غير البالغ ٣٦٧
باب (٥٩) حكم وصيَّة من لاوارث له ٣٧٠
باب (٦٠) حكم إقرار أحد الورثة بحريَّة عبد المورِّث ٣٧١
باب (٦١) حكم إقرار أحد الورثة بدَين على المورِّث ٣٧٢
باب (٦٢) حكم إقرار أحد الورثة بأخٍ أو أُخت ٣٧٣
باب (٦٣) صحَّة الوصيَّة بالاشارة ٣٧٤
باب (٦٤) صحَّة الاقرار للوارث وغيره بدَين ٣٧٥

باب (٦٥) جواز الوصيَّة للوارث ٣٨٢
باب (٦٦) جواز اعطاء المال للقرابة حال الحياة مع وجود الاولاد ٣٨٤
باب (٦٧) جواز الرجوع في الوصيَّة ٣٨٥
باب (٦٨) جواز التصرُّف في الوصيَّة قبل الموت ٣٨٧
باب (٦٩) وجوب انفاذ الوصيَّة الشرعية على وجهها وعدم جواز تبديلها ٣٨٩
باب (٧٠) وجوب قبول الوصيَّة على الغائب ٣٩٤
باب (٧١) ضمان مال الميّت اذا سُرق عند الوصيّ ٣٩٦
باب (٧٢) استحباب امضاء الوصيَّة اذا أفاق المريض من مرضه ٣٩٨
باب (٧٣) مايثبت به الوصيَّة ٣٩٩
باب (٧٤) شهود الوصيَّة ٤٠٠
باب (٧٥) حكم شهادة المرأة في الوصيَّة ٤٠٤
باب (٧٦) حكم قبول الشهادة بخلاف الوصيَّة ٤٠٥

كتاب الغصب

باب (١) عقوبة الغصب يوم القيامة ٤٠٧
باب (٢) عقوبة أكْل مال اليتيم في الدنيا والآخرة ٤٠٨
باب (٣) حكم مال الايتام اذا مُنعوا منه حتى ماتوا ٤١٠
باب (٤) حكم مَن اشترى أرضاً من غير صاحبها ٤١١
باب (٥) حكم مَن زرع أرضاً بغير إذن صاحبها ٤١٣
باب (٦) حكم اختلاف الزارع والمالك في الإذن وعدمه ٤١٤

باب (٧) حكم مَن اغتصب ماشية ٤١٤
باب (٨) حكم مَن أقرَّ بغصب جارية ٤١٥

كتاب الشفعة

باب (١) الشُّفعة لاتثبت إلاّ للشريك ٤١٧
باب (٢) ماتكون فيه الشفعة ٤١٩
باب (٣) عدم انتقال حقّ الشفعة الى الورثة ٤١٩
باب (٤) لاشفعة في الحدود ولا الجيران ٤٢١
باب (٥) ماتثبت فيه الشفعة ٤٢٢
باب (٦) ما لاتثبت فيه الشفعة ٤٢٥
باب (٧) العدد المعتبر في الشفعة ٤٢٧
باب (٨) ثبوت الشفعة حين البيع ٤٢٨
باب (٩) متى تنقطع الشُّفعة؟ ٤٢٩
باب (١٠) حكم اختلاف المشتري والشفيع في ثمن المبيع ٤٢٩
باب (١١) حكم تسليم الشفعة قبل البيع وبعده ٤٣٠
باب (١٢) حكم البيع على المشاع والمقسوم بصفقة واحدة ٤٣٠
باب (١٣) من أحكام الشُّفعة ٤٣٠
باب (١٤) ثبوت الشفعة للغائب ٤٣١
باب (١٥) مُدَّة الشفعة ٤٣٢
باب (١٦) من يحقُّ له أخْذ الشفعة لغيره ٤٣٢
باب (١٧) حكم الشفعة في المملوك ٤٣٣
باب (١٨) لا شفعة لليهودي والنصراني ٤٣٤

كتاب إحياء الموات

باب (١) من أحيا أرضاً فهي له ٤٣٦
باب (٢) حكم الأرض التي أسلم أهلها ٤٣٨
باب (٣) حكم الأرض التي تركها صاحبها فَعَمرها غيره ٤٣٩
باب (٤) حكم من أُخذت منه أرض ولم يطالب بها ٤٤٠
باب (٥) حكم من كانت عنده أرض خراج وأراد أن يدعها ٤٤١
باب (٦) حكم من حجز جبلاً لنفسه ٤٤٢
باب (٧) من أحكام الاختلاف في الماء الجاري ٤٤٣
باب (٨) حكم من حفر النهر لزرعه ٤٤٦
باب (٩) حكم من شقَّ قناةً فأضرَّتْ بأُخرى ٤٤٧
باب (١٠) النهي عن حفر عينٍ تضرُّ بعين أُخرى ٤٤٨
باب (١١) كراهة بيع فضْل الماء ٤٤٩
باب (١٢) حريم البئر والعيون ٤٤٩
باب (١٣) حريم النخلة ٤٥٢
باب (١٤) حريم الطريق ٤٥٣
باب (١٥) حريم الدار والبيت ٤٥٣

كتاب اللُّقَطة

باب (١) كراهة أخذ اللُّقطة ٤٥٥
باب (٢) النهي عن بيع اللُّقطة وهبتها ٤٥٧
باب (٣) النهي عن أخْذ المملوك اللُّقطة ٤٥٧
باب (٤) وجوب تعريف اللُّقطة سنة ٤٥٩

باب (٥) عدم وجوب تعريف اللُّقطة اذا كانت درهماً ٤٦٢
باب (٦) عدم جواز استملاك اللُّقطة بغير تعريف ٤٦٣
باب (٧) جواز تقسيم مال اللُّقطة باذن الامام ٤٦٤
باب (٨) جواز أخْذ الجائزة على ردِّ اللُّقطة والضالّة ٤٦٥
باب (٩) كراهة أكل الضّالَّة ٤٦٦
باب (١٠) حكم من نوى أخْذ الجائزة على الضالَّة فتلفتْ ٤٦٦
باب (١١) حكم من ترك تعريف اللُّقطة ثم وُجدت عنده ٤٦٧
باب (١٢) حكم التقاط الدابَّة ٤٦٨
باب (١٣) حكم التقاط الشاة والبعير ٤٦٩
باب (١٤) حكم من أبصر طيراً فأخذه آخر ٤٧٢
باب (١٥) حكم من اشترى بمال اللُّقطة بنتَ صاحبها ٤٧٢
باب (١٦) حكم ودائع اللُّصوص ٤٧٣
باب (١٧) حكم من وجد كنزاً ٤٧٥
باب (١٨) حكم من وجد مالاً في منزله ٤٧٦
باب (١٩) حكم ما استخرج من أموال الناس من البحر ٤٧٧
باب (٢٠) حكم لقطة العصا وغيرها ٤٧٨
باب (٢١) حكم لقطة الثَّمر ٤٧٩
كلمة الختام ٤٨٠
فهرس الكتاب ٤٨١

كتب مطبوعة للمؤلّف

١ـ الإمام علي (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٢ـ فاطمة الزهراء (عليها السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٣ـ الامام الصادق (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٤ـ الإمام الجواد (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٥ـ الإمام الهادي (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٦ـ الإمام الحسن العسكري (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٧ـ الإمام المهدي (عليه السّلام) من المهد إلى الظهور

٨ـ زينب الكبرى (عليها السلام) من المهد إلى اللَّحد

٩ـ الإسلام والتعاليم التربويَّة

١٠ـ فاجعة الطف أو مقتل الحسين (عليه السّلام)

١١ـ شرح نهج البلاغة ـ صدرت منه ثلاثة أجزاء ـ

١٢ـ موسوعة الإمام الصادق (عليه السّلام)

١ـ الجزء الأول ـ الى ـ الجزء الثالث ـ حياة الإمام الصادق(عليه السّلام) السياسية

٢ـ الجزء الرابع ـ كتاب العقل والجهل. العلم. التوحيد. العدل

٣ـ الجزء الخامس ـ كتاب النبوّة والأنبياء

٤ـ الجزء السادس ـ تاريخ الرسول الأعظم (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم)

٥ـ الجزء السابع والثامن ـ الإمامة

٦ـ الجزء التاسع ـ تاريخ الإمام علي أمير المؤمنين (عليه السّلام)

٧ـ الجزء العاشر ـ تاريخ فاطمة الزهراء والأئمة الطاهرين (عليهم السّلام)

٨ـ الجزء الحادي عشر ـ كتاب المعاد

٩ـ الجزء الثاني عشر ـ كتاب الإيمان والمؤمنين

١٠ـ الجزء الثالث عشر ـ كتاب مكارم الأخلاق

١١ـ الجزء الرابع عشر ـ كتاب الكفر ومساوىء الأخلاق، كتاب العشرة

١٢ـ الجزء الخامس عشر ـ كتاب العشرة

١٣ـ الجزء السادس عشر ـ كتاب الآداب والسنن الاسلامية

١٤ـ الجزء السابع عشر ـ كتاب السماء والعالَم

١٥ـ الجزء الثامن عشر ـ كتاب الطب

١٦ـ الجزء التاسع عشر ـ كتاب الزيارات

١٧ـ الجزء العشرون ـ كتاب الدعاء

١٨ـ الجزء الحادي والعشرون والثاني والعشرون ـ كتاب الطهارة

١٩ـ الجزء الثالث والعشرون ـ الى ـ السادس والعشرين ـ كتاب الصلاة

٢٠ـ الجزء السابع والعشرون ـ كتاب الصوم

٢١ـ الجزء الثامن والعشرون ـ كتاب الزكاة والخمس

٢٢ـ الجزء التاسع والعشرون ـ الى ـ الحادي والثلاثين ـ كتاب الحج

٢٣ـ الجزء الثاني والثلاثون ـ كتاب الحج والجهاد

٢٤ـ الجزء الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون ـ كتاب التجارة

٢٥ـ الجزء الخامس والثلاثون ـ كتاب الرهن ـ الى ـ اللُّقَطة